النصائح السلفية

لمدرسة الإسكندرية

وبيان حقيقة المنهج السلفي

«تأصيل ورد»

تأليف
فضيلة الشيخ
عماد الدين فراج

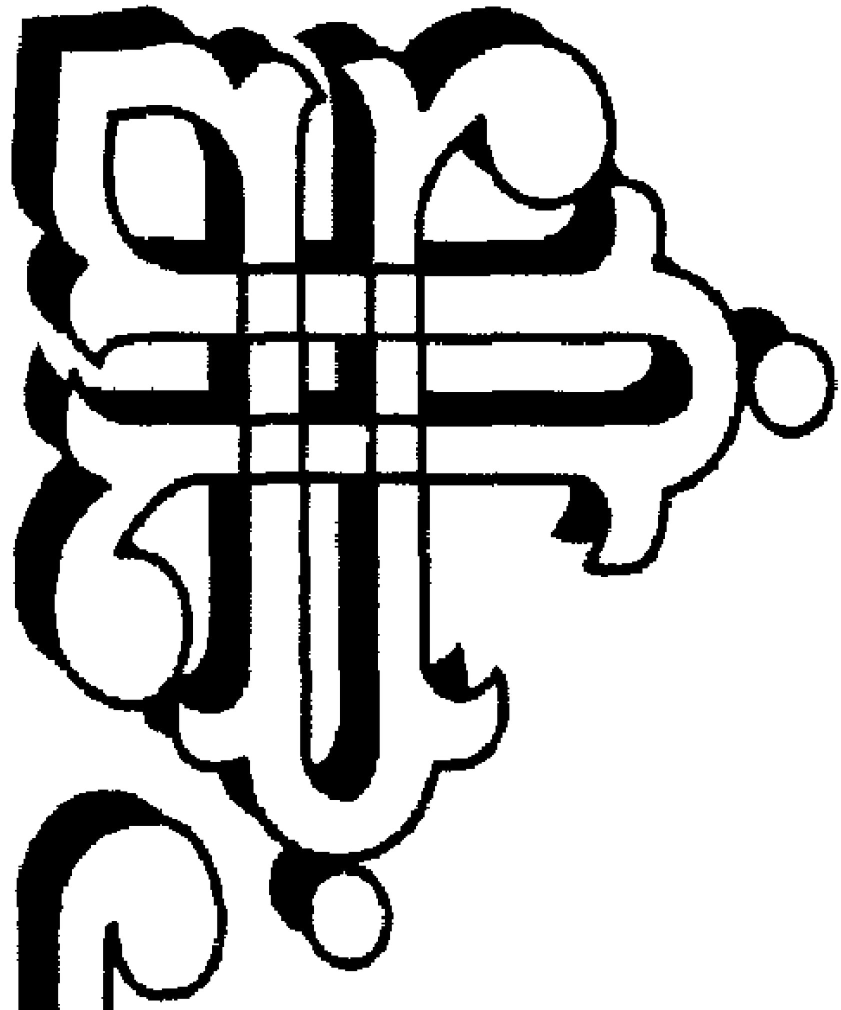
دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

النصائح السلفية

لمدرسة الإسكندرية

وبيان حقيقة المنهج السلفي

« تأصيل ورد »





الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع: ١٤٦١٠/ ٢٠٠٩م

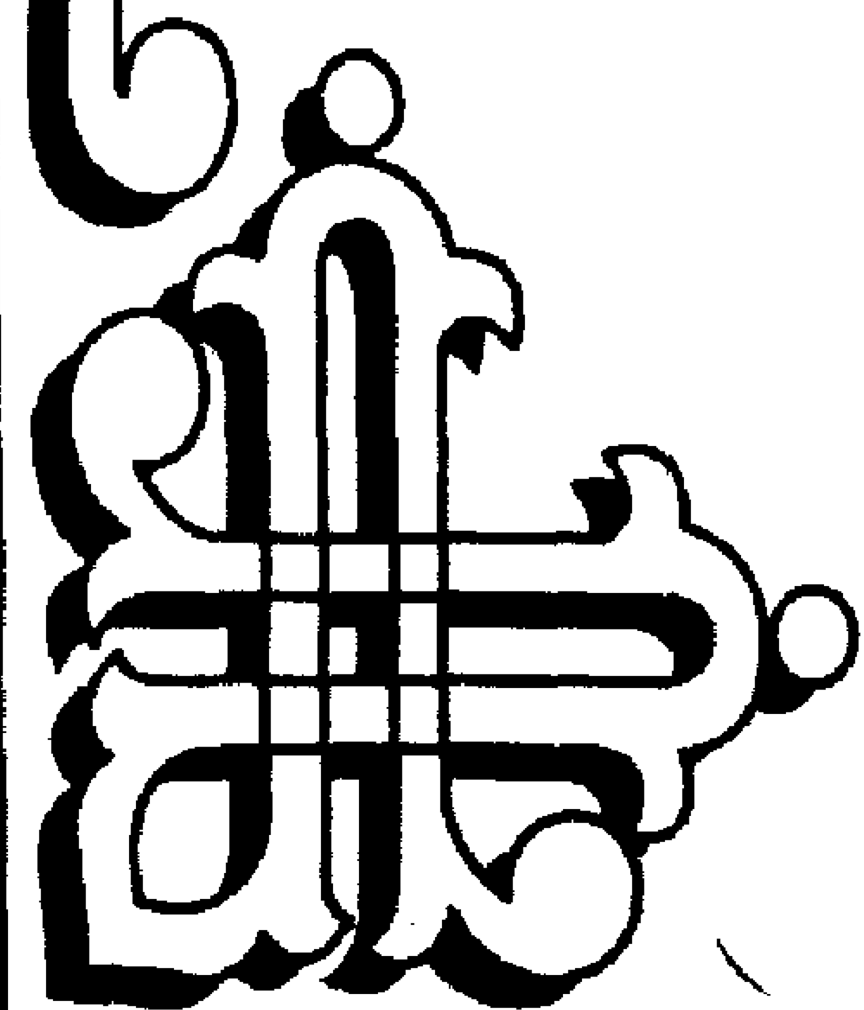
دار سبيل المؤمنين

للنشر والتوزيع

عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية

جوال: ٠٠٢٠١٠٧٦١٠٠٩٩

E.mail: Dar_Sabilelmomnen@yahoo.com



النصائح السلفية

لمدرسة الإسكندرية

وبيان حقيقة المنهج السلفي

«تأصيل ورد»

تأليف
فضيلة الشيخ
عماد الدين فراج

دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

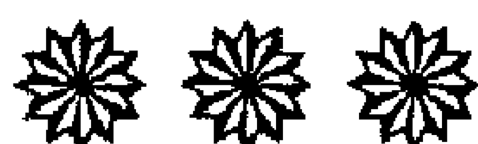
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾

عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا: لِمَنْ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ».

[رواه مسلم في صحيحه]



قال البربهاري رحمه الله في «شرح السنة»:

«ولا يحل أن تكتم النصيحة أحداً من المسلمين - برهم وفاجرهم - في أمر الدين؛ فمن كتم فقد غشَّ»

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فبين يديك يا طالب الحق والرشاد رد علمي علىٰ بعض من ينتسبون للسلفية، نناقش فيه بعض أقوالهم المخالفة لمنهج السلف الصالح؛ قيامًا بواجب النصيحة، وخروجًا من إثم كتمان العلم، وأحب أن أنوه أنني ما كتبت هذه الرسالة إلا رجاء أن تعرف الطريق المستقيم، والمنهج القويم، الذي كان عليه سلفنا الصالح، وأن تسلك سبيل المؤمنين، وتستمسك بغرز العلماء الربانيين، الذين لهم قدم صدق في الإسلام، وشابت لحاهم في العلم، واشتهروا بالأمانة والديانة والحلم، لا كهؤلاء الأنصاف الأغرار المتعالمين، الذين يتخبطون ويتلونون ويتنقلون وفي كل واد يهيمون، وصدق من قال: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل.

ولا ريب أنه ينبغي علىٰ الدعاة وطلاب العلم والمصلحين - لا سيما في هذا الزمن الذي ظهرت فيه الفتن وضاعت الأمانة وقلت الديانة - الصدور عن العلماء في كل صغير وكبير.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

وقال بعض السلف: «ما يزال الناس بخير إذا أخذوا العلم عن أكابرهم».

فالالتفاف حول العلماء في هذه الآونة التي كثرت فيها النوازل علىٰ الأمة أمر مطلوب شرعًا، طلبًا للجماعة والائتلاف، وحسمًا لمادة الفرقة والاختلاف.

ولأن كثيرًا من الشباب اليوم لا يعرفون هذه الحقيقة خبطوا خبط عشواء، وركبوا متن عمياء في صحراء جرداء لا زرع فيها ولا ماء، فالتف هؤلاء الشباب حول أقوام ظنوا فيهم العلم والفهم، لا سيما وقد خلت البلاد من عالم رباني صاحب منهج وتربية، والشباب تغلب عليه العاطفة والحماسة للدين، ولا يستطيع أن يفرق بين الغث والسمين، وهؤلاء الدعاة يدعون أنهم دعاة سلفيون وأنهم علىٰ منهج الحق يسيرون، والدعاوىٰ إذا لم تقم عليها بينات أصحابها أدعياء، فليس كل من وافق أصلًا من أصول السلف يكون بذلك سلفيًا، وليس كل

من تكلم في توحيد الأسماء والصفات وتقريره يصير سلفيًّا، فالسلفية وصف مدح لا يتصف بها إلا من حقق جميع الأصول ولم يخالف السلف في شيء منها؛ لذلك كان من شعار أهل البدع عدم الانتساب للسلف، في حين أنك تجد أهل البدع ينتسبون لأهل السنة بالمفهوم العام لهذا المصطلح، بل ربما تبجحوا وقالوا: نحن أهل السنة والجماعة كما تدعي ذلك الأشاعرة، وكما يقول بعض الإخوان اليوم: نحن جماعة المسلمين! لكن لا ترىٰ أحدًا من هؤلاء وغيرهم ينتسب إلىٰ مذهب السلف مع أن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا.

وهؤلاء الدعاة الذين ننتقد عليهم بعض الأخطاء والزلات تصدروا في ظل غياب من يقوم بالتربية والتوجيه قبل أن يتقنوا منهج السلف الصالح، والتصدر قبل الأوان مما يصرف المرء عن قبول الحق، لذا عند أن عرفوا الحق حادوا عنه، لا سيما وقبوله يستلزم تراجعات، فكيف يقبلون الحق ويتراجعون، وبالأخطاء يعترفون، وقد أصبحوا في نظر الناس أئمة وقادة وسادة، وصدق من قال: تفقهوا قبل أن تسودوا.

ولو كانوا قد بلغوا من العلم مبلغًا، وتضلعوا من سيرة السلف الصالح؛ لعرفوا أن الرجوع إلىٰ الحق خير من التمادي في الباطل، وأن الاعتراف بالخطإ شرف وفضيلة.

ورغم ذلك؛ ها نحن نعيد الكرة لعلهم يرعوون وإلىٰ الحق يرجعون؛ ولله در من قال: لأن أكون ذنبًا في الحق خير لي من أن أكون رأسًا في الباطل.

فها هي الفرصة أمامهم مواتية شريطة أن يتحلوا بالإنصاف ويتجردوا للحق، ويدَعوا عنهم العاطفة التي هي في حقيقة الأمر عاصفة.

ولله در ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إذ يقول: «فلولا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا وهم عند كثير من الناس سادات الأنام ومشايخ الإسلام وأهل التوحيد والتحقيق.. لم يكن بنا حاجة إلىٰ بيان فساد هذه الأحوال وإيضاح هذا الضلال، ولكن ليعلم أن الضلال لا حد له، وأنه إذا ضلت العقول لم يبق لضلالها حد معقول» اهـ[«إبطال وحدة الوجود» (صـ١١٨)].

فهؤلاء تكلموا في دين الله، فلا يسعنا السكوت عنهم[١] حتىٰ لا يغتر بهم من لا يعرف حالهم، وإني سائل كل منصف غيور لا سيما محبي هؤلاء والمنافحين عنهم: ما الذي يدعو

---

(١) «الساكت عن الحق شيطان أخرس، والمتكلم بالباطل شيطان ناطق».

هؤلاء الدعاة إلىٰ التمادي في المخالفات وعدم الرجوع إلىٰ الجادة، أهو الكبر أم ماذا؟ أهي الشهرة والأضواء الزائفة التي شيّختهم وصدّرتهم أم ماذا؟ أم الأتباع الذين غلوا فيهم إلىٰ مدىٰ لا يُتصور، حتىٰ صار الولاء والبراء عند الشباب علىٰ هؤلاء المشايخ، وصاروا أحزابًا وجماعات، فصرت ترىٰ أكثر من وجه، وأكثر من اسم للسلفية! فهذه سلفية الإسكندرية، وتلك سلفية كفر الشيخ، وأخرىٰ سلفية القاهرة، وتلك سلفية المنصورة، فهل هذا من دين الله؟ وهل هذا ما أمر الله به؟ وهل هذه هي السلفية حقًّا؟ لكن العزاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

ونحن - يعلم الله - ما نريد إلا نبذ الفرقة والاختلاف، وبيان أن الطريق واحد والمنهج واحد، وأن العيب ليس في السلفية إنما في الأشخاص المنتمين لها، فكل يضع تصورًا للسلفية علىٰ حسب فهمه المعلول، فتفرقت بهم السبل وحادوا عن الصواب وتنابزوا بالألقاب، بل وأكثر من ذلك، تبادلوا الشتم والسباب.

«فلما نكب هؤلاء عن طريقة أهل الحق والتحقيق، ولجئوا فيما ينتحلونه إلىٰ ركن غير وثيق، استعنا بالله علىٰ رد أباطيلهم، وإزهاق أضاليلهم، إبراء للذمة ونصحًا للأمة، سالكين في ذلك سبيل من سلف، سائلين الله تعالىٰ أن يجنبنا الزلل والجنف، والله المسئول المرجو الإجابة أن يمدنا بالإصابة، وأن يجزل لنا الأجر والإثابة، وأن يجعله لوجهه خالصًا، وأن ينفع به من قرأه ونظر فيه، وأن يقمع به صاحب الباطل ومبتغيه».

أخي الكريم:

قد تستنكر ما أقول ولا تقبله لشهرة من أتكلم فيه أو سمته الظاهر، أو مكانته في النفوس، أو ما أشبه ذلك، كما قد تجد في كلامي شدة وفي أسلوبي حدة، فلا يصدنك ذلك عن قبول الحق والرجوع إلىٰ الجادة، فإن الحكمة ضالة المؤمن؛ والله المستعان.

تنبيه:

يدندن شباب الإسكندرية كثيرًا حول كلام للشيخين (مقبل الوادعي وصالح آل الشيخ) قالاه في ظروف معينة ظانين أن ذلك نافعهم، قائلين:

إن الشيخ صالحًا قال في تقديمه لكتاب المقدم «الرد العلمي علىٰ من حرم النقاب»: «أخونا المقدم متفوق في هذا الموضوع، حتىٰ يصير قوله فيها هو القول» اهـ.

وقال الشيخ مقبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «المخرج من الفتنة»: «نزلت الإسكندرية عند الجماعة السلفية، فوجدت هؤلاء غير الإخوان، فهم مقبلون علىٰ العلم والدعوة، فهم في وادٍ والإخوان في وادٍ» اهـ.

فنقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ صالحًا لا يقصد الثناء علىٰ علم المؤلف ومنهجه، إنما هو يقرظ مادة الكتاب، ولو افترضنا جدلًا أنه يثني علىٰ المؤلف ويزكيه، فنقول: هذا ليس بشيء؛ لأن الجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل، والمزكي لا يعلم البواطن إنما يأخذ بالظواهر، وهذا عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ زكىٰ عبد الرحمن بن ملجم وأثنىٰ عليه وأرسله إلىٰ مصر ليعلم الناس القرآن، فما أفادت تزكية عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - وهو المحدث الملهم - ابنَ ملجم شيئًا، وما نقص قدر عمر، وباب التزكيات هذا باب واسع، فتجد العالم يقدم عليه الشخص فيظهر له من العلم والنسك ما يجعله يغتر به، والعالم لا يعلم الغيب، فالعلامة ابن باز وصف العودة بالعلامة، ثم لما تبين له حاله، كان ماذا؟ ونقل من بعض كتب محمد الغزالي وغيره قبل أن يعلم حقيقة حالهم، وكذلك الألباني كان يظن بالقرضاوي والغزالي خيرًا، ثم بعد أن عرف حالهما كان ماذا؟ ومن لا يزكيه عمله لا تنفعه تزكية أحد كائنًا من كان.

أما شباب اليوم أتباع كل ناعق فتراهم يقولون: فلان درس علىٰ ابن باز، وفلان درس علىٰ الألباني، وفلان زكاه ابن عثيمين.. وهكذا؛ وهذه أشياء إن صحت[1] لا تضر هؤلاء الأعلام إن لم تصادف محلها، ولا تفيد المزكىٰ إن لم يكن علىٰ طريقة السلف في الأقوال والأفعال ومجانبة البدع.

وكلام الشيخ مقبل أيضًا من هذا الباب؛ ولو علم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نعلمه عن مدرسة الإسكندرية لم يقل ذلك.

وقد يقال: إن هذا كان في بداية أمرهم، ولم تكن قد ظهرت أخطاؤهم بعد، ولو سمع الشيخ مقبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول المقدم في سيد قطب بعد أن كال له المدح والثناء: «هذا هو عالي الهمة، إحدىٰ خصائصه أنه يعرف قدر نفسه ويتسم بشرف النفس». لما قال ذلك يقينًا وهو

---

(١) لأن أغلبها دعاوىٰ لا دليل عليها.

الذي كان حربًا علىٰ البدع وأهلها.

ونحن نقول للمقدم: هل من شرف النفس التعدي علىٰ ثلاثة من أنبياء الله (موسىٰ - داود - سليمان) عليهم الصلاة والسلام؟ وهل من شرف النفس التعدي علىٰ جماعة من الصحب الكرام رضوان الله عليهم؟ نعوذ بالله من انتكاس الفطر.

ولو سمعه وهو يقول عن (محمد أحمد الراشد): «الداعية المبدع، الأستاذ الفاضل والراشد» وغير ذلك من ترهاته. والراشد هذا من كبار منظري الإخوان وهو القائل: «إن الخروج علىٰ ولاة الجور سنة سلفية». فإلىٰ الله المشتكىٰ.

والأمر يحتاج إلىٰ بسط وزيادة بيان؛ وستجد ذلك كله إن شاء الله بين ثنايا الكتاب، والله الموفق.

وكتب

عماد فراج

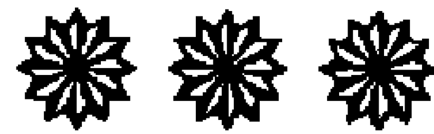
في صبيحة يوم الخميس الموافق

٢٥/٤/١٤٢٩هـ



فصل
الخير كله في اتباع من سلف

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «من المعلوم بالضرورة - لمن تدبر الكتاب والسنة وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف -، أن خير قرون هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة، أن خيرها القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة؛ من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولىٰ بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام وأضله الله علىٰ علم، وما أحسن ما قاله الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في رسالته: هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل وكل سبب ينال به علم أو يُدرك به هدىٰ، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا» اهـ[«مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٥٨)].



فصل
الرد على المخالف من أصول الدين

الرد علىٰ المخالف من جنس الجهاد في سبيل الله، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الراد علىٰ أهل البدع مجاهد حتىٰ كان يحيىٰ بن يحيىٰ يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد».

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «من حق الله علىٰ عباده رد الطاعنين علىٰ كتابه ورسوله ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان والسيف والسنان والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من إيمان» اهـ [«هداية الحيارىٰ» (صـ١٠)].

وقد رد السلف رضوان الله عليهم علىٰ كل من خالف السنة وربما أغلظوا في الرد؛ لأن السنة مهابة في نفوسهم، والحق أحب إليهم من آبائهم وأبنائهم وأهليهم[1].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا كثير في كتب العلماء، وكذلك اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين ومن بعدهم من الخالفين، وما رد فيه بعضهم علىٰ بعض، لا يكاد يحيط به كتاب فضلًا عن أن يجمع في باب، وفيما ذكرنا منه دليل علىٰ ما عنه سكتنا، وفي رجوع أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم إلىٰ بعض ورد بعضهم علىٰ بعض دليل واضح علىٰ أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب، ولولا ذلك كان يقول كل واحد منهم: جائز ما قلت أنت، وجائز ما قلت أنا، وكل نجم يُهتدىٰ به، فلا علينا شيء من اختلافنا» اهـ [«بيان جامع العلم وفضله» (٢/ ٩١٩)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتىٰ قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا صام وصلىٰ واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو

(١) قال ابن الجوزي: «وقد كان الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل لشدة تمسكه بالسنة ونهيه عن البدعة يتكلم في جماعة من الأخيار إذا صدر منهم ما يخالف السنة، وكلامه محمول علىٰ النصيحة للدين» اهـ [«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (صـ٢٥٣)].

للمسلمين، هذا أفضل» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٣١)].

والرد علىٰ المخالف من النصيحة وليس من الغيبة. قال أبو حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: «احتج بهذا الخبر(١) جماعة ممن ليس الحديث صناعتهم، وزعموا أن قول أئمتنا: «فلان ليس بشيء» و«فلان ضعيف» وما يشبه هذا من المقال غيبة إن كان فيهم ما قيل، وإلا فهو بهتان عظيم، ولو تملق قائل هذا إلىٰ باريه في الخلوة وسأله التوفيق لإصابة الحق لكان أولىٰ به من الخوض فيما ليس من صناعته؛ لأن هذا ليس بالغيبة المنهي عنها، وذلك أن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أن الخبر لا يجب أن يسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العاقل، فكان في إجماعهم هذا دليل علىٰ إباحة جرح من لم يكن بصدوق في الرواية، علىٰ أن السنة تصرح عن المصطفىٰ ﷺ بضد ما انتحل مخالفونا فيه... ثم ذكر آثارًا بسنده، ... فقال: حدثنا عمر بن محمد بن بجير بن راشد، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عفان، قال: كنت عند إسماعيل بن عُلية، فحدث رجل بحديث، فقلت: لا تحدث عن هذا فإنه ليس بثبت، فقال: قد اغتبته، فقال إسماعيل بن علية: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت.

وقال: حدثني محمد بن المنذر بن سعيد، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: سمعت أبا مُسهر يُسأل عن الرجل يخلط ويهم ويُصحِّف، فقال: بَيِّنْ أمره. قلت لأبي مسهر: أترىٰ ذلك من الغيبة؟ قال: لا.

وقال: حدثنا الحسن بن سفيان، قال: سمعت معاذ بن شعبة يقول: قال أبو داود: جاء عبّاد بن حبيب إلىٰ شعبة فقال: إن لي إليك حاجة، فقال: ما هي؟ فقال: تكف عن أبان بن أبي عياش، فقال: أنظرني ثلاثًا، وجاء بعد الثالث، فقال: يا عبّاد، نظرت فيما قلت فرأيت أنه لا يحل السكوت عنه.

وقال: حدثنا محمد بن زياد الزيادي، قال: حدثنا أحمد بن علي، عن مكي بن إبراهيم، قال: كان شعبة يأتي عمران بن حدير فيقول: تعال نغتاب ساعة في الله عَزَّوَجَلَّ نذكر مساوئ أصحاب الحديث.

---

(١) يريد حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه قيل لرسول الله ﷺ: ما الغيبة؟ قال: «ذكرك أخاك بما يكره»، قيل: أفرأيت إن كان فيه ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته». رواه مسلم.

قال أبو حاتم: فهؤلاء أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين أباحوا القدح في المحدثين وبينوا الضعفاء والمتروكين وأخبروا أن السكوت عنه ليس مما يحل وأن إبداءه أفضل من الإغضاء عنه، وقد تقدمهم فيه أئمة قبلهم ذكروا بعضه وحثوا علىٰ أخذ العلم من أهله» اهـ [«المجروحين» (صـ١٧ - ٢١)].

وقال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن ظن ظان أو توهم متوهم أن التكلم فيمن روىٰ حديثًا مردودًا غيبة له، يقال له: ليس هذا كما ظننت، وذلك أن إجماع أهل العلم علىٰ أنه واجب ديانة ونصيحة للدين وللمسلمين، وقد حدثنا القاضي أحمد بن كامل، ثنا أبو سعيد الهروي، ثنا أبو بكر بن خلاد، قال: قلت ليحيىٰ بن سعيد القطان: أما تخشىٰ أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله عَزَّوَجَلَّ؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون النبي ﷺ خصمي يقول لي: لِمَ لمْ تذب الكذب عن حديثي. قال: وإذا كان الشاهد بالزور في حق يسير تافه حقير يجب كشف حاله، فالكذب علىٰ رسول الله ﷺ أحق وأولىٰ؛ لأن الشاهد إذا كذب في شهادته لم يَعدُ كذبه المشهود عليه، والكاذب علىٰ رسول الله ﷺ يحل الحرام ويحرم الحلال، ويتبوأ مقعده من النار بكذبه علىٰ رسول الله ﷺ... ثم قال: حدثنا محمد بن خلف، ثنا عمر بن محمد بن الحكم النسائي، ثنا محمد بن يحيىٰ، عن محمد بن يوسف، قال: كان سفيان الثوري يقول: «فلان ضعيف، وفلان قوي، وفلان خذوا عنه، وفلان لا تأخذوا عنه»، وكان فلان لا يرىٰ ذلك غيبة» اهـ [«الضعفاء والمتروكين» (صـ١١ - ١٣)].

وقال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومع ذا، أي: كون الجرح والتعديل خطرًا فلا بد منه، فالنصح في الدين لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين حق واجب يثاب متعاطيه إذا قصد به ذلك، سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة... فإن قيل: قد شغف جماعة من المتأخرين القائمين بالتاريخ وما أشبهه، كالذهبي ثم شيخنا - يعني: الحافظ ابن حجر - بذكر المعائب ولو لم يكن المعاب من أهل الرواية وذلك غيبة محضة؛ ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله: «إذ لم يضطر إلىٰ القدح فيه للرواية لم يجز»، ونحوه قول ابن المرابط: «قد دونت الأخبار وما بقي للتجريح فائدة، بل انقطعت من رأس الأربعمائة». ودندن هو وغيره ممن لم يتدبر مقاله بعيب المحدثين بذلك.

قلت: الملحوظ في تسويغ ذلك كونه نصيحة ولا انحصار لها في الرواية، فقد ذكروا من

الأماكن التي يجوز فيها ذكر المرء بما يكره ولا يعد ذلك غيبة بل هو نصيحة واجبة: أن تكون للمذكور ولاية لا يقوم بها علىٰ وجهها إما بأن لا يكون صالحًا لها وإما بأن يكون فاسقًا أو مغفلًا أو نحو ذلك فيذكر ليزال بغيره ممن يصلح، أو يكون مبتدعًا أو فاسقًا ويرىٰ من يتردد إليه للعلم ويخاف عليه عود الضرر من قبله فيعلمه ببيان حاله، ويلتحق بذلك المتساهل في الفتوىٰ أو التصنيف أو الأحكام أو الشهادات أو النقل، أو المتساهل في ذكر العلماء أو في الرشا والارتشاء إما بتعاطيه له أو بإقراره عليه مع قدرته علىٰ منعه وأكل أموال الناس بالحيل والافتراء، أو الغاصب لكتب العلم من أربابها، أو المساجد بحيث تصير ملكًا، أو غير ذلك من المحرمات، فكل ذلك جائز أو واجب ذكره ليحذر ضرره، وكذا يجب ذكر المتجاهر بشيء مما ذكر ونحوه من باب أولىٰ» اهـ [«فتح المغيث» (٤/ ٤٣٧ - ٤٤٧)].



فصل
خطر السكوت عن المخالف

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأعداء الدين نوعان: الكفار والمنافقون، وقد أمر الله نبيّه بجهاد الطائفتين في قوله تعالىٰ: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحريم: ٩] في آيتين من القرآن، فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعًا تخالف الكتاب، ويلبسونها علىٰ الناس، ولم تبين للناس فسد أمر الكتاب وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر علىٰ أهله، وإذا كان أقوام ليسوا منافقين لكنهم سماعون للمنافقين قد التبس عليهم أمرهم حتىٰ ظنوا قولهم حقًّا وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلىٰ بدع المنافقين، كما قال تعالىٰ: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، فلا بد أيضًا من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيمانًا يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضىٰ ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدىٰ وأنها خير وأنها دين ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها؛ ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا[1] ومن يغلط في الزهد والعبادة، وإن كان المخطئ المجتهد مغفورًا له خطؤه، وهو مأجور علىٰ اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٣٤٢ - ٣٤٣)].

وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -: «ومن جهود أهل الحديث العظيمة الباهرة: علم النقد والجرح والتعديل لرواة الأحاديث والآثار، ولأهل العقائد والنحل والبدع والضلال، بل نقدهم لأهل البدع وجرحهم وطعنهم فيهم أشد وأقوىٰ وأسد، فهذا

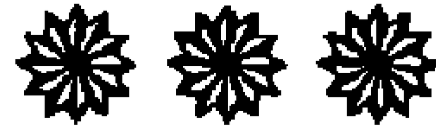
---

(١) فليس الأمر محصورًا في ذكر الرواة والنقلة، بل كل من تكلم في دين الله وتصدر للدعوة فينبغي أن يبين حاله.

نقدهم وجرحهم وتعديلهم للرواة ولأهل البدع تذخر به المكتبات من كتب الجرح والتعديل أو الجرح الخاص ومن كتب العقائد التي تذم أهل البدع وتجرحهم وتطحنهم طحنًا، مركزة علىٰ إخزائهم وفضحهم والتنكيل بهم دون هوادة ودون موازنة، ويعتبرون ذلك من أفضل الجهاد ومن أقرب القربات عند الله لا سيما إذا كان الأمر متعلقًا بالدعاة منهم، لا تأخذهم في الله لومة لائم ولا تأخذهم بهم رأفة في دين الله، إذ البدع عندهم أكبر من كبار المعاصي والذنوب، وأهلها أخطر علىٰ دين الله من العصاة والفجار؛ لأن العاصي والفاجر يعترف بأنه مخالف لأمر الله مرتكب لمناهيه، أما المبتدع فيمارس بدعه الشريرة المسخطة لله تقربًا إلىٰ الله، وإذا دعا الناس إليها فيقول لهم بلسان حاله ومقاله: «هذا دين الله، وينكر ما يقابلها من الحق الذي شرعه الله في كتابه وعلىٰ لسان رسوله ﷺ، ويرمي ذلك الحق وأهله بالضلال، فأي خطر أشد علىٰ الإسلام أشد من هذا! ومن هنا رأىٰ كثير من أئمة الإسلام أن خطر أهل البدع علىٰ الإسلام أشد من خطر الكفار... والسر في خطورتهم أنهم يلبسون لباس الإسلام فيسهل عليهم اصطياد المسلمين ومخادعتهم، وإيقاعهم في هوة البدع، وتقليب الأمور والحقائق عليهم بجعل الحق باطلًا والباطل حقًّا والبدعة سنة والسنة بدعة، وقد يتسببون في إدخال أناس في الكفر والنفاق والزندقة كما هو واقع كثير من أصناف المبتدعة لا سيما الروافض وغلاة الصوفية بخلاف الكفار، فإن نفوس المسلمين تنفر منهم ولا تنخدع بحيلهم ودعاياتهم، اللهم إلا أهل البدع فإنهم بحكم انحرافهم وزيغهم تميل نفوسهم إلىٰ الكفار، ولا سيما الروافض وغلاة الصوفية، والتاريخ والواقع يشهدان بذلك» اهـ [«المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء» (صـ٧٣)].

وقال العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومتىٰ سكت أهل الحق عن بيان أخطاء المخطئين وأغلاط الغالطين لم يحصل فهم ما أمر الله به من الدعوة إلىٰ الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعلوم ما يترتب علىٰ ذلك من إثم الساكت عن إنكار المنكر وبقاء الغالط علىٰ غلطه والمخالف للحق علىٰ خطئه، وذلك خلاف ما شرعه الله سبحانه من النصيحة والتعاون علىٰ

الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله ولي التوفيق» اهـ [«تنبيهات علىٰ ما كتبه الصابوني في صفات الله عز وجل» (صـ٣)].



فصل
إجماع العلماء على التحذير من أهل البدع والأهواء

قال أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ حاكيًا مذهب السلف أصحاب الحديث: «واتفقوا مع ذلك علىٰ القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ بمجانبتهم ومهاجرتهم» اهـ [«عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (صـ١٢٣)].

وقال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد مضىٰ الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة علىٰ هذا مجمعين متفقين علىٰ معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم» اهـ [«شرح السنة» (١/ ٢٢٦ - ٢٢٧)].

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: «أهل البدع ما ينبغي لأحد أن يجالسهم ولا يخالطهم ولا يأنس بهم» اهـ [«الإبانة» (٢/ ٤٧٥)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضىٰ ذلك ذكرهم وتعيينهم» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٣٣)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن أهل البدع شر من أهل المعاصي الشهوانية - بالسنة والإجماع -» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ١٠٣)].

وقال في معرض رده علىٰ الاتحادية: «ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم أو ذب عنهم أو أثنىٰ عليهم أو عظم كتبهم أو عرف بمساعدتهم أو كره الكلام فيهم أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يُدرىٰ ما هو؟ أو من قال: إنه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل يجب عقوبة كل من عرف حالهم، ولم يعاون علىٰ القيام عليهم؛ فإن القيام علىٰ هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان علىٰ خلق من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا ويصدون عن سبيل الله...» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٣٢)].



فصل
موقف السلف من الإمامة

لا شيء يشغل بال الحزبيين إلا الدندنة حول مسألة تواطئوا علىٰ تسميتها بالحاكمية؛ بل ذهب الشطط ببعضهم بعيدًا فجعلها قسمًا رابعًا من أقسام التوحيد، وذهبوا لتقرير هذه المسألة المبتدعة كل مذهب حتىٰ لقد تبنوا القاعدة اليهودية «الغاية تبرر الوسيلة»، فأصلوا أصولًا باطلة وقعدوا قواعد عاطلة لتمرير باطلهم وتلميع بدعتهم، فجوزوا الكذب لمصلحة الدعوة - زعموا - والغض من أهل العلم السلفيين والتقليل من شأنهم، ورميهم بالتهم والفظائع والتدليس والتلبيس علىٰ العوام، وأعظم من ذلك كله التنازل عن أصل الأصول - وهو الدعوة للتوحيد - بحجة أن ذلك يفرق الصف ويثير التنازع والشقاق، وجرهم ذلك إلىٰ التنازل عن أصل آخر وهو الولاء والبراء؛ فوالوا في سبيل نشر باطلهم والتمكين لدعوتهم فئامًا من أهل البدع والضلال من كل صنف ولون، وهكذا ذهبت الدعوة إلىٰ التوحيد أدراج الرياح، أما إنكار البدع والخرافات وغير ذلك مما عم وطم في غالب الدول الإسلامية، وكان سببًا في هوانها وخذلانها فليس وقته الآن، إنما هو وقت منازعة الحكام والخروج عليهم بالسيف واللسان وتكفيرهم والعمل علىٰ تدميرهم، فهذا هو آكد المهمات وأوجب الواجبات، ولذا تراهم دائمًا في كتبهم وأشرطتهم وخطبهم يسطون الكلام في هذه المسألة حتىٰ تستحوذ علىٰ عقول الشباب وتكون شغلهم الشاغل، فالشاب المسكين الذي يرفع رأسه لكل خطيب معسول الكلام وينصت لكل ناعق عليم اللسان، أول ما يقرع أذنه هو ذلك المصطلح الذي اخترعه الحزبيون (الحاكمية)، وأول اشتغاله بالطلب وبحثه في المسائل العلمية هو تكفير الحكام، والمسكين ما علم أن الله تعالىٰ لم يتعبده بذلك، فكان عليه أن يحمد الله الذي عافاه، ولكن ماذا نقول في الفطر المنكوسة والأفهام المعكوسة! فهذا الشاب كان الأولىٰ به أن يبدأ في تعليم نفسه العلم المفروض عليه حتىٰ يعبد الله تعالىٰ علىٰ علم، ولكن للأسف إذا سألت هؤلاء عن حكم من الأحكام الشرعية حاروا جوابًا أما إذا سألتهم عن قضيتهم الأم تكفير الحكام سردوا لك بسرعة البرق أقوالهم الفاسدة وآراءهم الكاسدة

وأقوال العلامة الجهبذ فلان، والمحدث النحرير علان، وهم والله مجاهيل، لا في العير ولا النفير، لم يُعرفوا بعلم ولا بحلم، بل غاية ما يقال فيهم أنهم من طلبة العلم الذين خالفوا سبيل علمائنا الكبار وركبوا رؤوسهم زاعمين بجهلهم أنهم أهل فقه ونظر، ولأن كلامهم معسول وخطابهم موزون صاروا عند هؤلاء الشباب دعاة ربانيين وعلماء راسخين، وهذا كله ناجم عن غلبة الجهل وقلة العلم الصحيح، وسيطرة الهوىٰ والعاطفة علىٰ العقل، ونسي هؤلاء الأتباع المساكين الوصية التي دندن عليها السلف منذ ظهور البدع وافتراق الأمة «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

فيا هؤلاء... هل يؤخذ العلم من القصاصين والمغمورين، ويترك أهل العلم والحلم والفضل والدين؟ فعودوا أيها الشباب إلىٰ رشدكم واستمسكوا بغرز علمائكم فهم أهل السنة والثبات.

أما المسألة التي قتلتموها بحثًا بزعمكم، وتوصلتم من خلالها إلىٰ نتائج ظننتم أنها باهرة ودلائل الحق عليها ظاهرة، فنقول: كلا والله، بل خبطتم خبط عشواء وركبتم متن عمياء فمسألتكم هذه قد بحثها العلماء السلفيون علىٰ ضوء الكتاب والسنة ووفق فهم سلف الأمة، ودونكم مساق هذه المسألة علىٰ فهم السلف الصالح:

أولًا: تحكيم الشريعة وإقامة الحدود وبالتالي إقامة الدولة الإسلامية، كل هذه الأمور من حقوق التوحيد ومكملاته وهي تابعة له، فكيف يُعنىٰ بالتابع ويهمل الأصل؟

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن قول القائل: «إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين» كذب بإجماع المسلمين سنيهم وشيعيهم، بل هذا كفر، فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام... ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإن قيل: إن النبي ﷺ كان هو الإمام في حياته، وإنما يحتاج إلىٰ الإمام بعد مماته فلم تكن هذه المسألة أهم مسائل الدين في حياته وإنما صارت أهم مسائل الدين بعد موته.. ثم شرع رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرد علىٰ هذه الشبهة من عدة وجوه، منها، وهو الثالث: أن يقال: فقد كان يجب بيانها من النبي ﷺ لأمته الباقين من بعده كما بين لهم أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج وعين أمر الإيمان بالله وتوحيده واليوم الآخر، ومن المعلوم أنه ليس بيان مسألة الإمامة في الكتاب والسنة كبيان هذه الأصول» اهـ [«منهاج السنة النبوية» (١/ ٧٥ - ٧٨)].

ثانيًا: تغيير المجتمعات لا يكون أبدًا بتغيير الحكام؛ لأن الخروج علىٰ حكام الجور محرم

فكيف يستعان بمحرم علىٰ التغيير؟! إنما الواجب الصبر علىٰ أئمة الجور والظلم، وفي المقابل القيام بواجب التصفية والتربية والدعوة إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة هذا هو التغيير المشروع، فالذين حصروا الإسلام في دائرة الحكم وبالتالي حصروا التغيير في منازعة ولاة الأمر أبعد ما يكونون عن فقه السلف وهدي السلف.

قال عمر بن يزيد: سمعت الحسن البصري أيام يزيد بن المهلب قال: وأتاه رهط فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا، ما لبثوا أن يرفع الله ذلك عنهم، وذلك أنهم يفزعون إلىٰ السيف فيوكلوا إليه، والله ما جاءوا بيوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] اهـ.

وقال الإمام أحمد: «ومن خرج علىٰ إمام المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان - بالرضا أو الغلبة - فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع علىٰ غير السنة والطريق» اهـ.

ومن سنن الله الجارية أن الجزاء من جنس العمل وكما تكونوا يولّ عليكم، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام: ١٢٩]. فهذا من البلاء الذي أوقعه الله علىٰ عباده ولا يستعان علىٰ دفع البلاء إلا بالصبر والدعاء ودعوة الناس إلىٰ الرجوع إلىٰ الله وإلىٰ سنة نبيه ﷺ حتىٰ يعلم الله منا سبحانه أننا مريدون للخير حقًّا وصدقًا، فإذا علم الله منا التوبة والإنابة أعطانا بفضله وعدله سبحانه ما نريد ونرجو، قال تعالىٰ: ﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠]، وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

ثالثًا: إن الناس لا بد لهم من إمامة برة كانت أو فاجرة؛ فإنه لا دين إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمامة ولا إمامة إلا بسمع وطاعة، ومنازعة الحكام فيها من إثارة الفتن والقلاقل ما الله به عليم، وكما قيل: ستون سنة من إمام جائر خير من ليلة بلا إمام، والتجربة تؤكد ذلك.

قال ابن تيمية: «مع ما يصدر من بعض السلاطين والحكام من ظلم وبغي وعلو وفساد واستئثار بالأموال مع هذا كله لا بد للناس في الدين والعقل من أن يكون بعضهم فوق بعض كما أن الجسد لا يصلح إلا برأس» اهـ [«السياسة الشرعية» (صـ١٦١)].

رابعًا: إن الحكم بما أنزل الله فرض عين علىٰ كل مسلم، فالآية: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] لا تخاطب الحكام فحسب، بل هي خطاب عام موجه لكل مسلم بأن يحكم شرع الله في جميع أموره، فهل نحن فعلنا ذلك؟!

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... ولكن عين السخط تبدي المساويا

وهذا أيضًا من الأدلة علىٰ أن تغيير المجتمعات لا يكون بمنازعة الحكام.

خامسًا: الحاكم في الإسلام هو صاحب الأمر والنهي القادر علىٰ تنفيذ الأحكام، وله سلطان يسوس به الرعية، فكل من كان كذلك يصير حاكمًا ولو كان فاسقًا، يستوي في ذلك من أجمع عليه الناس ورضوا به أو من غلب فتولىٰ الحكم واستتب له الأمر ولم ينازعه أحد، فهو إمام معتبر تجب بيعته وطاعته ويحرم الخروج عليه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإمام هو المتمكن القادر الذي له سلطان» اهـ.

وقال: «الإمام هو الذي يؤتم به، وذلك علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يُرجع إليه في العلم والدين بحيث يُطاع باختيار المطيع لكونه عالمًا بأمر الله عَزَّ وَجَلَّ آمرًا به؛ فيطيعه لذلك وإن كان عاجزًا عن إلزامه الطاعة.

والثاني: أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعًا أو كرهًا لكونه قادرًا علىٰ إلزام المطيع بالطاعة» اهـ [انظر «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١٠٦)].

وقال الإمام أحمد: «ومن غلب عليهم - يعني: الولاة - بالسيف حتىٰ صار خليفة أو تسمىٰ بأي اسم آخر وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إمامًا برًّا كان أو فاجرًا» اهـ.

فما بال أقوام يذهبون إلىٰ خلاف ذلك من غير حجة ولا برهان فيزعمون أن الحاكم ليس بولي أمر شرعي أو أنه ولي أمر لكن ليست له بيعة وطاعة، أو أن بيعته جزئية، ثم يقولون: نحن لا نكفره عينًا، بل وأبلغ من ذلك أنهم يقولون: بخلو الزمان عن إمام! وهذه متناقضات لا يمكن الجمع بينها، وفي سبيل ذلك نقلوا من كلام أهل العلم الذي لا يُدرىٰ ما هو ما ظنوا أنه نافعهم ومانعهم، ولا يعدل أحد عن الطرق الشرعية إلىٰ الطرق البدعية إلا لغرض فاسد.

وقد احتجوا علينا بالجويني!! فرددنا الكرة عليهم بصنوه - ألا وهو الغزالي - الذي

يقول في «الإحياء»: «لو تعذر وجود الورع والعلم في من يتصدىٰ للإمامة بأن يغلب عليها جاهل بالأحكام أو فاسق، وكان صرفه عنها إثارة فتنة لا تطاق حكمنا بانعقاد إمامته؛ لأنا بين أن نحرك فتنة بالاستبدال، فما يلقىٰ المسلمون فيه من الضرر يزيد علىٰ ما يفوتهم من نقصان هذه الشروط التي أثبتت لمزية المصلحة، فلا يهدم أصل المصلحة شغفًا بمزاياها كالذي يبني مصرًا ويهدم قصرًا، وبين أن نحكم بخلو البلاد عن الإمام وبفساد الأقضية، وهذا محال، ونحن نقضي بنفوذ قضاء أهل البغي في بلادهم لمسيس حاجاتهم، فكيف لا نقضي بصحة الإمامة عند الحاجة والضرر» اهـ [«الإحياء» (٦/ ٢٣٣)].

وهذا الكلام من الغزالي تعليلي، وهو صحيح تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها، وقد ذكرناه من باب المقابلة للذين احتجوا علينا بالجويني، وإلا فحرمة الخروج علىٰ الحاكم أصل من أصول أهل السنة والجماعة ولو كان فاسقًا جائرًا ظالمًا.

بل لقد نص العلماء علىٰ أن الإمامة لو انعقدت بالبيعة أو تولية العهد لمنفك عن رتبة الاجتهاد، وقامت له الشوكة والمنعة وأذعنت له الرقاب، ثم قُدر حضور قرشي مجتهد مستجمع للفروع والكفاية وجميع شرائط الإمامة حرم الخروج علىٰ الأول.

فمن زعم أن أحاديث السمع والطاعة خاصة بخليفة المسلمين، وأن حكام هذا الزمان لا تنطبق عليهم هذه الأحاديث فهذا من جهله وقلة فهمه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ويجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين «خلفاء» وإن كانوا ملوكًا» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٣٥/ ٢٠)].

فالحاصل أن الحاكم ولي أمر شرعي تجب طاعته في طاعة الله ويحرم الخروج عليه، ومن مات وليس في عنقه بيعة له فقد مات ميتة جاهلية.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فطاعة الله ورسوله واجبة علىٰ كل أحد، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمور لله فأجره علىٰ الله، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذ من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن منعوه عصاهم فماله في الآخرة من خلاق» اهـ [«منهاج السنة» (١/ ١١٥)].

فظهر أننا إذ ننادي بطاعة ولاة الأمور في طاعة الله فإنما لأن ذلك من طاعة الله، والله أمرنا بها، وأيضًا للمصلحة العامة مصلحة المسلمين التي لا تكون إلا بطاعة ولاة الأمور

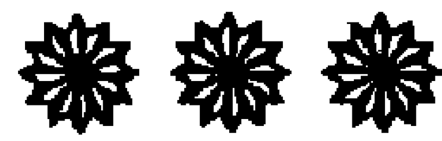
وعدم الخروج عليهم

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما أهل العلم والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهىٰ الله عنه من معصية ولاة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديمًا وحديثًا ومن سيرة غيرهم» اهـ[«مجموع الفتاوىٰ» (٣٥/ ١٢)].

فالصبر علىٰ جور الحكام أصل من أصول أهل السنة والجماعة وبدعة الخروج عليهم أعظم علىٰ الدين والمسلمين من جور السلطان.

والدعوة إلىٰ دولة الخلافة علىٰ منهاج النبوة تُبنىٰ علىٰ تصفية هذا الدين مما لحق به من البدع الكبار والصغار، وتصحيح عقائد المسلمين وتربيتهم علىٰ هذا المنهج، حينئذ يفرح المسلمون بنصر الله، قال تعالىٰ: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج: ٤٠]، فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا.

واعتبر يا رعاك الله بأمر النبي ﷺ بقتال الخوارج ونهيه عن قتال الولاة الظلمة، وتَعرف علىٰ مقاصد الشريعة التي جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، ودفع المفاسد وتقليلها، ثم قف وقفة صادقة من النفس مستصحبًا أدلة الشرع وقواعده، ومنهج السلف الصالح لتعرف بعد ذلك أي الفريقين أهدىٰ سبيلًا وأقوم قيلًا، الذين يتبعون المنهج السلفي ويطبقونه ظاهرًا وباطنًا أم الذين يخالفونه ثم بعدُ يدعون أنهم علىٰ طريقة السلف وهديهم؟ فالدعوىٰ عريضة والتقعيد والتنظير سهل يسير، أما المحك فيكون عند التطبيق، قال تعالىٰ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ [محمد: ٣١].



فصل
أقوال العلماء في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله

أولاً: فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

السؤال الحادي عشر من الفتوىٰ رقم (٥٧٤١):

س: من لم يحكم بما أنزل الله هل هو مسلم أم كافر كفرًا أكبر وتقبل منه أعماله؟

ج: «الحمد لله وحده والصلاة والسلام علىٰ رسوله وآله وصحبه، وبعد:... لكن إن استحل ذلك واعتقده جائزًا فهو كفر أكبر وظلم أكبر وفسق أكبر يخرج من الملة، أما إن فعل ذلك من أجل الرشوة أو مقصد آخر وهو يعتقد تحريم ذلك فإنه آثم يعتبر كافرًا كفرًا أصغر وظالمًا ظلمًا أصغر وفاسقًا فسقًا أصغر لا يخرجه عن الملة كما أوضح ذلك أهل العلم في تفسير الآيات المذكورة، وبالله التوفيق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم» اهـ.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

السؤال الخامس من الفتوىٰ رقم (٥٩٦٦):

س: متىٰ نفرد شخصًا باسمه وعينه علىٰ أنه طاغوت؟

ج: «إذا دعا إلىٰ الشرك أو لعبادة نفسه أو ادعىٰ شيئًا من علم الغيب أو حكم بغير ما أنزل الله متعمدًا ونحو ذلك، وقد قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الطاغوت: كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، وبالله التوفيق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم» اهـ.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

السؤال الرابع من الفتوىٰ رقم (٦٣٦١):

س: ما حكم الدعاء علىٰ الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله؟

ج: «تدعو له بالهداية والتوفيق، وأن يجعل الله علىٰ يده إصلاح رعيته فيحكم بينهم بشريعة الله، وبالله التوفيق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم» اهـ.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

ثانيًا: العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك تحقيق معنىٰ «محمد رسول الله» من تحكيم شريعته والتقيد بها ونبذ ما خالفها من القوانين والأوضاع وسائر الأشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي من حكم بها أو حاكم إليها معتقدًا صحة ذلك وجوازه فهو كافر الكفر الناقل عن الملة، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازه فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة» اهـ (ص - ف٦٢ - ١ في ٩/ ١/ ١٣٨٥).

ثالثًا: فتاوى العلامة ابن باز:

الفتوىٰ الأولىٰ رقم (٤/ ٤١٦):

السؤال: هل يعتبر الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله كفارًا، وإذا قلنا: إنهم مسلمون فماذا نقول عن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]؟

الجواب: «الحكام بغير ما أنزل الله أقسام، تختلف أحكامهم بحسب اعتقادهم وأعمالهم، فمن حكم بغير ما أنزل الله يرىٰ أن ذلك أحسن من شرع الله فهو كافر عند جميع المسلمين، وهكذا من يحكم القوانين الوضعية بدلًا من شرع الله ويرىٰ أن ذلك جائز، ولو قال: أن تحكيم الشريعة أفضل فهو كافر لكونه استحل ما حرم الله.

أما من حكم بغير ما أنزل الله اتباعًا للهوىٰ أو لرشوة أو لعداوة بينه وبين المحكوم عليه أو لأسباب أخرىٰ وهو يعلم أنه عاص لله بذلك وأن الواجب عليه تحكيم شرع الله فهذا يعتبر من أهل المعاصي والكبائر ويعتبر قد أتىٰ كفرًا أصغر وظلمًا أصغر وفسقًا أصغر كما جاء هذا المعنىٰ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن طاوس وجماعة من السلف الصالح، وهو المعروف عند أهل العلم. وبالله التوفيق» اهـ.

الفتوىٰ الثانية: سئل رَحِمَهُ اللَّهُ عن حكم من حكم بغير ما أنزل الله، فقال: «من حكم بغير ما أنزل الله لا يخرج عن أربعة أنواع:

١- من قال: أنا أحكم بهذا لأنه أفضل من الشريعة الإسلامية. فهو كافر كفرًا أكبر.

٢- ومن قال: أنا أحكم بهذا لأنه مثل الشريعة الإسلامية، فالحكم بهذا جائز وبالشريعة جائز. فهو كافر كفرًا أكبر.

٣- ومن قال: أنا أحكم بهذا، والحكم بالشريعة الإسلامية أفضل لكن الحكم بغير ما أنزل الله جائز. فهو كافر كفرًا أكبر.

٤- ومن قال: أنا أحكم بهذا. وهو يعتقد أن الحكم بغير ما أنزل الله لا يجوز، ويقول: الحكم بالشريعة الإسلامية أفضل ولا يجوز الحكم بغيرها. ولكنه متساهل أو يفعل هذا لأمر صادر من حكامه فهو كافر كفرًا أصغر لا يخرج من الملة، ويعتبر من أكبر الكبائر» اهـ [«قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال» (صـ٧٢)].

رابعًا: العلامة محمد أمين الشنقيطي:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فالخطاب للمسلمين كما هو ظاهر متبادر من سياق الآية، وعليه فالكفر إما كفر دون كفر وإما أن يكون فعل ذلك مستحلًّا له أو قاصدًا به جحد أحكام الله وردها مع العلم بها، أما من حكم بغير حكم الله، وهو عالم أنه مرتكب ذنبًا فاعل قبيحًا، وإنما حمله علىٰ ذلك الهوىٰ فهو من سائر عصاة المسلمين» اهـ [«أضواء البيان» (٢/ ١٠٣)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولقد قدمنا أن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، فمن كان امتناعه من الحكم بما أنزل الله لقصد معارضته ورده، والامتناع من التزامه، فهو كافر ظالم فاسق كلها بمعناها المخرج من الملة، ومن كان امتناعه من الحكم لهوىٰ، وهو يعتقد قبح فعله فكفره وظلمه وفسقه غير المخرج من الملة، إلا إذا كان ما امتنع من الحكم به شرطًا في صحة إيمانه، كالامتناع من اعتقاد ما لابد من اعتقاده، هذا هو الظاهر في الآيات المذكورة، كما قدمنا، والعلم عند الله تعالىٰ» اهـ [«أضواء البيان» (٢/ ١٠٩)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن تحرير المقام في هذا البحث أن الكفر والظلم والفسق كل واحد منها ربما أطلق في الشرع مرادًا به المعصية تارة والكفر المخرج من الملة أخرىٰ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ معارضة للرسل وإبطالًا لأحكام الله فظلمه وفسقه وكفره كلها كفر مخرج عن

الملة، ومن لم يحكم بما أنزل الله معتقدًا أنه مرتكب حرامًا فاعل قبيحًا فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج من الملة، وقد عرفت أن ظاهر القرآن يدل علىٰ أن الأولىٰ في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارىٰ، والعبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، وتحقيق أحكام الكل هو ما رأيت، والعلم عند الله تعالىٰ» اهـ [«أضواء البيان» (٢/ ١٠٤)].

خامسًا: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «سبب نزول ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ الآية وأن الكفر العملي غير الاعتقادي: (أن الله عَزَّ وَجَلَّ أنزل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾.

قال ابن عباس: أنزلها الله في الطائفتين من اليهود، وكانت إحداهما قد قهرت الأخرىٰ في الجاهلية حتىٰ ارتضوا واصطلحوا علىٰ أن كل قتيل قتلته العزيزة من الذليلة فديته خمسون وسقًا، وكل قتيل قتلته الذليلة من العزيزة فديته مائة وسق، فكانوا علىٰ ذلك، حتىٰ قدم النبي ﷺ المدينة، فذلت الطائفتان كلتاهما لمقدم رسول الله ﷺ، ويومئذ لم يظهر، ولم يوطئهما عليه، وهو في الصلح، فقتلت الذليلة من العزيزة قتيلًا، فأرسلت العزيزة إلىٰ الذليلة أن ابعثوا إلينا بمائة وسق، فقالت الذليلة: وهل كان هذا في حيين قط دينهما واحد، ونسبهما واحد، وبلدهما واحد، دية بعضهم نصف دية بعض؟ إنا إنما أعطيناكم هذا ضيمًا منكم لنا، وفرقًا منكم، فأما إذ قدم محمد فلا نعطيكم ذلك، فكادت الحرب تهيج بينهما، ثم ارتضوا علىٰ أن يجعلوا رسول الله ﷺ بينهم، ثم ذكرت العزيزة فقالت: والله ما محمد بمعطيكم منهم ضعف ما يعطيهم منكم، ولقد صدقوا، ما أعطونا هذا إلا ضيمًا منا، وقهرًا لهم، فدسوا إلىٰ محمد من يخبر لكم رأيه، إن أعطاكم ما تريدون حكمتموه، وإن لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه، فدسوا إلىٰ رسول الله ﷺ ناسًا من المنافقين ليخبروا لهم رأي رسول الله ﷺ، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبر الله رسوله بأمرهم كله وما أرادوا، فأنزل الله عزل وجل: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ ثم قال: فيهما والله نزلت، وإياهما عني الله عَزَّ وَجَلَّ.

أخرجه أحمد (١/ ٢٤٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٩٥/ ١) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس،

قال:... فذكره، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٢٨١) لأبي داود أيضًا وابن جرير وابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس، وهو عند ابن جرير في «التفسير» (١٢٠٣٧ج ١٠/ ٣٥٢) من هذا الوجه، لكنه لم يذكر في إسناده ابن عباس، وعند أبي داود (٣٥٧٦) نزول الآيات الثلاث في اليهود خاصة في قريظة والنضير فقط خلافًا لما يوهمه قول ابن كثير في «التفسير» (٦/ ١٦٠) بعد ما ساق رواية أحمد هذه المطولة: «ورواه أبو داود من حديث ابن أبي الزناد عن أبيه نحوه». وقد نقل عنه صاحب «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» أنه حسن إسناده، ولم أر هذا في كتابه «التفسير» فلعله في بعض كتبه الأخرىٰ، وتحسين هذا الإسناد هو الذي تقتضيه قواعد هذا العلم الشريف، فإن مداره علىٰ عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو كما قال الحافظ: «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهًا». وقال الهيثمي (٧/ ١٦): «رواه أحمد والطبراني بنحوه، وفيه عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجال أحمد ثقات».

قلت: فقوله فيه: «ضعيف، وقد وثق». ليس بجيد؛ لأنه يرجح قول من ضعفه علىٰ قول من وثقه، والحق أنه وسط، وأنه حسن الحديث إلا أن يخالف، وهذا مما لا يستفاد من قوله المذكور فيه. والله أعلم.

فائدة هامة:

إذا علمت أن الآيات الثلاث: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾، ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ نزلت في اليهود وقولهم في حكمه ﷺ: «إن أعطاكم ما تريدون حكمتموه، وإن لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه» وقد أشار القرآن إلىٰ قولهم هذا قبل هذه الآيات فقال: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾ [المائدة: ٤١]، إذا عرفت هذا فلا يجوز حمل هذه الآيات علىٰ بعض الحكام المسلمين وقضاتهم الذين يحكمون بغير ما أنزل الله من القوانين الأرضية.

أقول: لا يجوز تكفيرهم بذلك، وإخراجهم من الملة إذا كانوا مؤمنين بالله ورسوله، وإن كانوا مجرمين بحكمهم بغير ما أنزل الله، لا يجوز ذلك؛ لأنهم وإن كانوا كاليهود من جهة حكمهم المذكور، فهم مخالفون لهم من جهة أخرىٰ، ألا وهي إيمانهم وتصديقهم بما أنزل الله، بخلاف اليهود الكفار؛ فإنهم كانوا جاحدين له كما يدل عليه قولهم المتقدم: «وإن لم يعطكم

حذرتموه فلم تحكموه» بالإضافة إلىٰ أنهم ليسوا مسلمين أصلًا، وسر هذا أن الكفر قسمان: اعتقادي وعملي، فالاعتقادي مقره القلب، والعملي محله الجوارح.

فمن كان عمله كفرًا لمخالفته للشرع، وكان مطابقًا لما وقر في قلبه من الكفر به، فهو الكفر الاعتقادي، وهو الكفر الذي لا يغفره الله، ويخلد صاحبه في النار أبدًا، وأما إذا كان مخالفًا لما وقر في قلبه، فهو مؤمن بحكم ربه، ولكنه يخالف بعمله، فكفره كفر عملي فقط وليس كفرًا اعتقاديًا، فهو تحت مشيئة الله تعالىٰ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وعلىٰ هذا النوع من الكفر تحمل الأحاديث التي فيها إطلاق الكفر علىٰ من فعل شيئًا من المعاصي من المسلمين، ولا بأس من ذكر بعضها:

١- **«اثنتان في الناس هما بهم كفر، الطعن في الأنساب، والنياحة علىٰ الميت»**.

٢- **«الجدال في القرآن كفر»**.

٣- **«سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»**.

٤- **«كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق»**.

٥- **«التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر»**.

٦- **«لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»**.

إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي لا مجال الآن لاستقصائها.

فمن قام من المسلمين بشيء من هذه المعاصي، فكفره كفر عملي، أي: أنه يعمل عمل الكفار، إلا أن يستحلها، ولا يرىٰ كونها معصية فهو حينئذ كافر حلال الدم؛ لأنه شارك الكفار في عقيدتهم أيضًا، والحكم بغير ما أنزل الله لا يخرج عن هذه القاعدة أبدًا، وقد جاء عن السلف ما يدعمها، وهو قولهم في تفسير الآية: «كفر دون كفر» صح ذلك عن ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ثم تلقاه عنه بعض التابعين وغيرهم، ولابد من ذكر ما تيسر لي عنهم لعل في ذلك إنارة للسبيل أمام من ضل اليوم في هذه المسألة الخطيرة، ونحا نحو الخوارج الذين يكفرون المسلمين بارتكابهم المعاصي وإن كانوا يصلون ويصومون.

١- روىٰ ابن جرير الطبري (١٠/ ٣٥٥/ ١٢٠٥٣) بإسناد صحيح عن ابن عباس: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ قال: هي به كفر، وليس كفرًا بالله وملائكته ورسله.

٢- **وفي رواية عنه في هذه الآية**: إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كفرًا ينقل عن الملة، كفر دون كفر. أخرجه الحاكم (٢/ ٣١٣) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي، وحقهما أن يقولا: علىٰ شرط الشيخين؛ فإن إسناده كذلك.

ثم رأيت الحافظ ابن كثير نقل في «تفسيره» (٦/ ١٦٣)، عن الحاكم أنه قال: «صحيح علىٰ شرط الشيخين» فالظاهر أن في نسخة «المستدرك» المطبوعة سقطًا، وعزاه ابن كثير لابن أبي حاتم أيضًا ببعض اختصار.

٣- وفي أخرىٰ عنه من رواية علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قال: من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق. أخرجه ابن جرير (١٢٠٦٣).

قلت: وابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، لكنه جيد في الشواهد.

٤- ثم روىٰ (١٢٠٤٧ - ١٢٠٥١)، عن عطاء بن أبي رباح قوله: - وذكر الآيات الثلاث -: كفر دون كفر، وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم. وإسناده صحيح.

٥- ثم روىٰ (١٢٠٥٢) عن سعيد المكي عن طاوس - وذكر الآية -، قال: ليس بكفر ينقل عن الملة. وإسناده صحيح، وسعيد هذا هو ابن زياد الشيباني المكي، وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان وغيرهم، وروىٰ عنه جمع.

٦- وروىٰ (١٢٠٢٦، ١٢٠٢٥) من طريقين عن عمران بن حدير، قال: أتىٰ أبا مجلز ناس من بني عمرو بن سدوس - وفي الطريق الأخرىٰ: نفر من الإباضية - فقالوا: أرأيت قول الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أحق هو؟ قال: نعم. قالوا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أحق هو؟ قال: نعم. قالوا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ أحق هو؟ قال: نعم. قالوا: يا أبا مجلز فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون وإليه يدعون - يعني الأمراء - فإن هم تركوا شيئًا منه عرفوا أنهم أصابوا ذنبًا. فقالوا: لا والله، ولكنك تفرق. قال: أنتم أولىٰ بهذا مني! لا أرىٰ، وإنكم أنتم ترون هذا ولا تحرجون، ولكنها أنزلت في اليهود والنصارىٰ وأهل الشرك، أو نحوًا من هذا، وإسناده صحيح.

وقد اختلف العلماء في تفسير الكفر في الآية الأولىٰ علىٰ خمسة أقوال ساقها ابن جرير (١٠/ ٣٤٦ - ٣٥٧) بأسانيده إلىٰ قائليها، ثم ختم ذلك بقوله (١٠/ ٣٥٨): وأولىٰ هذه

الأقوال عندي بالصواب قول من قال: نزلت هذه الآيات في كفار أهل الكتاب؛ لأن ما قبلها وما بعدها من الآيات ففيهم نزلت، وهم المعنيون بها، وهذه الآيات سياق الخبر عنهم، فكونها خبرًا عنهم أولىٰ.

فإن قال قائل: فإن الله تعالىٰ ذكره قد عم بالخبر بذلك عن جميع من لم يحكم بما أنزل الله، فكيف جعلته خاصًا؟

قيل: إن الله تعالىٰ عم بالخبر بذلك عن قوم كانوا بحكم الله الذي حكم به في كتابه جاحدين، فأخبر عنهم أنهم بتركهم الحكم علىٰ سبيل ما تركوه كافرون، وكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحدًا به هو بالله كافر كما قال ابن عباس؛ لأن جحوده حكم الله بعد علمه أنه أنزله في كتابه نظير جحوده نبوة نبيه بعد علمه أنه نبي.

وجملة القول: أن الآية نزلت في اليهود الجاحدين لما أنزل الله، فمن شاركهم في الجحد فهو كافر كفرًا اعتقاديًا، ومن لم يشاركهم في الجحد فكفره عملي؛ لأنه عمل عملهم، فهو بذلك مجرم آثم، ولكن لا يخرج بذلك عن الملة كما تقدم عن ابن عباس رضي الله عنه.

وقد شرح هذا وزاده بيانًا الإمام الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام في «كتاب الإيمان» (باب الخروج من الإيمان بالمعاصي) (صـ٨٤ - ٩٧) بتحقيقي، فليراجعه من شاء المزيد من التحقيق.

وبعد كتابة ما سبق، رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول في تفسير آية الحكم المتقدمة في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٨): «أي: هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله».

ثم ذكر (٧/ ٢٥٤) أن الإمام أحمد سئل عن الكفر المذكور فيها، فقال: كفر لا ينقل عن الإيمان، مثل الإيمان بعضه دون بعض، فكذلك الكفر، حتىٰ يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه.

وقال (٧/ ٣١٢): «وإذا كان من قول السلف أن الإنسان يكون فيه إيمان ونفاق، فكذلك في قولهم أنه يكون فيه إيمان وكفر، ليس هو الكفر الذي ينقل عن الملة، كما قال ابن عباس وأصحابه في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ قالوا: كفر لا ينقل عن الملة. وقد اتبعهم علىٰ ذلك أحمد وغيره من أئمة السنة» اهـ [«السلسلة الصحيحة، المجلد السادس، القسم الأول، (صـ١٠٩ - ١١٦)].

سادسًا: الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين:

السؤال(١): الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، أما بعد:

فهذا السؤال أقدمه عبر الهاتف وعبر تسجيله في الهاتف أيضًا لفضيلة الوالد الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، حفظه الله ومتع به وجعل فيه وفي أمثاله العوض عن سماحة الوالد رحمة الله عليه، وهذا السؤال حول مسألة كثر النزاع فيها بين طلبة العلم، وكثر أيضًا الاستدلال ببعض كلمات لفضيلة الوالد العلامة محمد بن صالح العثيمين حفظه الله تعالىٰ.

أولًا: أقول للشيخ: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وزادكم الله علمًا، ورفع قدركم في الدنيا والآخرة.

فضيلةَ الشيخ – سلمكم الله –: هنا – يعني – كثير من طلبة العلم يدندنون حول الحاكم الذي يأتي بشريعة مخالفة لشريعة الله عز وجل، ولا شك أنه يأمر الناس بها، ويلزمهم بها، وقد يعاقب المخالف عليها، ويكافئ أو يجازي بالخير وبالعطاء الملتزم بها، وهذه الشريعة – في كتاب الله وفي سنة نبيه عليه الصلاة والسلام – تعتبر مخالفة ومصادمة لنصوص الكتاب والسنة، هذه الشريعة إذا ألزم هذا الحاكم بها الناس، ومع أنه يعترف أن حكم الله هو الحق وما دونه الباطل، وأن الحق ما جاء في الكتاب والسنة، ولكنه لشبهة أو لشهوة جرىٰ إلزام الناس بهذه الشريعة، كما وقع مثل ذلك كثيرًا في بني أمية، وفي بني العباس، وفي أمراء الجور الذين ألزموا الناس بأمور لا تخفىٰ علىٰ مثلكم، بل لا تخفىٰ علىٰ كثير من الناس، عندما ألزموا الناس بما لا يرضي الله عز وجل، كالأمور الوراثية، يعني عاضًا بينهم كما أخبر النبي ﷺ، وقربوا شرار الناس وأبعدوا خيارهم، وكان من يوافقهم علىٰ ما هم فيه من الباطل قربوه، ومن

---

(١) من كتاب «الحكم بغير ما أنزل الله مناقشة تأصيلية علمية هادئة» وأصل الفتوىٰ موجود في شريط «التحرير في مسألة التكفير». إصدار «تسجيلات ابن القيم» بالكويت.

يأمرهم وينهاهم ربما حاربوه.. إلىٰ آخر(١).

فلو أن - يعني - لو أن الحاكم في هذا الزمان فعل مثل هذه الشريعة، فهل يكون كافرًا بهذه الشريعة إذا ألزم الناس بها؟ مع اعترافه أن هذا مخالف للكتاب والسنة، وأن الحق في الكتاب والسنة، هل يكون بمجرد فعله هذا كافرًا؟ أم لا بد أن ينظر إلىٰ اعتقاده بهذه المسألة؟ كمن مثلًا يلزم الناس مثلًا بالربا، كمن يفتح البنوك الربوية في بلاده، ويأخذ من البنك الدولي كما يقولون قروضًا ربوية، ويحاول أو يؤقلم اقتصادها علىٰ مثل هذا الشيء، ولو سألته قال: «الربا حرام، ولا يجوز» لكن لأزمة اقتصادية أو لغير ذلك، ويعتذر مثل هذه الاعتذارات، وقد تكون الاعتذارات مقبولة، وقد لا تكون، فهل يكفر بمثل ذلك؟ أم لا؟.. ومع العلم أن كثيرًا من الشباب يعني ينقلون عن فضيلتكم أنكم تقولون أن من فعل ذلك يكون كافرًا، ونحن نُلاحظ في بلاد الدنيا كلها أن هذا شيء موجود بين مُقِلٍّ ومُستكثر، وبين مُصرِّح وغير مصرح، نسأل الله العفو والعافية.. نريد من فضيلتكم الجواب علىٰ ذلك عسىٰ أن ينفع الله سبحانه وتعالىٰ به طلاب العلم، وينفع الله عز وجل به الدعاة إلىٰ الله عز وجل؛ لأنه لا يخفىٰ عليكم أن الخلاف كم يؤثر في صفوف الدعوة إلىٰ الله عز وجل.

هذا، وإني لأنقل لفضيلتكم محبة أبنائكم وطلابكم طلبة العلم في هذه البلاد، ورغبتهم أيضًا في سماع صوتكم وتوجيهاتكم ونصائحكم، سواء عبر الهاتف أو غير ذلك، والله سبحانه وتعالىٰ المسؤول أن يتقبل من الجميع صالح الأعمال.

مقدم هذا السؤال لفضيلتكم: ابنكم وطالبكم: أبو الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل السليماني(٢) من مأرب باليمن في يوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ألف وأربعمائة وعشرين من الهجرة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب: الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه ومن

---

(١) كذا.

(٢) لمعرفة حاله وانحرافه عن منهج السلف راجع كتاب «التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من أباطيل» للعلامة ربيع بن هادي المدخلي.

تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، أما بعد: ففي هذا اليوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول عام عشرين وأربعمائة وألف، استمعت إلىٰ شريط مسجل باسم أخينا أبي الحسن في مأرب ابتدأه بالسلام عليّ، فأقول: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته.

وما ذكره من جهة التكفير فهي مسألة كبيرة، عظيمة، ولا ينبغي إطلاق القول فيها إلا مع طالب علم يفهم ويعرف الكلمات بمعانيها، ويعرف العواقب التي تترتب علىٰ القول بالتكفير أو عدمه، أما عامة الناس فإن إطلاق القول بالتكفير أو عدمه في مثل هذه الأمور يحصل فيه مفاسد.

والذي أرىٰ أولًا: ألا يشتغل الشباب بهذه المسألة، وهل الحاكم كافر؟ أو غير كافر؟ وهل يجوز أن نخرج عليه؟ أو لا يجوز؟

علىٰ الشباب أن يهتموا بعباداتهم التي أوجبها الله عليهم، أو ندبهم إليها، وأن يتركوا ما نهاهم الله عنه كراهة أو تحريمًا، وأن يحرصوا علىٰ التآلف بينهم والاتفاق، وأن يعلموا أن الخلاف في مسائل الدين والعلم قد جرىٰ في عهد الصحابة ﭫ، ولكنه لم يؤد إلىٰ الفرقة، وإنما القلوب واحدة والمنهج واحد.

أما فيما يتعلق بالحكم بغير ما أنزل الله: فهو كما في الكتاب العزيز ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: كفر، وظلم، وفسق، علىٰ حسب الأسباب التي بُني عليها هذا الحكم.

فإذا كان الرجل يحكم بغير ما أنزل الله تبعًا لهواه مع علمه بأن الحق فيما قضىٰ الله به؛ فهذا لا يكفر لكنه بين فاسق وظالم.

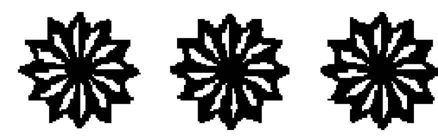
وأما إذا كان يشرع حكمًا عامًّا تمشي عليه الأمة، يرىٰ أن ذلك من المصلحة، وقد لبس عليه فيه؛ فلا يكفر أيضًا؛ لأن كثيرًا من الحكام عندهم جهل في علم الشريعة، ويتصل بهم من لا يعرف الحكم الشرعي، وهم يرونه عالمًا كبيرًا، فيحصل بذلك المخالفة.

وإذا كان يعلم الشرع ولكنه حكم بهذا أو شرع هذا، وجعله دستورًا يمشي الناس عليه يعتقد أنه ظالم في ذلك، وأن الحق فيما جاء به الكتاب والسنة، فإننا لا نستطيع أن نكفر هذا.

وإنما نكفر من يرىٰ أن حكم غير الله أولىٰ أن يكون الناس عليه، أو مثل حكم الله ﻷ، فإن هذا كافر؛ لأنه مكذب لقول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨].

وقوله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

ثم هذه المسائل لا يعني أننا إذا كفرنا أحدًا فإنه يجب الخروج عليه؛ لأن الخروج يترتب عليه مفاسد عظيمة أكبر من السكوت، ولا نستطيع الآن أن نضرب أمثالًا فيما وقع في الأمة العربية وغير العربية، وإنما إذا تحققنا جواز الخروج عليه شرعًا؛ فإنه لا بد من استعداد وقوة تكون مثل قوة الحاكم أو أعظم، وأما أن يخرج الناس عليه بالسكاكين والرماح ومعه القنابل والدبابات وما أشبه هذا؛ فإن هذا من السفه بلا شك وهو مخالف للشرع» اهـ.



فصل
الطريقة الشرعية لمناصحة الحكام

مما يخالف الحزبيون فيه؛ قولهم: إن النصيحة للحاكم مشروطة بعدم سقوط هيبته وحشمته! وهذا الضابط الذي ذكروه لا ينضبط فضلًا عن مخالفته النصوص، فقد يجاهر الرجل بالنصح لولي الأمر علىٰ المنابر وعلىٰ الملإ وهو يظن أنه بذلك غير مسقط لهيبته، وقد ينشر هذه النصيحة في الجرائد ظانًّا بذلك أنه لم يسقط حشمة الحاكم، كما أن هذا الذي ذكروه يُفهم منه أن أساليب النصح تتعدد لكن بشرط عدم إسقاط الهيبة والحشمة، والذي نعرفه هو الذي عليه أئمة السلف قاطبة، وهو أن النصيحة لولي الأمر لا تكون إلا سرًّا، ودليل السلف في هذا الباب حديث عياض بن غنم: «من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية، وليأخذ بيده، فإن سمع منه فذاك، وإلا فقد أدىٰ الذي عليه». وحديث أسامة بن زيد وموقفه مع عثمان رضي الله عنهما وعن الصحابة أجمعين، وتطبيق السلف لهذه القاعدة ونصوصهم المتكاثرة في هذا الأمر أشهر من أن تذكر.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم، وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصومًا، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٤)].

فلما ابتعد هؤلاء الدعاة عن هذا الأصل أتوا بهذه التأصيلات العجيبة والتفريعات الغريبة، وقد صدق ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: «العلم أصل العمل، وصحة الأصول توجب صحة الفروع» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٥٣)].

قال الشيخ عبد السلام برجس رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة»: «وهذا الذي قرره هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالىٰ من كون مناصحة ولي الأمر إنما تكون سرًّا قد نطقت به النصوص النبوية، وشهدت له الآثار السلفية. قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا أبو المغيرة، ثنا صفوان، حدثني شريح بن عبيد الحضرمي وغيره، قال: جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتىٰ غضب عياض، ثم

مكث ليالي، فأتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه، ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي ﷺ يقول: «**إن من أشد الناس عذابًا أشدهم عذابًا في الدنيا للناس**». فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم، قد سمعنا ما سمعت ورأينا ما رأيت، أولم تسمع رسول الله ﷺ يقول: «**من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبدي له علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به**[1]**، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدىٰ الذي عليه له**»، وإنك يا هشام لأنت الجريء إذ تجترئ علىٰ سلطان الله[2]، فهلَّا خشيت أن يقتلك السلطان فتكون قتيل سلطان الله تبارك وتعالىٰ.

وهذا الحديث أصل في إخفاء نصيحة السلطان، وأن الناصح إذا قام بالنصح علىٰ هذا الوجه فقد برئ وخلت ذمته من التبعة، ومما يدل علىٰ هذا الأصل الأصيل أيضًا ما أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٢٢٥) «أبواب الفتن»، قال: حدثنا بندار، حدثنا أبو داود، حدثنا حميد ابن مهران، عن سعد بن أوس، عن زياد بن كسيب العدوي، قال: كنت مع أبي بكرة تحت منبر بن عامر وهو يخطب وعليه ثياب رقاق، فقال أبو بلال - هو مرداس بن أدية أحد الخوارج -: انظروا إلىٰ أميرنا يلبس ثياب الفساق. فقال أبو بكرة: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله**».

ومما يدل علىٰ ذلك أيضًا ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٧٤)، قال: حدثنا معاوية، قال: حدثنا سفيان، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: قلت لابن عباس: أنهىٰ أميري عن معصية؟ قال: «لا تكون فتنة»، قال: فإن أمرني بمعصية؟ قال: «فحينئذ».

والمعنىٰ: أن نهي الأمير عن معصية إذا كان يؤدي إلىٰ فتنة ككون النهي علنًا ونحو ذلك فلا يجوز، وأما إذا أمرك بمعصية، كأن يأمرك أن تشرب الخمر ونحو ذلك، فلا تطعه حينئذ.

ومما يدل علىٰ إخفاء النصيحة للسلطان والمنع من إعلان الإنكار عليه ما أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٣٨٢) قال: ثنا أبو النضر، ثنا الحشرج بن نباتة العبسي (كوفي)، حدثنا سعيد بن جمهان، قال: أتيت عبد الله بن أبي أوفىٰ وهو محجوب البصر، فسلمت عليه.

قال لي: من أنت؟ فقلت: أنا سعيد بن جمهان.

---

(١) لاحظ هذا القيد الدقيق.

(٢) انظر إلىٰ فقه السلف رضوان الله عليهم.

قال: فما فعل والدك؟ قال: قلت: قتلته الأزارقة؟

قال: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ أنهم كلاب النار.

قال: قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها، قال: بلىٰ؛ الخوارج كلها.

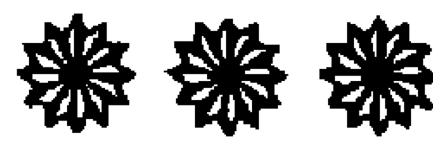
قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم. قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يابن جمهان، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إذا كان السلطان سمع منك فائته في بيته، فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه.

ومما يدل علىٰ ذلك أيضًا ما أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» عن أسامة بن زيد أنه قيل له. ألا تدخل علىٰ عثمان لتكلمه؟ فقال: «أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم، والله لقد كلمته فيما بيني وبينه دون أن أفتتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من فتحه». هذا سياق مسلم.

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تعليقه علىٰ «مختصر صحيح مسلم»: «يعني: المجاهرة بالإنكار علىٰ الأمراء في الملإ؛ لأن في الإنكار جهارًا ما يخشىٰ عاقبته، كما اتفق في الإنكار علىٰ عثمان جهارًا إذ نشأ عنه قتله».

وفي «الزهد» لهناد: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «أيتها الرعية إن لنا عليكم حقًا. النصيحة بالغيب والمعاونة علىٰ الخير».

وذكر الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» أن ابن عباس سئل عن أمر السلطان بالمعروف أو نهيه عن المنكر، فقال: «إن كنت فاعلًا ولابد ففيما بينك وبينه» اهـ [من «كتاب معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة» بتصرف].



فصل
نماذج من أقوال الإخوان المسلمين

يقول الحزبيون: «إنه ليس من العدل والإنصاف أن تنتقص جماعة من الجماعات لخطإ وقع فيه فرد من أفرادها، بله رئيس من رؤسائها؛ إنما العدل هو الاعتماد في تقويم الجماعة علىٰ نصوصها وأنظمتها».

ونقول: الحمد لله؛ قد فعلنا ذلك واعتمدنا في تقويم جماعتكم علىٰ نصوصها وأنظمتها، وظهر بالدليل من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة مخالفتكم لمنهج أهل السنة والجماعة أصولًا وفروعًا، أما أقوال رؤوس جماعتكم فليس المراد منها إلا بيان أنكم غارقون في الضلال والانحراف من رأسكم إلىٰ أخمص قدمكم؛ وإلا فنحن نعرف أن أقوال أئمتكم وقادتكم لا تعنينا في شيء ما دُمْنا بينا فساد الأصول، وكل عاقل يعرف أنه إذا فسد الأصل فسد الفرع، لكننا أردنا أن نصنع صنيع السلف الصالح، وهو الحكم علىٰ الفرق من خلال أقوال مؤسسيها ومتبوعيها؛ لأن هذا مقتضىٰ العقل والعرف، بل والشرع؛ وإلا فمن وضع الأصول والنصوص؟ أليس الأتباع والرؤوس! أليست الفرق تنسب إلىٰ مؤسسيها، والأقوال إلىٰ قائليها! وهل يمكن لأحد الحكم علىٰ شخص ما إلا من خلال قوله وفعله؛ فما لكم كيف تحكمون؟!

اما أقوال قادتهم وكبرائهم فنقتصر منها على ما يلي:

١ - قال محمد مهدي عاكف - المرشد العام للإخوان المسلمين -: «إن إطلاق الحريات العامة مقدم عند الإخوان علىٰ تطبيق الشريعة الإسلامية.. إننا نعتبر الحرية فرضًا من فروض هذا الدين، نمارسها داخل مؤسساتنا، ونسعىٰ لإطلاقها من قيد المستبدين والظالمين، ونحارب من أجل أن تكون، ومن أجل أن يتمتع بها كافة طوائف الشعب، ومن ثم الشعوب جميعًا.. وأكّد علىٰ أن الإخوان يرفضون قيام دولة دينية كما هو متصور لدىٰ الغرب، وكما كان في العصور الوسطىٰ، وإنما يطالبون بدولة مدنية تجعل من الإسلام أساسًا لحكمها، وتجعل الشورىٰ والديمقراطية أحد منطلقاتها وركائزها العامة» اهـ [من حوار أجراه معه التليفزيون

الألماني الاثنين الموافق ٤/ ٩/ ٢٠٠٦م].

٢- وقال لما سئل عن موقف الإخوان من أقباط مصر: «علاقة طيبة.. طول عمري أحبائي الأقباط[1] وكنت عضوًا في اللواء المسيحي زمان، أو ما يطلق عليه الآن الشبان المسيحيين، وكلهم أصدقائي، وكلمة «الفتنة الطائفية» مدسوسة علىٰ مصر، نحن نسيج واحد وشعب واحد.. لهم ما لنا وعليهم ما علينا» اهـ [من حوار نشر في مجلة «آخر ساعة» المصرية، كتبه حسن علام].

٣- وقال عبد المنعم أبو الفتوح: «أما الأعمال المختلف عليها، فمن حق صاحبها أن ينشرها علىٰ نفقته أو علىٰ نفقة ناشر خاص ويقول فيها ما يشاء، حتىٰ ولو كان يدعو إلىٰ الإلحاد، وفي هذه الحالة ليس من حق أحد أن يطلب بمصادرته، إذن الخلاف بيننا وبين وزارة الثقافة هو علىٰ سوء استخدام المال العام فقط لا غير» اهـ [صحيفة «العربي» العدد (٨٧٨) السنة ١١].

٤- وقال: «نحن لا نعترض علىٰ اختيار مسيحي رئيسًا لمصر بالانتخاب؛ لأن هذا حق لأي مواطن بغض النظر عن دينه وعقيدته السياسية، فحتىٰ لو كان زنديقًا فمن حقه أن يرشح نفسه، وإذا اختاره الشعب فهذه إرادته؛ لأن البديل في هذه الحالة هو أن تحارب الشعب وتصبح مستبدًا، وهذا نرفضه تمامًا، فنحن مع ما يختاره الشعب أيًا كان..» اهـ [صحيفة «العربي» العدد (٨٧٩) السنة ١١].

٥- وقال النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد حبيب: «إن جماعته تكن كل التقدير والاحترام للفن والفنانين، داعيًا الفنانين لتقديم فن مخلص يكشف الفساد». وقال: إنه كان يجتمع مع أصدقائه لسماع أسطوانات الفنان الراحل محمد عبد الوهاب حتىٰ الصباح، وأنه كان يعتبر اجتماعه مع أصدقائه لسماع الحفل الشهري لكوكب الشرق الراحلة أم كلثوم بمثابة (وِرْدٍ شهري)، كما أكّد أنه كان محبًا مولعًا بالسينما، وأنه كان يذهب إليها مرة كل أسبوع ينفق فيها كل مصروفه البالغ عشرة قروش.. وقال: إنه من شدة حبه للموسيقىٰ حاول أن يكون عازفًا لآلة «الأكورديون» في الستينيات». وعن خلو قائمة الإخوان المسلمين من مرشحين أقباط أكّد حبيب: «أن مكتب الإرشاد طلب من بعض الأقباط ترشيح أنفسهم

---

(١) قال رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحب».

في الانتخابات إلا أنهم رفضوا، مشيرًا إلىٰ أن الجماعة قررت دعم أحد الشخصيات القبطية المرشحة في الانتخابات» اهـ [جريدة «الجمهورية» بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥م].

٦- وقال عصام العريان في مقابلة معه علىٰ قناة الجزيرة[١] الفضائية بتاريخ الثلاثاء (٥/ ٤/ ٢٠٠٥م): «الجماعات ذات المرجعية الإسلامية لا تستند في عملها السياسي إلىٰ قضية الحلال والحرام، وإنما تستند إلىٰ قضية المصالح والخطإ والصواب» اهـ.

٧- وقال إسماعيل هنية عضو القيادة السياسية لحماس الإخوانية: «إن حركة حماس تهدف من وراء دخول المجلس التشريعي تكريس وحدة الشعب الفلسطيني - الوحدة الوطنية - وتكريس التعددية السياسية والحزبية، وإن حركة حماس تحترم إرادة الشعب فمن ينتخبه الشعب سترضىٰ به حماس، فنحن دائمًا وأبدًا نبقىٰ مع إرادة الشعب، وسنقبل بما تفرزه صناديق الاقتراع، والديمقراطية هي الطريق الصحيح والسليم» اهـ [صوت الأقصىٰ برنامج «قضية علىٰ بساط البحث» ١٠/ ٥/ ٢٠٠٧م].

٨- وعندما عقد أحد الصحفيين لقاء مع أحمد ياسين كبيرهم، قال: «إن حماس مع إرادة الشعب الفلسطيني فيما يختار». فقال له الصحفي: حتىٰ لو اختار الحزب الشيوعي؟ فرد ياسين: «نعم، نحترم إرادة الشعب» اهـ.

٩- ونشرت مجلة «المجتمع» بيانًا لجماعة الإخوان يقولون فيه: «والإخوان المسلمون يرون الناس جميعًا حملة خير ومؤهلين لحمل الأمانة، وموقفنا من إخواننا المسيحيين في مصر والعالم العربي موقف واضح وقديم ومعروف، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وهم شركاء في الوطن وأخوة في الكفاح الوطني الطويل، لهم كل حقوق المواطن المادي منها والمعنوي، المدني منها والسياسي، والبر بهم والتعاون معهم علىٰ الخير فرائض إسلامية، لا يملك مسلم أن يستخف بها أو يتهاون في أخذ نفسه بأحكامها، ومن قال غير ذلك أو فعل غير ذلك فنحن منه براء ومما يقول ويفعل» اهـ [مجلة «المجتمع» العدد (١١٤٩) ٩ ذو الحجة ١٤١٥هـ].

١٠- وقال حسن الترابي: «إن الوحدة الوطنية تشكل واحدة من أكبر همومنا، وإننا في الجبهة الإسلامية نتوصل بها إلىٰ الإسلام علىٰ أصول الملة الإبراهيمية التي تجمعنا مع المسيحيين

---

(١) وهي قناة علمانية خبيثة؟

بتراث التاريخ الديني المشترك، وبرصيد تاريخي من المعتقدات والأخلاق، وإننا لا نريد الدين عصبية عداء، ولكن وشيجة إخاء من الله الواحد» اهـ [مجلة «المجتمع» الكويتية العدد (٧٦٣) في ٨/ ١٠/ ١٩٨٥م].

١١- وقال حسن حتحوت: «ويكفيني أن أذكر أن الذين يزعمون أن الرجل - أي حسن البنا - كان عدو النصارىٰ[1] بأن الأستاذ لويس فانوس من زعماء الأقباط من الزبائن المستديمين لدرس الثلاثاء الذي يلقيه حسن البنا، وكانت بينهما صداقة وطيدة، وأن حسن البنا عندما تقدم مرشحًا لانتخابات البرلمان كان وكيله الذي يمثله في مقر إحدىٰ اللجان الانتخابية رجلًا قبطيًّا» اهـ [«حسن البنا بأقلام تلاميذه ومعاصريه»].

١٢- وقال فتحي يكن: «وفي التاريخ الإسلامي القريب شاهد علىٰ ما نقول، ألا وهو تجربة الثورة الإسلامية في إيران، هذه التجربة التي هبت لمحاربتها وإجهاضها كل قوىٰ الأرض الكافرة ولا تزال، بسبب أنها إسلامية، وأنها لا شرقية ولا غربية» اهـ [«أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي» (صـ١٤٨)].

١٣- وقال المودودي: «وثورة الخميني ثورة إسلامية، والقائمون عليها هم جماعة إسلامية وشباب تلقوا التربية في الحركات الإسلامية، وعلىٰ جميع المسلمين عامة والحركات الإسلامية خاصة أن تؤيد هذه الثورة وتتعاون معها في جميع المجالات» اهـ [مجلة «الدعوة»، القاهرة، عدد (٢٩) أغسطس ١٩٧٩م].

١٤- وقال محمد الغزالي: «وسمعت في مصر من يرىٰ الفرس كفارًا لأنهم يلعنون الشيخين الكريمين: أبا بكر وعمر.. ولو ذهبت أستقصي قالة السوء التي يتقاذف الناس بها لأعياني العد» اهـ [«ظلام من الغرب» (صـ٢٥٣)].

١٥- ونشرت مجلة «الغرباء» الإخوانية خبرًا فيه: «الإخوان المسلمون يحتسبون عند الله فقيد الإسلام الإمام الخميني القائد الذي فجر الثورة الإسلامية ضد الطغاة، ويسألون الله له المغفرة والرحمة، ويقدمون خالص العزاء لحكومة الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني الكريم، وإنا لله وإنا إليه راجعون - المرشد العام حامد أبو النصر» اهـ [العدد السابع لسنة ١٩٧٩م].

---

(١) حاشا وكلا.

١٦- **وقال القرضاوي عن بابا الفاتيكان الهالك:** «ونحن اليوم نتحدث عن علم، ولكن ليس من أعلام المسلمين، ولكنه علم أعلام المسيحية، وهو الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية، وأعظم رجل يشار إليه بالبنان في الديانة المسيحية، لقد توفي بالأمس وتناقلت الدنيا خبر هذه الوفاة، ومن حقنا أو من واجبنا أن نقدم العزاء إلىٰ الأمة المسيحية وإلىٰ أحبار المسيحية في الفاتيكان وفي غير الفاتيكان، وبعضهم أصدقاء لنا، لقيناهم في أكثر من مؤتمر وأكثر من ندوة وحوار، نقدم لهؤلاء العزاء في وفاة هذا الحبر الأعظم الذي يختاره المسيحيون عادة اختيارًا حرًّا، نحن المسلمين نحلم بمثل هذا؛ أن يستطيع علماء الأمة أن يختاروا شيخهم الأكبر أو إمامهم الأكبر اختيارًا حُرًّا، وليس بتعيين دولة من الدول أو حكومة من الحكومات، نقدم عزاءنا في هذا البابا الذي كان له مواقف تذكر وتشكر له؛ ربما - يعني -، بعض المسلمين يقول: إنه لم يعتذر عن الحروب الصليبية، وما جرىٰ فيها من مآسي للمسلمين، كما اعتذر لليهود، وبعضهم يأخذ عليه بعض الأشياء، ولكن مواقف الرجل العامة وإخلاصه في نشر دينه ونشاطه حتىٰ رغم شيخوخته وكبر سنه، فقد طاف العالم كله وزار بلاد ومنها بلاد المسلمين نفسها، فكان مخلصًا لدينه وناشطًا من أعظم النشطاء في نشر دعوته والإيمان برسالته، وكان له مواقف سياسية - يعني - تُسجل له في حسناته مثل موقفه ضد الحروب بصفة عامة، فكان الرجل رجل سلام وداعية سلام ووقف ضد الحرب علىٰ العراق، ووقف أيضًا ضد الجدار العازل في الأرض الفلسطينية، وأدان اليهود في ذلك، وله مواقف مثل هذه - يعني - تذكر فتشكر. لا نستطيع إلا أن ندعو الله تعالىٰ أن يرحمه ويثيبه بقدر ما قدم من خير للإنسانية، وما خلف من عمل صالح أو أثر طيب، ونقدم عزاءنا للمسيحيين في أنحاء العالم، ولأصدقائنا في روما وأصدقائنا في جمعية سانت تيديو في روما، ونسأل الله أن يعوض الأمة المسيحية فيه خيرًا» اهـ.

١٧- **وقال محمود عبد الحليم من كبار الإخوان:** «وكنا نذهب جميعًا كل ليلة إلىٰ مسجد السيدة زينب فنؤدي صلاة العشاء، ثم نخرج من المسجد، ونصطف صفوفًا، يتقدمنا الأستاذ المرشد «حسن البنا»، ينشد نشيدًا من أناشيد المولد النبوي، ونحن نردده من بعده في صوت جهوري جماعي يلفت النظر» اهـ [«الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ» (١/ ١٠٩)].

١٨- **وقال عباس السيسي:** «دعا الإخوان المسلمون بالإسكندرية إلىٰ الاحتفال بذكرىٰ

مولد رسول الله ﷺ في حفل يحضره فضيلة المرشد العام «حسن البنا» بمسجد نبي الله دانيال.. وبدأ الأستاذ المرشد حسن البنا محاضرته، ثم دخل في موضوع الذكرىٰ، فقال: نحيي ذكرىٰ مولد الرسول ﷺ ومن حق الناس جميعًا مسلمين وغير مسلمين أن يحتفلوا بهذه الذكرىٰ المباركة، فرسولنا عليه الصلاة والسلام لم يأت للمسلمين فقط» اهـ [«في قافلة الإخوان المسلمين» (١/ ٤٨)].

١٩- **وقال عمر التلمساني:** «فما لنا وللحملة علىٰ أولياء الله وزوارهم والداعين عند قبورهم» اهـ [«شهيد المحراب» (صـ٢٢٥)].

٢٠- **وقال حسن البنا:** «وأذكر أنه كان من عادتنا أن نخرج في ذكرىٰ مولد الرسول ﷺ بالموكب بعد الحضرة كل ليلة، من أول ربيع الأول إلىٰ الثاني عشر منه، ونحن بالموكب ونحن ننشد القصائد المعتادة في سرور كامل وفرح تام» اهـ [«مذكرات الدعوة والداعية» (صـ٥٢)].

٢١- **وقال:** «فأقرر أن خصومتنا لليهود ليست دينية(١)؛ لأن القرآن حض علىٰ مصافاتهم ومصادقتهم، والإسلام شريعة إنسانية قبل أن يكون شريعة قومية» اهـ [«الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ» (١/ ٤٠٩)].

٢٢- **وقال أيضًا:** «إن الإسلام الحنيف لا يخاصم دينًا ولا يهضم عقيدة، ولا يظلم غير المؤمنين به مثقال ذرة» اهـ [«مواقف في الدعوة والتربية» (صـ١٦٣)].

٢٣- **وقال الغزالي:** «وأرىٰ أن بلوغ هذه الأهداف يستلزم أن نقتبس من التفاصيل التي وضعتها الاشتراكية الحديثة مثلما اقتبسنا صورًا لا تزال مقتضبة من الديمقراطية الحديثة ما دام ذلك في نطاق ما يعرف من عقائد وقواعد، وفي مقدمة ما نرىٰ الإسراع بتطبيقه في هذه الميادين تقييد الملكيات الكبرىٰ وتأميم المرافق العامة» اهـ [«الإسلام المفترىٰ عليه» (صـ٦٦)].

٢٤- **وقال محمد سرور زين العابدين:** «وللعبودية طبقات هرمية اليوم:

الطبقة الأولىٰ: يتربع علىٰ عرشها رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، وقد يكون غدًا كلنتون.

الطبقة الثانية: هي طبقة الحكام في البلدان العربية، وهؤلاء يعتقدون أن نفعهم وضررهم

---

(١) قال القرضاوي في حديث لجريدة الراية القطرية عدد (٤٦٩٦): «إننا لا نقاتل اليهود من أجل العقيدة؛ وإنما من أجل الأرض» اهـ [«القطبية» (صـ٧١)].

بيد بوش، ولهذا فهم يحجون إليه، ويقدمون إليه النذور والقرابين.

والطبقة الثالثة: حاشية الحكام العرب من الوزراء، ووكلاء الوزراء، وقادة الجيوش، والمستشارين، فهؤلاء ينافقون لأسيادهم، ويزينون لهم كل باطل دون حياء ولا خجل، ولا مروءة.

والطبقة الرابعة والخامسة والسادسة: كبار الموظفين عند الوزراء.

لقد كان الرّق في القديم بسيطًا؛ لأن للرقيق سيدًا مباشرًا، أما اليوم فالرق معقد، ولا ينقضي عجبي من الذين يتحدثون عن التوحيد وهم: عبيد عبيد عبيد، عبيد العبيد، وسيدهم الأخير نصراني» اهـ [«مجلة السنة» العدد (٢٦) لسنة (١٤١٣هـ) صـ (٢ - ٣)].

٢٥- **وقال المودودي:** «لقد مرت (١٣٠) سنة ولم يخرج الدجال، فدل علىٰ أن الرسول الكريم لم يكن ظنه صحيحًا» اهـ [«كتاب الرسائل والمسائل» (صـ٥٧)].

٢٦- **وقال:** «إن الله سبحانه أمره - أي: الرسول ﷺ - في سورة «النصر» بأن يستغفر ربه مما صدر منه في أداء الفرائض من تقصيرات ونقائص» اهـ [«مصطلحات القرآن الأساسية الأربعة» (صـ١٥٦)].

٢٧- **وقال:** «إن هذه لم تكن مطالبة لمنصب وزير المالية فقط، بل إنها كانت مطالبة للدكتاتورية، ونتيجة لذلك كان وضع سيدنا يوسف عليه السلام يشبه جدًّا وضع موسوليني في إيطاليا الآن» اهـ [«الشقيقان» (صـ٢٠)].

٢٨- **وقال:** «إن سيدنا نوح (كذا) عليه السلام أصبح مغلوبًا أمام نزواته، وطغت عليه عاطفة الجاهلية» اهـ [«الشقيقان» صـ٢٢)][1].

٢٩- **وقال سيد قطب:** «ولا بد للإسلام أن يحكم؛ لأنه العقيدة الوحيدة الإيجابية الإنشائية التي تصوغ من المسيحية والشيوعية معًا مزيجًا كاملًا يتضمن أهدافهما جميعًا ويزيد

---

(١) هذا المودودي قال عنه عائض القرني في رسالته «قل هذه سبيلي» (صـ ٨): «وباكستان أرض الأستاذ أبي الأعلىٰ المودودي الداعية الشهير والكاتب الخطير، والذي أوذي في سبيل الله وحبس فصبر واحتسب:

نفسي فدتك أبا الأعلىٰ وهل بقيت ... نفسي لأفديك من أهل ومن صحب

أما استحىٰ السجن من شيخ ومفرقه ... نور لغير طلاب الحق لم يشب» اهـ

[«القطبية» (صـ٨٠)].

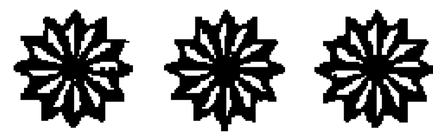
وله أيضًا ثناء عاطر نثرًا وشعرًا علىٰ سيد، انظره في المرجع السابق (صـ ٨٠ - ٨١).

عليها التوازن والتناسق والاعتدال» اهـ [«معركة الإسلام والرأسمالية» (صـ61)].

30- **وقال:** «إن معاوية وزميله عمرًا لم يغلبا عليًّا لأنهما أعرف منه بدخائل النفوس، وأخبر منه بالتصرف النافع في الظرف المناسب، ولكن لأنهما طليقان في استخدام كل سلاح وهو مقيد بأخلاقه في اختيار وسائل الصراع، وحين يركن معاوية وزميله إلىٰ الكذب والغش والنفاق والرشوة وشراء الذمم، لا يملك عليّ أن يتدلىٰ إلىٰ هذا الدرك الأسفل، فلا عجب ينجحان ويفشل، وإنه لفشل أشرف من كل نجاح» اهـ [«كتب وشخصيات» (صـ242)].

31- **وقال:** «إنه ليس علىٰ وجه الأرض اليوم دولة مسلمة ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله والفقه الإسلامي» اهـ [«الظلال» (4/ 2122)].

32- **وقال:** «البشرية بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون علىٰ المآذن في مشارق الأرض ومغاربها كلمة لا إله إلا الله بلا مدلول ولا واقع، هؤلاء أثقل إثمًا وأشد عذابًا يوم القيامة؛ لأنهم ارتدوا إلىٰ عبادة العباد من بعد ما تبين لهم الهدىٰ، ومن بعد أن كانوا في دين الله» اهـ [«الظلال» (2/ 1057)].



فصل
سيد قطب[(١)]

لا أظن أحدًا اليوم يختلف في سيد بعد ما بين العلماء حاله ومقاله؛ والعجيب أن أول من أدلىٰ بدلوه في ذلك هو الأزهر، وذلك في الوثيقة الرسمية التي أعدها الشيخ محمد عبد اللطيف السبكي ورفعها إلىٰ الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر آنذاك، وكانت حول كتاب «معالم علىٰ الطريق»، والحديث عن سيد وفتنته يطول؛ لكن ما يهمنا في هذا المقام أمران:

* **الأول منهما**: أن سيدًا - عامله الله بما يستحق - لم يكتب ما كتب وهو علىٰ جهل بعقيدة السلف؛ كلا، بل كان علىٰ علم بها وبالمنهج السلفي، ولكن خالفه عمدًا لهوىٰ في نفسه؛ ويدلك علىٰ ذلك ثلاثة أشياء:

الأول: أنه عند تفسيره لقول الله تعالىٰ في سورة «طه»: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. ذكر مذهب السلف ولم يرتضه، وفسره - أي الاستواء - بأنه كناية عن الهيمنة والسيطرة.

الثاني: الرجل - قد ظهر له - مغبة ما يكتب ويقول، ومع ذلك فلم يرعوِ، بل ازداد في غيه وغروره وصلفه، فيرد بسخرية وتهكم علىٰ من نصحه كـ(محمود شاكر) قائلًا: «وما كان لي بعد هذا - وأنا مالك زمام أعصابي مطمئن إلىٰ الحق الذي أحاوله - أن ألقي بالًا إلىٰ صخب مفتعل وتشنج مصطنع، وما كان لي إلا أن أدعو الله لصديقنا شاكر بالشفاء والعافية، والراحة مما يعاني، والله لطيف بعباده الأشقياء».

الثالث: قول سيد في خاتمة كتابه «التصوير الفني» (صـ٥١): «وأنا أجهر بهذه الحقيقة الأخيرة، وأجهر معها بأنني لم أخضع في هذا لعقيدة دينية تغل فكري عن الفهم» اهـ.

---

(١) قال صلاح الصاوي الإخواني الضال: «أما القطبيون... فقد قام منهجهم ابتداء علىٰ بلورة قضية التشريع، وبيان صلتها بأصل الدين أن الخلل الذي يغشىٰ أنظمة الحكم في مجتمعاتنا المعاصرة ناقض لعقد الإسلام وهادم لأصل التوحيد، ومعلوم أن الكتب التي تمثل هذا الاتجاه وتعبر عن منهجه هي كتب الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ في مجال الدعوة والمخاطبة العامة وكتاب «حد الإسلام» للأستاذ عبد المجيد الشاذلي في مجال التأصيل والتنظير» اهـ [«مدىٰ شرعية الانتماء إلىٰ الأحزاب والجماعات الإسلامية» (صـ١٧١)].

قلت: عبد المجيد الشاذلي من تلاميذ سيد، وهو مؤسس جماعة «التوقف والتبين» بعد خروجه من السجن.

ومع ذلك فما زلت ترىٰ أناسًا قد انتكست فطرهم يطبلون ويزمرون لسيد وكتب سيد، حتىٰ لقد قال بعض المأفونين[1]: إنه - أي: سيد - إمام هدىٰ. فهؤلاء يمجدون سيدًا ويتعصبون له ويروجون لكتبه؛ وذرًّا للرماد في العيون يقولون: فاضل قدم للإسلام وله أخطاء.

* **الأمر الثاني:** أن عشاق سيد ومحبيه تنتابهم حالة من الورع البارد كلما سمعوا نقدًا لسيدهم وتحذيرًا منه؛ قائلين: لعله تاب! هكذا بلا بينة ولا دليل؛ فهذه دعوىٰ عريضة من المتعصبين لسيد، وإلا فأين القرائن الظاهرة التي تؤيد هذه التوبة المزعومة وتقويها، علىٰ أننا ومن باب التنزل نقول: هب أنه قد تاب، فهل يغني ذلك شيئًا عن آثاره السيئة التي خلفها بين الناس، ثم إن كان قد تاب فلماذا لم يساعده أقرب الناس إليه أخوه محمد قطب فمنع نشر كتبه أو علىٰ الأقل أزال ما فيها من الباطل؟! إن سيدًا - تاب أو لم يتب - مات وترك آثارًا مدمرة.

قال إبراهيم بن طهمان: «حدثنا غير واحد أن جهمًا رجع عن قوله ونزع عنه وتاب إلىٰ الله منه، فما ذكرته ولا ذكر عندي إلا دعوت الله عليه؛ ما أعظم ما أورث أهل القبلة من منطقه هذا العظيم» اهـ [«مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (١٧٣٦)].



(١) هو سلمان العودة في شريطه «تقويم الرجال».

شبهة وجوابها

طار الحزبيون كل مطار بكلام للشيخين (بكر أبي زيد وعبد الله الجبرين) في مدح سيد ونقد منتقديه، أما الأول ففي خطابه الذي أرسله إلىٰ الشيخ ربيع ويحلو للحزبيين تسميته بالخطاب الذهبي، والثاني في فتوىٰ له سئل فيها عن سيد والبنا.

والشيخ الجبرين - هداه الله وأصلح حاله - أضر بالدعوة السلفية ضررًا بالغًا يوم أن ذكر أن البنا وقطبًا كالنووي وابن حجر! ويوم أن والىٰ رؤوس الحزبيين من السروريين والقطبيين كسفر وسلمان وعائض وناصر العمر، حتىٰ إنه ذهب إلىٰ أبعد من ذلك إمعانًا في المخالفة، فأفتىٰ بأن ابن لادن مجتهد في تكفيره للدولة السعودية، وراح يقدم العزاء في قتلىٰ الخوارج الإرهابيين ممن سفكوا الدماء وأحدثوا التفجيرات في المملكة، هذا بخلاف غمزه ولمزه لكل من تكلم في هؤلاء المذكورين آنفًا وأن ذلك مرجعه الغيرة والحسد؛ لأن هؤلاء بزعمه نالوا من الحظوة والشهرة والمكانة عند الناس ما لم ينله من يتصيدون أخطاء الدعاة ويلمزونهم وينبذونهم بالألقاب علىٰ حد زعمه، فالحاصل أن الجبرين في وادٍ، وكبار علماء عصره في وادٍ، فهيئة كبار العلماء بالإجماع توقف سفر وسلمان عشر سنين وهو يتولاهم ولا يبالي، ويدافع عنهم بالباطل ولا يبالي، مع أن فضائحهم مشهورة وبلاياهم مسطورة، أئمة عصره يبدعون البنا وقطبًا وهو يراهما من علماء المسلمين! ومخالفة العلماء بلا دليل جرته إلىٰ التورط مع هؤلاء فيما يسمىٰ بـ«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»[1]، حتىٰ في تقديماته للكتب عنده تساهل عجيب، فالرجل يقدم لكتاب اليوم، ويقدم لضده غدًا.

ومن المناسب أن أذكر في هذا المقام أننا لا نقدس أحدًا لمجرد علمه، فالقرضاوي عالم، والبوطي عالم، والصابوني عالم، وغيرهم ممن علىٰ شاكلتهم كثير، فهل أفادهم علمهم شيئًا؟ لا والله، بل كان وبالًا عليهم، فهم علماء سوء وضلالة، حذر منهم ومن أشباههم النبي ﷺ عند أن قال: «**أخوف ما أخاف علىٰ أمتي الأئمة المضلون**».

ولا نقدس أحدًا لشهرته؛ وإلا فأهل البدع أشهر عند الناس من أهل السنة، ودعاة البدع

---

(١) وقد تراجع بعد ذلك.

الآن هم الرائجون، كما لا نقدس أحدًا لكثرة ما كتب وألف ولا بكثرة محفوظه، ولا بمنصب تولاه على غفلة، كل ذلك لا يعنينا في شيء، وليس له قيمة تذكر عند أهل السنة والجماعة، إنما الذي يقدس الرجل عمله، فبقدر ما يكون الرجل سائرًا على طريقة السلف، متمسكًا بهديهم، داعيًا له، عاضًا عليه بالنواجذ، مجانبًا لأهل الأهواء والبدع، محذرًا منهم ومن طريقتهم - بقدر ما ينال من احترام وتقدير، وبقدر ما ارتفعت مكانته في النفوس وصارت له هيبة وجلالة، والعكس صحيح. والإنصاف يقتضي منا ألا نغلو في الرجل ونعطيه فوق حقه لمجرد سنه أو اشتهاره بالعلم، أو غير ذلك من مبررات ليست شرعية في الحكم على الرجال، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة.

وقد رد على فتوى الجبرين هذه[١] أحد طلبة العلم وهو عبد الله بن صلفيق الظفيري في رسالة لطيفة قدم لها الشيخ العلامة عبيد الجابري، كما رد عليه أيضًا الشيخ العلامة أحمد النجمي والشيخ العلامة زيد المدخلي، والكلام الذي ورد في خطاب الدكتور بكر وفتوى الشيخ الجبرين بطلانه يغني عن إبطاله، وما يدندن حوله الحزبيون من أن سيدًا رد على الملحدين والمستشرقين إلى آخر هذه التمويهات يضرهم ولا ينفعهم؛ لإننا إذا عكسنا عليهم المسألة ألزمناهم بمدح الأشاعرة والثناء عليهم لأنهم كانوا شجًا في حلوق المعتزلة وحربًا ضروسًا عليهم، وهذا ذكرته للتدليل على خطإ هؤلاء الجهلة الأدعياء، وإلا فالأمثلة كثيرة.

فدعك أخي الكريم من هؤلاء، فإن هؤلاء إذا أُعطوا رضوا وإذا منعوا سخطوا، إن راقت لهم فتوى من فلان رفعوه ومدحوه، ونفس الشخص قد يهينوه ويذموه، بل ربما بدعوه إذا ما جاء بقول على غير هواهم، وأقرب مثال على هذا ما ذكره الأخ الفاضل عبد الله الظفيري في رده على ابن جبرين، حيث قال: «لما ظهر اسم الشيخ عبد الله الجبرين - وفقه الله - كأحد أعضاء اللجنة المسماة: «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» أطلقوا عليه من تلك اللحظة بأنه (سماحة

---

(١) العجيب أن الشيخ بدأ فتواه بالآتي: «الحمد لله وحده، وبعد؛ لا يجوز التبديع والتفسيق للمسلمين؛ لقول النبي... إلى آخر ما ذكر. والشيخ في ذلك قد أتى بما لم يأت به أحد قبله! فمن أين أتى بهذا الذي قرره وقعد له بالفتوى، والمتقرر عند العلماء أن المسلم يفسق ويبدع، بل ويكفر، كل ذلك بالحجج الشرعية والضوابط المرعية، إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع. إن من يحمل العلم من الناس كثير، لكن قليل ما هم الذين يتصدرون ويصيرون أئمة للناس، وهذا من يمن الاتباع وشؤم المخالفة.

الإمام) وأنه (ولي من أولياء الله)، فلما تراجع الشيخ عن تلك اللجنة وتبرأ منها وضم صوته إلىٰ صوت العلماء طعنوا فيه، قالوا: إنه (مضغوط عليه)، ومثال آخر: ما قام به بعضهم من التحذير من كتاب حكم الانتماء للشيخ بكر أبي زيد[1]، بل ومنعوا بيعه في مؤسساتهم، فلما كتب الشيخ بكر أبو زيد رسالته تلك التي دافع فيها عن سيد قطب، ووافق هذا أهواءهم قاموا بنشرها وتوزيعها بالآلاف، بل قام بعضهم بنشرها في الجرائد، ولم يصل الأمر إلىٰ هذا الحد فقط، بل قام البعض بإخراجها علىٰ شكل كتيب وضعت علىٰ غلافه صورة سيد قطب! فيا لله: كم من ذوي العقول القاصرة والأهواء المردية والآراء الفاسدة قد افتتنوا بكلام الشيخين: بكر أبي زيد وعبد الله الجبرين، نسأل الله أن يلهمهما الصواب ويردهما إلىٰ قول أهل السنة» اهـ.

أقول: أما كلام الدكتور بكر، فلم يضر به إلا نفسه، فانتصاره لسيد واحتجاجه له بحجج واهية، كشهرته (أي سيد) ومرور السنين علىٰ ما كتب دون أن يرد عليه أحد، وأشياء من هذا القبيل، سقطة من الدكتور بكر لا يتابع عليها، وإنه مما يحزن أنه قد أظهر لبعض المقربين منه أنه مستاء من هذا الخطاب الذي لا يدري كيف خرج وطبع ووزع، ومع ذلك لم نقرأ استياءه هذا في كتاب، بل لم يكلف نفسه وهو صاحب «حكم الانتماء إلىٰ الفرق والجماعات الإسلامية» أن يخط كتابًا يظهر فيه موقفه ليزيل اللبس ويرفع الإشكال ويقمع الفتنة ولا يعطي الفرصة لمتقول أو متزيد، فالرجل بخطابه هذا نقض ما أصل وقعد له في كتب سبق وأن بين فيها منهج أهل السنة والجماعة، كمثل كتابه «هجر المبتدع» وكتابه «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة». وتفنيد موقف الشيخ بكر هذا وإظهار وهاء ما احتج به يسير إن شاء الله علىٰ كل طالب علم رام الحق والإنصاف، ولا يحتاج إلىٰ كبير عناء وكثير تكلف للاعتذار عنه، فإن مخالفته لا تضر، فالحاصل أن هذا الخطاب قد أساء كل سلفي وأسعد كل خلفي، والله الموعد فعنده سبحانه تجتمع الخصوم.

ودونك شيئًا من أقوال (سيد) حتى تتعرف أكثر على حقيقة هذا الرجل:

١ - قال: «ارتدت البشرية إلىٰ عبادة العباد وإلىٰ جور الأديان، ونكصت عن لا إله إلا الله وإن ظل فريق منها يردد علىٰ المآذن: لا إله إلا الله» اهـ [«ظلال القرآن» (صـ٢٠٠٩) ط. دار

---

(١) وممن حذر من هذا الكتاب محمد إسماعيل المقدم، بل وله شريط في الرد عليه.

الشروق].

٢- وقال: «البشرية عادت إلىٰ الجاهلية وارتدت عن لا إله إلا الله، فأعطت لهؤلاء العباد الذين شرعوا السياسة والنظام والتقاليد والعادات والأزياء والأعياد خصائص الألوهية، ولم تعد توحد الله وتخلص له الولاء، البشرية بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون علىٰ المآذن في مشارق الأرض ومغاربها لا إله إلا الله بلا مدلول ولا واقع، وهؤلاء أثقل إثمًا وأشد عذابًا يوم القيامة؛ لأنهم ارتدوا إلىٰ عبادة العباد من بعد ما تبين لهم الهدىٰ، ومن بعد أن كانوا في دين الله» اهـ [«الظلال» (صـ١٠٥٧) ط. دار الشروق].

٣- وقال: «وبذلك خرجت سياسة الحكم نهائيًّا من دائرة الإسلام وتعاليمه» اهـ [«العدالة الاجتماعية» (صـ١٦٨) ط. دار الشروق].

٥- ووصف الذين زعم أن عثمان آثرهم بالعطاء من الصحابة والتابعين في القرن الأول قائلًا: «وتنحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداء ولم تخالط بشاشته قلوبهم» اهـ [«العدالة» (صـ١٦١) ط. دار الشروق].

٦- **ووصف الذين ثاروا عليه** رضي الله عنه **قائلًا**: «تثور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكارًا وتأثمًا» اهـ [المصدر السابق].

٧- **وقال**: «يدخل في إطار المجتمع الجاهلي تلك المجتمعات التي تزعم أنها مسلمة، لا لأنها تعتقد بألوهية أحد غير الله ولا لأنها تقدم الشعائر التعبدية لغير الله.. بل لأنها لا تدين بالعبودية لله في نظام حياتها» اهـ [«معالم في الطريق» (صـ١٠١) ط. دار الشروق].

٨- **وقال**: «الآن ينبغي أن تتولىٰ الجماهير الكادحة المحرومة المغبونة المصطلحات الشيوعية والاشتراكية والثورية نفسها قضيتها بيدها.. إن أحدًا لن يقدم لهذه الجماهير عونًا إلا نفسها، فعليها أن تعنىٰ بأمرها» اهـ [«معركة الإسلام والرأسمالية» (صـ١١٣) ط. دار الشروق].

٩- وطعن في أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه وجعل عهده فجوة بين عمر وعلي رضي الله عنهما [«العدالة» (صـ١٥٩ - ١٦٨) ط. دار الشروق].

١٠- وسب اثنين من كبار الصحابة: معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رضي الله عنهما. [«العدالة» (صـ١٦٤) و«كتب وشخصيات» (٢٤٢ - ٢٤٣)، ط. دار الشروق].

١١- ولمز عددًا من الصحابة منهم خمسة من المبشرين بالجنة[1]. [«العدالة» (صـ١٧٥)].

١٢- وقال عن كليم الله موسىٰ عليه السلام: «الزعيم المندفع العصبي المزاج» ووصفه «بالتعصب القومي والانفعال العصبي» اهـ [«التصوير الفني في القرآن» (صـ٢٠٠ - ٢٠٣) ط. دار الشروق].



(١) قال الإمام يحيىٰ بن معين في تليد بن سليمان المحاربي: «ليس بشيء» وقال: «كذاب يشتم عثمان، وكل من يشتم عثمان أو طلحة، أو أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال لا يكتب عنه، عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» اهـ [«التاريخ» (٢٦٧٠)].

فصل
جماعة التبليغ

سبق القول أنه ليس كل من يوافق أهل السنة والجماعة في أصل من أصولهم أو أكثر يكون بذلك داخلًا في زمرتهم متصفًا بأوصافهم، إن مجرد دعوىٰ ذلك تلزم المدعي بإدخال أكثر الطوائف من أهل البدع والأهواء في إطار أهل السنة والجماعة؛ لأنه لا يعلم طائفة من هذه الطوائف إلا وقد وافقت أصلًا أو أكثر من أصول أهل السنة والجماعة، ويلزم المدعي أيضًا إدخال جماعة الإخوان وجماعة التبليغ في السعودية في السلفية؛ لأنهما - أي: الإخوان والتبليغ في السعودية - تربوا علىٰ عقيدة صحيحة نقية في توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الألوهية؛ وعلىٰ ذلك يكون الإخوان في مصر علىٰ ضلال لأنهم في المعتقد أشاعرة، وفي السعودية علىٰ هدىٰ لأنهم في المعتقد علىٰ عقيدة أهل السنة والجماعة، وهذا التأصيل الفاسد الذي نلزم به المخالف كان سبب انحراف كثير من الدعاة والشباب اليوم، فصرت ترىٰ من يقول لك: أنا سلفي عقيدة إخواني منهجًا، أو: أنا سلفي عقيدة تبليغي منهجًا!

وجماعة التبليغ جماعة بدعية وفرقة نارية ليست علىٰ منهج أهل السنة والجماعة؛ مع التفريق بين الحكم العام علىٰ الجماعة والحكم الخاص علىٰ الشخص المنتسب للجماعة؛ لأن القول بأن منهج التبالغة منهج مبتدع، وهم من الفرق المتوعدة بالنار، لا يعني أن كل تبليغي يكون من أهل الوعيد؛ لأن الحكم بذلك يحتاج إلىٰ توافر شروط وانتفاء موانع، فالتبليغي أو الإخواني الذي يعلم بمنهج جماعته ويلتزمه مبتدع من أهل الوعيد، وليس من أهل السنة والجماعة.

وإن كان الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أفتىٰ بأن الإخوان والتبليغ داخلان في الثنتين والسبعين فرقة، وكذلك الشيخ صالح الفوزان، فإن بعض من ينتسب للسلفية لا يرضيه هذا، فتجده يقول لك: والألباني ماذا قال؟ ليضرب كلام العلماء بعضه ببعض! فعند أن يسمع أن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال عن التبليغ: إنهم صوفية عصرية تنفرج أساريره معتقدًا أنه قد وجد بغيته! وفي الحقيقة: إن الأمر لا يحتاج إلىٰ استقراء أقوال العلماء المعاصرين لكي نحكم علىٰ جماعة التبليغ أنها من الفرق النارية، وهذا أمر مهم لطالب العلم أن يؤصل المسألة أولًا،

ثم يستعين بعد ذلك بأقوال العلماء المعتبرين؛ لأنه إذا ذكر الشاب السلفي لأحد من الناس أن الشيخ ابن باز يقول في جماعة التبليغ كذا. فلن يعجز المخاطَب أن يسأل: وماذا قال العالم الفلاني عنهم، كما يفعل بعض الحزبيين اليوم، بل لا يعجز أن يقول: عندنا من العلماء من يفوق من ذكرتم كثرة يثني عليهم ويمدح طريقتهم، ويقول: إنهم من أهل السنة والجماعة؛ وهكذا.

فإما أن نضرب أقوال العلماء السلفيين بعضها ببعض، أو نحتج بأقوال من لا علم عندهم ولا فهم، أو بمن لم يتبين له حقيقة حالهم، علىٰ أقوال أهل العلم والرسوخ ممن صاروا أئمة يقتدىٰ بهم في هذا العصر كالشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ عبد الرزاق عفيفي والشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين والشيخ الفوزان، وغيرهم ممن استمسك بغرزهم، فهم العلماء الربانيون حقًا.

أقول: إن الأمر لا يحتاج إلىٰ كبير عناء، ذلك لأن كل من خالف عقيدة أهل السنة والجماعة دخل في الثنتين والسبعين فرقة، وقد يقال أيضًا: إننا لا نعلم أحدًا في هذا العصر يداني ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في علمه وقدره، فالرجل إمام عصره بلا مدافعة، فَلِمَ لا نستمسك بغرزه وهو العالم الرباني، لا سيما وقد كان له مع هاتين الفرقتين فتاوىٰ سابقة تدرجت مع تدرج علمه بحالهما، فلما تبين له في الأخير أنهما تأسستا علىٰ أصول بدعية خالفتا بها منهج أهل السنة والجماعة، أفتىٰ بفتواه الأخيرة، وهو بعد متبصرًا تمام التبصر بحالهما، ناسخًا لما قد يُفهم منه رضاه عن هاتين الفرقتين أو ثناؤه عليهما، والعالم تجمع أقواله في المسألة وينظر منها السابق واللاحق، وأهل السنة يذكرون ما لهم وما عليهم، لكن أهل الأهواء والبدع يأخذون ما لهم ويذكرونه وينشرونه ويشهرونه، ويسكتون عن ما عليهم، نقول ذلك لمن ظن أنه بذكر الأقوال القديمة في الطوائف والرجال يكون قد انتصر لباطله، كـ(محمد حسان) الذي ذكر في شريطه «إلىٰ غلاة التجريح» فتاوىٰ اللجنة الدائمة وأقوال العلماء القديمة في الإخوان وسيد قطب.

فنقول له: رويدك، لا تفرح بتشقيقاتك، والله حسيبك، فإذا لم تستطع أن تجمع بين أقوال العلماء شأن كل من شم رائحة العلم، فلا أقل من أن تسقط المتقدم بالمتأخر وترجع بأصل المسألة إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لتبني عليها حكمك، فاعرض إذًا أصول الإخوان علىٰ أصول أهل السنة والجماعة وانظر ماذا سترىٰ، واستحضر آيات الكتاب وسنة النبي ﷺ واحكم بها علىٰ بلايا وطوام وضلالات وكفريات سيد قطب، وانظر كيف ستكون النتيجة؟

أما أن تفعل فعل أهل البدع فتعمد إلىٰ أقوال قديمة لعلماء أجلاء لم يكونوا علىٰ علم بحال الإخوان وسيد قطب، وهذا ليس بقادح فيهم، إنما القدح يتأتىٰ إذا كانوا علىٰ علم بما هو عليه من باطل ومدحوه.

أقول: تأتي بأقوال ربما قد اندثرت ولم يعد يسمع بها كثير من الناس، بل قد استقر عندهم التحذير من الإخوان والتبليغ وسيد وفكره وضلالاته، تأتي بهذه الأشياء لتفتن الشباب وتحدث البلبلة والشقاق، حتىٰ إن الإخوان ما فرحوا بشيء قط فرحهم بشريطك هذا ليعيروا به الشباب السلفي، لا سيما وأنك تتسربل بلباس السلفية، ولكن كما قيل: «ليس كل من جاء من الصحراء أخاك يا زهراء».

والعجيب أن الشباب الذي ينتصر لك عن جهل بحقيقة حالك ومقالك عند أن بيّنا له أنه ليس من المعقول أن يكون للرجل علم بفتاوىٰ وأقوال صدر بعضها من ربع قرن ولا يعلم بفتوىٰ ابن باز في الطائف قبل موته بعامين في الإخوان والتبليغ، ولا يعلم قوله في سيد، ولا يعلم قول الألباني المتأخر جدًّا في سيد، يوم أن أرسل رسالة للشيخ ربيع بن هادي يقول له فيها: هذا الرجل - أي: سيد - ليس علىٰ معرفة بأصول الإسلام ولا بفروعه. ولا يعلم قول الألباني في الإخوان: ليس صوابًا أن يقال بأن الإخوان يدعون إلىٰ السنة، بل هم يحاربون السنة.

أقول: أن تفعل فعل أهل البدع هذا فتنتقي من أقوال العلماء ما يوافق هواك وتظهر حبك لسيد، وتتبجح بذلك علىٰ رؤوس الأشهاد، وفي المقابل تغض الطرف عن الأقوال الأخرىٰ المتأخرة، فهذا ما نتركه لكل عاقل منصف تجرد عن الهوىٰ ورام الحق ليعرف حقيقتك وما آل إليه أمرك من تلبيس وتدليس علىٰ المسلمين، عاملك الله بما تستحق، وبقدر ما أفسدت وما زلت تفسد [1].

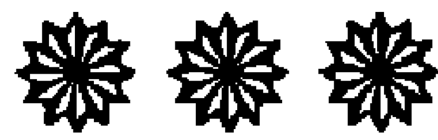
---

(١) ابتلي هذا الرجل بحب سيد، ولم يستتر، فقال معلنًا ذلك مفاخرًا به: «وأنا أُشهد الله أني أحب هذا الرجل في الله مع علمي يقينًا أن له أخطاء».

أقول: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ [«مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٨٣ - ٤٨٥)] في شأن يزيد بن معاوية: «... ثم افترقوا ثلاث فرق، فرقة لعنته، وفرقة أحبته، وفرقة لا تحبه ولا تسبه، وهذا هو المنصوص عن الإمام أحمد، وعليه المقتصدون من أصحابه وغيرهم من جميع المسلمين. قال صالح بن أحمد: قلت لأبي: إن قومًا يقولون: إنهم يحبون يزيد، فقال: يا بني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟ فقلت: يا أبت، فلماذا لا تلعنه؟ فقال: يا بني،

بعد هذا الاستطراد الذي لم يكن منه بد، نقول لهولاء المخالفين: عجيب أمركم! لم تعرضوا أصول الإخوان والتبليغ علىٰ الكتاب والسنة، ولم تستمسكوا بغرز العلماء الربانيين الذين أفتوا بضلال هاتين الفرقتين، فماذا تريدون بعد؟ ونحن نلزمكم أن تستشهدوا بعالم معتبر راسخ في العلم ثابت كالطود علىٰ منهج أهل السنة والجماعة، لا يتلون أو يتنقل، خالف هؤلاء الأجلة.

ومن المناسب أيضًا أن أذكر أن بعض المتسلفين - وهم كُثر - لا يرضيهم القول بأن هاتين الفرقتين من الفرق النارية، وإن من الورع لمقتًا، فتجدهم يقولون لك: لا أحد ينازع في كون هاتين الفرقتين تأسستا علىٰ بدعة وضلالة، إنما النزاع في كونهما من الفرق النارية؛ فنقول لهم: أربعوا علىٰ أنفسكم، وإن سلمنا لكم بذلك، يكون ماذا؟ قد قال النبي ﷺ: **«كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»**، فآل الأمر إلىٰ قول ابن باز والفوزان، بل إلىٰ قول أهل السنة والجماعة؛ فهم يؤمنون بحديث النبي ﷺ ومجمعون أن كل من خالف طريقه وطريق أصحابه فهو من أهل الوعيد.



=

ومتىٰ رأيت أباك يلعن أحدًا... ثم قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: ولترك المحبة مأخذان: أحدهما: أنه لم يصدر عنه من الأعمال الصالحة ما يوجب محبته فيبقىٰ واحدًا من الملوك المسلطين، ومحبة هذا النوع غير مشروعة» اهـ.

قلت: فهذا يزيد وسيد لا يساوي شيئًا بالنسبة له، يقول عنه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟» مع أن يزيدًا كان أمير الجيش الذي غزا القسطنطينية، وقد قال ﷺ: **«أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»** رواه البخاري. قال ابن تيمية [«مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٨٤)]: «وأما ترك محبته، فلأن المحبة الخاصة إنما تكون للنبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وليس يزيد واحدًا منهم، وقد قال النبي ﷺ: **«المرء مع من أحب»** ومن آمن بالله واليوم الآخر لا يختار أن يكون مع يزيد ولا أمثاله من الملوك الذين ليسوا بعادلين» اهـ فهنيئًا لحسان حبه سيدًا.

فصل

منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف

أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن تميم الداري أن النبي ﷺ قال: «**الدين النصيحة**»، قلنا: لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**».

قال النووي: «باب بيان أن الدين النصيحة»: فيه عن تميم الداري رضي الله عنه ... وذكر الحديث، ثم قال: هذا حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام، وأما ما قاله جماعات من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام، أي أحد الأحاديث الأربعة التي تجمع أمور الإسلام، فليس كما قالوه، بل المدار علىٰ هذا وحده».

وأخرج مسلم أيضًا حديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: «**بايعت رسول الله ﷺ علىٰ إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم**».

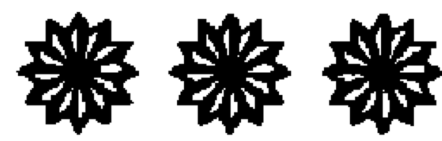
قال النووي: «ومما يتعلق بحديث جرير منقبة ومكرمة لجرير رضي الله عنه رواها الحافظ أبو القاسم الطبراني بإسناده، اختصارها أن جريرًا أمر مولاه أن يشتري له فرسًا، فاشترىٰ له فرسًا بثلاثمائة درهم، وجاء به وبصاحبه لينقده الثمن، فقال جرير لصاحب الفرس: فرسك خير من ثلاثمائة درهم، أتبيعه بأربعمائة درهم؟ قال: ذلك إليك يا أبا عبد الله، فقال: فرسك خير من ذلك، أتبيعه بخمسمائة درهم؟ ثم لم يزل يزيده مائة فمائة، وصاحبه يرضىٰ وجرير يقول: فرسك خير، إلىٰ أن بلغ ثمانمائة درهم، فاشتراه بها، فقيل له في ذلك. قال: إني بايعت رسول الله ﷺ علىٰ النصح لكل مسلم» اهـ.

ومن النصيحة الرد علىٰ أهل الأهواء والبدع، فإن ذلك باب شريف من أبواب الجهاد، وكيف لا يكون كذلك وأهله في موقع الحراسة لهذا الدين، يذبون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، قد تسنموا غارب الحق، وامتشقوا حسام العلم ليبقىٰ الإسلام صافيًا نقيًّا يتلألأ بهالة الرسالة التي أنزلت علىٰ خاتم النبيين ﷺ، ومن استقرأ حالهم في حلهم وترحالهم وجد أنهم قد رفعوا قواعد الرد علىٰ المخالف علىٰ أصل النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

ورغم ذلك وجدنا من ينكر الرد علىٰ المخالف أصلًا، أو من يلزم الراد بذكر حسنات المخالف، كل ذلك لكي يحمي أهلُ البدع والأهواء دعاتَهم ورؤوسَهم. وتمادىٰ بهم الأمر حتىٰ نسبوا ذلك المنهج الباطل للسلف الصالح، قائلين: إن منهج السلف الصالح في الرد والنقد يعتمد علىٰ الموازنات بين الحسنات والسيئات، حتىٰ اغتر كثير من الشباب السلفي بهذا، فرأيناهم يدعون له، وينافحون عنه، ويقعدون له ويؤصلون.

والحق؛ أن هذا كذب علىٰ الله ورسوله ﷺ وعلىٰ السلف الصالح، ففي القرآن مدح الله المؤمنين دون ذكر أخطائهم، وذم الكفار والمنافقين دون ذكر محاسنهم، وحذر النبي ﷺ أمته من أهل الأهواء دون التفات إلىٰ محاسنهم، ومعلوم أن أهل البدع لا يخلون من محاسن، بل ذكر النبي ﷺ عيوب أشخاص معينين دون ذكر محاسنهم من باب النصيحة، وقد تعامل الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام مع أهل البدع والأهواء بحزم وصرامة ولم يلتفتوا إلىٰ شيء من محاسنهم.

إن منهج الموازنات الذي اخترعه الإخوان المسلمون ما أريد به إلا الدفاع عن سيد ومن علىٰ شاكلته من رؤوس البدع والضلال، ولا عجب، فمن أجل سيد تُذكر منافع الخمر! أليس قد ذكر الله أن فيها منافع، وتُذكر محاسن الشيطان! أليس قد صدق ذات مرة، وتُذكر محاسن اليهود والنصارىٰ! وهل يخلوان من محاسن؟ ومن أجل سيد يُهدم منهج قام عليه إجماع الأمة[1]، وعليه يقوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.



(١) نقل النووي وابن تيمية وابن رجب رحمهم الله الإجماعَ علىٰ وجوب الطعن في أهل البدع والأهواء والتحذير منهم نصحًا لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

فصل
مناقشة برهامي في بعض ما كتبه

مناقشته في ما كتبه في الرد على سفر الحوالي:

ألف برهامي كتابه «قراءة نقدية لبعض ما ورد في كتاب ظاهرة الإرجاء والرد عليها» للرد علىٰ سفر الحوالي في بعض ما كتبه، والعجيب أن المسائل التي اختارها برهامي وخَطَّأ من خلالها سفرًا، الحق فيها مع سفر، ويرجع ذلك إلىٰ عدم تمكن برهامي من العقيدة وإن رغمت أنوف، حيث ذكر الإجماع في غير موطنه، ونفاه في موطنه، إضافة إلىٰ سوء فهمه لكلام الأئمة، ونقله عن كل من هبَّ ودبَّ، حتىٰ لقد نقل عن الزرقاني[1]، ونقل عن جماعة من الأشاعرة، أو ممن وقعوا في الأشعرية، كل ذلك ليؤيد مذهبه ولو بالباطل؛ يدلك علىٰ ذلك تقوله علىٰ بعض من نقل عنهم وبتره لكلامهم وتحميله ما لا يحتمل[2]، وغير ذلك مما سيأتي.

فيقول في (صـ١٢١) من كتابه: «القول بأن تارك جنس العمل الظاهر بالكلية كافر كلام محدث لم يقل به أحد من أهل العلم سلفًا وخلفًا» اهـ.

هكذا وبمنتهىٰ الجرأة أو بمنتهىٰ الجهل؛ يقرر برهامي أن كفرَ تارك جنس العمل كفرًا أكبر قولٌ محدث لم يقل به أحد من أهل العلم سلفًا وخلفًا، ونحن نقول له:

أولًا: قد حكىٰ الإجماع علىٰ هذا جمع من العلماء، منهم:

(١) الحميدي: أخرجه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٨٦ - رقم ١٠٢٧) وذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٢٠٩).

(٢) الشافعي: ذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٢٠٩)، واللالكائي في «شرح

---

(١) وأنور شاه الكشميري.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقصود هنا أنه ينبغي للمسلم أن يقدر قدر كلام الله ورسوله، بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا علىٰ ما عرف أنه أراده، لا علىٰ ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل واحد، فإن كثيرًا من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله يسلك مسلك من يجعل (التأويل) كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص وهذا خطأ، بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به» اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٣٦)].

أصول الاعتقاد» (٥/ ١٣٩).

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام: «كتاب الإيمان» (١٨ - ١٩).

(٤) الآجري: «كتاب الشريعة» (٢/ ٦١١).

(٥) ابن تيمية: «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ١٢٠).

ثانيًا: فما دليلك علىٰ أنه قول محدث.

ثالثًا: نطلب منك تسمية بعض من هؤلاء السلف الذين قالوا بأن تارك جنس العمل الظاهر بالكلية لا يكفر.

ثم يقول: «وموضع الخطر دائمًا في الألفاظ الموهمة غير المحددة المستحدثة التي لم يتكلم بها أهل العلم من قبل فتجعل عنوانًا ومقولة يكثر الكلام والدندنة حولها»!! (صـ١٢٩).

ويعلق في الهامش قائلًا: «راجع تعليق الشيخ العثيمين علىٰ هذه الألفاظ في الحوار الهاتفي السابق».

وهو يقصد (مسألة جنس العمل) والعجيب أنه ينتقد سفرًا إذا تكلم بالحق، فالحق ما ذكره سفر في أن تارك جنس العمل كافر بإجماع المسلمين، ولا يتعقبه بشيء عندما يكون مخطئًا! فأين تعقيباتك علىٰ سفر وهو يمجد سيد قطب في هذا الكتاب، وأين تعقيباتك وسفر يطعن في الألباني؟ ولا تقل: إنك لم تتعقب كل ما في الكتاب؛ لأنك تكلمت عن المسائل التي أخطأ فيها سفر - علىٰ حد فهمك - إذن فسفر إذ يمجد سيدًا[1] ويطعن في الألباني لا يعد

---

(١) شغف سفر بسيد قطب وهام به حبًا، حتىٰ قال ثناءً عليه وتعظيمًا له: «وقد وجدت أفضل من أجاب علىٰ هذه الأسئلة من فقهاء الدعوة المعاصرين هو الأستاذ سيد قطب رحمه الله». [«ظاهرة الإرجاء» (٣/ ٩٦)].

وقال في (١/ ٨٣): «بل إن هؤلاء القليل عندما يدعون إلىٰ تصحيح الإيمان وتجلية معانيه، ويبينون للأمة الكفر وضروبه وخطره نجدها تقف في وجوههم بتهمة إياهم بتكفير المسلمين، كما حصل لشيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب والشهيد!! سيد قطب رحمه الله وأمثالهم، ويعرضون عن تصريح هؤلاء العلماء بأنهم لا يقصدون تكفير الأعيان بل تصحيح حقائق الدين في القلوب والأذهان» اهـ [بواسطة كتاب تنبيهات علىٰ كتاب «ظاهرة الإرجاء» (صـ١٢) وما بعدها].

ولم يكتف سفر بذلك، بل أكثر من النقل عن سيد قطب في ظاهرته، فمن المواضع التي نقل عنه (١/ ٣٠)، (١/ ٣٣)، (١/ ٥٨)، (١/ ٦٠)، (١/ ٦٧)، (١/ ٦٩)، (١/ ٧٠)، (١/ ٧٣) بل نقل عشر صفحات جملة واحدة من (١/ ٩٣ - ١٠١).

=

بذلك مخطئًا؟!

ومما لم يتعقب برهامي فيه سفرًا تصريحه بأن الخروج علىٰ حكام المسلمين مسألة اجتهادية مصلحية لا يترتب علىٰ الخلاف فيها تبديع وتضليل [(١/ ٢٦٣) من «ظاهرة الإرجاء»].

وكذلك طعنه في أئمة أعلام، وأنهم وقعوا في الإرجاء شعروا أو لم يشعروا، ومن هؤلاء الذين طعن فيهم سفر:

١- الزهري.

٢- مالك.

٣- مكحول.

٤- وكيع بن الجراح.

٥- حماد بن زيد.

=

وهذه النقولات التي نقلها سفر عن سيد فيها مخالفات لأهل السنة والجماعة، ومع ذلك لم يتعقب ياسر سفرًا؟!!

ويلزمه من ذلك أحد أمرين:

١ - إما إقرار ياسر لسفر بهذه المخالفات.

٢ - أو أن ياسرًا سكت لأجل عين سيد قطب.

كما أن سفرًا بالغ في الثناء علىٰ محمد قطب، وقطب هذا قال عنه العلامة حماد الأنصاري «إن محمد قطب شقيق سيد قطب أشعري خطير، وقد ألف لوزارة المعارف السعودية كتابًا في التوحيد وهذا الكتاب كله علم كلام وفلسفة» اهـ راجع «المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله وسيرته وأقواله ورحلاته» تأليف وجمع وترتيب: عبد الأول بن حماد الأنصاري.

قلت: محمد قطب تكفيري جلد، يعظم البدع والمبتدعة ويثني علىٰ رؤوسهم، وليس من أهل العلم، إنما صاحب مقالات وفكر مبني علىٰ فكر أخيه، والرجل ما زال يطبع كتب أخيه المليئة بالبدع والمخالفات؛ سادرًا في غيه، ضاربًا بنصائح العلماء عرض الحائط، وكأن الأمر لا يعنيه في شيء، فأين الغيرة علىٰ العقيدة والإسلام التي يدعيها محمد قطب في كتبه؟ بل علىٰ الحكم بما أنزل الله خاصة؟! أهذا من الحكم بما أنزل الله؟ وقد سئل الإمام علي بن المديني عن أبيه، فقال: سلوا غيري، فأعادوا عليه فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين: أبي ضعيف». أما محمد قطب فقد قال عن كتابات أخيه: «ولي علىٰ هذه الخلاصة تعقيبان؛ الأول: هو تأكدي الكامل - بإذن الله - من أنه ليس في الكتابات ما يخالف الكتاب والسنة، اللذين تقوم عليهما دعوة الإخوان المسلمين»! [كتاب الخالدي «سيد قطب الأديب الناقد»].

٦- الشافعي.

٧- الإمام أحمد في رواية عنه، وغيرهم.

وكما حكم سيد قطب علىٰ المجتمعات الإسلامية بالكفر والجاهلية[١] حكم سفر الحوالي علىٰ المجتمعات الإسلامية بالإرجاء، فقال: «إذ أصبحت الأمة في القرون الأخيرة تتبنىٰ الإرجاء عقيدة ومنهجًا وتعد مخالفه خارجًا مارقًا، وتضبط دينها وأحكام إيمانها بأصوله وقواعده» (١/ ١٣).

أقول: كل ذلك لأن أهل العلم السلفيين لم يوافقوا الحوالي علىٰ تكفير الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله ما لم يكونوا مستحلين، فسفر لا يرىٰ التفصيل الذي عليه السلف، فراح يرغي ويزبد بكلمات حماسية عاطفية يستميل بها الشباب دون دليل واحد يعتمد عليه ولا قول لأحد من علماء السلف يستند إليه، وهذا غيض من فيض من بلايا وطوام الحوالي في «ظاهرته»، لكنه زاد الطين بلة وذهب يطعن في الألباني متهمًا إياه:

١- بعدم معرفة العقيدة السلفية.

٢- ورميه بالظاهرية.

٣- ثم رميه بالتأويلات الباطلة.

٤- ثم رميه بعدم معرفته للحديث وتناقضه في ذلك.

٥- ثم رميه بعدم الفقه في الدعوة ومعرفة أولوياتها.

٦- اتهامه بسوء الأدب.

٧- ثم رميه بالإرجاء المحض[٢].

أقول: سلم رؤوس البدع والضلال من سفر ولم يسلم منه الألباني؛ ذلكم العلم الذي نشر سنة رسول الله ﷺ ونافح عنها وكان شجًا في حلوق أهل البدع والأهواء قرابة سبعين

---

(١) ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾، قال القرضاوي في «أولويات الحركة الإسلامية» (صـ١٠١): «وفي هذه المرحلة ظهرت كتب الشهيد!! سيد قطب وهي تمثل المرحلة الأخيرة من تفكيره والتي تنضح بتكفير المجتمعات» اهـ.

قلت: وثبوت ذلك عن سيد لا يحتاج إلىٰ دليل.

(٢) «ظاهرة الإرجاء» (٢/ ٧٥٩ - ٧٦٢).

سنة، ولم يكلف برهامي نفسه المنافحة والذب عن عرض هذا العالم الجليل، فسفر عظم سيده أيما تعظيم وحط من شأن الألباني، بل غمز أئمة أعلامًا وأجلاء كرامًا، فنقول لهذا المتعالم:

يـا نـاطح الجبـل العـالي ليوهنـه أشفق علىٰ الرأس لا تشفق علىٰ الجبل

ونقول أيضًا:

كنـاطح صـخرة يومًـا ليوهنهـا فلـم يـضرها وأوهـىٰ قرنـه الوعـل

ونرجع إلىٰ برهامي الذي يسود عنوانًا كبيرًا فيقول: «نُقُولٌ عن أهل العلم في إطلاق أن تارك العمل الظاهر بغير جحود ولا إباء لا يكفر» وهذه طامة لا يقول بها إلا المرجئة، وذهب ينقل في ذلك نقولات أغلبها لا علاقة له بالمسألة، فهو قد صوب الخطأ وخطّأ الصواب، وكل ذلك بتعالٍ ظاهرٍ وتعالمٍ واضحٍ، فها هو قد وقع في ما انتقده علىٰ سفر بغير حق.

كما يستدل بكلام العثيمين، وهذا عجيب، فأين كان ابن باز والعثيمين والألباني منك من قبل، علىٰ كل حال هو يستدل بكلام العثيمين علىٰ أن لفظة جنس العمل هذه لفظة محدثة! وقد قال في إجابة عن سؤال في هذه المسألة: «مش عارف أنا حكاية الجنس دي طِلْعت لنا منين، ما هو تقليد أعمىٰ بقىٰ دلوقتي كل حاجة فيها جنس...» اهـ.

أما بالنسبة لكلام الشيخ العثيمين فقد قال الدكتور عصام السناني في «أقوال ذوي العرفان» (صـ١٦٣، ١٦٤) وهذا المنقول قرأه الشيخ الفوزان وأقره قال: «الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)] أنكر إطلاق لفظ جنس العمل سياسةً لإبعاد الشباب عن الجدل الواقع بينهم وحصر الكفر بترك الصلاة كما سيأتي في كلامه، ولكن نتج من اجتهاد الشيخ هذا لازم فاسد حين توصل هؤلاء لإلزام تارك مقولة السلف بكفر تارك العمل بلازم كلامه حيث قالوا: «إذا حصرتم الكفر بترك الصلاة دون جنس العمل، وعلم أن من السلف من لا يكفر تارك الصلاة، فيكون تارك عمل الجوارح عنده كذلك غير كافر، فصح أن مسألة كفر تارك عمل الجوارح مسألة خلافية عند السلف» وهذا لا يقوله الشيخ، فحينما أوردوا نحو هذا الإلزام علىٰ الشيخ كما سيأتي أنكره وغضب حتىٰ قال: «الكفر ليس راجعًا إلىٰ قواعد يقعدها الناس علىٰ ما

(١) يقصد الشيخ العثيمين.

يريدون، هو مبني علىٰ الكتاب والسنة».

وكان سماحة الشيخ ابن باز أصرح في دفع هذه الشبهة حينما سئل في الفتوىٰ الثالثة الآنفة وقيل له: «من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟ فقال: «لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه».

قلت: ولذا كان الشافعي يرىٰ عدم تكفير تارك الصلاة مع حكايته الإجماع أنه لا يجزئ إيمان بلا عمل، فهو إذن مع عدم تكفيره لتارك الصلاة يكفر تارك العمل كله، ومع ذلك فقد أقر ذكر جنس العمل من العلماء غير شيخنا محمد، فشيخ الإسلام ابن تيمية ناشر مذهب السلف يصرح بذلك فيقول «الفتاوىٰ» (٧/ ٦١٦): «وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جُعِلَ الظاهر من لوازم الإيمان أو جزءًا من الإيمان كما تقدم بيانه». ويقول «(الفتاوىٰ»: (٧/ ١٩٨): «لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح»، وكذلك سماحة الشيخ ابن باز يقرر في الفتوىٰ الثالثة الآنفة وهو يذكر اختلاف السلف فيما يصح به الإيمان من العمل فيقول: «إلا أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعًا». ويقرر كفر تارك جنس العمل في الفتوىٰ السادسة، وكذلك شيخنا صالح الفوزان حفظه الله في تعليقه آنفًا علىٰ الفتوىٰ الثالثة لسماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ» اهـ.

ويقول في (صـ١٣٠): «ولكن الاصطلاح المذكور (ترك جنس العمل كفر) يفيد ترك أي عمل من الأعمال الظاهرة من الأركان الأربعة أو غيره، فهذا الاصطلاح من أخطر الاصطلاحات الحادثة الموهمة التي يترتب عليها حتىٰ مع إحسان الظن بصاحبه وأنه فعلًا لا يقصد هذا المعنىٰ الباطل الذي لم يقل به أحد من أهل السنة[1] إضلال الناشئة الذين لا نصيب لهم من العلم، فالواجب رد هذه الإطلاقات، ويكفينا إطلاقات أهل السنة أن الإيمان قول وعمل، فلسنا نحتاج إلىٰ إطلاقات جديدة تزيد الفتنة بين أبناء المسلمين» اهـ.

أقول: إذا كنت يا برهامي تخشىٰ علىٰ الناشئة فلماذا تتكلم في مسائل خالفت فيها إجماع المسلمين، ففي هذه المسألة التي لو شئنا أن نصمك بالإرجاء لفعلنا؛ لأنك قلت: «بغير جحود

---

(١) لو قال: فيما أعلم. لاحتملناها منه، ولكن ما الحيلة والرجل تيّاه متعالم.

ولا إباء»، فقصرت الكفر علىٰ الجحود والإباء! وقلت: إن العمل شرط كمال؛ وذهبت تتكلم في التوسل بما يخالف معتقد أهل السنة والجماعة فضللت وأضللت، ثم تعكس المسألة وتنعي علىٰ سفر – مع أنه تكلم بحق –، أنه أضلَّ الشباب.

إن كان الشباب يهمك فَلِمَ لا تتريث قبل أن تتفوه بكلام يضرك ويزري بك قبل أن يضر الشباب؟ ولماذا لم تتقيد بفهم أئمة السنة وعلماء السلف في الفهم والاصطلاحات بدلًا من أن تتخبط هكذا؟

ويقول عن سفر في (صـ٨ – ٩): «كتاب يعد مؤلفه أكثر قبولًا وتأثيرًا في أبناء الصحوة الإسلامية خصوصًا في أبناء الاتجاه السلفي، وهو كتاب الدكتور سفر الحوالي فك الله أسره» اهـ.

أقول: من قال لك أن لسفر قيمة واعتبارًا ومكانة عند الشباب السلفي بحق؟ إلا إذا كنت تقصد نفسك وأتباعك، فسفر قطبي تكفيري، وقد غسل أهل السنة السلفيون أيديهم منه منذ زمن، وظهر للقاصي والداني بدعته هو وربعه سلمان وناصر العمر وعائض وانحرافهم عن المنهج السلفي، ثم بالله هل هذا كلام يقوله طالب علم فضلًا عمن تصدر للعامة تقول «فك الله أسره»[1] هل المسجون من قبل الحكومة المسلمة أسير؟ هات دليلك إن كنت من الصادقين، إنك لم تكلف نفسك وتسأل أهل العلم: لماذا سُجن سفر؟

كما أن في قولك هذا: «فك الله أسره» تلميع لسفر وتضخيم له وإضفاء هالة حوله، أليس في هذا غش للشباب وتدليس عليهم؟

ويقول في (صـ١٤) مقررًا لمنهج الموازنات المبتدع (منهج الإخوان المسلمين) ومطبقًا له: «إن القول بوجود مآخذ علىٰ كتابات لشخص لا يعني الطعن في ذلك الشخص جملة وتفصيلًا، فقد يكون لهذا الشخص نفسه حسنات وله مواقف طيبة وجهر بالحق في مواطن يندر الجهر بالحق فيها[2]، ولكن هذا أيضًا لا يعني قبول كل ما جاء به... إلخ ما ذكر» اهـ.

ونقول: شقشقة الكلام لا يعجز عنها أحد، فاليهود والنصارىٰ لهم حسنات، أليس كذلك؟ ونحن نلزمك بذكرها، وكذلك العلمانيون والبعثيون والزنادقة.

---

(١) وهو عين كلام الحزبيين.

(٢) ألا بينت لنا شيئًا من الحق الذي جهر به سفر.

أيضًا: الصحابة، وأئمة السلف - ومنهم الإمام أحمد -، لم يعرفوا هذه القاعدة التي يراد بها إبطال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد رأينا أن طريقة السلف التحذير من الشخص دون ذكر محاسنه، فلم يقل أحد منهم أن نأخذ من أهل الأهواء ما وافق الحق ونترك ما عدا ذلك، كلا، فإن أحمد وغيره من أئمة السلف - وما تعلمنا العقيدة والمنهج السلفي إلا منهم - يقول في الكرابيسي: «هو مبتدع»، ويقول: «إياك إياك وحسين الكرابيسي، لا تكلمه، ولا تكلم من يكلمه. أربع أو خمس مرات» [«تاريخ بغداد» (٨/ ٦٥)]، وقال عن المحاسبي: «لا تجالسه ولا تكلمه»، وقال: «ذاك، فعل الله به وفعل، ليس يعرف ذاك إلا مَنْ خَبَرَهُ وَعَرَفَه، أوِّيه أوِّيه، ذاك لا يعرفه إلا مَنْ خَبَرَهُ وَعَرَفَه، ذاك جالسه المغازلي ويعقوب وفلان فأخرجهم إلىٰ رأي جهم؛ هلكوا بسببه» اهـ [«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٣)].

فأين الإنصاف المزعوم، وأين الموازنات في منهج السلف؟ إنها بدعة أول من أحدثها شيخكم وكبيركم عبد الرحمن عبد الخالق الذي قال متبجحًا: «وأحب كل داع إلىٰ الله في شرق الأرض أو غربها، وأدعو لكل داعٍ إلىٰ الإسلام بخير، وأحب معلم الناس الخير، ولو كان يعلمهم آية واحدة من كتاب الله، أو حديثًا واحدًا من سنة رسول الله ﷺ، وأدعو له بدعوة رسول الله ﷺ: «**نضر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها وحفظها، ثم أدّاها إلىٰ من لم يسمعها**» اهـ [من «الرد الوجيز»].

وبدورنا نقول لعبد الرحمن: هنيئًا لك يا عبد الرحمن حب الجفري وعمرو خالد والقرضاوي والبوطي وسعيد حوىٰ والغزالي والجندي والطحان وجماعة التبليغ؛ فادع لهم يا عبد الرحمن، فهم من جملة الدعاة إلىٰ الله!

فأين الموازنات في منهج السلف وقد قال أحمد عن الكرابيسي: «كذاب هتكه الله؛.. الخبيث» اهـ [«السنة» لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٥)]، وقال عن المحاسبي لما قيل له: يا أبا عبد الله يروي الحديث ساكنًا خاشعًا، من قصته ومن قصته. فغضب رحمه الله وجعل يقول: «لا يغرك خشوعه ولينه، ويقول: لا تغتر بتنكيس رأسه، فإنه رجل سوء، ذاك لا يعرفه إلا مَنْ قد خَبَرَهُ، لا تكلمه ولا كرامة له، كل من حدث بحديث رسول الله ﷺ وكان مبتدعًا تجلس إليه؟!(١)

(١) قارن هذا بكلام عبد الرحمن المتشدق.

لا، ولا كرامة، ولا نُعْمىٰ عين» اهـ[«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٣)].

فالكرابيسي والمحاسبي من بحور العلم قال أحمد فيهما ما قال، فكيف بغيرهما ممن لا يعرف كوعه من بوعه، إنما هو رويبضة تكلم في دين الله علىٰ حين غفلة، ولمعته وسائل الإعلام، ونفخ فيه أتباعه ومريدوه، فصار بين عشية وضحاها من علماء الصحوة كذا، ومن جهابذة العلماء، بل هو شيخ الإسلام الصغير، وعالم العقيدة الكبير!!

قال رافع بن أشرس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من عقوبة الفاسق المبتدع ألا تذكر محاسنه» [«شرح علل الترمذي» (١/ ٣٥٣)].

أقول: فكان أولىٰ ببرهامي أن يسكت حتىٰ لا يفضح نفسه، فإننا لم نكلفه ذلك، فهلا جلس في بيته وأراح الناس من شره بدلًا من تضييع الأوقات والأعمار في تعقبه والرد عليه وبيان خطئه نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؟

نقل برهامي عن الإمام أحمد قوله: (والإيمان قول وعمل يزيد وينقص، زيادته إذا أحسنت، ونقصانه إذا أسأت، ويخرج الرجل من الإيمان إلىٰ الإسلام، فإن تاب رجع إلىٰ الإيمان، ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله العظيم، أو يرد فريضة من فرائض الله جاحدًا لها، فإن تركها تهاونًا بها وكسلًا كان في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه» اهـ.

ثم علق قائلًا: «وهذه الرواية صريحة عن الإمام أحمد في أنه لا يكفر إلا بالشرك بالله، ورد الفرائض، وهو الإباء لفعلها أو جحودها، وأنه لا يكفر بالترك المجرد» اهـ.

أقول: كلام الإمام أحمد عن آحاد العمل وليس فيه تعرض البتة لحكم تارك العمل الظاهر بالكلية، بدليل قوله: «فريضة» و«تركها».

وقال في (صـ٢٢): «روىٰ الإمام الآجري في كتابه «الشريعة» عن الإمام سفيان الثوري (هو ابن عيينة وليس الثوري) قوله: «قال سفيان: فمن ترك خلة من خلل الإيمان جاحدًا كان بها عندنا كافرًا، ومن تركها كسلًا أو تهاونًا أدبناه، وكان بها عندنا ناقصًا، هكذا السنة أبلغها عني من سألك من الناس» اهـ.

أقول: وهذا أيضًا فيمن ترك خلة، ومحل النزاع مع برهامي إنما هو في تارك جنس العمل بالكلية دون مانع مع بقائه زمنًا.

وقال في (صـ١٥٦ - ١٥٧): «يقول الحافظ محمد بن إسحاق بن يحيىٰ بن منده (ت ٣٩٥):

(ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو؟): فقالت طائفة من المرجئة: الإيمان فعل القلب دون اللسان، وقالت طائفة منهم: الإيمان فعل اللسان دون القلب، وهم أهل الغلو في الإرجاء، وقال جمهور أهل الإرجاء: الإيمان هو فعل القلب واللسان جميعًا، وقالت الخوارج: الإيمان فعل الطاعات المفترضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، وقال آخرون: الإيمان فعل القلب واللسان مع اجتناب الكبائر، وقال أهل السنة والجماعة: الإيمان هو الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح غير أن له أصلًا وفرعًا: فأصله المعرفة بالله والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان مع الخضوع له والحب والخوف منه والتعظيم له مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة، فإذا أتىٰ بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه، ولا يكون مستكملًا له حتىٰ يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه الفرائض واجتناب المحارم، وقد جاء الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإيمان بضع وسبعون أو ستون شعبة، أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»، فجعل الإيمان شعبًا بعضها باللسان والشفتين وبعضها بالقلب وبعضها بسائر الجوارح» اهـ.

أقول: أولًا: هذا من ذكر أقوال أهل العلم في غير موطنها، فما نقله من كلام ابن منده خارج محل النزاع؛ لأن كلامه عن كيفية الدخول في الإيمان إذ الإسلام والإيمان عنده قرينان، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا أتىٰ بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان» يعني أن الدخول في الإيمان غير حقيقة الإيمان، لذلك اكتفىٰ النبي ﷺ من الجارية لما سألها: «**أين الله**» بقولها: «**في السماء**» لإثبات الدخول في الإيمان.

ثانيًا: قوله: «ولا يكون مستكملًا له حتىٰ يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه الفرائض واجتناب المحارم». يريد به أن الإيمان يزيد وينقص، وهذا ظاهر، فزيادته بأداء الفرائض واجتناب المحارم.

إلا إن كان (برهامي) يريد من هذا النقل أن يستدل علىٰ أن ذهاب الفرع لا يذهب الأصل، والفرع أداء الفرائض واجتناب المحارم، وعليه فمن ترك العمل كلية من غير جحود ولا إباء لا يكفر»، فإن كان كذلك، قلنا: كيف وابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن يكفر تارك الصلاة تكاسلًا؟!

ثم نقل (برهامي) قول ابن منده: «فجعل أصله الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه الأعمال، فالذي سمىٰ الإيمان التصديق هو الذي أخبر أن الإيمان ذو شعب، فمن لم يسم الأعمال شعبًا من الإيمان كما سماها النبي ﷺ ويجعل له أصلًا وشعبًا كما جعله الرسول ﷺ كما

ضرب الله المثل به كان مخالفًا له». وقال: «كلام الإمام ابن منده صريح في أن أصل الإيمان التصديق وعمل القلب، والتصديق يشمل تصديق اللسان، وأما أعمال الجوارح بما فيها الفرائض من مكملات الإيمان وفروعه» اهـ.

أقول: لو عرف (برهامي) أن ابن منده يرىٰ كفر تارك الصلاة، وأن الإسلام والإيمان عنده مترادفان؛ لأراحنا من تعقبه، وأراح نفسه ولم يتعبها بكثرة النقول، ولعكف علىٰ دراسة العقيدة من جديد، قبل أن ينادي علىٰ نفسه بالجهل.

وقال: «وقال محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ٢٩٤) في كتاب «تعظيم قدر الصلاة»: قال في رده علىٰ المرجئة: «وذلك أن نقول: إن الإيمان أصل، من نقص منه مثقال ذرة زال عنه اسم الإيمان، ولكنه يزداد بعده إيمانًا إلىٰ إيمانه، فإن نقصت الزيادة التي بعد الأصل الذي هو إقرار بأن الله حق وما قاله صدق؛ لأن النقص من ذلك شك في الله أحق هو أم لا؟ وفي قوله أصدق هو أم كذب؟ ونقص من فروعه، وذلك كنخلة قائمة ذات أغصان وورق، فكلما قطع منها غصن لم يزل عنها اسم الشجرة وكانت دون ما كانت عليه من الكمال من غير أن ينقلب اسمها، إلا أنها شجرة ناقصة من أغصانها وغيرها من النخل من أشكالها أكمل منها لتمامها بسعفها، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾﴾ [إبراهيم: ٢٤] فجعلها مثلًا لكلمة الإيمان وجعل لها أصلًا وفرعًا» اهـ.

أقول: ليس في كلام المروزي حجة لبرهامي فيما ذهب إليه من عدم كفر تارك جنس العمل؛ لأن المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكفر تارك الصلاة كسلًا، فكيف ينسب إليه القول بأن تارك العمل الظاهر كلية بغير جحود ولا إباء لا يكفر؟! كذلك هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول بالترادف بين الإسلام والإيمان، فينبغي فهم كلامه وتوجيهه علىٰ وفق ما ذكرنا.

فلا يمكن لعاقل يدري ما يخرج من رأسه أن ينسب إلىٰ (ابن منده وابن نصر) القول بنجاة تارك عمل الجوارح بالكلية، وهما يكفران تارك الصلاة.

وقال: «وقال الإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) في كتابه: «التبصير في معالم الدين» حاكيًا مذاهب أهل السنة في الإيمان: «فقال بعضهم: الإيمان معرفة بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح، فمن أتىٰ بمعنيين من هذه المعاني الثلاثة ولم يأت بالثالث فغير جائز أن يقال: إنه مؤمن، ولكنه يقال له: إن كان اللذان أتىٰ بهما المعرفة بالقلب، والإقرار باللسان،

وهو مفرط في العمل، فمسلم. وقال آخرون من أهل هذه المقالة: إن كان كذلك فإننا نقول: هو مؤمن بالله ورسوله؛ ولا نقول: مؤمن، على الإطلاق. وقال آخرون من أهل هذه المقالة: إذا كان كذلك فإنه يقال له: مسلم، ولا يقال له: مؤمن إلا مقيدًا بالاستثناء، فيقال: هو مؤمن إن شاء الله» اهـ.

أقول: ما علاقة هذا النقل بما يراه برهامي من نجاة تارك أعمال الجوارح، فكلام ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ فيمن فرّط لا فيمن ترك جميع أعمال الجوارح، فليت أعلم أهل الأرض بالعقيدة يتأمل فيما ينقله قبل أن يستشهد به.

وقال: «قال الإمام ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦): في كتابه «المسائل والأجوبة»: سألت عن حديث النبي ﷺ: «**الإيمان نيف وسبعون بابًا، أفضلها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق**»، وقلت: أتقول لمن لم يمط الأذىٰ عن الطريق: ناقص الإيمان؟ أما وجه هذا الحديث فالإيمان صنفان أصل وفرع: فالأصل: الشهادتان والتصديق بالبعث والجنة والنار والملائكة، وبكل ما أخبر الله في كتابه، وأشباه هذا مما خَبَّرَ به رسوله عنه، وهذا هو الأمر الذي من كفر بشيء منه فقد خرج من الإيمان، ولا يقال له: مؤمن ولا ناقص الإيمان، ومن الأصول: الصلاة والزكاة والصوم وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا، وهذا هو الأمر الذي من آمن بأنه مفروض عليه، ثم قصر في بعضه بتوانٍ أو اشتغال، فهو ناقص الإيمان حتىٰ يتوب ويراجع. وكذلك الكبائر إن لابسها غير مستحل لها فهو ناقص الإيمان حتىٰ ينزع عنها، وأما الفروع: فإماطة الأذىٰ من الإيمان، وإفشاء السلام من الإيمان وما أشبه هذا...» اهـ.

ثم علق قائلًا: «وكلام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ من أوضح ما يبين لك معنىٰ الأصول والأركان عند كثير من المتقدمين، فالأركان الأربعة أصول ينقص الإيمان بتركها من غير جحود وهو في الحكم كارتكاب الكبائر، وإن كان ترك الفرائض أغلظ» اهـ.

أقول: كلام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ ككلام الإمام ابن جرير، كلاهما خارج محل النزاع، يبين ذلك، قوله: «**ومن الأصول: الصلاة والزكاة والصوم وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا وهذا هو الأمر الذي من آمن بأنه مفروض عليه ثم قصر في بعضه بتوان أو اشتغال فهو ناقص الإيمان حتىٰ يتوب ويراجع**». فهذا في المقصر، وليس في التارك، وكلامنا عن تارك أعمال الجوارح بالكلية.

وقال: «قال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت ٤٤٩) في كتابه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»: ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوبًا كثيرة صغائر وكبائر؛ فإنه لا يكفر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ومات علىٰ التوحيد والإخلاص فإن أمره إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالمًا غانمًا، غير مبتلىٰ بالنار، ولا معاقب علىٰ ما ارتكبه واكتسبه ثم استصحبه إلىٰ يوم القيامة من الآثام والأوزار، وإن شاء عاقبه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذبه لم يخلده فيها، بل أعتقه وأخرجه منها إلىٰ نعيم دار القرار... إلخ» اهـ.

أقول: الكلام هنا علىٰ مرتكب الكبائر وحاله عند الله تعالىٰ، وكلامنا معك إنما في تارك أعمال الجوارح بالكلية، وهكذا هي جميع نقولات برهامي، إما خارجة عن محل النزاع، أو لا دليل فيها لما يذهب إليه. هذا بخلاف فهمه الخاطئ لما ينقله، وبتره لكلام العلماء.

ولرُبَّما جهــل الفتــىٰ طُـرُقَ الهــدىٰ … والــشمــسُ طالعـــة لهـــا أنـــوار

وقال في (صـ١٢) وما بعدها: «بعد هذه النقول التي ذكرناها عن السلف وعن بعض أهل العلم يرحمهم الله جميعًا وليس علىٰ سبيل الحصر والاستقصاء، ننقل بعض النقول لعلمائنا المعاصرين لبيان مدىٰ الاتصال بين كلام السلف والخلف في هذه المدرسة المباركة وأن القول بأن تارك جنس العمل الظاهر بالكلية كافر كلام محدث لم يقل به أحد من أهل العلم سلفًا وخلفًا» اهـ.

ثم ذكر جوابًا للشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ سؤال وجهته له مجلة «البصائر» التي تصدر من مركز تلبور في هولندا، وهو: «هل القول بأن الأعمال شرط لصحة الإيمان وقبول الإسلام قول الخوارج أم قول أهل السنة والجماعة؟».

كما نقل جواب الشيخ علىٰ السؤال الذي وجهته له مجلة «الفرقان»[1] وهو: «العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين ووجود أصل الإيمان القلبي هل هم من المرجئة؟

كما ذكر كلام الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول مسائل الإيمان وجنس العمل في الحوار

---

(١) مجلة الفرقان، العدد (٩٤)، (صـ١١ – ١٢).

الذي أجرته مع الشيخ إدارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر (لقاء عبر الهاتف).

وهو في ذلك يترك المحكم من كلام العلماء ويذهب إلىٰ المتشابه، وهل ليس لابن باز والعثيمين إلا ما ذكره في رسالته؟ إن كلام الشيخين الجليلين في مسمىٰ الإيمان كثير جدًّا، فَلِمَ اقتصر برهامي علىٰ هذين النقلين؟ وهل يطمئن قلبه عندما ينسب إلىٰ هذين العالمين قولًا لا يقولان به؟ وهل يطمئن قلبه عندما يبث في أتباعه ومريديه أن تارك جنس العمل ليس بكافر الكفر الأكبر، وأن هذا قول أهل العلم سلفًا وخلفًا في سلسلة آخرها ابن باز والعثيمين؟ وهل يرتاح وتقر عينه في نشر شبه المرجئة بين صفوف الشباب السلفي؟ وهل يدري ما يقوله ويلتزمه؟!

فهو لم يكتف بنقل أقوال علماء السلف وتحريفها وبتر ما يخالف عقيدته منها، حتىٰ زعم أن ابن باز والعثيمين علىٰ عقيدته، فذهب ينقل عنهما ما يفهم منه صحة ادعائه غاضًّا الطرف عن بقية أقوالهما، ولأن الشبهة كبيرة احتجنا أن نذب عن عرض الشيخين الكريمين ونثبت للقارئ عدم صحة ما نسبه برهامي إليهما، الذي يذكرني صنيعه هذا، بما فعله (علي الحلبي) مع نصوص العلماء من بتر وتحريف في كتابيه «صيحة نذير»، و«التحذير من فتنة التكفير»[(١)].

فعند أن ذكر كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال:** «لا يكون الرجل كافرًا من حيث كان مسلمًا، وإسلامه كان بإقراره الإسلام، فكذلك ردته لا تكون إلا بجحود الإسلام» وقد سوّد الخط وضخّمه عند قوله: «إلا بجحود الإسلام» فيفهم القارئ أن الطحاوي يحصر الكفر في الجحود، لاسيما والنفي مع الاستثناء يفيد الحصر، وهكذا تنتشر عقيدة الإرجاء بفعل المحرفين والمضللين.

ولم يدر هؤلاء أن الكلام في مسائل الإيمان له شأنه وخطورته، والغلط فيه غلط في أصل الدين.

ومن كلام اللجنة الدائمة لهؤلاء وأمثالهم: «وعلىٰ من لم ترسخ قدمه في العلم الشرعي أن لا يخوض في هذه المسائل حتىٰ لا يحصل من الضرر والفساد في العقائد أضعاف ما كان يؤمله من الإصلاح»[(٢)].

---

(١) أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بأنهما – أي: الكتابين – يدعوان لمذهب الإرجاء [فتوىٰ رقم ٢١٥١٧ بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٤٢١هـ وقالت في نهاية الفتوىٰ: «لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما لما فيهما من الباطل والتحريف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين» اهـ.

(٢) «فتوىٰ اللجنة الدائمة» رقم (٢١٢٠٣) بتاريخ ٧/ ١/ ١٤١٩هـ في الرد علىٰ كتاب «إحكام التقرير».

فهكذا برهامي اعتقد شيئًا باطلًا ثم مضىٰ يستدل له بلا روية ولا تحقيق في الاستدلال، وهو في سبيل ذلك يبتر النصوص ويأخذ منها ما يشتهي ويوافق هواه، ويترك منها ما لا يوافقه.

والعجيب في ذلك أنه أكثر النقل عن ابن تيمية، مع أن ابن تيمية يقول: «والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان، فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بيّن، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء العمل الظاهر دليل انتفاء الباطن» اهـ[(1)].

أقول: لكن الأمر كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرىٰ رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان وهو معظم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف» اهـ[«مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٣٦٤)].

وقال: «لأن هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام السلف بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من الجهمية ونحوهم من أهل البدع، فيبقىٰ الظاهر قول السلف والباطن قول الجهمية الذين هم أفسد الناس مقالة في الإيمان» اهـ[«مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٤٣)].

فنقول لهؤلاء: قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ: ٤٦]. أي تقوموا لله بالنصيحة وترك الهوىٰ قيامًا خالصًا من غير هوىٰ ولا عصبية.

وها نحن ننقل لك أخي طالب الحق من كتاب «أقوال ذوي العرفان» (صـ٤٨ - ٤٩) للدكتور عصام السناني الذي رد فيه علىٰ أمثال برهامي ممن تخبطوا في هذا الباب وضربوا أقوال العلماء بعضها ببعض، فقال: «وكان من أهل العلم الذين أخذ بعض هؤلاء الإخوة بتتبع عباراتهم انتصارًا بهم سماحة شيخنا العلامة ابن باز وشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمهما الله ليثبتوا أن الشيخين كانا يريان الخلاف في كفر تارك عمل الجوارح خلافًا يدخل في دائرة الاجتهاد الذي يدور بين راجح ومرجوح[(2)] وحاشاهم ذلك - وهما عالمان

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٥٤٤).

(٢) وحتىٰ ذلك لم يرض به برهامي، بل اعتبر كفر تارك عمل الجوارح من الأقوال المحدثة التي لم يَفُهْ بها الخلف فضلًا عن السلف».

من علماء السنة في هذا العصر - أن يتفقا علىٰ مثل هذا الخطإ، لكن لم يفرق هذا القائل بين تقرير المسألة كأصل مجمع عليه وبين مراعاة الشيخين لمنزلة المخالف من الدين، وفرق بين ذلك كما سيأتي في سياق أقوالهما.

والذي أعرفه عنهما، ويعرفه غيري أنهما لا يقولان بما زعمه هذا الزاعم ألبتة، ولذلك كتبت هذه الرسالة محاولًا إيراد ما استطعت من أقوالهما حتىٰ لا ينتحلها منتحل في هذه المسألة؛ اتباعًا للسنة ونصحًا للأمة، ولنبدأ الآن بسياق فتاوىٰ الشيخين ابن باز والعثيمين - رحمهما الله - في مسألة الإيمان.

أقوال سماحة الشيخ ابن باز في الإيمان:

الأول: قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سئل: أعمال الجوارح؛ هل هي شرط كمال، أم شرط صحة في الإيمان؟

فقال: «أعمال الجوارح كالصوم، والصدقة، والزكاة هي من كمال الإيمان، وتركها ضعف في الإيمان. أما الصلاة؛ فالصواب: أن تركها كفر؛ فالإنسان عندما يأتي بالأعمال الصالحة فإن ذلك من كمال الإيمان». [نقلًا عن مجلة «الفرقان» الكويتية: عدد (٩٤)].

الثاني: قال الشيخ في حوار مع مجلة «المشكاة»:

«**المشكاة**»: ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» عندما تكلم علىٰ مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمىٰ، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ: «والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته والسلف جعلوها شرطًا في كماله».

فأجاب الشيخ: لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، قول وعمل وعقيدة - أي: تصديق -، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة.

«**المشكاة**»: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟

الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان، هذا قول المرجئة[1]، يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة، وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا

---

(١) علق العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - قائلًا: «أي: القول بأن العمل شرط كمال في الإيمان هو قول المرجئة».

غلط. الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في «الواسطية» يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

«المشكاة»: المقصود بالعمل جنس العمل؟

الشيخ: من صلاة وصوم وغير (ذلك من)[1] عمل القلب من خوف ورجاء.

«المشكاة»: يذكرون أنكم لم تعلقوا علىٰ هذا في أول «الفتح»؟

الشيخ: ما أدري، تعليقنا قبل أربعين سنة، قبل أن نذهب إلىٰ المدينة، ونحن ذهبنا للمدينة في سنة ١٣٨١هـ، وسجلنا تصحيحات «الفتح» أظن في ١٣٧٧هـ أو ٧٨ أي: تقريبًا قبل أربعين سنة. ما أذكر؛ يمكن مرّ ولم نفطن له. [نقلًا عن مجلة «المشكاة» المجلد الثاني، الجزء الثاني، (صـ٢٧٩، ٢٨٠)].

الثالث: يقول الأخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي في جريدة «الرياض»:

وقد سألت شيخنا الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ عام (١٤١٥هـ). وكنا في أحد دروسه رَحِمَهُ اللَّهُ عن الأعمال: أهي شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال؟

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة؛ فمن تركها فقد كفر، منها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها مع عصيان تاركها وإثمه[2].

فقلت له رَحِمَهُ اللَّهُ: من لم يكفر تارك الصلاة، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟

فقال: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كما حكاه عبد الله بن شقيق. وقال آخرون بغيرها، إلا أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعًا، لهذا الإيمان عندهم قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة»[3] اهـ[نقلًا عن جريدة «الرياض» عدد ١٢٥٠٦ في ١٣/ ٧/ ١٤٢٣هـ].

---

(١) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح - حفظه الله - .

(٢) علق الشيخ العلامة صالح الفوزان قائلًا: «لكن جنس العمل هو من حقيقة الإيمان، وليس شرطًا فقط».

(٣) علق العلامة الشيخ صالح الفوزان هنا قائلًا: «أهل السنة والخوارج والمعتزلة يقولون: الإيمان قول وعمل واعتقاد، لكن الخوارج والمعتزلة يقولون: إن الإيمان يزول بزوال العمل مطلقًا، وأهل السنة يقولون: العمل منه ما يزول الإيمان بزواله كالصلاة؛ فإن تركها يكفر كفرًا مخرجًا من الملة لما جاء في الأدلة الصحيحة علىٰ ذلك. ومن الأعمال ما ينقص الإيمان بزواله، ولا يزول كليًا كبقية الأعمال» اهـ.

الرابع: سئل الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

من شهد أن لا إله إلا الله واعتقد بقلبه ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلمًا؟

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا، ما يكون مسلمًا حتىٰ يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا وحرم كذا، ولا يتصور... ما يتصور أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له، لا يمكن يتصور أن يقع من أحد.... نعم؛ لأن الإيمان يحفزه إلىٰ العمل، الإيمان الصادق... نعم اهـ. [نقلًا من التعليق علىٰ «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» الشريط الثاني أول الوجه الثاني].

الخامس: سأل سائل الشيخ ابن باز فقال:

إذا قالوا: مرجئة الفقهاء؟

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مرجئة الفقهاء الذين يقولون: العمل ليس من الإيمان، يقولون: الإيمان قول وإقرار - تصديق يعني - كما يذكر عن أبي حنيفة وغيره، وأهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، الصلاة من الإيمان والصوم من الإيمان والزكاة من الإيمان وهي عمل، والجهاد من الإيمان وهو عمل، ولهذا قال - جل وعلا -: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [الأنفال: ٢-٣]. وقال - جل وعلا -: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [التوبة: ٧١]. جعل هذا كله إيمانًا، هذا قول أهل الحق، فإذا ترك بعض الإيمان تارة يكفر كترك الصلاة علىٰ الصحيح، وتارة يكون ناقص الإيمان كترك الصوم أو الحج مع الاستطاعة أو الزكاة، يكون ناقص الإيمان ضعيف الإيمان معرضًا للوعيد، نسأل الله العافية.

قال سائل آخر: قول شيخ الإسلام: إن الخلاف بينهم وبين الأحناف لفظي؟

قال الشيخ: «ما رأيته لشيخ الإسلام، هذا أظنه ذكره ابن أبي العز، إما عن نفسه وإما عن غيره، وليس بصحيح، ليس بلفظي بل حقيقة؛ إذا قالوا: إن إيمانك كامل وتستحق الجنة، فهو خلاف ما هو بلفظي، أما إذا قالوا: إنه ما يستحق الجنة، وأنه موقوف، وأن إيمانه ليس بكامل، علىٰ خطر، هذا يصير لفظيًّا، لكن إذا قالوا: إنه ليس من الإيمان وأنه كمال، مجرد كمال، فهذا

غلط عظيم» اهـ [نقلًا من التعليق علىٰ «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» الشريط الثاني آخر الوجه الأول].

السادس: قرأ الشيخ الدكتور عبد العزيز الشبل علىٰ الشيخ باقي التعقبات علىٰ «فتح الباري» لابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجالس، بداية من شهر محرم إلىٰ شهر رجب سنة ١٤١٩هـ كما قال في المقدمة، فأقرها كلها ومنها:

قال ابن حجر في «الفتح» عن الأعمال: (والسلف جعلوها شرطًا في كماله).

علق الشيخ الشبل فقال: «الصواب أن الأعمال عند السلف الصالح: قد تكون شرطًا في صحة الإيمان أي أنها من حقيقة الإيمان قد ينتفي بانتفائها كالصلاة، وقد تكون شرطًا في كماله الواجب فينقص الإيمان بانتفائها كبقية الأعمال التي تَرْكُها فسقٌ ومعصية وليس كفرًا، فهذا التفصيل لا بد منه لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية، مع أن العمل عند أهل السنة والجماعة ركن من أركان (حقيقة)[1] الإيمان الثلاثة: قول وعمل واعتقاد، والإيمان عندهم يزيد وينقص خلافًا للخوارج والمعتزلة» اهـ [نقلًا عن كتاب «المخالفات في فتح الباري» للشيخ الشبل (صـ٢٨)].

السابع: في عام (١٤٢٠هـ) صدر كتاب «التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد»، وكان الشيخ قد كتب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد قراءة الكتاب (المقدمة: ج): «وقد قرأتها فألفيتها رسالة قيمة مفيدة يحسن طبعها ونشرها ليستفيد منها المسلمون بعد حذف بعض ما نقلتم عن صاحب «الفروع» ابتداء من قوله: وقال في «الترغيب»... إلىٰ آخره، وحذف ما نقلتم عن الدسوقي كله لما فيه من اللبس».

وأورد المؤلف قول الحافظ ابن حجر (صـ٧١) عن الأعمال: «والسلف جعلوها شرطًا في كماله» أي في كمال الإيمان؛ فعلق عليه المؤلف في الحاشية بقوله: «وكلامه هذا عليه مآخذ، أهمها: نسبته القول بأن الأعمال شرط كمال الإيمان للسلف، وهو علىٰ إطلاقه غير صحيح، بل في ذلك تفصيل، فالأعمال المكفِّرة سواء كانت تركًا - كترك جنس العمل أو الشهادتين أو الصلاة -، أو كانت فعلًا - كالسجود لصنم أو الذبح لغير الله -: فهي شرط في صحة

---

(١) زيادة بقلم الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -.

الإيمان، وما كان ذنبًا دون الكفر فشرط كمال، وإنما أوردت كلامه هنا لحكمه بالكفر علىٰ من فعل فعلًا يدل علىٰ كفره كالسجود لصنم دون أن يقيده بالاعتقاد، علىٰ أن هذه العبارة فيها نظر أيضًا، فالسجود لصنم كفر بمجرّده وليس فعلًا يدل علىٰ الكفر».

الثامن: في نفس الرسالة السابق ذكرها آنفًا «التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد» والذي قال الشيخ عنه (المقدمة: ج): «وقد قرأتها فألفيتها رسالة قيمة مفيدة يحسن طبعها ونشرها ليستفيد منها المسلمون..».

كان مما أقرّه الشيخ ولم يأمر بحذفه قول المؤلف في (المقدمة: ١٩): «لم أنقل كلام العلماء المتعلق بتكفير تارك الصلاة، وهم جمهور أصحاب الحديث، علمًا أنها أقوال كثيرة جدًّا مبثوثة في كتب السلف، وذلك لأنها مسألة اختلف فيها أصحاب الحديث، لكن هاهنا مسألة مهمة، وهي أن أصحاب الحديث الذين لم يكفروا تارك الصلاة، لا يعنون أن الصلاة عملٌ، والعمل لا يكفر تاركه أو فاعله بغير اعتقاد أو استحلال أو تكذيب، فهذه لوثة إرجائية حاشاهم منها، بل كما نقل عنهم المروزي قال: «الأخبار التي جاءت في الإكفار بترك الصلاة نظير الأخبار التي جاءت في الإكفار بسائر الذنوب». فهم نظروا إلىٰ الأدلة التي ظاهرها التعارض فجمعوا بينها، ورجّحوا عدم إكفار تارك الصلاة، كتارك الصّوم والزّكاة، إلا إذا تركها جحودًا أو إباءً أو استنكافًا، ولم يُنقل عن أحد منهم أن الصلاة عمل وليست اعتقادًا ولا يُكفر تارك العمل! كما أنهم لم يعدّوا من يكفر تاركها بمثابة الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وهذا إقرار منهم أنّ تارك العمل قد يخرج من الملة، لكن لم يترجح عندهم ذلك في شأن تارك الصلاة» اهـ.

التاسع: في عام (١٤١٩هـ) صدر كتاب أحمد بن صالح الزهراني «ضبط الضوابط في الإيمان» والذي قرر فيه أن الإيمان «قول وعمل واعتقاد» لكنه (تناقض لمَّا)[1] بيّن مراده من ذلك بقوله في أوله: «المحور الذي حوله هذه الأسطر هو بيان أن تارك العمل الظاهر لا يكفر كفرًا أكبر ما دام يتلفظ بالشهادتين ولم يتلبس بناقض». ومما قال: «والقول بأن تارك العمل الظاهر كافر مخلد في النار هو قول الخوارج والمعتزلة، ولا فرق عند التحصيل بين التكفير بكبيرة أو اثنتين وبين ترك سائر الظاهر غير الشهادتين، فكلاهما لا دليل عليه» اهـ.

---

(١) زيادة بقلم الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -.

فردت اللجنة الدائمة برئاسة سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر سنة (١٤١٩هـ) قائلة: «بيان وتحذير: الحمد لله رب العالمين، والصلاة السلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء علىٰ الكتاب الموسوم بـ: «ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه» تأليف المدعو أحمد بن صالح الزهراني فوجدته كتابًا يدعو إلىٰ مذهب الإرجاء المذموم؛ لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلة في حقيقة الإيمان، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة من أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وعليه: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وترويجه، ويجب علىٰ مؤلفه وناشره التوبة إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، ونحذر المسلمين مما احتواه هذا الكتاب من المذهب الباطل؛ حمايةً لعقيدتهم واستبراءً لدينهم، كما نحذر من اتباع زلات العلماء فضلًا عن غيرهم من صغار الطلبة الذين لم يأخذوا العلم من أصوله المعتمدة. وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح. وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.» [نقلًا عن صورة فتوىٰ اللجنة بتوقيع أعضائها].

العاشر: في عام (١٤١٤هـ) صدر كتاب مراد شكري «إحكام التقرير لأحكام التكفير» وهو مبني علىٰ قاعدتين:

الأولىٰ: قوله: «لا يكفر المسلم إلا إذا كذّب النبي ﷺ فيما جاء به وأخبر، سواء أكان التكذيب جحودًا كجحود إبليس وفرعون، أم تكذيبًا بمعنىٰ التكذيب».

الثانية: قوله: «السلف عدّوا العمل شرطًا في الكمال، فإذا انتفي العمل انتفي كمال الإيمان ولم ينتفِ الإيمان كله..... فظهر وتبين أنّ عدَّ السلف العمل من الإيمان إنما يتعلق بكماله وليس بالإيمان نفسه».

فردت اللجنة الدائمة برئاسة سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ **قائلة**: «بعد الاطلاع علىٰ الكتاب المذكور، وجد أنه متضمن لما ذكر من تقرير مذهب المرجئة ونشره: من أنه لا كفر إلا كفر الجحود والتكذيب، وإظهار هذا المذهب المردي باسم السنة والدليل، وأنه قول علماء السلف، وكل هذا جهل بالحق، وتلبيس وتضليل لعقول الناشئة، بأنه قول سلف الأمة، والمحققين من علمائها، وإنما هو مذهب المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، والإيمان عندهم: هو التصديق بالقلب، والكفر: هو التكذيب فقط. وهذا غلو في التفريط،

ويقابله مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلو في الإفراط في التكفير، وكلاهما مذهبان باطلان مرديان من مذاهب أهل الضلال....». [نقلًا عن فتوىٰ اللجنة برقم (٢٠٢١٢) وتاريخ ٧/ ٢/ ١٤١٩هـ].

الحادي عشر: قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا علىٰ قول الطحاوي «والإيمان: هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان»:

قال الشيخ: «هذا التعريف فيه نظر وقصور!! والصواب الذي عليه «أهل السنة والجماعة»: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة علىٰ ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها، فراجعها إن شئت، وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيًّا، بل لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة، يعلمها من تدبر كلام «أهل السنة» وكلام «المرجئة»، والله المستعان» اهـ [نقلًا عن تعليق الشيخ علىٰ «العقيدة الطحاوية» (صـ٦٠)].

أقوال سماحة الشيخ ابن عثيمين في الإيمان:

الأول: سئل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عبر الهاتف من قبل إدارة الدعوة بقطر أسئلة نقتصر منها علىٰ ما يتعلق بأصل المسألة:

س: شخص قال: لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه، مصدقًا بقلبه، مستسلمًا منقادًا، لكنه لم يعمل بجوارحه خيرًا قط، مع إمكان العمل، هل هو داخل في المشيئة أم كافر؟

ج: أقول – والحمد لله رب العالمين –: إذا كان لا يصلي فهو كافر، ولو قال: لا إله إلا الله. لو كان صادقًا بقول لا إله إلا الله مخلصًا بها والله لن يترك الصلاة؛ لأن الصلاة صلة بين الإنسان وبين الله عَزَّوَجَلَّ، فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة والنظر الصحيح وإجماع الصحابة كما حكاه غير واحد علىٰ أن تارك الصلاة كافر مخلد في نار جهنم، وليس داخلًا تحت المشيئة.

ونحن إذا قلنا بذلك لم نقله عن فراغ، ونحن إذا قلنا بذلك فإنما قلناه لأنه من مدلولات كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، وأقوال الصحابة التي حكي إجماعهم عليها. قال عبد الله بن شقيق: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة. ونقل إجماع الصحابة علىٰ كفر تارك الصلاة الحافظ ابن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو إمام مشهور.

أما سائر الأعمال إذا تركها الإنسان كان تحت المشيئة؛ لأن النبي ﷺ لما ذكر عقوبة مانع

الزكاة قال: «ثم يرىٰ سبيله إما إلىٰ جنة وإما إلىٰ النار»[(١)]، ومعلوم أنه لو كان كافرًا لم يكن له سبيل إلىٰ الجنة، والصيام والحج كذلك، من تركها لم يكفر وهو تحت المشيئة، ولكنه أفسق عباد الله.

س: الشق الثاني يقول: وهل يوجد خلاف بين أهل السنة في حكم هذا الرجل بناء علىٰ حكم تارك مباني الإسلام الأربع والخلاف فيها؟

ج: مسألة الخلاف لا أستطيع حصره، ولكن يجب أن نعلم أن الكفر حكم شرعي لا يتلقىٰ إلا من الشرع وأن الأصل في (المسلمين)[(٢)] الإسلام حتىٰ يدل دليل علىٰ (خروجهم)[(٣)] منه. والتسرع في التكفير خطير جدًّا، جدًّا جدًّا، حتىٰ إن النبي ﷺ قال محذرًا منه - أي من التكفير -: «من دعا رجلًا بالكفر، أو قال: (عدوَّ الله) وليس كذلك، إلا حار عليه»[(٤)].- أي علىٰ القائل - أي رجع علىٰ القائل.

س: سائل آخر يقول: كيف نفهم حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند «مسلم» وفيه: «فيخرج الله منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط[(٥)]»؟

ج: نفهم هذا أنه عامّ، وأن أدلة كفر تارك الصلاة خاصة، ومعلوم عند العلماء أن العام يُخَصّص بخاصٍّ؛ لأن هذا الحديث لم يقل: لم يصل، حتىٰ نقول: إنه معارض للنصوص الدالة علىٰ كفر تارك الصلاة؛ بل قال: «لم يعمل خيرًا قط»، فلم ينصّ علىٰ الصلاة بل عمّم، ونصوص كفر تارك الصلاة خاصة فتخص بما خصصت به[(٦)].

س: الخلاف الواقع في حكم تارك الصلاة هل هو خلاف داخل في دائرة أهل السنة أم لا[(٧)]؟

---

(١) أخرجه مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة، وأوله: «ما من صاحب ذهب ولا فضة...».

(٢) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -: لعله «المسلم».

(٣) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -: لعله «خروجه».

(٤) أخرجه مسلم (٦١) (١١٢) من حديث أبي ذر.

(٥) قطعة من حديث طويل أخرجه مسلم (١٨٣).

(٦) كتب العلامة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - هنا: «وأنا أقول: إن حديث «لم يعملوا خيرًا قط» محمول علىٰ من تلفظ بالشهادتين صادقًا، ومات أو قتل قبل أن يتمكن من العمل جمعًا بين النصوص».

(٧) قال الشيخ العلامة الفوزان - حفظه الله - هنا: «الكلام ليس في حكم تارك الصلاة فقط، بل الكلام في إخراج العمل عمومًا عن حقيقة الإيمان، والمتعالمون اليوم يدورون حول هذه المسألة فينبغي التفطن لهذا».

ج: نعم، خلاف داخل في دائرة أهل السنة، وأهل السنة أنفسهم مختلفون في هذا كما يختلفون مثلًا في فروض الوضوء ووجوب الوضوء من لحم الإبل وما أشبه ذلك(١).

س: هذا سائل ينقل كلامًا لشيخ الإسلام ابن تيمية ويطلب التوضيح: «الإيمان منه ما هو ركن لا يتم الإيمان إلا به، ومنه ما هو واجب ينقص بفواته نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، ومنه ما هو مستحب يفوت بفواته علو الدرجة، فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما إذا ذهب ذهب عن الكمال، ومنه ما إذا ذهب ذهب الإيمان بالكلية»(٢)، وهو القول والاعتقاد كما ذكر الأخ هذا الكلام لشيخ الإسلام.

(١) أقول كما قال شيخنا صالح الفوزان - حفظه الله -: بعض هؤلاء يدندن حول وجود الخلاف في كفر تارك الصلاة داخل دائرة أهل السنة لأجل التوصل إلىٰ تقرير وجود الخلاف في كفر تارك عمل الجوارح عند السلف، لكن لو عقلوا لعلموا أن شيخنا محمدًا رَحِمَهُ اللَّهُ قطع عليهم الطريق حين قال سابقًا في قضية كفر تارك الصلاة: «فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة والنظر الصحيح وإجماع الصحابة، كما حكاه غير واحد علىٰ أن تارك الصلاة كافر مخلد في نار جهنم، وليس داخلًا تحت المشيئة». فهل يصح عند من عقل أن الشيخ يرىٰ جواز مخالفة الإجماع؟ بل وإجماع الصحابة؟ بل انظر إلىٰ إجابة سماحة شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في الفتوىٰ الثالثة له آنفًا حينما سئل عمن لم يكفّر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال أم شرط صحة؟ فقال: «لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم كما حكاه عبد الله بن شقيق، وقال آخرون بغيرها».

(٢) لم يتعرض شيخ الإسلام لذهاب الإيمان من عدمه، وإنما قال [«الفتاوىٰ» (٧/ ٦٣٧)] عنه: «فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول، الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمىٰ فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق، وأصله القلب، وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام؛ فإن أصله الظاهر، وكماله القلب» اهـ.

قلت: مراد السائل التلبيس بأن شيخ الإسلام يرىٰ أن الركن الذي يذهب الدين بتركه هو القول والاعتقاد دون العمل، وهذه كرة خاسرة؛ لأن رأي شيخ الإسلام الواضح المعلوم هو تكفير تارك عمل الجوارح وتصريحه باستحالة وجود إيمان في القلب مع عدم العمل الظاهر، ومشكلة هؤلاء ظنهم أن الكمال في كلام الشيخ هنا ما لا يكفر بتركه، وآخر عبارة الشيخ تنقض هذا الفهم عند قوله عن الإسلام «فإن أصله الظاهر، وكماله القلب» إذ لازم ذلك أن يحكم بالإسلام لمجرد العمل الظاهر، ولو تخلف عمل القلب الذي هو كمال، وهذا هو النفاق بعينه.

وإنما ذكرت هذا التعليق لأن شيخنا العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - كتب عند نقل السائل قول شيخ الإسلام: «يحتاج إلىٰ توثيقه من كتب شيخ الإسلام»، ثم عرضته عليه - حفظه الله - فأقره.

قال الشيخ: وأيش الإشكال؟

س: الأخ يطلب توضيح هذا الكلام.

ج: هذا واضح. الإيمان منه ما تركه كفر كما لو أنكر أحد أركان الإيمان، هذا كفر، ومنه ما هو كمال مثل قوله ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»، المراد هنا كمال الإيمان، وقد يكون فيه شيء مستحب كما أخبر النبي ﷺ أن «**النساء ناقصات عقل ودين**» وجعل نقصان دينها أن تترك الصلاة في أيام الحيض مع أن هذا ليس بإرادتها هذا نقص الكمال.

س: «تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر» ما رأيكم في ذلك؟

ج: من قال هذه القاعدة؟! من قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله ﷺ؟! كلام لا معنىٰ له[1].

نقول: من كفره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يكفره الله ورسوله فليس بكافر، هذا

---

(١) الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أنكر إطلاق لفظ «جنس العمل» سياسة لإبعاد الشباب عن الجدل الواقع بينهم، وحصر الكفر بترك الصلاة. كما سيأتي في كلامه، ولكن نتج من اجتهاد الشيخ هذا لازم فاسد حين توصل هؤلاء لإلزام تارك مقولة السلف بكفر تارك العمل بلازم كلامه حيث قالوا: «إذا حصرتم الكفر بترك الصلاة دون جنس العمل، وعلم أن من السلف من لا يكفر تارك الصلاة، فيكون تارك عمل الجوارح عنده كذلك غير كافر، فصح أن مسألة كفر تارك عمل الجوارح مسألة خلافية عند السلف»، وهذا لا يقوله الشيخ، فحينما أوردوا نحو هذا الإلزام علىٰ الشيخ - كما سيأتي - أنكره وغضب حتىٰ قال: «الكفر ليس راجعًا إلىٰ قواعد يقعدها الناس علىٰ ما يريدون، هو مبني علىٰ الكتاب والسنة». وكان سماحة الشيخ ابن باز أصرح في دفع هذه الشبهة حينما سئل في الفتوىٰ الثالثة الآنفة وقيل له: من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟ فقال: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه». قلت: ولذا كان الشافعي يرىٰ عدم تكفير تارك الصلاة مع حكايته الإجماع أنه لا يجزئ إيمان بلا عمل، فهو إذن مع عدم تكفيره لتارك الصلاة يكفر تارك العمل كله، ومع ذلك فقد أقر ذكر: «جنس العمل» من العلماء غير شيخنا محمد؛ فشيخ الإسلام ابن تيمية ناشر مذهب السلف يصرح بذلك فيقول [«الفتاوىٰ»: (٧/ ٦١٦)]: «وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان أو جزءًا من الإيمان كما تقدم بيانه». ويقول [«الفتاوىٰ» (٧/ ١٩٨)]: «لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح». وكذلك سماحة الشيخ ابن باز يقرر في الفتوىٰ الثالثة الآنفة وهو يذكر اختلاف السلف فيما يصح به الإيمان من العمل فيقول: «إلا أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعًا». ويقر كفر تارك جنس العمل في الفتوىٰ السادسة. وكذلك شيخنا صالح الفوزان - حفظه الله - في تعليقه آنفًا علىٰ الفتوىٰ الثالثة لسماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ.

الصواب. أما جنس العمل، أو نوع العمل، أو آحاد العمل، فهذا كله طنطنة لا فائدة منها.

س: هل أعمال الجوارح شرط في أصل الإيمان وصحته، أم أنها شرط في كمال الإيمان الواجب؟

ج: تختلف، فتارك الصلاة مثلًا كافر؛ إذ فعل الصلاة من لوازم(١) الإيمان، وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إلىٰ ما كان عليه الصحابة - رضوان الله عليهم - والسلف الصالح لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور: المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمنًا، والكافر من جعله الله ورسوله كافرًا» اهـ.

س: إذا كان في بلد يفتي أهل العلم فيها بأن تارك الصلاة ليس كافرًا كفرًا أكبر، فإذا مات تارك للصلاة في هذا البلد، فهل يترك الناس غسله والصلاة عليه، وهل يمنعون دفنه في مقابر المسلمين في هذا البلد، وهل مات مسلمًا لأنه مقلد لعلماء بلده؟

ج: أما من يعتقد أنه كافر، نعم، فهذا لا يصلي عليه، وأما من لا يعتقد (ذلك)(٢) فليصل عليه، وهكذا ينظر في الخلاف.

س: سائل يقول: نرجو توضيح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «ولكن الإيمان ما وقر في القلب وصدقته الأعمال؛ فالعمل يصدق أن في القلب إيمانًا، وإذا لم يكن عمل كذب أن في القلب إيمانًا؛ لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل علىٰ انتفاء الملزوم».

ج: كلام الشيخ ظاهر، وهو مروي عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، «أن الإيمان ليس بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال». وهذا معلوم من قول النبي ﷺ: **«ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب»**(٣). فمعلوم أن القلب إذا كان فيه إيمان فلابد أن تظهر مقتضياته علىٰ الجوارح.

س: قائل يقول: «الكفر الأكبر والشرك الأكبر يعود إلىٰ الاستحلال القلبي، فليس هناك عمل أو قول هو كفر أكبر إلا إذا تضمن الاستحلال القلبي»، فما رأيكم في هذا القول، وهل

---

(١) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - هنا: «لو قال: من حقيقة الإيمان، لكان أصح؛ لأن الإيمان يزول بزوالها».

(٢) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -.

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم»: (١/ ١٩٣) الحديث السادس.

هذا هو معتقد أهل السنة؟

ج: كل هذا كلام فارغ (لأن الحكم بـ)(١) الكفر والإيمان موكول للشرع، فمن كفره الله ورسوله فهو كافر سواء بعمل أو اعتقاد أو قول أو فعل، ومن لم يكفره الله ورسوله، وهو منتسب إلى الإسلام، فهو مؤمن لا يحل لنا أن نكفره، ولو أن طلبة العلم المبتدئين والشباب الغيورين سلكوا هذا المسلك الذي قلنا؛ سلموا من هذه التقديرات وهذه التعبيرات.

(فالكافر)(٢) من كفره الله ورسوله، والمؤمن المنتسب للإسلام من لم يكفره الله ورسوله.

س: سائل يقول: ما حكم من التحق بالجماعات والأحزاب الإسلامية؟

ج: أما من التحق (بمن التزم)(٣) بطريقة السلف فهذا هو الذي على الحق، وما خالف ذلك ففرقة، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ الذي صححه كثير من العلماء **«أن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»** قالوا: من هي؟ قال: **«من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي»**(٤). فالفرقة المنصورة الظاهرة هي التي كانت على منهج السلف الصالح، عقيدة بالجنان، وقولًا باللسان، وعملًا بالأركان.

س: سائل يقول: ما قول الشيخ - حفظه الله - في تدريس هذا الكتاب للناشئة. وهو مشتمل على العناوين الآتية المكتوبة بالخط البارز سنذكرها لكم، يقول: «لا يكفر المسلم حتى يترك أصل الإيمان القلبي»(٥).

ج: أنا قلت في هذا اللقاء: أن تارك الصلاة كافر ولو كان مقرًا بوجوبها.

س: يقول: في موطن آخر: «جمهور العلماء - وليس المرجئة - يقولون بنجاة تارك العمل»(٦).

---

(١) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -.

(٢) في الأصل «الكافر» فزاد الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - الفاء (فالكافر).

(٣) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -.

(٤) **انظر**: «سنن الترمذي» (٢٦٤١) حديث عبد الله بن عمرو، وهو في «المستدرك» (١/ ٢١٨/ ٤٤٤).

(٥) ذكر هذا في كتاب «حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة» للأخ عدنان عبد القادر (صـ٣٣)، والذي ردت عليه اللجنة الدائمة برقم (٢١٤٣٥) تاريخ ٨/ ٤/ ١٤١٢هـ. وذكرت ذلك لأن الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - كتب هنا: «لو ذكر اسم الكتاب؟».

(٦) **انظر**: «حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة (صـ ٨٠). وعلق الشيخ صالح الفوزان هنا قائلًا: «قصده جمهور المرجئة وليس جمهور أهل السنة، لكنه ترك التوضيح من باب التلبيس».

ج: «هؤلاء يريدون سفك الدماء، واستحلال الحرام، لماذا صاحب هذا الكتاب ما أصَّل أصول أهل السنة والجماعة كما أصَّلها شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية؟ أمّا أن لا يكون لهم هم إلا التكفير (جنس العمل - نوع العمل - آحاد العمل) وما أشبه ذلك لماذا؟..».

س: نأسف علىٰ الإطالة في هذا النوع من الأسئلة، حقيقةً إن سبب الطرح أن أحد طلبة العلم عندنا هنا في قطر يدرس في هذا الكتاب الذي يدور حول هذه المسائل والقضايا.

ج: أنا ما أقول شيئًا بالنسبة للكتاب، تغييره أو تبديله الواجب علىٰ وزارة المعارف أو التعليم العالي أن تنظر في هذا الكتاب وتلغيه إذا كان ليس لكاتبه هم إلا هذا، فهذا لا خلاف فيه[1].

(نقلًا عن شريط مسجل متداول للقاء نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف بدولة قطر عبر الهاتف مع فضيلة الشيخ ابن عثيمين بعد موعظة عامة).

الثاني: قال شيخنا محمد ردًّا علىٰ اتصال هاتفي من بعض الجزائريين أقتصر علىٰ ما قرره في المسألة:

قال الشيخ:.... فالواجب علينا أن نقول: ما دل الكتاب والسنة علىٰ كفر تاركه فهو كافر فمثلًا: الصلاة، ترك الصلاة لا شك عندي أنه كفر، وأن تاركها مرتد عن الإسلام، لو مات فإنه لا يغسل، ولا يكفن، ولا يصلىٰ عليه، ولا يدفن مع المسلمين، ولا يدعىٰ له بالرحمة؛ قال عبد الله بن شقيق: كان أصحاب نبي الله ﷺ وعلىٰ آله وسلم لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة[2]، أما حديث الشفاعة أو حديث: «**يخرج من النار من لم يعمل خيرًا قط**»

---

(١) قال الشيخ صالح الفوزان: «يظهر أن الكتاب ليس مقررًا في المدارس، وإنما هذا الشخص اختاره لأنه يوافق هواه».

(٢) وأقوىٰ منه ما تقدم فيما أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»: (١/ ٨٧٧، ٩٠٤) واللالكائي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»: (٤/ ٨٢٩) عن مجاهد - أبي الحجاج - أنه سأل جابر بن عبد الله ﷺ: ما كان يفرق بين الكفر والإيمان عندكم في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: الصلاة، وسنده حسن كما قرره العلامة الألباني «صحيح الترغيب»: (١/ ٢٢٧)، ومن طريق أبي الزبير سمع جابر بن عبد الله وسأله رجل: هل كنتم تعدون الذنب فيكم كفرًا؟ قال: لا، وما بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة، وسنده صحيح، وجابر هو راوي الحديث المرفوع عن النبي ﷺ في كفر تارك الصلاة عند مسلم، فهو ينسب في النص الأول كفر تارك الصلاة وأنها الفاصلة بين الكفر والإيمان إلىٰ عهد رسول الله ﷺ والصحابة، فهو في حكم المرفوع للرسول ﷺ كما هو مقرر في موضعه من كتب «علوم الحديث» وفي حكم حكاية الإجماع بين الصحابة، وأما النص الثاني فيدل دلالة واضحة لا لبس فيها علىٰ أنه يعتبر =

فهذا عام «لم يعمل خيرًا» ومعلوم أن النصّ العامّ يقيد بالخاص، فيقال: هذا الحديث عمومه مخصوص بأدلة واضحة على كفر تارك الصلاة، وأنه لا يخرج من النار. فما أكثر الأحاديث بل والآيات العامة التي خصصت، ولو لم نقل بذلك لضربنا السنة بعضها ببعض...» نعم لو كان في الحديث «ولو لم يصل» كان هنا وجه تعارض..».

وقال: «لا كفر بترك عمل من الأعمال إلا الصلاة، إلا الصلاة...[(١)] وكما قال تلميذه[(٢)] ابن القيم لما تكلم عن كفر تارك الصلاة قال: لا يمكن أبدًا لمؤمن يحافظ على ترك الصلاة أبدًا، حتى ولو قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وأومن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين، وهو لا يصلي، هذا غير مسلم» اهـ.

(محاورة هاتفية مشهورة نقلتها من شريط من توزيع تسجيلات ابن رجب بالمدينة).

الثالث: سئل شيخنا محمد عن قول بعض السلف عن حديث «من شهد بالتوحيد دخل الجنة»[(٣)] أنه منسوخ بالفرائض، فأجاب:

«الصحيح أنه لا نسخ بهذا، لكن ليكن معلومًا أنّ من شهد بالتوحيد مخلصًا فلا يمكن

= ترك الصلاة من الكفر الأكبر لأنه فرق بينه وبين الذنب الذي لا يكفر صاحبه، ويجب حمل حديثه المرفوع على هذا المعنى. مع أنه روى كفر تارك الصلاة عن ستة عشر صحابيًا، ولا يُعلم لهم مخالف. وهنا نكتة لطيفة ذكرها ابن رجب في «جامع العلوم والحكم»: (١/ ٩١) حين قال: «وقد استدل أحمد وإسحاق على كفر تارك الصلاة بكفر إبليس بترك السجود لآدم، وترك السجود لله أعظم».

(١) في الشريط كلام غير واضح وأظنه قطع.

(٢) أي شيخ الإسلام ابن تيمية. قال ابن القيم في «الصلاة وحكم تاركها» (صـ٦٠) عند ذكر الدليل العاشر من القرآن على كفر تارك الصلاة: «على أنا نقول: لا يصرّ على ترك الصلاة إصرارًا مستمرًا من يصدق بأن الله أمر بها أصلًا، فإنه يستحيل في العادة والطبيعة أن يكون الرجل مصدقًا تصديقًا جازمًا أن الله فرض عليه كل يوم وليلة خمس صلوات، وأنه يعاقبه على تركها أشد العقاب، وهو مع ذلك مصر على تركها، هذا من المستحيل قطعًا، فلا يحافظ على تركها مصدق بفرضها أبدًا، فإن الإيمان يأمر صاحبه بها، فحيث لم يكن في قلبه ما يأمر بها، فليس في قلبه شيء من الإيمان...وهذا القدر هو الذي خفي على من جعل الإيمان مجرد التصديق، وإن لم يقارنه فعل واجب ولا ترك محرم، وهذا من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة ولا ترك معصية».

(٣) المقصود الأحاديث التي ورد فيها: «من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة».

أبدًا أن يدع الفرائض؛ لأن إخلاصه يحمله علىٰ أن يفعل، كيف تشهد أن لا إله إلا الله، أي: لا معبود بحق إلا الله؟ وكيف تقول: أنا أريد بذلك وجه الله، ثم لا تعمل العمل الذي يوصلك إلىٰ الله؟! فهذا لا يمكن. ولهذا كان من حافظ علىٰ ترك الصلاة ولم يصل أبدًا كافرًا، فلو قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأؤمن بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ولكن لا أصلي، نقول: أنت كافر، لا فرق بينك وبين الذي يسجد للصنم، ولذا جاء في رواية «مسلم» من حديث جابر: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**» اهـ [نقلًا من «لقاء الباب المفتوح» لقاء رقم (٤٥) مجلد الأعداد (٤١ – ٥٠/ صـ٩٩)].

الرابع: سئل شيخنا محمد عن معنىٰ قوله ﷺ: «**لم يعملوا خيرًا قط**»، فقال:

معنىٰ «**لم يعملوا خيرًا قط**» أنهم ما عملوا أعمالًا صالحة، لكن الإيمان وقر في قلوبهم، فإما أن يكون هؤلاء قد ماتوا قبل التمكن من العمل؛ آمنوا ثم ماتوا قبل أن يتمكنوا من العمل، وحينئذ يصدق عليهم أنهم لم يعملوا خيرًا قط. وإما أن يكون هذا الحديث مقيدًا بمثل الأحاديث الدالة علىٰ أن بعض الأعمال الصالحة تركها كفر كالصلاة مثلًا، فإن لم يصل فهو كافر ولو زعم أنه مؤمن بالله ورسوله، والكافر لا تنفعه شفاعة الشافعين يوم القيامة، وهو خالد مخلد في النار أبد الآبدين، والعياذ بالله. فالمهم أن هذا الحديث: إما أن يكون في قوم آمنوا ولم يتمكنوا من العمل فماتوا فور إيمانهم فما عملوا خيرًا قط، وإما أن يكون هذا عامًّا ولكنه يستثنىٰ منه ما دلت النصوص الشرعية علىٰ أنه لابد أن يعمل كالصلاة، فمن لم يصل فهو كافر لا تنفعه الشفاعة ولا يخرج من النار» اهـ [نقلًا من «مجموع فتاوىٰ شيخنا العثيمين» (جـ٢/ صـ٤٨) رقم (١٧١)].

الخامس: سأل الأخ محمد خليل النيجيري شيخنا محمدًا رَحِمَهُ اللَّهُ في مرضه الأخير فقال بلكنته الإفريقية:

شيخ، يقول بعض العلماء: لا يكفر من اعتقد وقال ولم يعمل ولم يكن جاحدًا بالأعمال، واستدلوا بقوله عليه الصلاة السلام: «**لم يعمل خيرًا قط**» وما قولكم سماحتكم في هذا؟

قال الشيخ: ما فهمت السؤال.

قال السائل: بعض العلماء يقولون: لا يكفر من اعتقد «لا إله إلا الله محمد رسول الله» مؤمنًا من قلبه، وقالها بلسانه ولكن لم يعمل، وترك العمل تكاسلًا لا جحودًا، فهل يكون خطأ؟

قال الشيخ: نعم، قولهم غير صحيح[1]؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ أن تارك الصلاة كافر، مع أنه يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله»، والكفر ليس راجعًا إلىٰ قواعد يقعدها الناس علىٰ ما يريدون، هو مبني علىٰ الكتاب والسنة، فمن كفره الله ورسوله فهو كافر، سواء كان علىٰ قواعد هؤلاء أو علىٰ خلافها، ومن لم يكفره الله ورسوله فليس بكافر»[2] اهـ [نقلًا عن شريط مسجل أكثره يتضمن أسئلة الأخ محمد خليل النيجيري لشيخنا العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرضه الأخير ويظهر فيه دعاء الناس للشيخ بالشفاء والعافية مرات].

السادس: وقال شيخنا العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب عن حديث الذين يقولون: أدركنا آباءنا علىٰ هذه الكلمة: «لا إله إلا الله» فنحن نقولها، قال حذيفة رضي الله عنه: «تنجيهم من النار»:

قال الشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «حكم تارك الصلاة»: (القسم الخامس): ما ورد مقيدًا بحالٍ يُعذر فيها بترك الصلاة كالحديث الذي رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «يدرس الإسلام كما يدرس وَشْي الثوبِ»... الحديث، وفيه: «وتبقىٰ طوائف من الناس...». فإن هؤلاء الذين أنجتهم الكلمة من النار كانوا معذورين بترك

(١) لاحظ هنا نص سؤال السائل عمن قال: «لا يكفر من اعتقد الشهادتين وقالها بلسانه، وترك العمل تكاسلًا لا جحودًا»، ثم رد الشيخ بقوله: «قولهم هذا غير صحيح...والكفر ليس راجعًا إلىٰ قواعد يقعدها الناس علىٰ ما يريدون»، ومنه تعرف أن ما نقله بعض الإخوة عن شيخنا محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأشاعه أنه قال له تعليقًا علىٰ الفتوىٰ الصادرة من اللجنة الدائمة للإفتاء بحق كتابه: «لقد فرقت هذه الفتوىٰ المسلمين في أنحاء العالم، ولم يستفد منها إلا الثوريون والتكفيريون» اهـ. لا يعني أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ موافق لصاحب الكتاب فيما ذهب إليه من إثبات إيمان تارك العمل كله، أو أنه اعتراض علىٰ الفتوىٰ كما هو واضح من إجابة هذا السؤال، بل لقد سألته أنا أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نفس الفتوىٰ في بيته بالرياض بعد عودته من رحلته العلاجية في بلاد الغرب، فذكر أنها شوشت، فقلت له: هل توافق صاحب الكتاب علىٰ أن تارك عمل الجوارح باق علىٰ إسلامه؟ فأشار بيده رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: خطأ، خطأ، خطأ، ثلاث مرات. فيبقىٰ الخلاف في المسألة بين علمائنا في طريقة علاج القضية، ولم يقل أحد من العلماء أن اجتهاد عالم حجة علىٰ عالم آخر. ويعلم الله، أنه لولا نظري في المصلحة التي قدّرها شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعلمي بعدم رغبته فيما سأنقل؛ لأوردت عنه ما هو أقطع لحجة هذا الأخ وأوضح في المسألة، لكني أرجو أن يكفي هذا تركه الإيهام بوجود خلاف بين علمائنا في هذه المسألة.

(٢) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان – حفظه الله – : «وأيضًا لا إله إلا الله لا تنفع من قالها وهو يشرك بالله: كعبّاد القبور الذين يقولون هذه الكلمة ويناقضونها بدعاء الأموات والاستغاثة بهم والذبح لهم والنذر لهم».

شرائع الإسلام؛ لأنهم لا يدرون عنها، فما قاموا به هو غاية ما يقدرون عليه، وحالهم تشبه من ماتوا قبل فرض الشرائع[1] أو قبل أن يتمكنوا من فعلها، كمن مات عقيب شهادته، قبل أن يتمكن من فِعل الشرائع، أو أسلم في دار الكفر فمات قبل أن يتمكن من العمل بالشرائع» اهـ. [نقلًا من كتاب «حكم تارك الصلاة» (صـ٢٥)].

السابع: تعليق الشيخ علىٰ قول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «كشف الشبهات»:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإذا اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر» اهـ.

قال الشيخ محمد رَحِمَهُ اللَّهُ: ختم المؤلف هذه الشبهة بمسألة عظيمة، هي: أنه لابد من أن يكون الإنسان موحدًا بقلبه وقوله وعمله، فإن كان موحدًا بقلبه ولكنه لم يوحد بقوله أو بعمله، فإنه غير صادق في دعواه؛ لأن توحيد القلب يتبعه توحيد القول والعمل؛ لقوله ﷺ: **«ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»** فإذا وحد الله كما زعم بقلبه ولكنه لم يوحده بقوله أو فعله؛ فإنه من جنس فرعون الذي كان مستيقنًا بالحق عالمًا، لكنه أصر وعاند وبقي علىٰ ما كان عليه من دعوىٰ الربوبية» اهـ.

[نقلًا عن «شرح كشف الشبهات» للشيخ ضمن فتاوىٰ العقيدة (جـ٧/ صـ١٠٠)].

الثامن: يقول الأخ علي بن عبد العزيز موسىٰ: «وقد وفقني الله تعالىٰ للذهاب للشيخ - أي: ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ - في بيته وسؤاله عن مسألة الإيمان، فقلت: يوجد قِبَلنَا من يقول: الإيمان اعتقاد القلب، وتلفظ باللسان، وأصل أعمال القلوب.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ **وهو غاضب**: أعوذ بالله، هذا قول المرجئة، وهو مذهب قديم معروف، وأخذ يذكر بعض الأدلة علىٰ بطلان ذلك، وقد يسر الله تعالىٰ تسجيل بعض كلام الشيخ من خلال بعض الأسئلة التي وجهت إليه» اهـ. [نقلًا عن كتاب «تنبيه الإخوان إلىٰ حقيقة الإيمان» و«الرد علىٰ المخالفين» (صـ٦٩)]. انتهى النقل من كتاب **«أقوال ذوي العرفان»**.

---

(١) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -: «أي التي لم يعملوها؛ لأنهم ماتوا قبل أن تشرع».

وقال في (صـ٢٩٣): «هذا الكلام لابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرد علىٰ المرجئة القائلين أن حتىٰ عمل القلب لا يدخل في الإيمان...» اهـ.

أقول: أكثر فرق المرجئة يثبتون عمل القلب والنزاع في ذلك مع الجهمية وغلاة المرجئة، قال ابن تيمية: «والمقصود هنا أن عامة فرق الأمة تدخل ما هو من أعمال القلوب، حتىٰ عامة فرق المرجئة تقول بذلك.. ويقول: إنما نازع في ذلك من اتبع جهم بن صفوان من المرجئة وهذا القول شاذ» اهـ[1].

وقال في (صـ١٩٦ - ١٩٧): «كما ذكرنا: العمل ليس بركن، إنما العمل من الإيمان، وهو شرط في كمال الإيمان الواجب وليس شرطًا في أصل الإيمان» اهـ.

أقول: وهذا قول المرجئة، فأهل السنة والجماعة كما قال الشافعي: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر»[2] اهـ. فالقول بأن عمل الجوارح شرط كمال الإيمان هو الذي جر برهامي إلىٰ أن تاركه بالكلية مع القدرة وعدم المانع مسلم تحت المشيئة.

اعتماده لتقوية ما ذهب إليه علىٰ أقوال بعض المخالفين لمعتقد أهل السنة والجماعة في مسألة الإيمان، كالبيهقي والقاضي عياض والقرطبي والنووي وابن حجر، وغيرهم، وهو بذلك يوهم القراء بأن كلام هؤلاء هو كلام أهل السنة والجماعة.

وثمة أمور أخرىٰ تحتاج إلىٰ تعقيب، ولكن في ذلك دلالة لطالب الحق بها يتبين حال برهامي وإخوانه من دعاة الإسكندرية.

مناقشته في ما كتبه في مسألة التوسل:

ذكر برهامي في غير ما مؤلف من مؤلفاته «كفقه الخلاف»، و«فضل الغني الحميد»، أن التوسل للميت والغائب بقوله: «ادع الله لي» أو «اسأل الله لي» أو «اشفع لي في كذا»... بدعة، وهو من ذرائع الشرك!!!.

وهذه المسألة الخطيرة يتداول دعاة الإسكندرية الجهر بها ونشرها، كما في مجلة «صوت

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٥٥٠).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٥/ ٩٥٦).

الدعوة السلفية» وكما في مقدمة كتاب.«الاختيارات الفقهية من فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» لسعيد عبد العظيم الذي قال عند ذكره لأنواع الخلاف السائغ (صـ٤٢): «ومنها التوسل في الدعاء إلىٰ الله بالحق والجاه وبذوات الصالحين، كمن يقول: «يا رب بحق فلان، أو: أسألك بفلان – يعني بذاته – مع سلامة عقيدته أن الله وحده هو المالك الحق لكل ما في هذا الكون، ومع سلامته من سؤال الميت أو الغائب فضلًا عن دعائه – فدعاؤه من دون الله شرك أكبر والعياذ بالله، فهذا النوع من التوسل «وليس كل أنواعه» خلاف سائغ، وإن كان الراجح أنه غير مشروع إلا أن الخلاف فيه سائغ، أشار إلىٰ ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب – رحمهم الله – » اهـ.

قال برهامي في كتابه «فضل الغني الحميد تعليقات مهمة علىٰ كتاب التوحيد» (صـ٨١) من طبعة دار العقيدة و(صـ١٠٥) طبعة الإيمان. وفي «فقه الخلاف» (صـ٣٣) طبعة دار العقيدة (الطبعة الثانية):

«**التوسل غير المشروع له ثلاث مراتب:**

الأولىٰ: أن يدعو غير الله ويستغيث به أو يطلب منه المدد وهو ميت أو غائب، سواء كان من الأنبياء أم الصالحين أم الملائكة أم الجن أم غيرهم؛ كأن يقول: يا سيدي فلان أغثني، أو اقض حاجتي، أو احمني، أو اشف مريضي، وأنا أستجيرك وأهلك عدوي، ونحو هذا، فهذا شرك أكبر مخرج من الملة، وإن سماه صاحبه توسلًا فهو توسل شركي من جنس توسل المشركين بعبادة غير الله القائلين: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلىٰ الله زلفىٰ».

الثانية: أن يقول للميت والغائب: ادع الله لي، أو: اسأل الله لي، أو: اشفع لي في كذا، فهذا لا خلاف بين السلف أنه غير جائز وأنه من البدع التي لم يقل بها أحد من علماء الأمة، وهو من ذرائع الشرك؛ فهو من الشرك الأصغر والفرق بينه وبين الذي قبله واضح؛ إذ الأول دعاء غير الله والثاني مخاطبة الميت بما لم يرد في الكتاب والسنة ولكنه لم يدعه ولم يسأله قضاء الحاجات وتفريج الكربات، فلم يصرف له العبادة ولكنه ذريعة للغلو وبدعة ضلالة كما ذكرنا.

ثم قال مؤكدًا في خاتمة كلامه: وطلب الدعاء من الأموات من غير دعائهم شرك أصغر» اهـ.

وقد رد أحد طلبة العلم علىٰ برهامي، فقال – جزاه الله خيرًا –:

«هذا باطل محض وخطأ شنيع جدًّا... لذا لزم التنبيه عليه ليستدرك، ووجه خطإ هذا

الكلام أن هذا القسم الثاني الذي جعله الشيخ شركًا أصغر هو من الشرك الأكبر باتفاق علماء أهل السنة، إذ أن مجرد مناداة الميت أو الغائب تعد دعاء، وصرف الدعاء إلىٰ غير الله شرك بالاتفاق.. والتفريق بين مخاطبة الميت وندائه وبين الدعاء كما فعل الشيخ ياسر؛ باطل محض، وهي عين شبهة أعداء الدعوة، واسمع للشيخ أبي بطين وهو يستنكر دعوىٰ التفريق بين الدعاء والنداء: «ومن العجب قول بعض من ينسب إلىٰ علم ودين أن طلبهم من المقبورين والغائبين ليس دعاء لهم بل هو نداء، أفلا يستحي هذا القائل من الله إذا لم يستح من الناس من هذه الدعوىٰ الفاسدة السّمجة التي يروج بها علىٰ رعاع الناس. والله سبحانه وتعالىٰ قد سمىٰ الدعاء نداء كما في قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]. وقوله تعالىٰ: ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. وأي فرق بين ما إذا سأل العبد ربه حاجة، وبين ما إذا طلبها من غيره، ميت أو غائب، بأن الأول يسمىٰ دعاء والثاني نداء؟ ما أسمج هذا القول وأقبحه.. وهو قول يستحىٰ من حكايته لولا أنه يروج علىٰ الجهال» اهـ [«الانتصار» (صـ٢٥)].

وأما التفريق بين أن يطلب من الميت كشف الكرب وقضاء الحاجة وبين أن يطلب منه أن يدعو الله له أو يشفع له عند الله فهو أيضًا باطل محض فوق أنه متناقض؛ فإنه قد يقال: إن طلب الشفاعة أو الدعاء يدخل تحت عموم طلب قضاء الحوائج فتأمل.

ويرد الشيخ سليمان علىٰ دعوىٰ من قال: إن طلب الشفاعة من الموتىٰ ليست عبادة لهم؛ لأنه دعاهم للشفاعة فقط، فيقول رَحِمَهُ اللهُ: «فإن قلت: إنما حكم سبحانه وتعالىٰ بالشرك علىٰ من عبد الشفعاء، أما من دعاهم للشفاعة فقط، فهو لم يعبدهم، فلا يكون ذلك شركًا.

قيل: مجرد اتخاذ الشفعاء ملزوم للشرك، والشرك لازم له، كما أن الشرك ملزوم لتنقص الرب سبحانه وتعالىٰ والتنقص لازم له ضرورة شاء المشرك أم أبىٰ. وعلىٰ هذا فالسؤال باطل من أصله لا وجود له في الخارج، وإنما هو شيء قدره المشركون في أذهانهم، فإن الدعاء عبادة، بل هو مخ العبادة، فإذا دعاهم للشفاعة، فقد عبدهم، وأشرك في عبادة الله شاء أم أبىٰ» اهـ.

ويكشف الشيخ سليمان بن عبد الله عما يتضمنه اتخاذ الشفعاء من دون الله من التنقص لعظمة الإلهية والهضم لحق الربوبية، وسوء الظن برب العالمين، فيقول: «إن المتخذ للشفعاء والأنداد، إما أن يظن أن الله – سبحانه – يحتاج إلىٰ من يدبر أمر العالم معه من وزير أو ظهير،

وهذا أعظم التنقص لمن هو غني عن كل ما سواه بذاته، وكل ما سواه فقير إليه بذاته، وإما أن يظن أن الله سبحانه إنما تتم قدرته بقدرة الشفيع، وإما أن يظن أنه لا يعلم حتىٰ يُعْلِمَه الشفيع، أو لا يرحم حتىٰ يجعله الشفيع يرحم، أو لا يجيب دعاء عباده حتىٰ يسألوا الشفيع أن يرفع حاجتهم إليه كما هو حال ملوك الدنيا، وهذا أصل شرك الخلق، وكله تنقص للربوبية وهضم لحقها، ولهذه الأمور وغيرها أخبر - سبحانه وتعالىٰ - أن ذلك شرك، ونزه نفسه عنه فقال: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [يونس: ١٨] اهـ [«التيسير» (٢٧٣ - ٢٧٥)].

ويقرر الشيخ عبد اللطيف مشابهة من طلب الشفاعة من الأولياء الموتىٰ بحال النصارىٰ فيقول: «ولو قال: يا ولي الله اشفع لي، فإن نفس السؤال محرم، وطلب الشفاعة منهم يشبه قول النصارىٰ: يا والدة الإله اشفعي لنا إلىٰ الإله. وقد أجمع المسلمون أن هذا شرك، وإذا سألهم معتقدًا تأثيرهم من دونه فهو أكبر وأطم» اهـ «البراهين الإسلامية». وهذا النقل وغيره بواسطة «دعاوىٰ المناوئين».

ويقول الشيخ عبد الغني الدهلوي كما في «رسالة التوحيد» (صـ٦٥ - ٦٧): «نداء الأموات من بعيد أو من قريب للدعاء إشراك في العلم، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأحقاف: ٥]. وقد دلت هذه الآية علىٰ أن المشركين قد أمعنوا في السفاهة، فقد عدلوا عن القادر العليم السميع إلىٰ أناس لا يسمعون دعاءهم، وإن سمعوا ما استجابوا، وهم لا يقدرون علىٰ شيء، وقد يكتفي بعض الناس فيقولون: «يا سيدنا ادع الله لنا يقضي حاجاتنا.....» ويظنون أنهم ما أشركوا، فإنهم ما طلبوا منهم قضاء الحاجة، أي أنهم لم يقولوا: اقض حاجاتنا، وإنما طلبوا منهم الدعاء - أي الشفاعة - وهذا باطل، فإنهم وإن لم يشركوا عن طريق طلب قضاء الحاجة فإنهم أشركوا عن طريق النداء إذ أن مجرد مناداة الميت أو الغائب تعد دعاء، وصرف الدعاء إلىٰ غير الله شرك بالاتفاق» اهـ.

فكلام أئمة الدعوة واضح في أن مجرد مناداة الميت أو الغائب يعد من صرف الدعاء لغير الله، ولو لم يصحب ذلك اعتقاد... وهم يقولون: أنه لن يناديه أصلًا وهو يعتقد أنه يسمعه،

والميت لا يقدر علىٰ شيء، أما الحي فهو الذي يفصل فيه بين ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه... والتسوية بين الحي والميت هو رأس شغب المشركين.

يقول الشيخ صالح آل الشيخ ذاكرًا أقسام التوسل غير المشروع:

«القسم الثاني - الذي هو شرك أكبر-: أن يكون معنىٰ التوسل أن يسأل الله متوسطًا بأولئك، ما يقول الله: أعطني بفلان، لا، يقول: يا فلان اشفع لي عند الله، اللهم أعطني كذا وكذا بشفاعة فلان لي، هذا التركيب جميعًا، أو يقول: يا نبي الله اسأل الله لي كذا وكذا، يا حسين اشفع لي عند الله بكذا وكذا، يا عبد القادر أسألك أن تسأل لي الله كذا، اشفع لي بكذا» اهـ.

ويقول الشيخ شمس الدين الأفغاني معددًا أنواع التوسل غير المشروع في كتابه «جهود علماء الحنفية» (٣/ ١٤٨٤):

«**النوع الأول**: ما فيه خطاب ونداء للميت وطلب منه، مثل أن يقول: يا فلان الولي اكشف كربتي واشفني، واغفر حوبتي واقضي حاجتي، ونحوها... أو يسأله الشفاعة عند الله لقضاء الحاجة، مثل أن يقول: يا فلان الولي اشفع لي عند الله أن يقضي حاجتي ويكشف كربتي ونحو ذلك.. فهذا كله وأمثاله ليس من التوسل بالميت لغة بل هو استغاثة بالميت وطلب منه وهو إشراك صريح بالله تعالىٰ» اهـ.

هذا، وبعض أهل العلم يفرق بين دعاء الميت القريب وبين دعاء الميت البعيد ودعاء الغائب.

فيجعل الأول بدعة ومن ذرائع الشرك لأجل مسألة ظن السماع التي قد تلحقه بالحي، ويجعل النوعين التاليين من الشرك الأكبر.

وهذا صنيع الشيخ عبد الرحمن البراك، ولم أقرأ هذا التقسيم لغيره من قبل، وله وجه من جهة السماع؛ وإن كان غالب من ينادي الموتىٰ من بعيد يعتقدون أنهم يسمعونهم ولم يكن ذلك مؤثرًا في الحكم عليهم.... فالخطأ علىٰ حاله؛ فالشيخ البراك عد نداء الغائب شركًا أكبر والدكتور ياسر عدّه من الشرك الأصغر.

والمناط عند الشيخ البراك هو ظن المنادي القريب من القبر أن الميت يسمعه.. فأشبه نداء الحي، والمناط عند الشيخ ياسر أن النداء ليس دعاء... وهذا هو الخطأ الفاحش ونفس شبهة أعداء الدعوة.. فكلام الشيخ البراك وإن كان يحتاج إلىٰ تأمل إلا أنه جار علىٰ الأصول.. أما كلام الدكتور ياسر فهو نفس شبهة أعداء الدعوة في التفريق بين النداء والدعاء، وهذا هو

محل الإنكار بالدرجة الأولىٰ...

وهذا هو رد الشيخ صالح آل الشيخ علىٰ من أخطأ في فهم إطلاق شيخ الإسلام لفظ البدعة علىٰ طلب الدعاء من الميت:

«أول ما حدث كان السؤال بالذوات قبل أن يحصل دعاء غير الله مباشرة، كان السؤال بالذوات، نسألك بفلان وفلان، كثر هذا ثم حصل الشرك بسؤال الميت، نسأل الله العافية؛ لهذا تجد أن شيخ الإسلام في بعض المواضع يسمي سؤال الميت الشفاعة بدعة، والسؤال به بدعة؛ وذلك لأنها لم تكن عند المشركين، حتىٰ طوائف مشركي العرب لا تعرف الاستشفاع به مباشرة، يعني: يقول: اشفع لي، لكنهم يعبدون ليشفعوا، لكن اشفع لي يا لات، اشفع لي يا عزىٰ، هذه ما فيه، ولكن يعبدون ويتقربون ليشفعوا؟ قال تعالىٰ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. فهم يرومون منها الشفاعة، لذلك سماها بدعة في بعض المواضع لأنها بدعة حدثت وليست سابقة، وهي بدعة كفرية شركية، مثل الشرك، نقول: محرم، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]. البدعة لا يعني أنها ليست بشرك، تكون شركًا أكبر وبدعة، هذا باعتبار أنها حدثت في الأمة، فالبدع منها بدع كفرية شركية مخرجة من الملة، منها بدع ما دون ذلك، لكن في تعبير أهل العلم العام؛ يعني: الذي يجري ومشهور أن يُختص البدعة لما دون الشرك إذا أردت أن تعبر ستعبر عن البدعة بما دون الشرك، فإذا كانت المسألة شركًا أكبر ننص عليها، نقول: شرك أكبر مخرج من الملة» اهـ.

أقول: فما كان من برهامي إلا أن أمعن في المخالفة معجبًا برأيه متبعًا لهواه، فألف كتابًا في ذلك «التعليقات السنية علىٰ الفتوىٰ المصرية في التوسل لشيخ الإسلام ابن تيمية» يقرر فيه عقيدته في أن قول القائل للميت أو الغائب من الأنبياء والصالحين: ادع الله لي أو ادع لنا ربك أو اسأل الله لنا، من البدع وليس من الشرك الأكبر [«التعليقات السنية» (صـ٧١)] ناسبًا هذا القول لابن تيمية، وابن تيمية ذكر بالفعل أن هذا النوع من التوسل من البدع، ففهم برهامي أن هذا التوسل ليس من الشرك الأكبر، ناسيًا أن البدع اسم عام يندرج تحته البدع الكفرية وما دونها، وشيخ الإسلام يقصد البدع الشركية ولا شك، إلا أن برهامي فهم خلاف ما فهمه العلماء من كلام ابن تيمية، فقال في (صـ٧٤) - هامش -: «هذا الكلام من شيخ الإسلام صريح في أن هذا النوع من التوسل البدعي ذريعة للشرك، وليس أنه شرك أكبر كما

ظنه بعض المعاصرين، وذلك لأن الشرك في هذا هو صرف العبادة لغير الله، والعبادة هنا هي الدعاء، وهو لم يدعُ الميت، وإنما طلب منه أن يدعو له الله، وقد جعل شيخ الإسلام المراتب ثلاثًا: فالأولىٰ: دعاء غير الله وسؤاله قضاء الحاجات، كقولهم: اغنني وانصرني علىٰ عدوي واغفر لي ذنبي وتب علي؛ فهذا الشرك الأكبر. والثانية: طلب الدعاء والشفاعة منه، وهو يفضي إلىٰ الشرك وذريعة إليه؛ فهو شرك أصغر. الثالثة: السؤال بالحق والجاه، إما علىٰ سبيل القسم أو سبيل السؤال به، فعلىٰ سبيل القسم محرم بلا خلاف إلا في القسم بالنبي ﷺ ففيه خلاف شاذ لا يعتد به، وعلىٰ سبيل السؤال فيه خلاف والراجح فيه المنع. فهذا ملخص كلام شيخ الإسلام في هذه الفتوىٰ وفي كتابه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» كذلك» اهـ.

وقد علق أخونا محمود بن محفوظ - نفع الله به - علىٰ كلام برهامي هذا، فقال: «في فهم ذلك من كلام شيخ الإسلام خطأ واضح، وَبُعْدٌ عن الصواب كبير، فإن السياق يدل علىٰ من خاطب الميت وهو عند قبره، فهذا قد يكون له وجه من الكلام رغم بطلانه ورغم أن شيخ الإسلام صرح بخلافه وعده من الشرك الأكبر، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١٥٩ - ١٦٠)، وإنما قلنا بالتفرقة بين الميت القريب والبعيد لما يرد من مسألة سماع الموتىٰ، والصواب أن النداء للميت شرك أكبر لذاته؛ لأنه دعاء غير الله. والله أعلم» اهـ.

قلت: وها هو كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي أحال عليه أبو طارق - جزاه الله خيرًا - قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنهم من يتأول قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة، ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين، فإن أحدًا منهم لم يطلب من النبي ﷺ بعد موته أن يشفع له ولا سأله شيئًا ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم، وإنما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء وحكوا حكاية مكذوبة علىٰ مالك رضي الله عنه سيأتي ذكرها وبسط الكلام عليها - إن شاء الله تعالىٰ -. فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وفي مغيبهم، وخطاب تماثيلهم، هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادات ما لم يأذن به الله تعالىٰ. قال الله تعالىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ

يَأْذَنْ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١]، فإن دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مغيبهم وسؤالهم والاستغاثة بهم والاستشفاع بهم في هذه الحال ونصب تماثيلهم -بمعنىٰ طلب الشفاعة منهم- هو من الدين الذي لم يشرعه الله ولا ابتعث به رسولًا ولا أنزل به كتابًا، وليس هو واجبًا ولا مستحبًّا باتفاق المسلمين، ولا فعله أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أمر به إمام من أئمة المسلمين، وإن كان ذلك مما يفعله كثير من الناس ممن له عبادة وزهد، ويذكرون فيه حكايات ومنامات، فهذا كله من الشيطان. وفيهم من ينظم القصائد في دعاء الميت، والاستشفاع به، والاستغاثة، أو يذكر ذلك في ضمن مديح الأنبياء والصالحين، فهذا كله ليس بمشروع ولا واجب ولا مستحب باتفاق أئمة المسلمين، ومن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة، وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة فهو ضال مبتدع: بدعة سيئة لا بدعة حسنة باتفاق أئمة الدين، فإن الله لا يُعبد إلا بما هو واجب أو مستحب» اهـ.

ولأخينا محمود بن محفوظ تعليقات علىٰ ياسر برهامي وسيد قطب رأيت أن لا أخلي البحث منها، كتب -وفقه الله-:

«أخطاء ياسر برهامي -هدانا الله وإياه-:

١- في كتابه «فضل الغني الحميد» (صـ٨١) قال: «النوع الثاني من أنواع التوسل الممنوع: أن يقول للميت والغائب: ادع الله لي، أو: اسأل الله لي، أو .. اشفع لي في كذا... وهو من ذرائع الشرك فهو من الشرك الأصغر!!!».

٢- وفي كتابه «فقه الخلاف بين المسلمين دعوة إلىٰ علاقة أفضل بين الاتجاهات الإسلامية المعاصرة»!! اعتبر الجماعات الإسلامية المختلفة من قبيل خلاف التنوع، وأنها تتكامل فيما بينها لإقامة الدين، فبعضهم يحسن البرلمانات وبعضهم.... واعتبر أن هذا مطلوب!! واعتباره -أيضًا- في نفس الكتاب أن الحكام الحاليين ليسوا حكامًا شرعيين!!

٣- تبنيه لما ذهب إليه الجويني في الغياثي من مبايعة مرموق من الناس من أهل العلم عند عدم وجود إمام للمسلمين يقوم بفروض الكفايات، وما في ذلك من الخطورة! [في كتابه «المنة شرح اعتقاد أهل السنة»].

٤- اعتباره العمل شرط كمال في الإيمان في كتابه «قراءة نقدية لكتاب سفر الحوالي» وزعمه أن المرجئة لا يثبتون عمل القلب.

٥- تقديمه لكتاب ينسف قواعد السلف من جذورها في باب البدعة وذمها، وهو كتاب «رفع الاشتباه عن مهمات في المغالاة» لمحمد رجب. ومن طوام هذا الأخير:

- قوله: «كتب الفقه المعاصرة الموسومة بفقه الدليل، هذه المدرسة المعاصرة عظيمة الخطر في الفقه علىٰ المبتدئين». (صـ٧٠).

- الانتصار وإطالة النفس في (مسألة السُّبحة) وعدم تبديعها. (صـ٨٨).

- كان أحمد لا يرىٰ للقصاص الذين أحدثوا من وضع الأخبار والأحاديث أن يمنعوا رجاء أن ينتفع بهم العوام.

- أن الشاطبي متأثر في باب البدعة الإضافية بقاعدة سد الذرائع المالكية إذ هو مالكي. (صـ٩٠).

- البدعة الإضافية اصطلاح محدث وليس هناك اتفاق علىٰ دخولها في العموم.

- رد علىٰ من زعم عدم القياس في العبادات!!.

- أن الصحابة كانوا يزيدون في العبادات بلا نص!.

- رده علىٰ الشيخ بكر في تبديعه السبحة!.

- السنة التركية ليست ما سكت عنه الشرع بل ما نقل تركه!.

ملحوظة: اتصلت (القائل محمود) بالشيخ[1] وقرأت عليه أكثر من ذلك بالتفصيل، فأقر بالانحراف في هذا الكتاب واعتذر بأنه اطلع علىٰ الأرجوزة غير مشروحة ثم وعد بمراجعة الكتاب ومؤلفه، ثم فوجئت بأنه يؤكد عدم تراجعه عن تقديمه للكتاب المنحرف رغم مخالفته لبعض ما ذكره مؤلفه وذلك في موقعه صوت السلف!!! قلت: وكذلك قدم للكتاب «أحمد فريد»[2] و«سيد حسين عفاني»!!!

سيد وأنبياء الله داود وسليمان عليهما السلام:

قال في كتابه: «التصوير الفني في القرآن» ط. دار الشروق. الطبعة التاسعة عشرة ٢٠٠٧م:

(١) يقصد: ياسر برهامي.

(٢) قلت: وقد اتصلت به هو الآخر وقلت له: كيف تقدمون لكتاب هذا شأنه؟! فاعتذر بأنه لم يقرأ الكتاب؛ فالآن قد ذاع الكتاب وشاع؛ أفلا تبرئون ساحتكم وترحمون شبابكم من قراءة كتب فيها انحرافات - بشهادتكم - ويليها تقديماتكم؟! ألا كفىٰ غشًّا للمسلمين.

(صـ٢١٠) وما بعدها، ما نصه:

«.. إنها قصة سليمان مع بلقيس. وكلاهما شخصية واضحة فيها: شخصية «الرجل»! وشخصية «المرأة»! ثم شخصية «الملك النبي» وشخصية «الملكة»..... والآن لقد رد الرسل بهديتهم، فلندعهم في الطريق قافلين. إن سليمان النبي لملِك وإنه كذلك (لرجل)!... وهنا يستيقظ «الرجل» الذي يريد أن يبهر «المرأة» بقوته وبسلطانه!! ثم وضع بين قوسين:

(وسليمان هو ابن داود! صاحب التسع والتسعين نعجة الذي فُتن في نعجة واحدة)!!! فها هو ذا يريد أن يأتي بعرش الملكة قبل أن تجيء وأن يمهد لها الصرح من قوارير!!». ويعلق في الهامش (صـ٢١٣): عند قوله «وسليمان هو ابن داود... إلخ» قائلًا: «في قصة داود في القرآن إشارة إلىٰ فتنته بامرأة مع كثرة نسائه...!!».

(يشير إلىٰ الإسرائيليات المكذوبة في هذا الأمر).

ثم ها هو ذا «الرجل» يستيقظ في سليمان مرة أخرىٰ!!!

«قال نكروا لها عرشها ننظر أتهتدي أم تكون من الذين لا يهتدون». وهنا يتهيأ المسرح لاستقبال الملكة، ونمسك نحن أنفاسنا في ارتقاب مقدمها..

فإذا بهرتنا المفاجأة الثانية، وأحست بغريزتها أن إعداد المفاجأة لها دليل علىٰ عناية «الرجل» بها! ألقت السلاح وألقت بنفسها إلىٰ الرجل الذي بهرها وأبدىٰ اهتمامه بها، بعد الحذر الأصيل في طبيعة المرأة، والتردد الخالد في نفس حواء! وهنا يسدل الستار..» اهـ. الغرض منه من ٢١٠ – ٢١٥.

قلت: فلو قيل لأفسق الناس وأفجرهم: «اقدح في هذين النبيين الكريمين بالإيماء والتعريض والتلميح»، لما أتىٰ بأكثر من ذلك:

١- فالقصة قصة «رجل» و«امرأة»!!

٢- تمثيلية رومانسية غزلية.

٣- وسليمان هو ابن داود!!

٤- وداود هو الذي فتن بامرأة واحدة رغم كثرة نسائه، ما هذا يا أولي الألباب؟

أين الغيرة علىٰ أنبياء الله يا دعاة السلفية؟! وإذا كنتم ترددون وتتشدقون بأن لحوم العلماء مسمومة – في دفاعكم عن سيد قطب – فما بال لحوم الأنبياء أصبحت شهية المذاق عند

الفساق؟! فأين نكيركم؟! وأين سلفيتكم؟!» اهـ (محمود محفوظ).

مناقشته في ما كتبه في «العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط»:

نرىٰ دعاة الإسكندرية جميعًا يدندنون حول كلمة لشيخ الإسلام ابن تيمية: «لا ينبغي أن يعيب الرجل وينهىٰ عن نور فيه ظلمة؛ إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه». ولا أدري ما علاقة هذا بما يقعدونه ويؤصلونه من قواعد وآراء فاسدة تخالف منهج السلف؛ إلا إذا اعتبرنا أن هذا اعتراف ضمني منهم بأن عندهم ظلمة يدافعون عنها.

في هذا الكتاب نجد «برهامي» يقرر ما سبق وأن قرره شيخهم وكبيرهم «عبد الرحمن عبد الخالق»؛ من مشروعية قيام جماعات ومشروعية العمل الجماعي، بل يجازف فيقول: «إنه بعيد عن الفهم الصحيح للأدلة وأقوال الأئمة»، أي: القول بعدم مشروعيته!!

فما هي هذه الأدلة - يا برهامي - وأين أقوال الأئمة؟! التي فهمتها أنت الفهم الصحيح، ولم يفهمها كبار علمائنا (ابن باز - الألباني - العثيمين)؛ بل كافة علماء السلف المعاصرين؟!

وإليكم كلام برهامي من «العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط» (صـ٣) قال:

«إن مسألة العمل الجماعي قد أخذت حيزًا لا يستهان به من اهتمام كثير من المسلمين؛ وخاصة الدعاة منهم، وازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بعد الإصدارات التي تجاوز مؤلفوها حدًّا بعيدًا عن الإنصاف والواقعية؛ فضلًا عن أنه بعيد عن الفهم الصحيح للأدلة وأقوال الأئمة، فمنهم من ذهب إلىٰ أن العمل الجماعي بدعة، ومنهم من قال: إن الجماعات الإسلامية قائمة علىٰ الحزبية والعصبية، ولا يجوز الانتماء إليها، إلىٰ غير ذلك من الأقوال التي دفعتنا إلىٰ بيان موقفنا من هذه المسألة؛ لحسم مادة الخلاف بين العاملين في الساحة الإسلامية، ولتقليل ظاهرة تشرذم الدعاة، ولبتر فكرة العمل الفردي التي باتت تراود الدعاة الذين لهم اشتغال محمود بالعلم الشرعي» اهـ.(١)

أقول: هذا عين كلام دعاة الحزبية والإخوانية؛ وجميعهم يستقون من إناء (عبد الرحمن عبد الخالق)؛ شيخهم ومقدمهم، مخترع بدعة العمل الجماعي، والمؤلف فيها ثلاثة كتب. ثم

---

(١) ونحن في انتظار أن يعلمنا برهامي العدل والإنصاف والحق في هذه المسألة. ولاحظ: كيف وسم القائلين بعدم مشروعية العمل الجماعي بالبعد عن الإنصاف والواقعية، ويا برهامي: قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد.....

يذكر مسألة شغور الزمان عن الإمام، التي خرج بها علىٰ الناس بعد أربعة عشر قرنًا من الزمان؛ ليقرر بدعته التي ينافح عنها ويُجهل غيره من أجلها، وليرسخ في الأذهان أنه مرموق العصر وعالم البلد الذي يلوذ به الناس عند عدم وجود الإمام؛ ومن خلال تقرير ذلك يعرج علىٰ مسألة العمل الجماعي فتكون هذه من دواعي تلك. وسننقل كلامه - علىٰ طوله - حتىٰ تعرف حقيقة الرجل وكيف يفكر، ومن أين أوتي.

يقول: «الواجب علىٰ المسلمين في حالة شغور الزمان عن الإمام: إن المتتبع لكلام أهل العلم في استقراء مقاصد الشرع من وجوب الخلافة والإمامة واجتماع الأمة في جماعة واحدة بالمعنىٰ الثاني(١) وهو الاجتماع تحت إمرة خليفة، وهو بمعنىٰ الجماعة المذكور في قول النبي ﷺ: «**من أتاكم وأمركم جميع علىٰ رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائنًا من كان**». رواه مسلم. يظهر له بوضوح أن الغرض من الإمامة هو إقامة الدين وسياسة الدنيا بالدين؛ أي: إقامة الواجبات الشرعية المنوطة بالأمة الإسلامية». اهـ.

ثم يعرج علىٰ موضوع الانتخابات، ويناقش المسألة علىٰ أنها خلافية. وأنا أعلم - أنه يتكئ في ذلك علىٰ فتاوىٰ لبعض علمائنا الأكابر، وهو يعرف أن الفتوىٰ تكون علىٰ قدر السؤال، والسائل يعطي صورة للمفتي علىٰ خلاف الواقع، وعلىٰ كل حال، فلسنا ممن يتعلق بأقوال الرجال؛ لا سيما إذا خالفت الحق، وهم إن شاء الله مأجورون، أصابوا أجرًا واحدًا - وقد سبق - والحمد لله - بيان الحق في هذه المسألة. لكن ما يعنينا من ذلك هو قوله: «موقف الدعوة: ترىٰ الدعوة عدم المشاركة في هذه المجالس المسماة بالتشريعية؛ سواء بالترشيح أو الانتخابات أو المساعدة لأي من الاتجاهات المشاركة فيها وذلك لغلبة الظن بحصول مفاسد أكبر، بناء علىٰ الممارسات السابقة وإن كنا نقر أن الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة خلاف معتبر، ولو تفاوت بين الطاعة والمعصية».(٢) اهـ.

فكيف يناقش برهامي المسألة علىٰ أساس أنها خلافية، بينما هو يرىٰ أن هذه المجالس

---

(١) هل اجتماع الأمة في جماعة واحدة عند برهامي له معنيان؟! نبئونا بعلم إن كنتم صادقين.

(٢) سبحان الله! الخلاف في الحكم بغير ما أنزل الله (هل هو كفر أكبر أو أصغر) غير معتبر عند برهامي، فهو كفر أكبر قولًا واحدًا. والخلاف في مشروعية العمل الجماعي غير معتبر، والقائلون بعدم مشروعيته، ليس عندهم إنصاف ولا دراية بالواقع. أما الانتخابات الحزبية السائرة في ركاب الديمقراطية الكفرية، فالخلاف فيها معتبر.

مجالس كفرية؟! والرد سأتركه للقارئ اللبيب!

ثم قال: «المجالس التشريعية التي تسن قوانين مخالفة للشرع يلزمون بها العباد، وترىٰ أن للأغلبية أن تفرض رأيها حتىٰ ولو كان مخالفًا للشرع، مجالس كفرية، وهؤلاء هم الشركاء الذين عناهم رب العزة بقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١]». اهـ.

وقد قال في المقالة السابقة: «السلفية ومناهج التغيير»: «أما النظام الشرعي المخالف لتشريع خالق السموات والأرض فتحكيمه كفر، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (جـ٣ صـ ٢٦٧): (والإنسان متىٰ حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه كان كافرًا أو مرتدًا باتفاق الفقهاء، وفي مثل هذا أنزل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]» اهـ.

وأنا لن أناقشه في ذلك، فقد سبق تقرير هذه المسألة وإيضاح الحق فيها - ولله الحمد والمنة - لكنني سأطلع القراء علىٰ مدىٰ ورع وأمانة «برهامي» في النقل، فهو نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فأفهم القارئ أن المسألة مجمع عليها، وحذف من كلام شيخ الإسلام ما يدينه، ولا يوافق هواه؟!

وإليك أخي - طالب الحق - كلام ابن تيمية الذي حذفه برهامي عمدًا، مع أن حذفه يقلب كلام شيخ الإسلام رأسًا علىٰ عقب، ويجعل القارئ يفهمه علىٰ غير وجهه.

أقول ذلك: حتىٰ لا يقول متمحل: هو نقل ما يفي بمقصود البحث. فنقول: لا؛ لاسيما وقد حذف من وسطها ثلاث كلمات، بإثباتها يتغير المعنىٰ ولا يتم له مقصوده.

يقول ابن تيمية: «وفي مثل هذا نزل قوله (علىٰ أحد القولين)(١): ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] (أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله)(٢). اهـ [«مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٧ - ٢٦٨)].

بينما نقل برهامي: «وفي مثل هذا أنزل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) هذه هي الكلمات الثلاث التي حذفها برهامي.

(٢) وهذه أيضًا حذفها، فما قولكم يا أتباع برهامي؟

﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] اهـ. فهذا هو حال الرجل وسيأتيك أخي - طالب الحق - من ذلك الكثير(١).

(١) جاء في الجزء الثاني من اللقاء الذي أجراه موقع صوت السلف مع برهامي ما نصه: «صوت السلف: هل كان المعهد كافيًا لتقرير أصول المنهج السلفي علىٰ هذا الجمع الكبير من الأخوة؟ الشيخ: المعهد كانت رسالته تخريج طلبة علم، وبعد ذلك وكمحاولة لوصول المنهج لعدد أكبر، صدرت بعد ذلك مجلة صوت الدعوة، وكانت معظم المقالات التي فيها تمثل المنهج السلفي مثل: «فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، مثل: «فقه الخلاف»، «فقه الجهاد»، «الدعوة السلفية ومناهج التغيير»، «العمل الجماعي»، كلها ظهرت خلال مجلة صوت الدعوة إلىٰ أن توقفت أيضًا سنة ١٩٩٤، وللعلم أنا لست كاتب هذه المقالات وحدي بل مشاركًا فيها وما كتبته أقره الإخوة. ولعل السبب في وجود كثير من الأخطاء المطبعية والأخطاء في النقل في هذه المقالة، تعدد كاتبيها وتنوع العبارات والأوراق، حتىٰ اختلطت علىٰ من كان يعدها للطبع مع ضعف المراجعة في ذلك الوقت، ولذلك أنصح الأخوة بالترتيب في النقل والنشر لهذه المقالات حتىٰ تراجع مرة ثانية» اهـ.

أقول: كأن برهامي شعر أنه علىٰ وشك أن ينكشف، فحشر هذا الكلام من دون مناسبة وهو قوله: «وللعلم أنا.. إلخ ما ذكر. فنقول له: سنتنزل معك ونوافقك علىٰ دعواك هذه وإن كانت لا تروج علىٰ أحد.

أولًا: هذه المقالة التي تنقل كلامك منها سحبناها من موقعك «صوت السلف»؛ وإن كانت غير موجودة الآن علىٰ موقعك، ولا ندرىٰ لماذا؟! فصاحب الحق لا يخاف أحدًا.

ثانيًا: تقول إنك لست كاتب هذه المقالات؟ فلماذا إذن تضع اسمك عليها، أتتشبع بما لم تعط؟ أم ماذا؟

ثالثًا: لماذا لم تكتب أسماء إخوانك الذين شاركوك الكتابة؟ بل لماذا لم تسمهم لنا حتىٰ نعرف من هم؟!

رابعًا: نفهم أنه قد تكون الأخطاء المطبعية سببًا في التصحيف، لكن أن تكون سببًا في حذف ثلاث كلمات من وسط الفقرة، فهذا مما لا يتصور، أليس كذلك؟

خامسًا: ذكرت تنوع العبارات، مع أن القارئ العادي - غير الفطن - يجزم أن كاتب المقالة شخص واحد، وليس عدة أشخاص؛ لأنه يرىٰ أن الأسلوب واحد.

سادسًا: ضمن ما ذكرت من أمثلة ما لم تكتبه وحدك وفيه من الأخطاء المطبعية والنقلية «فقه الخلاف» وأمامي الآن، هذا الكتاب وعليه اسمك (الطبعة الثانية ١٤٢١ - ٢٠٠٠ - دار العقيدة)، فكيف تكتب اسمك علىٰ شيء لم تكتبه وحدك؟ بل كيف تطبعه؟

علىٰ أن هذا الكتاب من المفترض أنك راجعته ومحصته قبل طبعه، ومع ذلك، فيه نقولات مبتورة، وتقولات علىٰ أهل العلم؟!

سابعًا: لماذا انتظرت كل هذه المدة الطويلة - من قبل ١٩٩٤م وحتىٰ إجراء الحوار معك - دون أن تشير لذلك، فهل كنت في حاجة إلىٰ هذا اللقاء حتىٰ تقول ما قلت؟ فعلىٰ ذلك أنت تعرف الأخطاء منذ سنوات وتسكت عنها! الواقع يكذب قولك يا برهامي، فكل ما في الأمر أنك رأيت أنك انكشفت أو قاربت، فرميت هذه الكلمة ظنًّا =

يقول برهامي في «السلفية ومناهج التغيير»: «وللعلم منزلة خاصة وأهمية كبرىٰ في دعوتنا؛ إذ عليه تقوم، وبدونه تفقد هويتها وانتماءها للسلف، ولابد أن يكون هذا الأمر علىٰ كل المستويات، للصغار والكبار، للرجال والنساء، وفي سائر قطاعات المجتمع، وكالحسبة والدعوة، قال تعالىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ولابد في هذا الباب من مراعاة المصالح والمفاسد وفق ما تأمر به الشريعة وعلىٰ ميزانها، وكالواجبات الاجتماعية من سد حاجات الفقراء والمساكين ورعاية اليتامىٰ وحث الأغنياء علىٰ الزكاة والصدقة ومعاونتهم في إخراجها علىٰ ما جاء في الكتاب والسنة، وعيادة المرضىٰ ودعوتهم إلىٰ الله، وإحياء الروابط الأخوية بين المسلمين من اتباع الجنائز والتعزية في المصائب وإجابة الدعوات والتهنئة في الأفراح وغير ذلك، وكالسعي إلىٰ إيجاد نظام المال الإسلامي؛ لإبعاد الناس عن الربا والريبة وسائر المعاملات المحرمة، وكذا تربية الأمة علىٰ روح الجماعة برد الناس إلىٰ أهل العلم منهم وجمعهم عليهم(١) ونهيهم عن التفرقة، وكذا إقامة الجهاد في سبيل الله ما دمت وجدت مقوماته وشروطه والسعي إلىٰ أسبابه عند العجز عنه، فما تعلمه المسلمون في أفغانستان مثلًا هو أعظم الواجبات والقربات، وكذلك تعليم الناس لزوم التحاكم إلىٰ الشرع؛ برد موارد النزاع إلىٰ أهل العلم الذين يجب وجودهم والسعي إلىٰ إيجادهم في كل مكان؛ لفض الخصومات وفق الكتاب والسنة بعيدًا عن القوانين الوضعية الطاغوتية، وهذه وغيرها من فروض الكفاية؛ كإقامة الجمع والجماعات والأعياد، يمكن للمسلمين إذا اجتمعوا وتعاونوا علىٰ إقامتها كما أمرهم ربهم فقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٢]» اهـ.

أقول: ما الذي تعلمه المسلمون من أفغانستان، أهو الجهاد تحت راية المنظمات الحزبية؟ أم الجهاد الذي أسقط إمارة التوحيد في كُنر وقتل نساءها وشرد ولدانها؟ أم هو السكوت علىٰ

=

منك أنها تنفعك يومًا ما؟ ولكن هيهات!

ثامنًا: ما دخْل تعدد الكُتَّاب وتنوع العبارات والأوراق في النقل الكاذب؟ أفيدونا يا أهل الفهم.

(١) لاحظ تلك الدندنة التي لا يسأم من تكرارها حتىٰ ترسخ في ذهن القارئ وتصير من المسلمات؛ فهل نكذب حكاية مبايعته حاكمًا شرعيًّا للإسكندرية ومرسىٰ مطروح؟!

كثير من المخالفات الشرعية، ولو كانت في أصل الدين؟ أم هو التنافس علىٰ الأموال والغنائم؟ أم هو تكفير حكام المسلمين[١]، وتدريب الشباب علىٰ الإطاحة بهم عند الرجوع إلىٰ بلادهم؟ وهل هذه التفجيرات التي حدثت في بلاد المسلمين وما صاحبها من قتل للأنفس المعصومة وتدمير للممتلكات إلا نتيجة ما تعلمه الشباب المتحمس علىٰ أيدي ابن لادن وعصابته؟ فهل هذا هو ما تعلمه الشباب في أفغانستان؟ إنك تتكلم عن جهل بواقع أفغانستان وواقع الشباب العربي المسلم الذي ذهب إليه ليرفع علم الجهاد، ولكن خاب سعيه لما رأىٰ الافتراق والتناحر والتحزب والتكالب علىٰ الرئاسة وجمع الأموال؛ مع ما يقبع فيه الأفغان من جهل وضلال وشرك وبدع.

وإني أحيلك - أخي طالب الحق - علىٰ كتاب: «الصفحات الغرر في الدفاع عن إمارة كُنر»؛ لتعرف نبذة يسيرة عن حقيقة الجهاد الأفغاني، وكذلك رسالة الشيخ «مقبل بن هادي الوادعي»: «مقتل الشيخ جميل الرحمن». والكلام عن الجهاد الأفغاني وما حدث فيه من صراعات وتحزبات يحتاج إلىٰ بحث مستقل؛ لذلك لما عرف علماؤنا الكبار حقيقة الوضع في أفغانستان - وكانوا قبل ذلك أفتوا الشباب بالذهاب إلىٰ هناك - منعوهم من ذلك لما رأوهم قد رجعوا بفكر التكفير والتفجير والخروج علىٰ الحكام.

وقال في العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط: «فالجماعات الإسلامية المعاصرة ينبغي أن يُعلم أنها مرحلة متوسطة، تهدف إلىٰ إقامة جماعة المسلمين عن طريق القيام بما تقدر عليه، من فروض الكفاية من الدعوة والحسبة والتعليم والإفتاء، ونظام المال من جمع زكاة وتفريقها ورعاية اليتامىٰ والمساكين، وإقامة الجمع والأعياد، والجهاد في سبيل الله كما في أفغانستان، وأَوْلىٰ الناس بالوصول إلىٰ الغاية هم السائرون علىٰ منهج أهل السنة والجماعة؛ لأن من سواهم قد فارق الجماعة بمعناها العلمي، وبالتالي فاجتماعاتهم علىٰ منهج بدعي، أو يشتمل علىٰ جمل من المخالفات المتناثرة التي ترقىٰ أن تكون بمثابة أصل بدعي ليس مأمورًا به. ولذا كان التعدد الناشئ عن اختلاف المناهج بين أهل السنة وبين غيرهم تعددًا مذمومًا وباطلًا وغير مشروع، ويتحمل إثم تقطيع الروابط ووجود الأمراض من غيبة ونميمة وحقد

---

(١) كان يوزع علىٰ الشباب في معسكر ابن لادن كتاب «الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية».

وضغينة أهل البدع الذين خالفوا أهل السنة، وأهل السنة يجب أن يعاملوهم بمقتضىٰ الشرع دون تجاوز في ذلك. وأما التعدد الناشئ عن تعدد القيادة مع اتحاد المنهج؛ فلا شك أنه يلزم إزالته بالاجتماع علىٰ الأمثل من أهل العلم، فهذا ما نص علىٰ وجوبه العلماء كما نقل الجويني عنهم ذلك دون تخصيص لبعضهم. وأما التعدد الناشئ عن تنوع الواجبات لمن يقوم بمن لا يقوم به غيره، وكذا الناشئ عن اختلاف البلاد وتباعدها وعدم إمكانية إدارتها بإدارة واحدة، فهذا لا حرج فيه؛ لأنه متكامل يوشك أن يتحد بإذن الله علىٰ زيادة العمل واتساعه، فإن من عمل بطاعة الله وفقه الله لطاعات غيرها، والبركة في الاجتماع مضاعفة، والأمل والحماس للعمل لدين الله من أعظم أسباب القوة في الحق بإذن الله. وإن كان هو أصل مشروعية العمل الجماعي، فالإجابة عن السؤال التقليدي عن حكمه: هل هو واجب أو مستحب؟ هذا الأمر مرتبط بالمقصود، فإذا كان الأمر واجبًا؛ كإقامة الجمعة مثلًا كان تنفيذ الأمر الصادر من عالم البلاد ومطاع أهل السنة واجبًا، فمن قصر فيه حتىٰ وقع محظور شرعي من ترك إقامة الجمعة مثلًا؛ لتخلف الخطيب فصلاها الناس ظهرًا، أو تقدم مبتدع ضال أضل الناس ونشر البدعة أثم من قصر في هذا الواجب، وكذلك إذا كان ترك الاجتماع مؤديًا - وهو بلا شك مؤدي - إلىٰ تأخير النصر في الجهاد أو إلىٰ هزيمة المسلمين وتمكن أعدائهم منهم فيأثم من خالف مطاع أهل العلم والسنة. وأما إذا كان الأمر مستحبًّا كقيام ليل أو قيام تطوع ونحوه، فلا تكون الطاعة واجبة، وإنما هي مستحبة ما لم يكن في ترك هذا المستحب تضييع لواجب أو تسبب في حرام، كمن عين لإقامة الناس في التراويح فتركه؛ فتقدم من لا يحسن القراءة أو من ينفر الناس أو يضلهم، فيترك الناس الجماعة في العشاء الواجبة مثلًا، وهذا في الحقيقة مأخوذ مما بينه أهل العلم كما سبق نقله». اهـ.

أقول: هذا الكلام لا زمام له ولا خطام، ولقد سئمنا من تتبع ما يهدف له برهامي، لكننا سنسأله قائلين:

١- هل جماعة المسلمين اليوم غير قائمة؟

٢- ما المقصود بالجماعة بمفهومها العلمي، والجماعة بمفهومها العملي؟

٣- ومن من علماء المسلمين قال بأن جماعة المسلمين (بمفهومها العلمي أو العملي) لا تقوم إلا بعد قيام جماعات إسلامية كمرحلة وسطية؟! أقول: مَن مِن العلماء قال بذلك، ولم

أقل: أين في كتاب الله أو في سنة رسوله ﷺ ذلك؟ لأن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ينهيان عن ذلك.

٤- وهل المقصود من تعدد الجماعات: القيام بفروض الكفاية التي ذكرتها؟ أم ماذا؟

٥- وإذا كان كذلك، فهل هذه الفروض غير قائمة الآن؟! وإن كان بعضها غير قائم، فهل يُجوِّز ذلك قيام جماعات في الإسلام؟!

٦- أما زلت تتكلم فيما لا تعرف، فتذكر الجهاد في أفغانستان؟

٧- وإذا وافقناك علىٰ تعدد الجماعات كمرحلة وسطية لازمة لقيام الجماعة الأم، فهل سيتفق قادة هذه الجماعات علىٰ شخص بعينه يتولىٰ أمر الجماعة الأم؟ أم سيحدث التنازع والشقاق؟ لا سيما وأن كل قائد يرىٰ نفسه الأجدر والأحق بذلك من غيره، كيف وجماعته أبلت البلاء الحسن، بل وأكثر عددًا وعدة؟ إن الولاء والبراء يقومان علىٰ هذه الجماعات وعلىٰ قادتها؟! ثم علىٰ أي شيء تجتمع هذه الجماعات؟

٨- قلت: «فهذا ما نص علىٰ وجوبه العلماء، كما نقل الجويني عنهم ذلك دون تخصيص لبعضهم».

فمن هم هؤلاء العلماء؟ وأين نقل الجوينىٰ عنهم ذلك؟ وأي شيء نص هؤلاء العلماء علىٰ وجوبه؟

٩- كلامك عن العمل الجماعي، وهل هو واجب أو مستحب، إلىٰ آخر ما ذكرت... قاله بحذافيره صاحب لكم في المنيا، ولعله نقله عنك، وهذا ليس بغريب، فقد جرت سنة الله في خلقه أن يتناوب أهل البدع والأهواء مقالاتهم الفاسدة ويتناقلونها، لكن دعنا نسألك علك توفق للإجابة:

هل احتمال قيام رجل من أهل الضلال بخطبة الجمعة، أو تخلف الخطيب عنها فيصليها الناس ظهرًا مسوغ للقول بالعمل الجماعي؛ فضلًا عن القول بوجوبه؟!

إن هذا الاحتمال الذي أوردته قائم بالفعل، بل هو قائم من لدن عصر التابعين إلىٰ وقتنا هذا، فهل بلغ الجهل بهؤلاء أن تركوا هذا الأمر الواقع دون أن يتداركوه بعمل جماعي يسيطرون به علىٰ مساجد المسلمين ويتحكمون في الخطباء والأئمة؟

وقد كان في زمن الإمام أحمد من هذا الشيء الكثير، ومع ذلك لم نجد الإمام أحمد - مع كثرة طلابه ومحبيه - يأمر بعمل جماعي يسيطر به علىٰ المساجد ويقوم بفروض الكفايات المعطلة.

٩- إنك تارة تتكلم عن مرموق العصر، وتارة عن مطاع أهل السنة والجماعة، ومن المعلوم أن المصطلحات يجب أن تكون شرعية؛ وإلا فهي مصطلحات بدعية، فمن أين لك بهذين المصطلحين: مرموق العصر ومطاع أهل السنة والجماعة؟ فإن قلت: مرموق العصر نطق بها الجويني وأنا مقلده في ذلك، قلنا لك: أفلا وسعك أن تقلد أئمة السلف بدلًا من أن تقلد الجويني الذي أتىٰ بما لا يُعرف وخالف به السنة[1]، علىٰ ما في الجويني من انحرافات عقدية ومنهجية[2]؟!

فأنت تدعي أنك سلفي، وأن عقيدتك سلفية، وأنك تدعو إلىٰ منهج السلف، فحري بك - طبقًا لدعواك - أن تنقل من كلام أئمة السلف وعلمائهم، فلماذا استعضت عن ذلك بنقل كلام الجويني؟! وعلىٰ كل حال، إن سلمنا لك بأن الجويني سبقك بمصطلح مرموق العصر، فمن سبقك بمصطلح (مطاع أهل السنة والجماعة)؟!

ثم قال: «والصورة المثلىٰ لعودة الخلافة من غيبتها أن يكون أهل الحل والعقد من أهل السنة والجماعة مجتمعين علىٰ مطاع، وهو أمثل أهل العلم منهم، للقيام بالمقدور عليه من فروض الكفاية، فإن تعذر ذلك استقل كل أهل بلد بعالمهم إلىٰ أن يتيسر جمعهم، وإن كان لابد لهم أن يأخذوا بالأسباب التي تؤدي إلىٰ جمعهم؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. قال الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم ولكن الأدب يقتضي فيه مصالحة ذوي الأمر ومراجعة مرموق العصر - يعني الإمام - كعقد الجمع وجر العساكر إلىٰ الجهاد واستيفاء القصاص في النفس والطرف فيتولاه من الناس عند خلو الدهر - يعني من الإمام - طوائف من ذوي النجدة والبأس) اهـ. وانظر إلىٰ قوله: «طوائف»؛ فإنه يدل علىٰ المقصود. ثم يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد قال العلماء: لو خلا الزمان عن السلطان فحق علىٰ قطان كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهىٰ وذوي العقول والحجىٰ من يلتزمون امتثال إشارته وأوامره وينتهون عن مناهيه ومزاجره، فإنهم إن لم يفعلوا ذلك ترددوا عند إلمام المهمات، ولو انتدب جماعة في قيام الإمام؛ أي وجوده للغزوات وأوغلوا في مواطن

---

(١) سيأتيك بيان ذلك.

(٢) ومع ذلك فلقد حرف برهامي كلامه - كما سيأتي.

المخالفات التي كانت تعين عليهم أن ينصبوا من يرجعون إلىٰ رأيه) اهـ. وقد سبق كلام النووي والخطابي علىٰ غزوة مؤتة، فهذه كلمات الأئمة العلماء في الاستدلال بالقواعد الشرعية، والعمومات القرآنية والنبوية علىٰ الاجتماع والالتزام بقيادة أهل العلم للقيام بالواجبات الشرعية، فإن تجرأ زاعم بأن العمل الجماعي بدعة لم يعرفها السلف، فهذه وغيرها من النقول توضح قول العلماء بمناهج السلف، مع أن أفعال السلف وأقوالهم تدل علىٰ ذلك، وتأمل ما ذكره العلماء في الحسبة في جمع الأعوان للقيام بهذا الواجب وجوازه بل وجوبه ما لم تخش فتنة (راجع «إحياء علوم الدين»،[1] «صحيح مسلم» وغيرها).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «البداية والنهاية» (١١/ ١٤): وفي بكرة يوم الجمعة المذكور دار الشيخ تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وأصحابه علىٰ الخمارات والحانات وكسروا آنية الخمور وشققوا الظروف، وأراقوا الخمور، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش.

وقال عن شيخ الإسلام أيضًا (١٥/ ١٤): وقال لهم - يعني للسلطان - ومن معه: إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا له سلطانًا يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن». اهـ.

أقول: نحن لم نفهم شيئًا مما سودت به الصفحات؛ إلا أنك أنت مطاع أهل السنة والجماعة؛ مرموق العصر، وإلا فما الداعي للدندنة حول (الخلافة - فروض الكفاية -

(١) قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ: «فقد بلغني عنك ما يشغل كل من له حمية إسلامية، وغيرة دينية علىٰ الملة الحنيفية، وذلك أنك اشتغلت بالقراءة في كتاب (الإحياء) للغزالي، وجمعت عليه من لديك من الضعفاء والعامة الذين لا تمييز لهم بين مسائل الهداية والسعادة، ووسائل الكفر والشقاوة، وأسمعتهم ما في الإحياء من التحريفات الجائرة، والتأويلات الضالة الخاسرة، والشقاشق التي اشتملت علىٰ الداء الدفين، والفلسفة في أصل الدين. وقد أمر الله تعالىٰ وأوجب علىٰ عباده أن يتبعوا الرسول، وأن يلتزموا سبيل المؤمنين، وحرم اتخاذ الولائج من دون الله ورسوله ومن دون عبادة المؤمنين، وهذا الأصل المحكم لا قوام للإسلام إلا به، وقد سلك في الإحياء طريق الفلاسفة والمتكلمين، في كثير من مباحث الإلهيات وأصول الدين، وكسا الفلسفة لحاء الشريعة، حتىٰ ظنها الأغمار والجهال بالحقائق من دين الله الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، ودخل به الناس في الإسلام، وهي في الحقيقة محض فلسفة منتنة يعرفها أولو الأبصار، ويمجها من سلك سبيل أهل العلم كافة في القرىٰ والأمصار، قد حذر أهل العلم والبصيرة عن النظر فيها، ومطالعة خافيها وباديها، بل أفتىٰ بتحريقها علماء المغرب ممن عرف بالسنة، وسماها كثير منهم: إماتة علوم الدين، وقام ابن عقيل فأعظم في الذم والتشنيع، وزيف ما فيه من التمويه والترقيع، وجزم بأن كثيرًا من مباحثه زندقة خالصة لا يقبل لصاحبها صرف ولا عدل» اهـ.

الجماعات - مرموق العصر - مطاع أهل السنة والجماعة - الأخذ بأسباب القوة... إلخ)؟!

وأيضًا: قلت: «وإن كان لابد لهم أن يأخذوا بالأسباب التي تؤدي إلىٰ جمعهم لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب». هكذا بإطلاق، ولا أدري - والله - كيف استسغت ذلك، لأن لمخالفك أن يلزمك بلازم قولك فيقول:

١- وأنا أرىٰ أن الاجتماع لا يتم إلا بقتل ولي الأمر.

٢- **وآخر يقول:** وأنا أرىٰ أن الاجتماع لا يتم إلا بقيام الأحزاب والجماعات.

٣- **وثالث يقول:** وأنا أرىٰ أن الاجتماع لا يتم إلا بالعمل الجماعي التنظيمي السري والبيعة علىٰ ذلك.

٤- **ورابع يقول:** لا يتم الاجتماع إلا بالخروج علىٰ الحكام وقلب نظام الحكم.

٥- **وخامس يرىٰ:** أن الاجتماع لا يتم إلا بمبايعة مرموق العصر؛ مطاع أهل السنة والجماعة والالتفاف حوله.

٦- وسادس، وسابع، وهلم جرّا.

وتقول: «وقد سبق كلام النووي والخطابي علىٰ غزوة مؤتة». فما لغزوة مؤتة بالعمل الجماعي؟! ثم ألا تكف يا برهامي عن هذه الإطلاقات والعمومات، وتبين لنا بالدليل العلمي الأدلة الشرعية المستنبطة من أحداث غزوة مؤتة علىٰ مشروعية العمل الجماعي - بمفهومك - وتصنع صنيع أهل العلم، وتحترم عقول القراء؟! لكن لأنك لا تملك شيئًا من هذا، ذهبت تشنشن وتجعجع وإمعانًا في النكاية بالقراء والاستخفاف بعقولهم أحلتهم علىٰ «إحياء علوم الدين» و«صحيح مسلم» وغيرها، ولم تبين - كعادتك - رقم الجزء والصفحة، ونراجع ماذا؟ أدلة العمل الجماعي أم غزوة مؤتة، أم جميع كلامك السابق في مطاع أهل السنة والجماعة؟! وما هذا الغير الذي نراجعه؟!

وأنا بدوري أسأل القارئ الآن: هل هذا صنيع طالب علم؟! أم صنيع أهل الأهواء والبدع المولعين بإطلاق الكلام علىٰ عواهنه؛ بحيث لا يُدرىٰ ما هو، وما مخرجه، فإذا ما تعقبهم متعقب تملصوا وراوغوا.

والعجب أن يحيل برهامي - السلفي!! - القراء علىٰ «إحياء علوم الدين»؟! ثم يتذاكىٰ علىٰ القراء الذين يظنهم أغبياء، فينقل عن ابن كثير ما ذكره عن شيخ الإسلام ابن تيمية ما

كان يفعله من تكسير آنية الخمور وتشقيق الظروف... إلخ ما ذكر، ويدخل ذلك في ثنايا كلامه، مع أنه لا علاقة بين ما ذكره وبين هذا الاستشهاد بفعل ابن تيمية! علىٰ كلٍّ، فعل ابن تيمية هذا كان بعلم السلطان وبإذنه[1].

أما كلام شيخ الإسلام الذي نقله ابن كثير واستشهد به برهامي - ولا أدري علىٰ أي شيء استشهد به - فقد جاء في معرض حث السلطان علىٰ الدفاع عن الشام ومحاربة التتار، فقد قال ابن كثير: «ولكنه استحثهم علىٰ تجهيز العساكر إلىٰ الشام إن كان لهم به حاجة وقال لهم فيما قال:... إلخ» فلعله خرج هذا المخرج، ونحن لم نشهد القوم حتىٰ نعرف السياق والقرائن والأسباب التي جعلت شيخ الإسلام يقول هذا، فالعلم عند الله تعالىٰ، إلا أننا نقول: لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ لوقعة محتملة، وكلام غير محكم. بقي ما ذكره برهامي عن الجويني في خلو الزمان من السلطان، فنقول:

أولا: هذا الافتراض غير صحيح من أساسه؛ لأنه علىٰ خلاف السنة، فقد أرشدنا النبي ﷺ عند عدم وجود الجماعة والإمام كما في حديث حذيفة: «كيف الحال إذا لم تكن جماعة ولا إمام، فقال ﷺ فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض علىٰ أصل شجرة»؛ أو كما قال ﷺ. فظهر بذلك أن ما ذكره الجويني باطل ظاهر البطلان.

ثانيا: هذا الافتراض - إن صح - ليس له تطبيق علىٰ أرض الواقع؛ لأن الزمان لا يخلو من سلطان، فمعلوم أن الحاكم الآن موجود لم ينعدم حسًّا ولا شرعًا ومُمكن، وبيده أزمَّة الأمور.

ثالثًا: الجويني نفسه يقرر أن افتراضه هذا أقرب إلىٰ المستحيل، فيقول في الغياثي (صـ٢٦١): «وأنا بعون الله آخذ في القسم الثالث فأقول: قد تقرر الفراغ من استيلاء مستجمع لشرائط الإمامة ثم في استعلاء ذي نجدة وشهامة، وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاءة ذي الصرامة؛ خلوه عمن يستحق الإمامة، والتصوير في هذا عسر فإنه يبعد خلو الدهر عن عارف بمسالك السياسة». اهـ.

رابعًا: السبب الذي دعا برهامي إلىٰ القول بخلو الزمان عن إمام هو أن الحاكم ليس بولي

---

(١) وهذا أيضًا قول صديقكم (رضا صمدي) الذي قال: «بل كان في بعض الأحيان يقيم الحدود الشرعية بإذن ضمني من سلطان الدولة» اهـ.

أمر شرعي، وبالتالي فهو منعدم شرعًا فلا عبرة له ولا قيمة، وعلىٰ الناس أن تبادر إلىٰ مرموق العصر فتلتف حوله وينيطون شؤونهم به، وهو ينسب ذلك إلىٰ الجويني، والجويني لم يقل ذلك - أعني أن الحاكم الذي لا يطبق شرع الله لا تعتبر ولايته وتسقط بيعته، ويعد زمانه شاغرًا عن إمام - أقول: الجويني لم يقل ذلك، بل قال: «وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاءة ذوي الصرامة خلوه عمن يستحق الإمامة والتصوير في هذا عسر» اهـ فهل خلا الزمان من كفاءة ذي صرامة؟! وهذا واضح في قول الجويني عقب ذلك: «ونحن لا نشترط انتهاء الكافي إلىٰ الغاية القصوىٰ، بل يكفي أن يكون ذا حصاة وأناة ودراية وهداية واستقلال بعظائم الخطوب، وإن دهته معضلة استضاء فيها برأي ذوي الأحلام، ثم انتهض مبادرًا وجه الصواب بعد إبرام الاعتزام ولا تكاد تخلو الأوقات عن متصف بهذه الصفات، ولكن قد يسهل تقرير ما نبغيه بأن نفرض ذا الكفاية والدراية مضطهدًا مهضومًا منكوبًا بعسر الزمان مصدومًا مخلًا عن ورد النيل محرومًا، وقد ذكرنا أن الإمامة لا تثبت دون اعتضاد بعدة واستعداد بشوكة ونجدة فكذلك الكفاية بمجردها من غير اقتدار واستمكان لا أثر لها في إقامة أحكام الإسلام، فإذا شغر الزمان عن كاف مستقل بقوة ومنة، فكيف يجري قضايا الولايات، وقد بلغ تعذرها منتهىٰ الغايات؟ فنقول: أما...... إلخ». اهـ (صـ٢٦١ - ٢٦٢) من الغياثي.

أقول: فها هنا يقرر الجويني أن تصور خلو الزمان عن إمام عسر وبعيد، وأنه يكفي في الإمام أن يكون ذا حصاة ودراية.... إلخ ما ذكر، فهل الحاكم الآن لا يتصف بهذه الصفات التي ذكرها الجويني؟! إن الجويني يستبعد ذلك أيضًا؛ لذا رأيناه يذكر أن هذا الافتراض لا يتصور إلا بكون الحاكم مضطهدًا مهضومًا، ونحن جميعًا نعرف أن الحاكم متصف بتلك الصفات التي ذكرها الجويني، وأنه ليس بمظلوم ولا مهضوم، فأين كلامك من كلام الجويني؟!

علىٰ أن الجويني يشترط في مرموق العصر (أمثل أهل العلم) العالم المجتهد، فهل أنت ممن بلغ رتبة الاجتهاد؟!

بقي - أخي الكريم - أن تعرف أنه حشر كلمة (يعني الإمام) فجعلها من كلام الجويني، وهذا ليس بجديد علىٰ تدليساته وتلبيساته وبتره لنصوص العلماء وكذبه عليهم، يقول برهامي: «قال الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم، ولكن الأدب

يقتضي فيه مطالعة ذوي الأمر ومراجعة مرموق العصر (يعني الإمام) كعقد الجمع وجر العساكر إلىٰ الجهاد واستيفاء القصاص في النفس والطرف فيتولاه من الناس عند خلو الدهر (يعني الإمام) طوائف من ذوي النجدة والبأس». اهـ. وانظر إلىٰ قوله: «طوائف»؛ فإنه يدل علىٰ المقصود» اهـ.

وأنت تجد - أخي الكريم - في الغياثي نفس المقطع من كلام الجويني (صـ٢٦٢) الطبعة الثالثة (دار العقيدة) تحقيق مصطفىٰ حلمي - فؤاد عبد المنعم، وليس فيه ما بين المعكوفتين.

مناقشته فيما كتبه في «فقه الخلاف بين المسلمين»:

قال في (صـ٤): «تمكنوا من اللعب علىٰ وتر التناقض بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة لإضعاف الجميع، وقد كان لهم - للأسف البالغ - ما يريدون، أو كثير مما يريدون في معظم البلدان الإسلامية التي ظهرت فيها الصحوة - حفظها الله وبارك فيها وهدىٰ أبناءها لسواء السبيل، واندفع أكثر الاتجاهات الإسلامية في طريقه الذي يراه؛ ملقيًا اللوم علىٰ من خالفه بالتقصير والفشل، وزادت نبرة الحديث بين الإسلاميين حدة، واشتعلت حواراتهم ومجادلاتهم بعبارات نارية وقذائف ملتهبة علىٰ المخالفين. مما دفع بالبعض في محاولة لعلاج قضية الخلاف إلىٰ نبذ العمل الإسلامي الجماعي جملة؛ للتخلص من خلافات الجماعات؛ متأولًا حديث رسول الله ﷺ لحذيفة رضي الله عنه: «**فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض علىٰ أصل شجرة فتموت وأنت عاض عليها**» علىٰ هذه الجماعات الإسلامية، التي لا يشك هو ولا غيره في عملها من أجل الإسلام، مع أن تأويل الحديث الذي لا إشكال فيه علىٰ أهل البدع الدعاة علىٰ أبواب جهنم، وهم الذين يتمثلون في واقعنا في المنافقين الذين يصدون عن سبيل الله؛ كالعلمانيين والقوميين والحزبيين، بالإضافة إلىٰ أهل البدع؛ كالخوارج والطرق الصوفية والروافض ونحوهم، مع أن هذا المسلك لم يغير من الأمر شيئًا بل ازدادت الخلافات علىٰ هذه المسألة كغيرها من المسائل، وتوقف العمل الإسلامي في كثير من المواطن والبلاد بسبب عدم حسمها أو بسبب الاقتناع بعدم مشروعية الاجتماع علىٰ الطاعات، فتعطلت تلك الطاعات، التي لا يطيق الأفراد القيام بها، والتي لا يمكن إتمامها بأي صورة إلا بالاجتماع حول قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد». اهـ.

وقال في (صـ١٦): «وأما فروض الكفاية التي وُجد من يقوم بها من الجماعات الإسلامية

المتعددة فالتكامل والتعاون - رغم الاختلاف المنهجي الذي غالبه من اختلاف التضاد - هو الواجب الشرعي». اهـ.

نقلت هذا الكلام - علىٰ طوله - لتعلم أن ما كتبه هنا ليس بجديد[١]، فبرهامي ليس إلا بوقًا لمنظري الإخوان، وقادة الفكر الحركي[٢]، ولأن قلبه أشرب حبهم وتضلع من كتاباتهم - فمصادر التلقي عنده ليست إلا كتابات هؤلاء - لم ييأس من الدعوة إلىٰ العمل الجماعي والجماعات، وفي سبيل ذلك يلمز علماء الأمة بقوله «مما دفع بالبعض». ويتهمهم بأن الفتاوىٰ التي يصدرونها تعتمد علىٰ العاطفة: «في محاولة لعلاج قضية الخلاف إلىٰ نبذ العمل الإسلامي الجماعي جملة». ولاحظ كلمة «جملة» وهي دعوىٰ من برهامي عارية عن الدليل؛ لأن العلماء لم ينبذوا العمل الجماعي بكل صوره، إنما منعوا منه الصورة التي يقول بها هو وأتباعه (العمل الجماعي التنظيمي السري)، وهو قد عرف الحق الذي غاب عن هذه الكوكبة من أكابر علماء الأمة، ولم يعتمد علىٰ عاطفة، ولم يتسرع كما فعل علماؤنا، ولم يخطئ في فهم النصوص كما أخطأ علماؤنا وتأولوا قول النبي ﷺ: «فاعتزل.. الحديث»، ولم يقع في الخطأ الذي وقع فيه علماؤنا يوم أن حكموا علىٰ كل من خالف جماعة المسلمين وخرج عنها بأنه مبتدع، وأن الإخوان والتبالغة وحزب التحرير والجماعة الإسلامية وغيرهم، من أهل الأهواء والبدع.

(١) قال المصري في «معالم الانطلاقة الكبرىٰ» (صـ٦): «... إلىٰ جميع المسلمين المخلصين... أفرادًا وجماعات، الذين يتطلعون إلىٰ ميلاد فجر صادق وبدء مرحلة جديدة وانطلاقة حقيقية تجاه الهدف الإسلامي المنشود، إلىٰ جميع المسلمين الواعين... أفرادًا.. وجماعات الذين يدركون أن إحياء الأمة الإسلامية من سباتها العميق والدفع بها إلىٰ مكانها الطبيعي لتقود نفسها أولًا وتقود البشرية جمعاء مرة أخرىٰ بأمر الله، لن يتحقق من خلال جهود أفراد مهما كثروا، أو تجمعات صغيرة أو كبيرة، مهما تعددت ما دام أن كلًا منها تغلق بابها وتحيط نفسها بسياج من الأوهام يمنعها من التعاون والتشاور وتبادل النصيحة مع الآخرين، وتحذر نفسها بدعوىٰ مظنونة أنها هي وحدها علىٰ الحق وهي وحدها الفرقة الناجية والطائفة المنصورة وما عداها باطل وأن نصر الله لها وحدها آت... إلىٰ جميع المسلمين من أهل السنة والجماعة.. أفرادًا.. وجماعات...». ا.هـ (بواسطة القطبية).

(٢) مثل: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، وهشام بن إسماعيل الصيني، وزيد بن عبد الكريم الزيد، والمقطري، وسلمان العودة، وعبدالعزيز الجليل، وعبد المنعم بن صالح العلي العزي الذي ينشر كتبه باسمه المستعار: محمد أحمد الراشد، وغيرهم من أهل البدع والضلال؛ كسفر، ومحمد سرور زين العابدين، وصلاح الصاوي، فهؤلاء هم أشياخ دعاة الإسكندرية.

فهذا خطأ شنيع من العلماء الذين لم يميزوا بين أهل البدع الذين يصدون عن سبيل الله؛ كالعلمانيين والقوميين والخوارج والصوفية والروافض ونحوهم، وغيرهم ممن يعملون للإسلام. وقد سبقه في ذلك عبد الرحمن عبد الخالق الذي حصر الفرق المبتدعة في خمس.

ومن جراء هذه الفتوىٰ الخاطئة بعدم مشروعية العمل الجماعي «تعطلت الطاعات التي لا يطيق الأفراد القيام بها»، ولم يضرب لنا مثالًا واحدًا علىٰ تلك الطاعات التي تعطلت ولا يستطيع الأفراد القيام بها. «والتي لا يمكن إتمامها بأية صورة إلا بالاجتماع حول قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد»، وها قد نطق بها وصرح، وهذا هو مفهوم العمل الجماعي عنده «قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد» والمخالف في ذلك يعتمد علىٰ عاطفته وليس علىٰ العلم والفقه بالواقع، هذا هو العمل الجماعي الذي أساءه أن العلماء منعوه.

وبهذه المناسبة نراه يحاول - خلسة - إثبات أن المسألة خلافية، بل كل المسائل التي يخالف فيها دعاة الإسكندرية خلافية، فلا غضاضة إذن ولا إنكار في مسائل الخلاف وأن الراجح قوله هو وأتباعه في تلك المسائل، بيد أنه ينعي علىٰ العلماء أنهم يتعاملون مع هذه القضية وغيرها من منظور واحد ولا يعيرون اهتمامًا للقول الآخر، وهو في ذلك يجعل قول شيخه الذي صرح بالعمل الجماعي التنظيمي السري قولًا آخر؛ بل معتبرًا، بل هو الراجح، لكن العلماء يضيقون بالخلاف، وهم لضيق عطنهم وقلة فهمهم يتعاملون مع المسألة أو غيرها من المسائل التي ابتدعها عبد الرحمن ودعاة الإسكندرية علىٰ أنها من المسلمات.

وتأمل ما كتبه في «فقه الخلاف» (صـ٢٨): «وكذلك معرفة هذه الأسباب[1]، وأنه لا سبيل لإزالتها يجعلنا لا نحاول السير في طريق يتمناه البعض لقلة فهمه لهذه المسائل، ولقراءته لواحد من أهل العلم أو تلقيه منه دون غيره[2]، ألا وهو محاولة توحيد الأمة في كل المسائل علىٰ قول واحد، وقد يتعمق هذا لدىٰ بعض المبتدئين من طلاب العلم حين يجد كثيرًا من العلماء، خاصة المعاصرين ينتصر لقول مضعفًا ما سواه، بل لا يشير إلىٰ الخلاف أصلًا؛ فضلًا عن الإشارة إلىٰ درجته، وهل هو سائغ، أم غير سائغ، ولا شك أن هذا المسلك ما

---

(١) أي أسباب الاختلاف.

(٢) يا ليتك بدأت بنفسك فنصحتها.

سلكه أحد من أئمة العلم، بل المشهور عنهم رده علىٰ من طلبه منهم». اهـ.

أقول: نعم، إذا كان الخلاف معتبرًا، فأنتم تدندنون حول القاعدة وتضعونها في غير موضعها، وحتىٰ يخلو لكم الجو؛ جعلتم كل مسألة خالفتم فيها مسألة خلافية، وجعلتم أقوالكم المبتدعة قولًا معتبرًا يوضع في مصاف أقوال العلماء؛ ولأن بضاعتكم من العلم مزجاة ولا تستطيعون مقارعة الحجة بالحجة، لجأتم إلىٰ هذه القاعدة التي ظلمتموها: «لا إنكار في مسائل الخلاف»، فالخروج علىٰ الحكام مسألة خلافية تعتمد علىٰ المصالح والمفاسد.

والنصح للحكام مسألة خلافية بشرط ألا يكون في ذلك إسقاط لحشمته، وهيبته.

والتنظيمات الحزبية والأعمال السرية مسألة خلافية.

وتعدد الجماعات في دين الله وتفريق الأمة وتحزبها مسألة خلافية.

ودخول البرلمان وإجراء الانتخابات مسألة خلافية.

والتعاون مع الاتجاهات الإسلامية المختلفة مسألة خلافية.

والتمثيل مسألة خلافية، والتصوير الفوتوغرافي مسألة خلافية.

وغير ذلك كثير من المسائل العقدية المنهجية والمسائل الفقهية[1].

ثم قال: «وأما فروض الكفاية التي وجد من يقوم بها.. إلخ ما ذكر».

أرأيت - أخي طالب الحق - كيف يوجبون هذه الأشياء - كما ذكرنا لك - والعجب لا ينقضي منه؛ إذ كيف يعترف بأن الاختلاف المنهجي بين هذه الفرق اختلاف تضاد، ومع ذلك يوجب التعاون والتكامل معهم، ولكن «إن للراسخين طريقًا يسلكونها في اتباع الحق وإن الزائغين علىٰ طريق غير طريقهم». ولله در ابن تيمية إذ يقول في رده علىٰ البكري (صـ٢): «فإنه لجهله ليس له خبرة بالأدلة الشرعية التي تتلقىٰ منها الأحكام ولا خبرة له بأقوال أهل العلم الذين هم أئمة الإسلام، بل يريد أن يتكلم بنوع مشاركة في فقه وأصول وتصوف ومسائل كبار بلا معرفة ولا تعرف». اهـ.

قلت: وهذا هو حال برهامي وفرقته، لا يجيدون إلا الكلام ولا يملكون غيره، فهم أهل كلام؛ وقد قال في أمثالهم ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٥): «أجمع أهل الفقه

---

(١) هذا من باب التنزل؛ وإلا فهم يوجبون غالب هذه المسائل.

والآثار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم». اهـ. فأين الآثار عند دعاة الإسكندرية رغم كثرة ما كتبوا؟!

قال شقيق: لا تجالس أصحاب أرأيت، أرأيت». اهـ. الإبانة لابن بطة

فإن قيل: كيف تصدروا إذن وصاروا مرموقين؟ أجبناك - أخي طالب الحق - قائلين:

أولًا: وكما قال أبو بكر بن عياش: من جلس للناس؛ جلس الناس إليه، لكن أهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم، وأهل السنة يموتون ويحيى ذكرهم.

ثانيًا: أن هؤلاء لا يروجون لبدعهم متى جلس الناس إليهم، إنما يتكلمون بادئ الأمر بالسنة؛ فإذا ما أمنهم الناس جهروا بالبدعة وأظهروها. قال مفضل بن مهلهل: «لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثك ببدعته حذرته وفررت منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنة في بدو مجلسه ثم يدخل عليك بدعته فلعلها تلزم قلبك فمتى تخرج من قلبك؟». اهـ. [«الإبانة» (٢/ ٤٤٤)].

ثالثًا: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أئمة الحديث بقول صحيح، بل لابد أن يكون معه من دين الإسلام ما هو حق، وبسبب ذلك وقعت الشبهة، وإلا فالباطل المحض لا يشتبه على أحد؛ ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات، وقيل فيهم: إنهم يلبسون الحق بالباطل». اهـ. [«منهاج السنة» (٥/ ١٦٧)].

رابعًا: لكل ساقطة لاقطة، وعلى قدر الوجه تكون الماشطة.

فالمسألة ليست شهرة أو كثرة كتب أو ألقاب فخمة؛ إنما هو الاتباع والتمسك بغرز العلماء السلفيين.

قال البربهاري في «شرح السنة» (صـ٩٦): «واعلم - رحمك الله - أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب؛ إنما العالم من اتبع العلم والسنن وإن كان قليل العلم والكتب، ومن خالف الكتاب والسنة فهو صاحب بدعة وإن كان كثير العلم والكتب».

ورغم ذلك يأخذ العجب برهامي كل مأخذ فيقول بنظرة متعالية: «ولهذا كان موقفنا - كدعوة سلفية - في مثل هذه المسائل أن ما استطعنا أن نقوم به بالضوابط الشرعية قمنا به، وطلبنا من غيرنا أن يعيننا عليه وأن ينضبط في عمله بالشرع، وما عجزنا عنه وقام به غيرنا -

علىٰ بعض الدخن - أيدناه علىٰ الخير ونصحناه بترك الدخن؛ لأن البديل في حالة تركه أو عجزه عن هذا الخير هو الشر المحض من الدعاة علىٰ أبواب جهنم وأتباعهم». اهـ. من [«فقه الخلاف» (صـ٥٩)].

أقول: دعنا من تيهه ولنسأله: من هو هذا «الغير» الذي تطلبون منه المساعدة عند العجز؟ وما هو الدخن الذي عند غيركم؟ ومن هم الدعاة الذين علىٰ أبواب جهنم؟ هل هم كما ذكرت في (صـ٥٢ وما بعدها) تحت عنوان: «ظهور رؤوس الضلال الدعاة علىٰ أبواب جهنم»؟ فذكرت أنهم أصحاب المذاهب الإلحادية؛ كالعلمانيين وأصحاب القوانين الوضعية والديمقراطيين والاشتراكيين والوطنيين والقوميين؟ وعلىٰ هذا فالبنا وقطب والقرضاوي والبوطي والغزالي والهضيبي والخالدي والتلمساني وعاكف والزنداني ومحمد قطب وعرعور وعوض القرني ومحمد سرور زين العابدين والمسعري والفقيه وسلمان العودة وسفر الحوالي وعائض القرني وناصرالعمر والظواهري وابن لادن وسعيد حوىٰ والترابي والسباعي وعمرو خالد وخالد الجندي وأحمد عبده عوض وصفوت حجازي.. إلخ هذه القائمة الطويلة ليسوا من هؤلاء؟ فاترك الكلمات المجملة والعبارات الموهمة.

وعليك بالتفصيل والتبيين فالـ ... إطلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ ... أذهان والآراء كل زمان

وقال: في «أسباب الاختلاف المذموم» (صـ٥٢: ٥٥): «٣- ظهور رؤوس الضلال الدعاة علىٰ أبواب جهنم: ومن أعظم أسباب الخلاف غير السائغ بين المسلمين: ما أخبر به الرسول ﷺ في حديث حذيفة حين سأله عن الخير والشر فقال: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر.. الحديث، وفيه: فهل بعد هذا الخير من شر قال: **«نعم، دعاة علىٰ أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها»** قلت: يا رسول الله صفهم لنا قال: **«هم من جلدتنا يتكلمون بألسنتنا»**.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله ﷺ: **«دعاة علىٰ أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها»**، قال العلماء: «هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلىٰ بدعة أو ضلال؛ كالخوارج والقرامطة وأصحاب المحنة.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: **«هم من جلدتنا»** أي: من قومنا ومن أهل لساننا وملتنا، وقال

القابسي: معناه: أنهم في الظاهر علىٰ ملتنا وفي الباطن مخالفون. وقال أيضًا: والذي يظهر أن المراد بالشر الأول ما أشار إليه من الفتن الأولىٰ، وبالخير ما وقع من الاجتماع مع علي[١] ومعاوية، وبالدخن ما كان في زمانهما من بعض الأمراء؛ كزياد بالعراق وخلاف من خالف عليًّا من الخوارج، وبالدعاة علىٰ أبواب جهنم من قام في طلب الملك من الخوارج وغيرهم.

ولا شك أن أهل البدع المعاصرة المنتسبين إلىٰ الإسلام الداعين إلىٰ الكفر والنفاق من أصحاب المذاهب الإلحادية؛ كالعلمانيين، وأصحاب القوانين الوضعية، والديمقراطيين، والاشتراكيين، والوطنيين والقوميين، الذين يريدون هدم الرابطة الدينية للمجتمع وإقامة الرابطة الوطنية بدلًا منها، ومن ينادي بلزوم اتباع الغرب وتقليده، وكذا سائر الأحزاب القائمة علىٰ خلاف مبدأ أو مبادئ دين الله سبحانه، بالإضافة إلىٰ دعاة البدع القديمة التي تطل في ثوب جديد أو في ثوبها القديم؛ كالرافضة والخوارج والقبوريين - لا شك أن كل هؤلاء ينطبق عليهم هذا الوصف من النبي ﷺ وما أكثرهم في زماننا، وقد قوي سلطانهم وتملكوا بلادًا وأقطارًا نشروا فيها النفاق الأكبر، وأحيانًا الكفر البواح بلا مداراة؛ فضلًا عن صفات النفاق والفسوق والعصيان التي ملأت المجتمعات بسببهم، وتفرق الناس في صراعات جاهلية في متابعتهم أهلكت القلوب والأبدان والعباد والبلاد، ولا شك أن القول بتصدير أمثال هؤلاء ورياستهم للمجتمع، والإقرار بولايتهم علىٰ المسلمين ولاية شرعية يؤمر المسلمون فيها بالسمع والطاعة، والاعتراف لهم بحق التوجيه والأمر والنهي من أعظم ما يؤدي إلىٰ فرقة المسلمين وهلاكهم في طاعة هؤلاء.

وللأسف؛ فهذا مذهب البعض من أبناء الصحوة[٢]، يرون هؤلاء الدعاة علىٰ أبواب جهنم ولاة أمر شرعيين، وليسوا فقط قد فرضوا علىٰ المسلمين أمرًا واقعًا بالقوة لا بالحق.

ولا شك في ضرورة وأهمية التفرقة بين الأمر الواقع والأمر الشرعي الذي هو الحق دون ما سواه.

ومن أسباب الشبهة التي دخلت البعض في هذا المقام كلام أهل العلم في أن الولاية قد

---

(١) كذا، ولعله بين الحسن ومعاوية.

(٢) يعني السلفيين!!

تثبت بالاستيلاء والتغلب؛ ولو لم يكن مستوفيًا شروط الإمامة.

والحقيقة أن كلام العلماء في ذلك إنما هو استيلاء من هو صالح للإمامة، فإن خلا الزمان عن ذلك واستولىٰ كاف ذو استقلال بالأشغال للذب عن بيضة الإسلام وحوزته، فهذا حكم الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر الذي توكل له الأمور التي كانت منوطة بالأئمة؛ لأنهم إنما تولوا الأمور ليكونوا ذرائع إلىٰ إقامة أحكام الشرائع، والأدلة التي استدلوا بها تدل علىٰ ذلك، فإن من أدلة ذلك قول النبي ﷺ: «**لو استعمل عليكم عبد حبشي يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا**». وفي رواية: «مجدع الأطراف». ومعلوم أن الحرية والنسب من شروط الإمامة، وقد حمل العلماء الحديث علىٰ صورتين: إما أن يوليه بعض الأئمة أو أن يتغلب علىٰ البلاد بشوكته وأتباعه. والحديث ظاهر في أنه لابد أن يقود الناس بكتاب الله، فالغرض إقامة الدين وسياسة الدنيا بالدين». اهـ.

أقول: نحن نرىٰ - والحمد لله - ما استنكره، ومعنا الأدلة من كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ وأقوال سلف الأمة وأئمتها و«كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذي بعث به رسوله ﷺ[1]». ولسنا - والحمد لله - من أبناء الصحوة ولا تشرفنا هذه النسبة المبتدعة. وكلام برهامي هذا مذكور في مواضع أخرىٰ بحروفه، فليس سبق لسان منه أو سبق قلم - إنما هي عقيدة عند الرجل يروج لها عبر كتاباته دون حياء، وهو يقول: «للأسف فهذا مذهب.... إلىٰ آخر ما ذكر. يتأسف علىٰ أقوام هداهم ربهم لما اختلف الناس فيه، فأخذوا قولًا وفعلًا - إن شاء الله، وليس ادعاء -، بالكتاب والسنة علىٰ فهم سنة الأمة.

ويعود فيرغي ويزبد ويقرر ويكرر ويدندن حول قضيته الرئيسة (الحكام)، وفي كل مرة لا يأت بجديد سوىٰ هذا الهذيان الذي يفوه به، وتجهيل الأنام.

فالمنهج السلفي المنضبط تجاه ولاة الأمور لا يعجبه، وينعي علىٰ أصحابه، وهو فوق ذلك يفيض عليهم من علمه الغزير، فيؤكد علىٰ أهمية وضرورة التفرقة بين الأمر الواقع والأمر الشرعي، فيا لجهل علمائنا الذين علمونا المنهج السلفي! إذ لم يفرقوا بين الأمر الواقع والأمر الشرعي، وغابت عنهم هذه الدقيقة، وانطلت الشبهة عليهم، فلم يفهموا كلام أهل العلم،

---

(١) «الاستقامة» (٢/ ٢٢٤).

في أن الولاية قد تثبت بالاستيلاء والتغلب ولو لم يكن مستوفيًا شروط الإمامة.

ضاع المنهج السلفي الذي توارثه المسلمون أمام فهم برهامي، وكانوا طوال هذه المدة وللأسف علىٰ غير هدىٰ.

والعجيب أنه - كعادته في إرسال الكلام وإطلاقه علىٰ عواهنه - لم يذكر دليلًا واحدًا علىٰ ما ادعاه من صحة فهمه وقوة فقهه وخطأ العلماء، وسرعان ما نجده عندما تضيق به الطرق يتكئ علىٰ كلام الجويني الذي خرج به بعد أكثر من ألف وأربع مئة عام ليقول للناس: هذا هو المنهج الحق الذي لا يعتريه شك، وأما غيره فأضغاث أحلام وسوء أفهام وعدم تنزيل كلام أهل العلم علىٰ الواقع، ومصدره في هذا كله (الغياثي)!

ثم قال: «وكما قال الإمام الجويني: والغرض استصلاح أهل الإيمان علىٰ أقصىٰ ما يفرض فيه الإمكان، وليس المقصود وجود صورة الولاية؛ حتىٰ ولو كانت حربًا علىٰ الدين وأهله وولاية للكفار ونصحًا لهم وسعيًا لمصلحتهم علىٰ حساب المسلمين وبلادهم، فإذا أضفنا إلىٰ ذلك أنهم ما تولوا الرياسة والولاية أصلًا باسم الدين ولا نسبوا أنفسهم إلىٰ القيام بواجباته، بل هم يقسمون صراحة علىٰ إقامة دساتيرهم وقوانينهم الوضعية، التي يعلم الكافة مخالفتها للشريعة المخالفة الكفرية، بل لا يتولىٰ أحدهم منصبه إلا بمثل هذا القسم، فأين العقد الذي عقدته له الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد منها؟ وأين المقصود الشرعي للإمامة؛ شكلًا أو موضوعًا، رسمًا أو حقيقة واقعة، حتىٰ يمكن من أجله تصحيح الولاية شرعًا للقيام بالمصالح والمقاصد الشرعية وعدم إهدارها ولو بدون عقد ولاية من أهل الحل والعقد؟ من الواضح الجلي أنه لا هذا ولا ذاك يمكن أن يدعىٰ وجوده بأقل الدرجات». اهـ.

أقول: في الجزء الثاني من الحوار الذي أجري معه في موقعه «صوت السلف» ذكر برهامي في مسألة الحاكمية، أن الدعوة - يقصد دعوتهم - استفادت من موقف الشيخ عبد الرزاق عفيفي في مسألة الحاكمية، ثم يذكر في كلامه من الناحية الشرعية في شرح حديث النبي ﷺ **«من مات وليس في رقبته بيعة مات ميتة جاهلية»** ما نصه: «الناس يمكن أن يقال إنهم إذا عجزوا عن شيء سقط الواجب، الواجب الذي ينبغي أن يجاب به أنه إذا عجزوا عن المعنىٰ الشرعي فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وهذه هي الحقيقة، لماذا؟ يعني: ما موقفنا من الأمر؟ هذه البيعة بيعة لأمير المؤمنين؛ هذا خليفة، هذا الذي ينطبق علىٰ الحديث: **«من مات**

وليس في رقبته بيعة مات ميتة جاهلية». فهذه بيعة، فهذا الخليفة غير موجود، لا يوجد خليفة للمسلمين الآن، فماذا نجيب ربنا عن هذا المعنىٰ؟ هل نموت ميتة جاهلية؟ نقول: لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، نحن ندين الله عَزَّوَجَلَّ بأنه عندما يوجد خليفة سوف نبايعه».

كذا قال! وإنني لأتعجب من هذه الجرأة في التقول علىٰ الله بغير علم، فأين في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ وفي أقوال أئمة السلف هذا الذي قلت؟ ومن سبقك لهذا الفهم؟! والأعجب أنك تحشر اسم الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الموضوع وما علاقة الشيخ بما تهرف به؛ لقد نزه الله الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن ينتسب إليه أمثالك؛ إلا إن كنت تعتقد أنك تخاطب أناسًا لا يفهمون! وقد فضحك الله، فهذا الأخ محمود عبد الرزاق عفيفي لم يتركك تتقول علىٰ أبيه بل رد عليك ردًا أفحمك[1] جاء فيه: «أقول: هذا غير صحيح، فلم تستفد دعوته أو دعوة أمثاله[2] من رأي والدي الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة الحاكمية؛ لأن والدي الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعرف أنه لا يوجد خليفة، ولكن يعترف بوجود حكام ويقدم البيعة للحاكم، وقد قدمها ومعه جميع هيئة كبار العلماء والقضاة والمشايخ في المملكة العربية السعودية للملك فهد بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ مرأىٰ ومسمع كثير من الأمة الإسلامية، وفي فتوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وعضوية نائبه في الإفتاء والدي الشيخ عبد الرزاق عفيفي - يرحمهما الله - وهو كاتب أصل الفتوىٰ بخط يده، والشيخ عبد الله بن غديان، والشيخ عبد الله بن حسن بن قعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ برقم (١٦٧٤) في ٧/ ١٠/ ١٣٩٧هـ ومما ورد في هذه الفتوىٰ (لا يجوز أن يتفرق المسلمون في دينهم شيعًا وأحزابًا، فإن هذا التفرق مما نهىٰ الله عنه وذم من أحدثه أو تابع أهله، وتوعد فاعليه بالعذاب العظيم قال الله تعالىٰ ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣] إلىٰ قوله ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٠٥] قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩] أما إذ كان ولي أمر المسلمين هو الذي نظمهم ووزع بينهم أعمال الحياة

---

(١) ويا ليتك ارعويت.

(٢) صدقت والله.

الدينية والدنيوية فهذا مشروع). اهـ. وهذا يبين وجود ولي أمر للمسلمين في بلادهم، الذي ينفيه الشيخ ياسر برهامي في قوله: (هذا الخليفة غير موجود، لا يوجد خليفة للمسلمين الآن). والمطلوب التصحيح والاستفادة من علم وموقف والدي الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة الحاكمية كما ذكرت. أسأل الله لي وله ولكم ولكافة المسلمين ولجميع موتانا وموتاكم وموتىٰ المسلمين الأجر والثواب. ونرجو نشرها لأجل النفع ولكم الأجر.

أقول: قد ذكر الشاطبي في الموافقات، أن خطأ غير المجتهد زيغ سببه تحكيم الهوىٰ واتباع المتشابه ومفارقة الجماعة، وأن الحامل علىٰ ذلك:

١- بعض الأهواء الكامنة في النفوس الحاملة علىٰ ترك الاهتداء بالدليل الواضح.

٢- عدم الإنصاف وعدم الاعتراف بالعجز فيما لم يصل إليه علمه.

٣- جهله بمقاصد الشريعة.

٤- استعجال نتيجة طلب العلم فيتوهم بلوغه درجة الاجتهاد.

وقال في **«الاعتصام»** (١/ ٢٢٣): إن للراسخين طريقًا يسلكونها في اتباع الحق وإن الزائغين علىٰ طريق غير طريقهم». اهـ.

وكأني بالشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرد عليه فيقول: «الإمام هُوَ ولي الأمر الأعلىٰ في الدولة، ولا يُشترط أن يكون إمامًا عامًا للمسلمين؛ لأن الإمامة العامة انقرضت من أزمنة متطاولة، وَالنَّبِي ﷺ قَالَ: **«اسمعوا وأطيعوا ولو تأمَّرَ عليكم عبدٌ حبشي»**. فإذا تأمر إنسان علىٰ جهة ما صار بِمنْزلة الإمام العام، وصار قوله نافذًا، وأمره مُطاعًا، ومن عهد أمير المؤمنين عُثْمَان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والأمة الإسلامية بدأت تتفرق، فابن الزبير في الحجاز، وابن مروان في الشام، والمختار بن أبي عبيد وغيره في العراق، فتفرقت الأمة، وما زال أئمة الإسلام يدينون بالولاء والطاعة لِمن تأمَّر عَلَىٰ ناحيتهم، وإن لَم تكن له الخلافة العامة، وبِهذا نعرف ضلال ناشئة نشأت تقول: إنه لا إمام للمسلمين اليوم، فلا بيعة لأحد، نسأل الله العافية، ولا أدري أيريد هؤلاء أن تكون الأمور فوضىٰ، ليس للناس قائد يقودهم؟ أم يريدون أن يُقال: كل إنسان أمير نفسه؟ هؤلاء إذا ماتوا من غير بيعة فإنهم يَموتون ميتة جاهلية؛ لأن عمل المسلمين منذ أزمنة متطاولة عَلَىٰ أن من استولىٰ عَلَىٰ ناحية من النواحي صار له الكلمة العليا

فيها فهو إمام فيها، وقد نصَّ عَلَىٰ ذَلِكَ العلماء، مثل: صاحب سبل السلام، وَقَالَ: إن هذا لا يُمكن الآن تَحقيقه، وهذا هُوَ الواقع الآن؛ فالبلاد الَّتِي في ناحية واحدة تَجدهم يَجعلونَ انتخابات، وَيحصل صراع عَلَىٰ السلطة، ورشاوىٰ وبيع الذمم، إِلىٰ غير ذَلِكَ، فإن كَانَ أهل البلد الواحد لا يستطيعون أن يولوا عليهم واحدًا إلا بِمثل هذه الانتخابات المزيفة، فكيف بالمسلمين عمومًا؟ هذا لا يُمكن!!». اهـ. [«الشرح الممتع» (٨/ ١٢)].

وقد لخص برهامي علاج ما نحن فيه في أمرين «فقه الخلاف» (صـ٥٧):

الأول: أن يتفق علىٰ تحذير الناس من الدعاة علىٰ أبواب جهنم ومعرفة ضررهم وانعدام ولايتهم شرعًا وإن استقرت واقعًا.

الثاني: جمع الناس علىٰ علمائهم علىٰ أن يقدموا أمثلهم وأعلمهم[1]، فإن تعذر الجمع استقل كل أهل بلد بعالمهم كحل مؤقت أقل في الضرر من تركهم بلا قيادة...». اهـ.

أقول: راجع - أخي طالب الحق - باب إمامة العبد والمولىٰ من كتاب «الصلاة» في «صحيح البخاري» وشرحه لابن حجر، وكذلك باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية من كتاب «الأحكام».

ونرجع إلىٰ دندنة برهامي حول ذكره للحديث الذي يريد أن يفهم منه الشباب أن السمع والطاعة قُيد في الحديث بقوله ﷺ: **«يقودكم بكتاب الله»**. فهذا الحديث أخرجه الخلال في السنة من طريقه في باب «جامع طاعة الإمام وما يجب عليه من الرعية». فمعنىٰ الحديث ليس كما توهمت؛ أو أردت أن توهم القراء؛ إنما المعنىٰ: أن الطاعة تكون في المعروف، أي: ما أمروكم - ولاة الأمور - بالمعروف من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ، يوضح ذلك ما أخرجه الخلال في نفس الباب من حديث سويد بن غفلة، قال: قال لي عمر: **«يا أبا أمية إني لا أدري لعلي لا ألقاك بعد عامي هذا؛ فإن أمر عليكم عبد حبشي فاسمع له وأطع وإن ضربك فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن أراد أمرًا ينقص دينك فقل سمعًا وطاعة؛ دمي دون ديني ولا تفارق الجماعة»**. اهـ. (١/ ٨٣ - ٨٤ أثر رقم ٥٤)، وأخرج من حديث ابن عمر قال، قال رسول الله ﷺ: **«عليكم بالسمع والطاعة إلا أن تؤمروا بمعصية؛ فإذا أمرتم بمعصية فلا سمع**

---

(١) وهو برهامي، وتذكر - أخي - نظرية مرموق العصر.

ولا طاعة». (أثر رقم٥٧)، ومعنىٰ: «لا سمع ولا طاعة» أي: لا تطعه في هذا الأمر، ولا تنزع يدًا من طاعة وتفارق الجماعة، كما بينها الأثر السابق، فهذا هو المراد من قوله ﷺ «ما قادكم بكتاب الله».

ثم قال (صـ٥٥): «وهذه المسألة - نعني عدم اعتبارهم ولاة شرعيين -[١] ليست مبنية علىٰ تكفير أعيانهم من عدم تكفيرهم، فالإسلام شرط آخر من شروط الولاية تبطل بفقده كولاية شرعية ابتداء، أو عند طروء الكفر كما هو مبين في موضعه، ولكن لا يلزم من عدم التكفير بالأعيان لعذر بجهل أو تأويل أو إكراه مدعي أن تصحح الولاية شرعًا، لأن العقد لم يتم عليها ولا المقاصد الشرعية وجدت حتىٰ يمكن اعتبارها صحيحة بالتغلب. أما مسألة التكفير فهي لأهل العلم حسب استيفاء الشروط وانتفاء الموانع، وكثيرًا ما يكون الاختلاف فيها راجعًا إلىٰ تحقيق المناط وهذا في أحوالنا اليوم غالبًا ما يكون سائغًا لانتشار المنافقين وكثرة مداراتهم وتلبيسهم علىٰ الناس حتىٰ أهل العلم منهم». اهـ.[٢]

وقال في (صـ٥١): «وقد تظن بعض الاتجاهات الإسلامية أن الاهتمام بطلب العلم قد يضر بقضية السمع والطاعة المطلوبة لتحقيق التعاون علىٰ البر والتقوىٰ، وأن الأيسر عليه في قيادة أتباعه أن لا يكون منهم من يناقش ويسأل عن الدليل ولماذا فعلنا ولماذا تركنا، فيجعل مسألة العاطفة مقدمة في التربية عنده علىٰ الفهم والعلم وهذا من أخطر الظن وأسوأ الظن،

---

(١) هل يوجد أصرح من هذا في كون دعاة الإسكندرية لا يرون للحاكم سلطة شرعية؟ فأي شيء يفعلونه من بيعة وتنظيم وجماعة فهو مشروع؛ لعدم وجود سلطان شرعي في مصر!

(٢) يعني أنت تعتبر أن تكفير عين الحاكم أمرًا يسوغ فيه الخلاف - ولا أدري أي خلاف تعنيه - خلاف العلماء أم خلافك أنت، لأني فهمت من كلامك أنك تحتمل خلاف غيرك في عدم تكفير الحاكم عينًا لانتشار المنافقين وكثرة مداراتهم وتلبيسهم علىٰ الناس حتىٰ أهل العلم منهم، ولأنك خبير بالقوم وألاعيبهم تذهب إلىٰ كفره عينًا، أليس كذلك أم ماذا؟ لكن تَعَذَّر ذلك علىٰ العلماء الذين لم يوافقوك لانتشار المنافقين وتدليسهم علىٰ هؤلاء العلماء، علىٰ أنك تنشر عن الشيخ عبد الرزاق عفيفي أنه صرح أمامك، وأمامك - وحدك!! - بكفر الحاكم وإذا كنت تقول: إن مسألة التكفير لأهل العلم فلم تخوض فيها إلا إذا اعتبرت نفسك منهم، علىٰ أن هذه المسألة ليست بمؤثرة عندك لأن الحاكم - علىٰ حد فهمك - كفر أو لم يكفر - ليست ولايته شرعية، والذي قال بأن الحاكم له ولاية شرعية فقد أبعد النجعة وأساء الفهم وقل حظه من العلم.

فإن الصحوة الإسلامية ليست بحاجة إلىٰ جهلة يقودهم قادتهم كقطعان الماشية بلا دارية ولا معرفة، بل هذا يحرم الصحوة الإسلامية من أسباب نورها وصفائها، ومن موجبات الوقاية من الانحراف ويفرغ الدعوة الإسلامية من مضمونها مع بقاء اسمها وشكلها. وهذا من أخطر الأمور علينا جميعًا وإن كان هناك بالفعل عيب لدىٰ الكثير من طلاب العلم يتمثل في: عدم الامتثال، وكثرة الاعتراض، وضعف التعاون علىٰ البر والتقوىٰ». اهـ.

وفي قوله: «قد تظن بعض الاتجاهات الإسلامية.... إلخ. إشارة إلىٰ «الإخوان» أحبابه الذين ينافح عنهم وعن قادتهم، وإن كان يتناولهم بالنقد أحيانًا، فإن الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.

وقال: في (صـ٥٧): «٤ - التعصب المذموم للأسماء والأشخاص وضعف الولاء علىٰ الكتاب والسنة: وهذا السبب الرابع من أسباب الاختلاف وهو من أخطرها تدميرًا للعمل الإسلامي، بل هو الذي جعل الكثيرين ممن نحسب منهم الصدق والإخلاص والرغبة في نصرة الإسلام يقولون بعدم العمل الجماعي جملة، واعتبار الجماعات الإسلامية العاملة علىٰ الساحة أحزابًا باطلة يجب التحذير منها وعدم الانتساب لها والعمل من خلالها، ولقد حذرنا الرسول ﷺ من دعوىٰ الجاهلية، ولما تنادىٰ المهاجرون: يا للمهاجرين وتنادىٰ الأنصار: يا للأنصار قال: **«أبدعوىٰ الجاهلية وأنا بين أظهركم دعوها فإنها منتنة»**. فرأينا حركات إسلامية جاهدت سنين طوالًا ضد الكفر والنفاق، وضحت بالدم والمال، ونال شرف الشهادة كثير من أبنائها لإعلاء كلمة الله[1] وإذا بهم عند قطف الثمار يقبلون في صفوفهم غلاة الرافضة في تحالفات مشبوهة، أو غلاة القبوريين كرؤساء وأمراء وهم يعلمون حقيقتهم، فماذا نتوقع لمستقبل هذه البلاد؟ ورأينا في بلاد غيرها تحالفات مع الاتجاهات العلمانية والاشتراكية دون تنازل من أصحابها لا عن اسمها ولا رسمها ولا حقيقتها، ولا شك أن هذه الأمراض تؤثر علىٰ القلب وإخلاصه ونصيحته لله وكتابه ولرسوله وللمؤمنين، وتفتح باب اللعب علىٰ الصراعات الداخلية بين أبناء الصحوة لأعداء الإسلام ينفذون منه

---

(١) يقصد الإخوان، ونحن نراه يلمع هذه الفرقة المنحرفة دون أن يضرب لنا أمثلة علىٰ جهادها وتضحيتها بالدم والمال، وتأمل كيف حكم بالشهادة لكثير من الإخوان.

لضرب الجميع ولابد أن تتكاتف الاتجاهات الإسلامية لعلاج هذه الظاهرة، وليس هذا العلاج حتمًا بإلغاء الجماعات وإبطالها ولا حتىٰ بعدم ذكر أسمائها، فإن الاجتماع علىٰ إقامة الواجبات من الفروض(١)، ولا يتحقق ذلك إلا بتعميق الولاء علىٰ الكتاب والسنة، وأن الأتباع إنما يعملون لنصرة الإسلام، وأنه لابد من قبول الحق والمعاونة عليه ممن جاء به وعلمه كائنًا من كان(٢) وأن توزن مواقف الجماعات بميزان الشريعة لا بمجرد أسمائها، فقد نجد البعض يرفض عملًا معينًا أو نظامًا معينًا لمجرد أن الجماعة الفلانية - التي يخالفها - هي التي قامت به، فالدليل عنده لزوم مخالفتهم، علىٰ سبيل المثال: من المعروف أن جماعة الإخوان المسلمين تهتم بالتواجد في الهيئات والأنظمة كالنقابات واتحادات الطلاب ونحوها، وجماعة كجماعة التبليغ تهتم بالخروج للناس لدعوتهم، فلا يجوز أن ينكر البعض هذا التواجد أو هذا الخروج لمجرد أنه إذا فعلنا ذلك صرنا مثلهم».(٣) اهـ.

وقال تحت عنوان (أمثلة الخلاف غير السائغ) (صـ٧٦): «ومثل ذلك توصيف واقع تسليط الكفار من اليهود والنصارىٰ والمشركين والمنافقين علىٰ المسلمين قتلًا وسفكًا وتدميرًا علىٰ آلاف بل ملايين الأبرياء من المسلمين، علىٰ أنه استعانة جائزة بالكفار مع انتفاء كل

---

(١) لا يطالب برهامي بإلغاء الجماعات بل يصر علىٰ تفرق الأمة وتحزبها ويوجب علىٰ الجميع التكاتف والاجتماع علىٰ الواجبات وهكذا - بجرة قلم - ألغىٰ أصلًا من أصول الدين قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾. سئل الشيخ صالح بن فوزان - حفظه الله - ما رأيكم في الجماعات كحكم عام؟ فأجاب فضيلته: (كل من خالف جماعة أهل السنة فهو ضال، ما عندنا إلا جماعة واحدة، هم أهل السنة والجماعة، وما خالف هذه الجماعة فهو مخالف لمنهج الرسول ﷺ ونقول أيضًا: كل من خالف أهل السنة والجماعة فهو من أهل الأهواء. والمخالفات تختلف في الحكم بالتضليل أو بالتكفير حسب كبرها وصغرها وبعدها وقربها من الحق) اهـ.

(٢) ونلزم برهامي بالتعاون مع من وصفهم بالدعاة علىٰ أبواب جهنم من الروافض والخوارج والصوفية والعلمانيين والبعثيين والقوميين، فإنه قال: «لابد من قبول الحق والمعاونة عليه ممن جاء به وعلمه كائنًا من كان». وهذه الطوائف لا تخلو من حق.

(٣) نعم، بل نغض الطرف فلا ننكر المنكر ولا نأمر بالمعروف، وهكذا يهدم برهامي أصلًا آخر، لا لشيء إلا لأنه يقر بوجود الإخوان والتبليغ ويعتبرهما من الجماعات الدعوية العاملة علىٰ الساحة، والساحة تسع الجميع بغض النظر عن منهجه وعقيدته ومدىٰ مخالفته أو موافقته للمنهج السلفي.

الشروط التي وضعها من أجاز ذلك من أهل العلم، وكذا وصف أعداء الله المنافقين الذين يصدون عن سبيل الله بكل الطرق علىٰ أنهم ولاة أمور شرعيين تلزم طاعتهم وعدم مخالفتهم، وكذا المدافعة عن بعض المرتدين من الكتّاب والمفكرين الذين نطقوا بالكفر البواح بزعم عدم تكفير المعين قبل إقامة الحجة، مع أن الحجة في المسائل التي قالوها قائمة علىٰ كل أحد كإنكار الشريعة، والاستهزاء بالقرآن والسنة». اهـ.

أقول: هل يُعرض برهامي بهيئة كبار العلماء يوم أن أفتت بجواز الاستعانة بالكفار لرد عدوان الظالم، أم ماذا؟

ثم يقول: مع انتفاء كل الشروط... إلخ، وكعادته لم يبين ولو واحدًا منها ولم يطرح المسألة طرحًا علميًا ويناقشها بالدليل والتعليل، كما أن في الأمر إطلاق عبارات يفهم منها تبحره في العلوم وجهل العلماء الكبار أصحاب الفتوىٰ بمقاصد الشريعة والضوابط التي ذكرها أهل العلم، وهو في ذلك يقلد من سموا أنفسهم علماء الصحوة (سفر - سلمان - ناصر العمر) الذين عارضوا الفتوىٰ التي وقع عليها هيئة كبار العلماء؛ بحجة أن هؤلاء العلماء لا يفهمون الواقع، وأن هذه القوات ستدخل البلاد ولن تخرج وستجدها ذريعة للاستحواذ علىٰ ثروات البلاد النفطية، وسرعان ما تراجع هؤلاء المتفيقهون لما رأوا أن شيئًا من ذلك لم يحدث، وظهر لهم وللناس بعد نظر علمائنا وفقههم لواقعهم - لا كما يدعي هؤلاء[1] - فهلا تراجع كما تراجع هؤلاء واعترفوا بخطئهم وقصور نظرهم وقلة فقههم،

---

(١) «قال سلمان العودة في «مجلة الإصلاح الإماراتية» عدد (٢٢٣)، (صـ١١): «الأحداث التي حدثت في الخليج لم تزد علىٰ أنها كشفت النقاب عن علل وأدواء خفية كان المسلمون يعانون منها، وأكدت علىٰ أنهم ليسوا علىٰ مستوىٰ مواجهة مثل هذه الأحداث الكبيرة، وكشفت كذلك عن عدم وجود مرجعية علمية صحيحة وموثوقة للمسلمين بحيث إنها تحصر نطاق الخلاف وتستطيع أن تقدم لهم حلًّا جاهزًا صحيحًا وتحليلًا ناضجًا». وفي كتاب سفر الذي وجهه للهيئة والذي أسماه فيما بعد بـ «حقائق حول أزمة الخليج» وحينًا آخر أسماه بـ «وعد كيسنجر» قال: في (صـ١٢٦، ١٢٧) «والآن وبعد أن استعرضنا القضية من بدايتها وجذورها وخططها وإرهاصاتها وإخراجها، أتظل المسألة مسألة استعانة كما فهم المشايخ والإخوان الأفاضل أصحاب الرأي الأول؛ أما من جهة الواقع فالمناط مختلف جدًّا - فالهيئة تقول: استعانة وهم يقولون: احتلال - وعلينا معرفته ومدارسته والخروج بما يبرئ الذمة ويسقط المؤاخذة ويدفع عذاب الله عنا».

علىٰ أنه يتجرأ أكثر من هؤلاء ويعتبر هذه الفتوىٰ من الخلاف غير السائغ. وتأمل التعالم الذي يطفح من كلامه وهو يتكلم في هذه القضية التي لا يدري عنها شيئًا، فهلا تركها لأهل مكة الذين هم أدرىٰ الناس بشعابها.

ويعود فيدندن علىٰ أن الولاة غير شرعيين، وكيف يكونون كذلك وهم أعداء الله المنافقون[1] الذين يصدون عن سبيل الله بكل الطرق، وأن من وصفهم بأنهم ولاة شرعيون فإنما أوتي من قلة علمه وسوء فهمه، ويتجرأ أكثر فينكر أن يكون هذا من الخلاف السائغ - الله أكبر - هكذا، ما وافق هواك عد من الخلاف السائغ، وما ليس كذلك فليس بشيء! وتغير وتبدل في دين الله كما تشاء وتتكلم بغير هدىٰ ولا علم ولا بينة، فالتوسل فيه مسائل يسوغ فيها الخلاف، أما اعتبار الولاة حكامًا شرعيين والالتفاف حولهم وطاعتهم في المعروف وحرمة الخروج عليهم، وعدم التحزب والتفرق وقيام جماعات وفرق في الإسلام، وفتاوىٰ الأئمة المجددين، وسلوك سبيل المؤمنين، كل ذلك يعد من الخلاف غير السائغ عند برهامي.

وقال في صفحة (٧٩ - ٨٠): «لا شك أن أهل العلم وطلابه عند مطالعتهم لكثير من كتب بعض العلماء المتقدمين وفتاويهم يصطدمون بأقوال من التي سبق عدها في الخلاف غير السائغ؛ سواء كان في مسائل الاعتقاد؛ كمسألة التأويل في الأسماء والصفات يقول بها خلائق من أهل العلم المنتسبين إلىٰ الأئمة الأربعة في المذاهب الفقهية، وإلىٰ الأشعري في بعض أو كثير من المسائل الاعتقادية كالإمام النووي وابن حجر - رحمهما الله - وكمسألة فناء النار ومخلوقات لا أول لها التي تنسب إلىٰ ابن تيمية وابن القيم - رحمهما الله - وانتصر لها في مصنفات عدة، أو في المسائل الفقهية كالقول بجواز ربا الفضل ونكاح المتعة الثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما - ويروىٰ رجوعه عنهما وغير ذلك مما سبق. فكيف يعامل هؤلاء العلماء وإن قالوا بها ندين الله به إنه بدعة ضلالة أو خطأ وباطل قطعًا؟ والجواب أن أهل السنة لا يختلفون علىٰ عدم ذم من اجتهد فأخطأ - كائنًا من كان خطؤه ممن هو معروف بالخير والصلاح كالصحابة رضي الله عنهم والأئمة الأعلام، كالأربعة، وأئمة أهل الحديث ومن سار علىٰ نهجهم ولهم في الأمة الذكر الجميل والثناء الحسن، ولا يستوي عندهم من قضىٰ عمره في العلم النافع

---

(١) أليس في هذا تكفير لهم يا برهامي؟

والعمل الصالح، والدعوة إلىٰ الحق، ونصرة السنة وأهلها وبذل النفوس والأوقات والأموال في سبيل الله، وتحمل المشاق في سبيل الله، لا يستوي هؤلاء ومن قضىٰ عمره في الصد عن سبيل الله، ومحاربة السنة، ونشر البدعة، والانتداب لنصرة الباطل، والتعصب الممقوت عليه؛ كالجهم بن صفوان والجعد بن درهم وبشر المريسي وغيلان القدري، فهؤلاء عُرفوا بالبدعة وكونهم من رؤوسها ودعاتها، ولم يكن لهم في العلم حظ ونصيب، بل ما حصلوا منه ما يؤهلهم لكونهم طلابه، لذا كان وقوعهم في البدعة من جراء تقصيرهم، ولما ناظرهم العلماء وبينوا لهم الحق كان الإعراض عن فعلهم بسبب ترأسهم بغير استحقاق وتصنيفهم بغير تأهيل، فكيف يستوون مع من كانت جل أقوالهم وأعمالهم مطابقة للحق؟

فنقول في حق كل هؤلاء العلماء: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث». ولا يعني ذلك أن نصلح الأقوال الباطلة أو نسكت عن البدع المخالفة للحق، بل كما قال ابن القيم في حق شيخه الهروي: «وشيخ الإسلام حبيب إلىٰ نفوسنا ولكن الحق أحب إلينا منه»، فلابد من النظرة المتوازنة التي ترىٰ الحسنات والسيئات معًا[1]، وتزن كل الأقوال بميزان الشريعة

---

(١) وممن يتبنىٰ منهج الموازنات المبتَدع؛ الحويني الذي قال: «الميزان الذي عليه علماء السنة هو قياس الحسنات والسيئات». فتلك سلسلة يشد بعضها بعضًا ويحمي بعضها باطل بعض؛ وبهذه المناسبة أقول لك - أخي طالب الحق - إن غالب من علىٰ الساحة كذلك؛ انظر مثلًا إلىٰ ما كتبه سيد حسين عفاني عن حسن البنا في كتابه «زهر البساتين» (٢/ ٤٩٩) قال: «الداعية الإمام الشيخ العبقري المصلح الفذ....أشهر في الدنيا من الدنيا...استطاع أن يرد غربة الإسلام بين الجاهلين به إلىٰ معرفة وأنس عرف الناس في زمان الغربة بشمولية الإسلام فإن الإسلام مصحف وسيف» اهـ. وقال عن سيد قطب: «أديب الإسلام الشيخ» اهـ (٣/ ١٨٢).

قلت: قال إبراهيم بن ميسرة (اللالكائي١/ ١٣٩): «من وَقَّر صاحب بدعة فقد أعان علىٰ هدم الإسلام» اهـ وقال الشيخ ابن باز(شرح فضل الإسلام): «ما في شك، من أثنىٰ عليهم - يعني أهل البدع - ومدحهم هو داع لهم؛ هذا من دعاتهم». اهـ.

وهذا غيض من فيض مما في كتب هذا الرجل القماش الذي لم يكتف بذلك حتىٰ قال في المرجع السابق (٣/ ٤٤٢): «وقفة هامة: إن تشويه الرموز الإسلامية وتحطيم الأعلام وتدمير القمم عمل لايستفيد منه غير أعداء الإسلام، ولست - والحمد لله - من الذين إذا وجدوا شرًا أذاعوه، وإذا رأوا خيرًا دفنوه، وليس من توجيهي الهدم بدلًا من البناء، والحيف بدلًا من الإنصاف، غنمًا أقيم أخي إذا كبا....» اهـ.

أقول: ما أسرع الناس إلىٰ البدع! وقد سئل أبو زرعة الرازي عن الحارث وكتبه فقال: «.... هؤلاء قوم قد خالفوا أهل =

وتزن أصحابها بما عندهم من الخير والشر معًا». اهـ.

أقول: تنبه - أخي الكريم - لكلامه هذا، ولا تمر عليه مرور الكرام فإنه يحاول من خلاله تبرير موالاته لأهل البدع والأهواء؛ أمثال: سيد قطب والبنا والقرضاوي والراشد والمودودي وغيرهم، فهؤلاء بذلوا النفوس والأوقات والأموال في سبيل الله، وإن كانت لهم أخطاء فهي مغمورة في بحار حسناتهم، إنما الذي يذم ويحارب، من قضىٰ عمره في محاربة السنة وأهلها؛ أمثال: المريسي والجهم وغيلان وغيرهم!

فهذا هو الميزان عنده، وهذا هو حد البدعة عند دعاة الإسكندرية، وهو هنا يحاول تمريرها - أي: قاعدة الموازنات - بكل خبث، ولم يدر أن أوراقه أصبحت مكشوفة، وأن تشقيقاته وتمويهاته لم تعد تخفىٰ علىٰ أحد، فهو يحاول أن يلزم القارئ بمنهج الموازنات ولسان حاله يقول: إن لم تأخذ به لزمك تبديع هؤلاء الأعلام الذين سبق ذكرهم، ونسي برهامي ما يلي:

١- أن من الرجال من لا تذكر معايبه.

٢- أن ما ذكره من مآخذ علىٰ هؤلاء الأعلام منه ما هو مكذوب عليهم، ومنه ما تراجعوا عنه، ومنه ما وقعوا فيه ورده عليهم العلماء، ففي جميع الأحوال الخطأ لم يسكت عنه أحد.

٣- **هل تقول:** إن من تدافع عنهم يساوون هؤلاء أو يقاربونهم؟! إن من تحاول تمرير

=

العلم، يأتونا مرة بالمحاسبي ومرة بعبد الرحيم الديبلي، ومرة بحاتم الأصم. ثم قال: ما أسرع الناس إلىٰ البدع» اهـ.

قال الشيخ صالح السحيمي: «وعامة الذين يتكلمون اليوم؛ وخصوصًا في وسائل الإعلام في الفضائيات وغيرها؛ أناس جهال، يكاد المسلم يحار؛ لا يجد من يتكلم بالحق إلا ندرة، وأهل الباطل هم الذين يتكلمون علىٰ هذه الوسائل، وهم كثرة ولهم مفتوهم ويشققون الكلام وأنهم علماء، وأنهم يتحملون مسؤولية الأمة؛ وأنهم يغارون علىٰ دينها، وأنهم هم سادتها وقادتها الذين يجب أن تتبعهم الأمة، هم أناس قد غيبوا الحقائق عن الأمة؛ لأنها قد غابت عن أنفسهم، هم أناس أصحاب سياسات، وأصحاب أهداف، وأصحاب مقاصد، ليست العقيدة وليس الدين وليس التزام الشرع، وليس حتىٰ الرجوع إلىٰ العلماء؛ لأنهم إذا رجعوا إليهم تقيدوا فقل الناس وقل الأتباع وانفض الناس من حولهم». ا.هـ.

فلا تغرنك - أخي طالب الحق - بهرجة الفضائيات، وزخرفة القنوات والمبالغة في الدعايات، فالأمر مبناه علىٰ الاتباع، أما أتباع كل ناعق فدعهم في باطلهم يركضون، وللسفاسف يتبعون، ولأهل الحق ينتقصون.

باطلك من أجلهم علماء سوء ودعاة ضلالة، أصولهم أصول أهل البدع والأهواء، أما هؤلاء الأعلام فأصولهم أصول أهل السنة والجماعة - وأنا أعني بذلك النووي وابن حجر - بذلوا جهدهم واستفرغوا وسعهم فأصابوا أجرًا واحدًا. أما بالنسبة لغيرهم فقد قال ابن تيمية «الفتاوىٰ» (٦/ ٦١): «إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت لعدم بلوغ الحجة له فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول، فلهذا لا يبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تبدع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتىٰ يسمعون في قبورهم فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع». اهـ.

٤- فتدبر ما تقول ولا تجعلنا نلزمك بلوازم أنت في غنىٰ عنها، كأن نقول: برهامي يسوي بين النووي وسيد قطب، وبين ابن حجر والبنا. فينادي عليك الناس بالجهل وتصير أضحوكة بينهم.

وقال في (صـ٥٦ - ٥٧): «والعلاج الواجب لهذا السبب من أسباب الاختلاف: جمع الناس حول علمائهم؛ فهم في الحقيقة أولو الأمر منهم؛ لأنهم هم الذين يمكنهم أن يقودوهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واجتماع الناس عليهم من أسباب قوة الصحوة وتأثيرها في المجتمعات المسلمة الجريحة بجراح الكفار والمنافقين، ثم هؤلاء العلماء عليهم أن يختاروا من بينهم أمثل من يقود المسلمين في ملماتهم ومهماتهم[1]، ولا سبيل إلىٰ أن يصبح أهل الحل والعقد الحقيقيون الذين هم أهل العلم من أهل السنة والجماعة أهل قوة وتأثير إلا بجمع الناس عليهم ورد أمرهم إليهم، فإن واجب المسلمين حال غياب الإمام أن يكون العلماء هم ولاة الأمور[2].

قال الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ: قال العلماء: لو خلا الزمان عن السلطان فحق علىٰ قطان كل بلدة وسكان كل بلدة أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهىٰ وذوي العقول والحجىٰ من يلتزمون امتثال إشارته وأوامره وينتهون عن مناهيه ومزاجره.

وقال أيضًا: ثم كل أمر يتعاطاه الإمام في الأموال المفروضة إلىٰ الأئمة، فإذا أشغر الزمان

---

(١) دندنتك هذه ليست إلا تأكيدًا لمبايعتك؟

(٢) ويكرر هذا في أكثر من كتاب له وفي أكثر من موضع، فمتىٰ يكف برهامي ويرعوي ويرجع إلىٰ عقله؟!

عن الإمام وخلا عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية ودراية فالأمور موكولة إلىٰ العلماء، وحق علىٰ الخلائق علىٰ اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلىٰ علمائهم ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم، فإن فعلوا ذلك فقد هدوا إلىٰ سواء السبيل وصار علماء البلاد ولاة العباد، فإن عسر جمعهم علىٰ واحد استبد أهل كل صقع وناحية باتباع عالمهم وإن كثر العلماء في الناحية، فالمتبع أعلمهم، وإن فرض استواؤهم، وهو فرض نادر لا يكاد يقع، فإن وقع فإصدار الرأي عن جميعهم مع تناقض المطالب والمذاهب محال، فالوجه أن يتفقوا علىٰ تقديم واحد منهم». اهـ.

وخلاصة العلاج في هذه المسألة:

١- أن يتفق علىٰ تحذير الناس من الدعاة علىٰ أبواب جهنم[١] ومعرفة ضررهم وانعدام ولايتهم شرعًا وإن استقرت واقعًا.

٢- جمع الناس علىٰ علمائهم، علىٰ أن يقدموا أمثلهم وأعلمهم، فإن تعذر الجمع استقل كل أهل بلد بعالمهم؛ كحل مؤقت أقل من الضرر من تركهم بلا قيادة، وإن كان لابد من السعي إلىٰ تحقيق الأمر الأول وهو الاتفاق علىٰ تقديم واحد ولا خلاف أنه لا يكون من أهل العلم الصالحين للتقديم إلا من كان من أهل السنة والجماعة.[٢] اهـ.

وقال في (صـ٩٣): «وأراح البعض نفسه بأن أقنع نفسه وغيره بإنكار التجمع مطلقًا؛ معللًا ذلك بالعيوب الناشئة عن الجماعات والعصبية الممقوتة التي تظهر في أتباعها، وآثر العمل الفردي، وظهرت التجمعات حول أشخاص الدعاة دون وجود أي نظام للعمل علىٰ استكمال العمل الإسلامي والقيام بفروض الكفايات؛ إلا نظام الشيخ والتلميذ وما قد يقتنع به البعض من أعمال الخير، ولا يخفىٰ أن هذه النظرة تفقد الرؤية الصحيحة لمستقبل العمل الإسلامي، ولا تحدد خطوات محددة لتطور العمل والقيام بفروض الكفايات الضائعة، كما أن هذه التجمعات إن قويت فهي جماعة دون مسمّىٰ أو أن مسماها هو اللاجماعة، أو هو اسم قائدها ومعلمها وآراؤه، وليس منهجًا متكاملًا قابلًا للاستمرار والبقاء بعد غياب القائد

---

(١) يعني بذلك الحاكم.

(٢) انظر إلىٰ هذا الرجل، ألا يستحي من ترديد هذا الهراء الذي خرج به علينا بعد أربعة عشر قرنًا من الزمان؟

بموت أو عجز أو غيره.

وهذا ما لابد للصحوة أن تنتبه له، فعمر الأمم والدعوات ليس بعمر الأشخاص، بل عمرها يقاس بالأجيال وتغيرات الشعوب بما يحتاج إلىٰ عقود أو قرون، فهل نعد دعوتنا لتحمل هذه الرحلة الشاقة؟ أم هي مرتبطة بأشخاصنا تذهب بذهابها، وتمرض بمرضها، وتموت بموتها؟ لا شك أن البقاء بإذن الله هو للنظام والمنهج والجماعة. والبعض من أصحاب الاتجاهات الإسلامية يعتبر أن جماعته هي المصيبة دائمًا في كل خلاف، وأن كل من خالفها فعليه أن يترك جماعته لينضم إليهم، وهي نظرة ضيقة فيها من الغلو وعدم تقدير واقع أي من الجماعات والاتجاهات الموجودة علىٰ الساحة».[1] اهـ.

وقال في (صـ١٥): «والجماعات الإسلامية المعاصرة فيها شيئ من هذا النوع من الاختلاف - نعني اختلاف التنوع، فبعض الجماعات والاتجاهات اهتمامه الأكبر طلب العلم بأنواعه؛ من علم بالحديث والرجال والفقه والتفسير والأصول والعقائد وغيرها. وبعض الجماعات اهتمامه بالدعوة والتبليغ. وبعضها بالجهاد في سبيل الله؛ كما هو الآن في البوسنة وكشمير وغيرها. ومنها ما يكون اهتمامه بالتواجد في مراكز التأثير في المجتمع من خلال العمل المنظم كالنقابات ونحوها والمواقع الاقتصادية، أو في العمل السياسي عند من يرىٰ جوازه ومشروعيته. ولا شك أن هذا التنوع مطلوب وليس بمذموم، بل تحقيق التكامل فيه بين الاتجاهات الإسلامية هو ما يحقق للصحوة كل خير، ولكن لابد لتحقيق أكبر الفائدة من هذا النوع من الاختلاف من تجنب محاذير وأمراض ظهرت في العمل الإسلامي المعاصر، بل ظهر فيما سبق من العصور ونبه عليها العلماء».[2] اهـ.

وقال في (صـ٩٤ - ٩٥): «الموقف الذي نراه[3] وبعد هذا الاستعراض السريع لوجهات

---

(١) يعني بذلك السلفيين!! فالجميع عنده جماعات عاملة فيها خير وشر، حق وباطل، وقد أثبتنا هذا الكلام بطوله - ودون تعليق - حتىٰ يتعرف السلفي الحق علىٰ فكر دعاة الإسكندرية، وإلا فالكلام ظاهر البطلان لا يقوله إلا الجهال وأهل الأهواء والبدع، أمثال: الراشد والصاوي، شيخي برهامي اللذيْن يستقي منهما ويردد كلامهما.

(٢) هل هذا الكلام يخرج من رجل يدعي أنه سلفي؟ فماذا تركت للحزبيين والحركيين؟

(٣) تأمل معي قوله: «الموقف الذي نراه»، لتعرف أنهم يعتبرون أنفسهم جماعة؛ لكن ليست كالجماعات، إنما أفضلها وأعدلها لأن رؤوسها جمعوا بين الواقع الشرعي والواقع العصري، أما بقية الجماعات ففيها دخن!

النظر، فما هو الموقف الذي نراه؟

فالجواب - وبالله التوفيق - أنه قد ذكرنا خلال بحثنا أنواع الاختلاف، وأمثلة لكل، وكثير مما ذكرنا من واقع العمل الإسلامي والحركات الإسلامية - باركها الله وحرسها وحفظها. ويمكننا أن نخلص من الأمثلة المذكورة إلىٰ أن أنواع الاختلاف الثلاثة المذكورة! فمنها ما يرجع إلىٰ اختلاف التنوع، وهذا يجب استثماره والتعاون عليه، ولا يصح أن نسعىٰ لإلغاء هذا الاختلاف؛ لأنه بالتكامل فيه يتم الواجب ويتحقق المقصود - بإذن الله - بالشروط التي ذكرناها.

ومنها ما يرجع إلىٰ اختلاف التضاد السائغ، وهذا يجب احتماله وأن يسعنا كما وسع سلفنا الصالح، ولا يفسد الود والمحبة بيننا لوجود هذا النوع من الاختلاف، لكن يلزم ضبطه جيدًا وبذل الوسع في تحقيقه والرجوع إلىٰ أمثل أهل العلم عند الاختلاف مع الالتزام بقواعد أهل السنة في ذلك.

ومنها ما يرجع إلىٰ اختلاف التضاد غير السائغ، وهذا يجب علاجه وذلك بمحاربة البدع والضلالات والأقوال الباطلة، والاجتماع علىٰ منهج أهل السنة والجماعة، والعمل علىٰ نشره بتفاصيله، وهذا يقتضي تحقيق هذا المنهج وتحديده تحديدًا مفصلًا في قضايا العقيدة والعمل والدعوة ومناهج التغيير وغير ذلك. ولا شك أن أفضل المؤهلين لتحقيق هذه المعالجة المطلوبة هم الجماعات الملتزمة بمنهج أهل السنة علىٰ طريق السلف وهي تحتاج إلىٰ توحيد جهودها، وتقارب صفوفها، وبذل الوسع في نشر منهجها. ووحدتها واجتماعها فريضة منشودة، فإن تعدد القيادة في مكان واحد، في زمان واحد، من الاختلاف المذموم الذي يجر الصراع علىٰ الرياسة وما معه من مفاسد ومحن ونسأل الله العافية منها. فلابد لهذه الاتجاهات أن توضع في أولويات عملها تحقيق التواصل فيما بينها للوصول إلىٰ هذه الغاية المقصودة، ووجود منهج أهل السنة في جماعة واحدة قوية كفيل بإذهاب الدخن من الاتجاهات الأخرىٰ علىٰ الأقل؛ إن لم يوحد صفوف الأمة كلها خلف قيادة أهل العلم من أهل السنة وتحت لوائها ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]. وليست هذه بأحلام وردية غير قابلة للتطبيق، بل مع التجرد والإخلاص والعمل المستمر، نرجو الله أن يمن علىٰ هذه الأمة بوحدتها ورشدها وصلاحها.

ونحن إذ أوضحنا حقيقة موقفنا، وبينا ما يسعنا ولا يسعنا من وجوه الاختلاف، وحددنا معالم منهج أهل السنة[(١)] كما تعلمناه نمد أيدينا لتحقيق هذا الواجب الشرعي للسير علىٰ طريق العلاقة الأفضل بين الاتجاهات الإسلامية، ونحن ندعو الله ونرجوه أن يكون لدعوتنا الصدىٰ الذي نرجوه لدىٰ إخواننا الأحباء من أبناء الصحوة الإسلامية جميعًا الذين نحبهم ونتولاهم، وهم – والله – أعز وأغلىٰ وأكرم من نعاشرهم في مجتمعنا، ولا نرىٰ لأمتنا أملًا إلا من خلالهم، ولا نبض حياة إلا من خلال بقائهم عاملين دعاة مجاهدين؛ لإعلاء كلمة الله في أرضه»[(٢)] اهـ.

مناقشته فيما كتبه حول «شغور الزمان عن إمام»:

قال في «العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط» (صـ١٠) وما بعدها: «المقصود بشغور الزمان عن الإمام هو: عدم وجود الحكومة المسلمة التي تحمل المكانة علىٰ مقتضىٰ الحكم الشرعي، وهذا الشغور يكون في صورتين:

الأولىٰ: انعدامه حسًّا: كما لو مات الإمام أو عزل بسبب يقتضيه أو أسر، وبقي الناس بعده أوزاعًا متفرقين، فالواجب في هذه الحالة علىٰ جماعة أهل الحل والعقد أن يبايعوا من يصلح للإمامة، ثم تبايعه الأمة بعد ذلك، والأدلة علىٰ وجوب التأمير كثيرة مستفيضة من الكتاب والسنة والإجماع:

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣].

فلابد للناس من ولي أمر يتولىٰ شئونهم ويدبر مصالحهم وذلك بدلالة إشارة النص، وقوله عَزَّوَجَلَّ ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ﴾ [ص: ٢٦].

ومن السنة قول النبي ﷺ: **«لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم**

---

(١) ما لك أنت ومنهج أهل السنة؟! فأنت لا تعرفه فضلًا عن أن تحدد معالمه، ولله در من قال: عشك فادرجي.

(٢) تلاحظ من كلام برهامي كأنه القيم علىٰ الدعوات المعاصرة والجماعات الإسلامية، فهو يقومها ويدعوها لترك الاختلاف وإصلاح العيوب وما إلىٰ ذلك.

أحدهم». رواه أحمد عن ابن عمرو، ورواه أبو داود عن أبي سعيد.

قال الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» (٩/ ١٥٧) بعد سياق روايات الحديث المتعددة:

«وفيها دليل علىٰ أنه يشرع لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعدًا أن يؤمروا عليهم أحدهم؛ لأن في ذلك السلامة من الخلاف الذي يؤدي إلىٰ التلف، فمع عدم التأمير يستبد كل واحد برأيه ويفعل ما يطابق هواه فيهلكون، ومع التأمير يقل الاختلاف وتجتمع الكلمة، وإذا شرع هذا لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض أو مسافرون، فشرعيته لعدد أكثر يسكنون القرىٰ والأمصار ويحتاجون لدفع التظالم وفصل التخاصم أولىٰ وأحرىٰ، وفي ذلك دليل لقول من قال: «إنه يجب علىٰ المسلمين نصب الأئمة والولاة والحكام». [«نيل الأوطار» (٩/ ١٥٧)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلىٰ بعض، ولابد لهم عند الاجتماع من رأس حتىٰ قال النبي ﷺ: «**إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم**». رواه أبو داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، ورواه الإمام أحمد في المسند عن عبد الله ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم**». فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهًا بذلك علىٰ سائر أنواع الاجتماع، ولأن الله - سبحانه وتعالىٰ - أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة». اهـ[(١)].

تنبيه: يتضح من كلام الأئمة السابق أن نصب إمارة ليس قاصرًا علىٰ ولاية السفر بل هو أمر عام في السفر والحضر، وهذا الفهم من العلماء بخلاف ما يتوهمه البعض».[(٢)] اهـ.

---

(١) قال وكيع بن الجراح: «من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة ومن طلبه ليقوي به رأيه فهو صاحب بدعة».

(٢) قال الشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي في «الفتاوىٰ الجلية» (صـ٤٣). «أما ما زعموه، أو زعمه بعض متبعي المناهج الحزبية تبريرًا لتصرفاتهم الخاطئة من اتخاذهم الأمراء في الحضر غير الأمير العام، وإعطائهم البيعة لأميرهم المجهول، حيث زعم هؤلاء أو بعضهم أن شرعية الإمارة في السفر دليل علىٰ جوازها في الحضر وجعله من باب قياس الأولوية بمعنىٰ: أنه إذا استحب ذلك في السفر القصير الذي يكون أيامًا ثم ينقطع، فإنه من باب أولىٰ يجوز =

أقول: بعد هذا الكلام الخطير الذي ذكره، آمل منه أن يجيب عن هذه التساؤلات:

أولًا: هل ترىٰ أن الحكومة الموجودة الآن غير مسلمة؟! وإن كانت مسلمة، فما معنىٰ قولك: «المقصود بشغور الزمان عن الإمام هو عدم وجود الحكومة المسلمة التي تحمل المكانة[1] علىٰ مقتضىٰ الحكم الشرعي».

ثانيا: ماذا تقصد بقولك: «شغور الزمان عن إمام»؟! وما دخل هذه المسألة بمسألة «العمل الجماعي»؟!

ثالثًا: هل ترىٰ أن الزمان الآن يخلو من إمام؟ إنك تقول: «وهذا الشغور يكون في صورتين: الأولىٰ: انعدامه حسًّا: كما لو مات أو عزل أو أسر، والثانية: انعدامه شرعًا، كما لو ارتد الإمام عن الإسلام أو بدل الشرائع وغير الأحكام فسقطت بذلك بيعته وانحلت عقدة إقامته[2]، وان بقي في موقعه قابضًا علىٰ أزمة الأمور». والحاكم الآن لم يمت ولم يعزل ولم يؤسر، بل بيده زمام الأمور، يلتف حوله الناس ويطيعونه في طاعة الله، ويخاطبونه بالرئيس، يقيم لهم الجمع والجماعات والأعياد، ويؤمن السبل ويحقن الدماء، فسقطت بذلك الصورة الأولىٰ، وبقيت الثانية: وهي ارتداد الإمام أو تبديل الشرائع والأحكام، أما الأولىٰ فأتركها لك! وأما الثانية، فهي صورة من صور الحكم بغير ما أنزل الله، وإذا خالفت في ذلك طالبناك بالدليل، والحاكم بغير ما أنزل الله يختلف حكمه باختلاف حاله - كما قد سبق بيانه - وهذا التفريق هو الذي عليه أهل العلم يتناقلونه جيلًا بعد جيل، من عهد السلف الصالح وحتىٰ

=

في السفر الطويل الذي هو سفر الدنيا من باب أولىٰ».

وأقول: إن هذا الزعم باطل وفهم خاطئ لأمور:

الأول: أن الله ﷻ هو المشرع، ورسوله - صلىٰ الله عليه وسلم - هو المبلغ لشرعه، فلا يجوز لأحد أن يشرع غير ما شرعه الله ورسوله، ولا أن يشرع ما لم يأذن به الله ورسوله.

الثاني: الفرق بين السفر والحضر فرق واضح يعرفه كل أحد، فالذين يكونون في دار المقامة؛ أي: في الحضر، مرتبطون بالأمير العام، فلا يجوز لهم أن يتخذوا أميرًا غيره، وإلا لسادت الفوضىٰ، وتحكمت السفهاء، واختلط الحابل بالنابل.

وإن شرع الله لينزه أن يقر مثل هذه المهازل؛ فضلًا عن أن يشرعها، ويأمر بها» اهـ.

(١) كذا في الأصل، ولعلها (الأمانة).

(٢) كذا في الأصل، ولعلها (إمامته).

يرث الله الأرض ومن عليها، وكلهم مجمعون مطبقون علىٰ أن المراد بالكفر في الآية الكفر الأصغر ومن ذهب إلىٰ أنه كفر أكبر قيده بالاستحلال.

ونحن نعلم أن هذا يسوؤه، لكننا نذكره بأن مخالفة هؤلاء العلماء جرأة عظيمة؛ لاسيما والمخالف لا دليل معه من كتاب أو سنة أو إجماع، فتمسك بغرزهم واعرف لهم فضلهم، واعلم أنهم بعلم تكلموا وببصر نافذ أفتوا، وإذا لم يرضك هؤلاء فمن يرضيك؟

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

وإن تعجب - أخي طالب الحق - فاعجب لرجل لم يرض بما سبق بيانه فذهب يقول: إنما كان قول ابن عباس هذا في حكام بني أمية، فلا ينطبق قوله هذا علىٰ حكام زماننا، أو يقول: إن كلام العلماء في الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله في المسألة أو المسألتين، أما التشريع العام فهذا لا ينطبق عليه كلام ابن عباس، أو يقول: إن ذلك في الحاكم بغير ما أنزل الله، ونحن لا نخالفكم في ذلك، إنما كلامنا في المبدل والمشرع للأحكام! وقد علمت - أخي طالب الحق - أن العلماء - حفظهم الله - لم يفرقوا بين الحكم بغير ما أنزل الله ومسألة التبديل، فالمبدل حاكم بغير ما أنزل الله!! وقرأت ردود العلماء علىٰ من قال: إنما لا يكفر في المسألة والمسألتين، لكن يكفر في التشريع العام، أما من قال: إن كلام ابن عباس هذا في حكام زمانه فنطالبه بالدليل، من أين جاء بهذا القيد؟ وَمنْ من العلماء المعتبرين قال به، والعلماء - حفظهم الله - تلقوا هذا الأثر بالقبول ولم يفرقوا بين زمان وزمان أو بين مسألة ومسألة، إنما كلامهم عام لكل زمان ومكان، علىٰ أننا نقول لهؤلاء: أأنتم أعلم من هؤلاء العلماء الأجلاء أم ماذا؟! أم تراهم تواطأوا واتفقوا علىٰ الكذب والتدليس علىٰ الناس، أم تراهم فعلوا ذلك محاباة للحكام ومحبة لتحكيم القوانين؟ معاذ الله! إن علماءنا هم أعلم بالله منا وأتقىٰ لله منا، وإذا قدحنا في علمائنا فمن يبقىٰ لنا؟! ألسنا نأخذ عنهم الأحكام والحلال والحرام؟ فأي فرق إذًا بين هذا وذاك؟ أم أنهم كما يقول الحزبيون: «مضغوط عليهم» و«في عماية تامة» و«علىٰ جهل بالواقع»؟!

يا لله العجب! أكلهم كذلك؟ أليس فيهم رجل رشيد؟ أليس فيهم من يتقي الله؟ ألا فليتق الله رجل فعل ذلك وقدح فيهم بغير بينة ولا برهان.

ورغم كل ما سبق تقريره في هذه المسألة (الحكم بغير ما أنزل الله) تجد «برهامي» يذهب إلىٰ أبعد من ذلك، فيقرر أن الخلاف في هذه المسألة ليس من الخلاف السائغ، كما ذكر ذلك في كتابه «فقه الخلاف» فقال: «وينبغي أن يدخل في هذا النوع من الخلاف غير السائغ الخلاف في حكم من يلزم الناس بقانون مخالف لشريعة الإسلام في التشريع العام ويحتمه عليهم فلا شك أن هذا الأمر من الكفر الأكبر». اهـ.

فما الذي دعاه إلىٰ مخالفة أئمة العصر في هذه المسألة، وهم علىٰ علم تام بواقع البلاد الإسلامية، ومع ذلك وجدناهم يفصلون في المسألة ويقسمون الحكم بغير ما أنزل الله إلىٰ أنواع وصور، فخالف بغير ما دليل أو برهان؛ اللهم إلا الرأىٰ المحض والنظر إلىٰ الأمور بعين العاطفة لا بعين الشرع.

وعلىٰ كل حال، ها قد ظهر لكل ذي عينين أن الحاكم لم ينعدم حسًّا ولا شرعًا، فما الفائدة التي تعود عليه وعلىٰ القراء، بل وعلىٰ المسلمين من ذكر هذه المسألة (شغور الزمان عن إمام) التي انفرد بها؟! ولم نقرأها لأحد ممن كتبوا في عقيدة أهل السنة والجماعة؛ سواء من أئمة السلف أو ممن جاء بعدهم؛ مرورًا بابن تيمية وتلاميذه، ومحمد بن عبد الوهاب وتلاميذه، وحتىٰ كتابات المعاصرين من علماء السلف الكرام، كابن باز والألباني والعثيمين والفوزان وغيرهم؟!

ثم وجدناه يربط هذه المسألة بحديث: «**لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم**»، ويذكر فيه كلام الشوكاني وابن تيمية، ولا ندري ما مراده من ذلك أيضًا؟! إلا إذا كان يمهد لاعتبار أن الزمان الحالي يخلو من إمام، وأنه لابد للناس من إمامة تتولىٰ شئونهم وتدبر مصالحهم، وعليه فلابد للمسلمين من أن يؤمروا أحدهم لدفع التظالم وفصل التخاصم، وهذا الواحد هو الأمثل أو هو مرموق العصر من أهل العلم. ويستدل لكلامه بما قاله الشوكاني في «النيل» في شرح هذا الحديث، ودعاة الإسكندرية دائمًا يدندنون حول كلام الشوكاني هذا! لاسيما وقد ظنوا أنهم وجدوا بغيتهم فيه، مع أن مراد الشوكاني من التأمير في الحضر: الاجتماع علىٰ إمام عام للمسلمين يبايعه أهل الحل والعقد منهم، فإنه وإن كان المشروع للثلاثة في الفلاة أن يؤمروا أحدهم حتىٰ تجتمع كلمتهم ويكون ذلك أعون علىٰ مقصودهم، وأدعىٰ إلىٰ قضاء حاجتهم، كان الاجتماع علىٰ إمام عام للمسلمين أولىٰ؛ واقرأ - وفقك الله للحق - ما ذكره الشوكاني فيما نقله عنه برهامي آنفًا: «فشرعيته لعدد أكثر يسكنون

القرىٰ والأمصار ويحتاجون لدفع التظالم وفصل التخاصم أولىٰ وأحرىٰ وفي ذلك دليل لقول من قال: «إنه يجب علىٰ المسلمين نصب الأئمة والولاة والحكام». فليس في كلام الشوكاني ما يحتج به دعاة الإسكندرية علىٰ بدعتهم هذه، إنما كلامه في وجوب نصب الأئمة والولاة والحكام. ويعرف كل أحد أن ولي الأمر حي يرزق بيده أزمة الأمور، فما الداعي لهذا التشغيب وتقويل العلماء ما لم يقولوه وتحميل كلامهم ما لا يحتمل؛ إلا إذا كان وراء الأكمة ما وراءها؟!

ثم وجدناه يقول: «تنبيه: يتضح من كلام الأئمة السابق... إلىٰ آخر ما ذكر» فأين كلام الأئمة وهو لم يذكر إلا كلام الشوكاني وابن تيمية، وليس في كلامهما ما يُفرحه؟ ثم يقول: «وهذا الفهم من العلماء بخلاف ما يتوهمه البعض» أقول: من هؤلاء العلماء؟ ومن هم البعض؟ وما قصدك بقولك: «بخلاف ما يتوهمه البعض»؟ أليس البعض هؤلاء هم أهل السنة سلفًا وخلفًا؟ هذا البعض يقول: لا يجوز إعطاء البيعة لغير ولي الأمر، ويقول: لا يجوز تأمير أحد من الناس بعد إعطاء البيعة لولي الأمر وتنصيبه. أنفهم من قولك إذًا جواز إعطاء البيعة لك أو لغيرك ممن ترونه مرموقًا أو أمثل، والائتمار بأمره والانتهاء بنهيه والسمع له والطاعة؟ أقول: لا أحد يفهم إلا ما ذكرت، وإلا فقل لي بربك، ما مرادك بهذا الكلام وما الداعي له إن كنت في صف أهل السنة والجماعة وترىٰ معهم أن الحاكم ولي أمر شرعي له بيعة ولا يجوز الافتيات عليه؟

فهو يحاور ويناور ويصرح تارة ويكني تارات، لكن كلامه كله يدور حول معنًىٰ واحد، وهو أن الحاكم ليس وليًّا شرعيًّا وأن إمامته غير منعقدة، وبالتالي فقد خلا الزمان من إمام، ونص أهل العلم علىٰ وجوب تنصيب إمام يراعي مصالح الناس، وهذا الإمام يكون من أمثل أهل العلم، والدكتور مرموق عصره... وندع تسلسل المسألة للقارئ.

ونحب أن نذكر القارئ الكريم أن جميع كلامه الذي جمعناه له يصب في تقرير هذه المسألة، وسيأتيك من ذلك الشيء الكثير، فالمسألة ليست فقرة أو فقرات يتوهم منها القارئ أشياء، وليست كذلك سبق قلم أو لسان، إنما هو أصل يقعد له ويؤصل منذ زمن. ولا ندري - والله - أين كان هؤلاء منا؟!

ثم قال: «الثانية: الانعدام الشرعي: كما لو ارتد الإمام عن الإسلام أو بدل الشرائع وغير الأحكام فسقطت بذلك بيعته وانحلت عقدة إقامته وإن بقي في موقعه قابضًا علىٰ أزمة الأمور.

قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (٦/ ٢٠) قال القاضي عياض: أجمع العلماء علىٰ أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلىٰ أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل. قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها.

قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكمة الولاية[1]، وسقطت طاعته، ووجب علىٰ المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام وليهاجر المسلم عن أرضه إلىٰ غيرها ويفر بدينه، ومحل الفرار فيما إذا لم يكن للمرء مدخل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإنقاذ المسلمين من الهلكة». اهـ.

أقول: لاحظ هدف برهامي من نقله لكلام القاضي، وضعه جنبًا إلىٰ جنب مع كلامه السابق ذكره في أن إلزام الناس بقوانين تخالف الشريعة كفر أكبر مخرج من الملة، بل وأنكر أن يكون في هذه المسألة خلاف، قائلًا: «وينبغي أن يدخل في هذا النوع من الخلاف غير السائغ - إلىٰ آخر ما نقلناه عنه.

والقاضي يقول: «فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكمه الولاية وسقطت طاعته ووجب علىٰ المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك... إلىٰ آخر النقل».

وفي هذا تأكيد لما ذكرناه، من أنه لا يرىٰ لولي الأمر الحالي إمامة، وبالتالي فلا سمع ولا طاعة. ولقد ناقشت - ذات يوم - أحد من تأثروا بفكره فقال لي: نحن لا نرىٰ عدم البيعة بإطلاق للحاكم إنما نرىٰ أن له بيعة جزئية!! ونحن لا نفهم موضوع البيعة الجزئية هذه! فإما بيعة أو لا بيعة! أما البيعة الجزئية فما سمعنا بهذا في كلام علمائنا السابقين وسلفنا الصالحين..

ولا تنس - أخي طالب الحق - إعادة النظر والتمعن فيما نقلناه لك من فتاوىٰ أئمة العصر في مسألة تحكيم القوانين. وبهذه المناسبة نقول للذين يحتجون بفتوىٰ العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - المعروفة برسالة تحكيم القوانين - رويدكم، لا تفرحوا، فها

(١) كذا في الأصل والصواب (حكم الولاة) والتصحيح من صحيح مسلم بشرح النووي.

نحن قد سقنا لكم فتوىٰ له يوافق فيها سبيل من سلف[1] فيما ذهبوا إليه من أن المسألة فيها تفصيل وأنه لا يكفر كفرًا أكبر إلا إذا استحل، هذا وقد عورض الإمام ابن باز بفتوىٰ شيخه هذه - أي: رسالة تحكيم القوانين - في اللقاء الذي أجرته معه مجلة الفرقان - العدد(٨٢).

سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هناك فتوىٰ للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستدل بها أصحاب التكفير هؤلاء علىٰ أن الشيخ لا يفرق بين من حكم بغير شرع الله عَزَّوَجَلَّ مستحلًا ومن ليس كذلك، كما هو التفريق المعروف عند العلماء.

الشيخ ابن باز: هذا الأمر مستقر عند العلماء كما قدمت أن من استحل ذلك فقد كفر، أما من لم يستحل ذلك كأن يحكم بالرشوة ونحوها؛ فهذا كفر دون كفر، أما إذا قامت دولة إسلامية لديها القدرة فعليها أن تجاهد من لا يحكم بما أنزل الله حتىٰ تلزمه بذلك.

ثم سئل: وهم يستدلون بفتوىٰ الشيخ إبراهيم؟

الشيخ ابن باز: محمد بن إبراهيم ليس بمعصوم فهو عالم من العلماء، يخطئ ويصيب وليس نبيًّا ولا رسولًا، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير، وغيرهم من العلماء كلهم يخطئ ويصيب، ويؤخذ من قولهم ما وافق الحق، وما خالف الحق يرد علىٰ فاعله.

وفي شريط (الدمعة البازية) احتج سلمان العودة - أيضًا - برسالة تحكيم القوانين، وجرىٰ بينه وبين الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحوار التالي:

سلمان: سماحة الشيخ، الشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بن إبراهيم في رسالته ذكر أن الدول التي تحكم بالقانون دول كفرية يجب الهجرة منها.

فقال الشيخ ابن باز: لظهور الشر، لظهور الكفر والمعاصي.

فقال سلمان: الذين يحكمون بالقانون.

فقال الشيخ ابن باز: (شفت) رسالته - الله يغفر له - بل يرىٰ ظاهرهم الكفر، لأن وضعهم للقوانين دليل علىٰ رضا واستحلال، هذا ظاهر رسالته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن أنا عندي فيها توقف، إنه ما

---

(١) وهي متأخرة عن رسالة تحكيم القوانين بخمس سنين لأنها مؤرخة في ٩/ ١/ ١٣٨٥هـ ورسالة تحكيم القوانين طبعت سنة ١٣٨٠هـ.

يكفي هذا حتىٰ يعرف أنه استحله، أما مجرد أنه حكم بغير ما أنزل الله أو أمر بذلك، ما يكفر بذلك مثل الذي أمر بالحكم علىٰ فلان أو قتل فلان ما يكفر بذلك حتىٰ يستحله، الحجاج بن يوسف ما يكفر بذلك ولو قتل ما قتل حتىٰ يستحل، لأن لهم شبهة، وعبد الملك بن مروان، ومعاوية وغيرهم، ما يكفرون بهذا لعدم الاستحلال، وقتل النفوس أعظم من الزنا وأعظم من الحكم بالرشوة». اهـ.

وأما الشيخ الشنقيطي فقد احتجوا بكلام مجمل له، ضاربين بها فصل بعد ذلك[1] عرض الحائط، وهذا ديدن أهل البدع في كل زمان ومكان، يقولون ما لهم ويتركون ما عليهم، بينما أهل السنة لفرط إنصافهم وعدلهم يقولون ما لهم وما عليهم، أقول: فقد جئناكم - آنفا - بكلام للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدحض مزاعمكم، يبين فيه الشيخ الحق في هذه المسألة، وأنه يذهب فيها إلىٰ التفصيل كغيره من إخوانه العلماء، يدلك علىٰ ذلك - أخي طالب الحق - أن الشيخ قال: «واعلم أن تحرير المقام في هذا البحث..... إلخ» فتأمل[2] حتىٰ لا يقول قائل: لم لا يكون ما نقلناه عن الشيخ هو الأصل الذي يعتمد عليه، والأخير من أقواله الذي استقر عليه.

وأنا أترك القارئ الكريم ليقرأ ما نقله برهامي عن الشيخ الشنقيطي في هذه المسألة، ومنه: «فتحكيم هذا النوع من النظام في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم وعقولهم وأبدانهم، كفر بخالق السموات والأرض، وتمرد علىٰ نظام السماء الذي وضعه خالق الخلائق لها، وهو أعلم بمصالحهم - سبحانه وتعالىٰ عن أن يكون معه مشرع آخر علوًّا كبيرًا». ثم أوجه إليه سؤالًا: كيف سيكون حال الشباب بعدما يقرأ هذا الكلام، لا شك أن الشباب سيترسخ لديهم ما يلي:

- أن مجرد تحكيم القوانين كفر أكبر مخرج من الملة.
- أن المسألة ليس فيها أقوال أخرىٰ للعلماء؛ لاسيما ولم ينقل الدكتور ياسر إلا ما وافق رأيه، وهي أقوال الشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ الشنقيطي والشيخ أحمد شاكر والأستاذ محمود شاكر!

---

(١) في نفس الجزء الذي نقلوا منه كلام الشيخ.

(٢) أي أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حرر المسألة وبعد ذلك أدلىٰ بدلوه فيها.

ولو فرض أن الشباب قرأ شيئًا مخالفًا لما في المنة، فعلىٰ أضعف الأحوال سيعتقد أن المسألة خلافية والخلاف ضعيف - وإن كان برهامي لا يرىٰ أنها خلافية.

أما هو فلم ينقل إلا عن هؤلاء وليس هذا لضيق وقته أو فتور همته، إنما لأنه لم يجد لغير هؤلاء المشايخ الفضلاء ما يوافق كلامه ورأيه في المسألة. والصحيح أن شيئًا من ذلك لم يكن، أما فتوىٰ الشيخ ابن إبراهيم وكلام الشيخ الشنقيطي في «أضواء البيان»، فقد مر بك أنهما يوافقان إخوانهما من العلماء، وأن الدكتور ومن علىٰ شاكلته قد ترك المحكم واتبع المتشابه ونقل المجمل وأعرض عن المفصل، وأما كلام الشيخ أحمد شاكر فقد نقله برهامي من (عمدة التفاسير) فقال: «المنة» (صـ١٧٢)» «ولقد بين الشيخ أحمد شاكر والشيخ محمود شاكر ضلال من يقول: إن تحكيم القوانين الوضعية في التشريع العام كفر دون كفر وأنها من جنس ما قال فيه ابن عباس رضي الله عنهما لمن كانوا يسألونه من الخوارج ويستدلون علىٰ كفر حكام بني أمية بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ فقال فيه ابن عباس: «كفر دون كفر». اهـ.

وبالرجوع إلىٰ «عمدة التفاسير» طبعة دار الوفاء (الطبعة التاسعة) المجلد الأول ص(وما بعدها).

لم نجد فيها ذكرًا لحكام بني أمية، كما ذكر، وهذا الصنيع إذا تلبس به مسلم عد ذلك تدليسًا فظيعًا وكذبًا شنيعًا، فكيف بمن نسب نفسه لأهل العلم وتصدر للدعوة والتدريس؟! ولكن لا عجب، فهو معتاد علىٰ هذا، حيث يدلس في النقول ويبتر فيها علىٰ حسب ما يوافق هواه.

أقول: وإذا كان الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتقد أن تحكيم القوانين لا يجوز أن يقال فيه: إنه كفر دون كفر، ويشنع علىٰ المخالف في ذلك، فهذا اجتهاد منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ والعلماء يخالف بعضهم بعضًا، والشيخ أحمد شاكر خالفه غير واحد في مسائل حديثية وفقهية، وهذه المسألة من الأشياء التي اجتهد فيها الشيخ وخولف[1].

---

(١) أما أن تصدر المسألة هكذا للطلاب ويصرح من خلال ذلك بتضليل القائلين بأنه كفر دون كفر، فهذه مجازفة عظيمة والسبب في طرح هذه المسألة بهذه الصورة كامن في نفس الطارح والله يتولىٰ السرائر، وعنده سبحانه تجتمع الخصوم، وتضليل الشباب والتدليس عليهم منكر كبير وجرم عظيم. وأنا علىٰ ثقة - إن شاء الله - أنه لو تتبع أحد كلام الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجمع أقواله في المسألة - إن كانت له أقوال أخرىٰ - سيجده مؤتلفًا غير مختلف؛ فذاك الظن بأبي الأشبال.

وأيضًا عندما ينقل الباحث قولًا لعالم ما - وهو يعلم يقينًا - أن له قولًا آخر في المسألة، ثم يعمد إلىٰ حجب هذا القول الآخر - لأنه علىٰ غير هواه - ألا يعد ذلك كذبًا علىٰ هذا العالم، وتدليسًا علىٰ القراء وغشًّا لهم؟! إن برهامي إذ نقل قول الشيخ الشنقيطي في المسألة كان حري به أن ينقل بقية أقواله، أما أن يعمد إلىٰ ذكر ما يوافقه ويحجب ذكر ما يعارضه فليس هذا من صنيع أهل العلم. وأيضًا الباحث يود لو جمع في بحثه جميع ما ذكر في المسألة من أقوال العلماء ليقوي بها بحثه وينصر بها رأيه؛ لاسيما والمسألة المطروحة شائكة، ومع ذلك رأيناه يكتفي بذكر ثلاثة نصوص فقط؛ لماذا؟! لأنه لم يجد غيرها، هذه واحدة، والثانية أنه يعرف أن ما قاله وذكره علىٰ شفا جرف هار، أما نحن فلما أردنا أن ننقل أقوال العلماء في المسألة لم نحتج إلىٰ شيء من ذلك، بل وجدناها أمامنا متكاثرة يعضد بعضها بعضًا وينصر بعضها بعضًا، والذي تركناه من أقوالهم أكثر مما ذكرناه؛ لأن الحق قوي بنفسه لا يحتاج من ينصره، إنما نقلنا ما نقلنا من باب ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي ۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فتركنا فتاوىٰ عبد العزيز آل الشيخ والفوازن والغديان والجابري ومحمد عبد الوهاب البنا وصالح السحيمي وآل طامي والأطرم وعبد الصمد وصالح آل الشيخ وعلىٰ فقيهي وغيرهم، أفيليق بالباحث أن يترك هذه الأقوال المتكاثرة لجمهور أهل العلم ويذهب إلىٰ أقوال هي في الحقيقة عند التأمل تعود إلىٰ قول الجمهور: كفتوىٰ الشيخ محمد بن إبراهيم وكلام الشيخ الشنقيطي؟! أو تخالفه ككلام الشيخ أحمد شاكر - وكما ذكرنا قبل أن المخالفة لا تضر - وأن العلماء ما زالوا قديمًا وحديثًا يختلفون، وعلىٰ كل حال فالشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ ليس بنبي ولا رسول.

ثم نرجع إلىٰ ما نقله برهامي عن النووي في «شرح صحيح مسلم» - ولاحظ أنه نقل من مصدر واحد - قال: «قال النووي في «شرح مسلم» قال القاضي عياض.... إلىٰ آخر ما نقله، وأثبتناه آنفًا. فالنووي هنا يحكي قول القاضي عياض الذي اقتصر برهامي عليه ليوهم القارئ أن هذا النقل للنووي والقاضي، ودلس كعادته تدليسًا شنيعًا فاقتصر علىٰ ما يريد، وأعرض عما لا يريد، فإذا قرأ الشاب ما نقله خرج بعقيدة مفادها أن الحاكم إذا طرأت عليه بدعة خرج عن حكم الولاة وسقطت طاعته ووجب علىٰ المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل. والحاكم عند هؤلاء الشباب - الذين غرر بهم برهامي - أقل أحواله أنه فاسق متلبس بشتىٰ البدع، وعلىٰ هذا وجب القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل؛ وهو مرموق العصر،

فاقتنع الشباب الآن أن الحاكم لا سمع له ولا طاعة؛ فضلًا عن أن تكون له بيعة، فضلًا عن أن يكون ولي أمر. ولا أدري - والله - من أين أتىٰ برهامي بهذه الجرأة العظيمة وكأنه يخاطب أمواتًا لا يعقلون شيئًا؟ ألم يفكر ولو مرة، أنه ربما بحث أحد وراءه فاكتشف كذبه وتدليسه[(١)] لاسيما وشرح صحيح مسلم في متناول كثير من الشباب، ولكن حبك الشيء يعمي ويصم.

علىٰ كل حال، نرجع إلىٰ كلام النووي الذي نقله برهامي في هذه المسألة من شرح صحيح مسلم، وعلىٰ القارئ أن يقارن بين ما سننقله له، وبين ما نقله برهامي ليرىٰ بنفسه مبلغ علمه ومدىٰ أمانته وديانته.

قال النووي في «شرح مسلم» (١٢/ ٣١٧ - ٣١٨) طبعة قرطبة: «ومعنىٰ الحديث لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم؛ إلا أن تروا منهم منكرًا محققًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنىٰ ما ذكرته وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضًا فغلط من قائله مخالف للإجماع، قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب علىٰ ذلك من الفتن وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه، قال القاضىٰ عياض: أجمع العلماء علىٰ أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلىٰ أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، قال: وكذلك عند جمهورهم البدعة، قال: وقال بعض البصريين: تنعقد له وتستدام له؛ لأنه متأول، قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاة، وسقطت طاعته ووجب علىٰ المسلمين القيام عليه وخلعه، ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب

---

(١) وإذا قال الدكتور في المقابلات التي تجرىٰ معه إن ما يدعيه البعض علىٰ مدرسة الإسكندرية كذب محض فلا عمل جماعي تنظيمي سري ولا بيعة ولا شيء من ذلك، فهل نصدقه بعد هذا الكذب الصراح والتدليس المكشوف؟ أترك الجواب للقارئ.

القيام، وليهاجر المسلم عن أرضه إلىٰ غيرها ويفر بدينه، قال: ولا تنعقد لفاسق ابتداء، فلو طرأ علىٰ الخليفة فسق قال بعضهم: يجب خلعه إلا أن تترتب عليه فتنة وحرب، وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينعزل للفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة في ذلك، قال القاضي: وقد ادعىٰ أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع، وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة علىٰ بني أمية، وبقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول علىٰ الحجاج مع ابن الأشعث، وتأول هذا القائل قوله أن لا ننازع الأمر أهله في أئمة العدل، وحجة الجمهور أن قيامهم علىٰ الحجاج ليس بمجرد الفسق، بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر، قال القاضي: وقيل إن هذا الخلاف كان أولًا، ثم حصل الإجماع علىٰ منع الخروج عليهم، والله أعلم». اهـ.

إذن فكلام النووي أن الخروج عليهم وقتالهم حرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وأن أهل السنة مجمعون علىٰ أن السلطان لا ينعزل بالفسق، وأن سبب نقل النووي لكلام القاضي فلكي يبين غلطه ومخالفته للإجماع، وأعد النظر في قول النووي: «وأما الوجه المذكور... إلخ ما قال. ثم إذا انتهيت من قراءة هذا النقل أخبرني كيف ترىٰ الآن الدكتور برهامي؟!

مناقشته فيما كتبه في مقاله «السلفية ومناهج التغيير»:

قال في (صـ١٦، ١٧): «ثالثًا: من يرىٰ التركيز علىٰ العمل الفردي في الدعوة والتربية: يتبنىٰ هذا المنهج بعض الدعاة الذين يرون أن الدور الأساسي للدعاة والعلماء هو إصلاح أفراد الأمة - مع الاختلاف حول أولويات الإصلاح - فالبعض يراه في إصلاح العقيدة ونشر العلم، والبعض يراه في التربية علىٰ العبادة والذكر وفضائل الأعمال، ويرون أن انتشار الأفراد الصالحين في مجتمع كفيل بإصلاحه تلقائيًا، ومن بين أصحاب هذا المنهج من لا يرون مشروعية العمل الجماعي، أو علىٰ الأقل يحصرونه في صور محدودة لا يتعداها ويرون أن مضار الجماعات الإسلامية - خاصة الحزبية والتعصب وكونها مستهدفة من الحكومات العلمانية أكثر من منافعها، ولقد حقق هذا المنهج بعض الإيجابيات منها: إيجاد أفراد ملتزمين، ونشر العلم ومبادئ الإسلام وأحكامه بين قطاعات من الأمة، وأيضًا التركيز علىٰ عدد محدود من الأفراد يمكن إعدادهم إعدادًا جيدًا من خلال المعاشرة الطويلة والمتابعة المستمرة، وكان

للابتعاد عن الأحداث السياسية المعاصرة - حتىٰ بمجرد التعليق - أثره الواضح في توفير قدر كبير من الحماية ضد ضربات الأعداء، ويؤخذ علىٰ هذا الاتجاه قصور النظر إلىٰ نوع واحد من الواجبات الشرعية وإهمال واجبات أخرىٰ؛ نص عليها الكتاب والسنة وأجمع أهل العلم علىٰ فرضيتها ووجوب السعي إلىٰ إقامتها، مع كون الكثير من هذه الواجبات يمكن القيام به أو بشيء منه علىٰ الأقل إذا اجتمعت الجهود وتضافرت؛ إذ أن فروض الكفاية من التعلم والتعليم والحسبة وسد حاجات الفقراء والمساكين والأرامل وغيرهم وفصل الخصومات وفق شرع الله وإيصال الحقوق إلىٰ أصحابها والسعي إلىٰ إقامة الخلافة والجهاد وغير ذلك من فروض الكفاية المضيعة - التي استفاضت أدلة كل منها كتابًا وسنة - لا يمكن أن يقام إلا علىٰ جهة الاجتماع والتعاون الملزم، وليس المطلوب إقامته في جزء صغير من الأمة؛ بل الواجب شرعًا إقامة كل ذلك في كل مكان وزمان يمكن إقامته فيه وفي كل القطاعات من المجتمع وعلىٰ أوسع نطاق ممكن؛ في المسجد والمدرسة والجامعة والمصنع وأصحاب المهن وغير ذلك، كما يؤخذ علىٰ كثير من أصحاب هذا الاتجاه ترك الإنكار علىٰ المنكرات التي تتبناها الحكومات وتنشرها بين الناس؛ كقضية الحكم بغير ما أنزل الله ومسائل الولاء والبراء ونشر الغزو الفكري والتبعية للمبادئ الوضعية للغرب، ولا يصح التعلل بتوفير الحماية للدعوة فإن الدعوة تفقد هويتها إذا رأت الناس يقعون في الضلال بل في الشرك وهي لا تحرك ساكنًا، وكأن الأمر لا يعنيها من قريب أو بعيد، كما يؤخذ علىٰ أصحاب هذا المنهج المبالغة في تضخيم سيئات الجماعات الإسلامية والإجحاف بمنافعها ومحاسنها، فجعلت علاج المريض قتله أو إيقاف قلبه، إذ أن جماعات الصحوة الإسلامية هي قلب الأمة النابض بالحياة بعد أن فقد الجسد كله مظاهر الحياة، وكم كانت هذه الجماعات الإسلامية سببًا لهداية الشباب والشيوخ والنساء والأطفال وعودتهم إلىٰ دينهم. اهـ.

ولنا على ما كتبه ملاحظات:

الأولىٰ: يرىٰ برهامي أن الدعوة السلفية كغيرها من الدعوات المعاصرة التي تعمل علىٰ الساحة ولها إيجابياتها وسلبياتها.

الثانية: وينتقد المنهج السلفي فيقول: «يتبنىٰ هذا المنهج بعض الدعاة الذين يرون أن.. إلخ ما كتب». وهو في ذلك يتقمص دور الحبر الجليل ويلقي الضوء علىٰ الدعوات الإصلاحية

ويبين ما لها وما عليها، فيتكلم علىٰ من يرون حتمية المواجهة العسكرية، وعلىٰ من يرىٰ أن الإصلاح في تجميع وتكتيل الأمة؛ بغض النظر عن اختلاف عقائدهم ومشاربهم، ثم يتكلم علىٰ من يُعنىٰ بجانب العبادة وترقيق القلوب، وعلىٰ من يعنىٰ بالتصفية والتربية، وقد جعل الدعوة السلفية كدعوة الإخوان والتبليغ والجماعة الإسلامية، ولم لا؟! أليست كلها عند دعاة الإسكندرية دعوات عاملة تتسع لجميعها الدعوة؟![1] وبرهامي يقصد بالمواجهة العسكرية «الجماعة الإسلامية»، ويقصد بالتجميع والتكتيل «الإخوان»، ويقصد بالعبادة والرقائق «التبليغ»، ويقصد بالتصفية والتربية «المنهج السلفي»، ثم يعلق علىٰ هذا كله فيقول: رأىٰ الدعوة.... ونحن بدورنا نسأله فنقول: أنت من أي الجماعات التي ذكرتها[2]؟ فالإخوان لا يعجبونك وكذلك الجماعة الإسلامية، وكذلك التبليغ والجماعة السلفية؟! أو كما قلت: «دعاة هذا المنهج»، فإذا كنت سلفيًّا فلماذا تقول: «ويتبنىٰ هذا المنهج بعض الدعاة الذين.. إلخ ما ذكرت» وإذا كنت غير ذلك فلماذا لا تصرح؟!

الثالثة: لاحظ - أخي طالب الحق - كلام برهامي وتأمله جيدًا: «ومن بين أصحاب هذا المنهج[3] من لا يرون مشروعية العمل الجماعي أو علىٰ الأقل يحصرونه في صور محدودة لا يتعداها». اهـ.

ثم يقول: «أو علىٰ الأقل يحصرونه في صور محدودة لا يتعداها». اهـ.

فانظر - يا رعاك الله - أبعد ما قاله بيان؟! أنحن في حاجة الآن لتقرير أن القوم ليسوا علىٰ هدىٰ وأنهم مخالفون، وأن العمل الجماعي عندهم تنظيم سري، وإلا فما معنىٰ كلامه هذا، وماذا نفهم منه.؟!

ثم يقول: «ويرون أن مضار الجماعات الإسلامية؛ خاصة الحزبية والتعصب وكونها مستهدفة من الحكومات العلمانية، أكثر من منافعها». اهـ.

---

(١) قال حسان في درس له بعنوان: «الطريق إلىٰ الله»: «سبحان الله! لا فرق بين أخ سلفي، لا فرق بينه وبين أخيه من جماعة الإخوان، ولا فرق بين هذا وبين أخيه من جماعة أنصار السنة» اهـ قلت: تشابهت القلوب فتشابهت المناهج!

(٢) لأنه يعتبر أن الدعوة السلفية جماعة من الجماعات.

(٣) أي السلفي.

أقول: يرىٰ برهامي جواز تعدد الجماعات - كغيره من رؤوس الإخوان ومنظريهم-(١) وأن العلماء لم يمنعوها بسبب حرمة قيامها وأنها في الأصل غير جائزة؛ لأنه لا جماعة إلا جماعة المسلمين، بل منعها العلماء لما فيها من مفاسد الحزبية والتعصب وأيضًا لمحاربة الحكومات العلمانية لهذه الجماعات، فعلىٰ قول برهامي، متىٰ ما خلت الجماعات من الحزبية والتحزب وكُفِيت الحرب من قبل الحكومات العلمانية! صارت جائزة لا غبار عليها!

ويكفي للدلالة علىٰ حال برهامي أنه جعل المنهج السلفي أحد وسائل التغيير! فهل هذا يا شباب الإسكندرية هو المنهج السلفي عندكم وعند دعاتكم؟!

ثم يقول: «ولقد حقق هذا المنهج بعض الإيجابيات منها: إيجاد أفراد ملتزمين ونشر العلم.. إلخ آخر ما ذكر» اهـ.

إذًا فالمنهج السلفي – كغيره – له إيجابيات وسلبيات، وهو كغيره من مناهج التغيير يقف علىٰ قدم المساواة معها.

ثم يقول: «وأيضًا التركيز علىٰ عدد محدود من الأفراد يمكن إعدادهم إعدادًا جيدًا من خلال المعاشرة الطويلة والمتابعة المستمرة» اهـ.

أقول: بالله عليكم يا دعاة السلفية، أهذه سلفية أم إخوانية؟

---

(١) قال صالح علي بن الكناني، في مقاله المنشور في «مجلة البيان» عدد (١٩) صفحة (٤٢ - ٤٣) تحت عنوان «رؤية نقدية: «ومن العجيب أن بعض المنتسبين إلىٰ العلم أصبحوا يفتون الناس بعدم شرعية الانتماء إلىٰ جماعة إسلامية...» اهـ.
وقال الصاوي في سلسلته التي يصدرها مركز بحوث تطبيق الشريعة الإسلامية عدد رقم (١٢) صفحة (٧٢)، بعنوان: مدخل إلىٰ ترشيد العمل الإسلامي في مسيرة الجماعات الإسلامية»... وعندما سئل عن دور الجماعة في هذه الحالة، فأجاب بأن دورها يتمثل في التعاون علىٰ البر والتقوىٰ وعدم المعاونة علىٰ الإثم والعدوان، وفي قتال الفئة الباغية حتىٰ تفيء إلىٰ أمر الله، وفي مجاهدة أئمة الجور والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... ثم تساءل: (وهل من بغي أوضح من تعطيل شرائع الله والحكم بين الناس وإنفاذ الأمر بينهم علىٰ خلاف أمر الله ورسوله، وهل من بر يجب التعاون عليه كأمر الله أعظم من إنفاذ أمر الله ورسوله وشرائعه والتمكين لدينه والجهاد، لتكون كلمة الله هي العليا؟
وهذا هو الهدف الذي قامت الجماعة أصلًا لتحقيقه، وهو أمر واجب علىٰ كل المسلمين ولا يمكن أن يحققوه أفرادًا فلزم العمل في جماعة تهدف لتحقيق هذا الهدف الكبير، ومن تخلف عن الانضمام لمثل هذه الجماعة فإنه يأثم كإثمه عن ترك أي فرض أو تكليف شرعي». اهـ. «القطبية» (صـ٦٢ - ٦٣).

ثم يقول: «وكان للابتعاد عن الأحداث السياسية المعاصرة حتىٰ بمجرد التعليق أثره الواضح في توفير قدر كبير من الحماية ضد ضربات الأعداء». اهـ.

أقول: إن السلفيين بحق - وليس كذبًا وادعاءً - يفقهون واقعهم المحيط بهم وينصحون لله وكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ويقومون بواجبهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن ذلك وفق الضوابط الشرعية التي مشىٰ عليها سلفنا الصالح، فبينوا الحق ونصحوا للخلق، وهم في ذلك متبعون لآثار من سلف، مخالفون لابتداع من خلف، فتكلم السلفيون في مسائل - مثارة الآن - عن خطورة الحكم بغير ما أنزل الله، وأنه محادة لله ورسوله تستوجب غضب الله ومقته، وتكلموا عن الختان وبينوا حكمه الشرعي؛ وحكم الجهاد في العراق، وحكم المقاطعة، والموقف الشرعي تجاه التطاول علىٰ النبي ﷺ لا الحماسي ولا العاطفي، لكنك ومن معك لا ترتضون المنهج السلفي الحق؛ لأنه يقيد من طموحاتكم ويحد من توجهاتكم، فيا برهامي: إن من سنن الله في خلقه أنه ما أسر أحد سريرة إلا وظهرت علىٰ فلتات لسانه وقسمات وجهه، فأنتم وإن زعمتم أنكم سلفيون، فأقوالكم وأعمالكم تكذبكم فأنتم إخوانيون ولكن بنسخة معدلة، كما كان صاحب المقدم «محمد سرور نايف زين العابدين» إخوانيًّا، وزعم أنه تركهم وانفصل عنهم، فهذا أيضًا يدعي أنه علىٰ سبيل السلف ولكنه سروري، وأنتم كذلك غررتم بالشباب السلفي عندما درستم لهم الأسماء والصفات علىٰ المنهج السلفي، ودرستم لهم بعضًا من كتب السلف، وتكلمتم عن التوحيد، فطار هؤلاء الشباب - المتعطشون للمنهج السلفي - بكم فرحًا[1] لكنهم لا يدرون أن وراء الأكمة ما ورائها، وأنكم ملبسون وبالشباب تغررون.

ثم شرع برهامي في انتقاد المنهج السلفي الذي لا يرتضيه فقال: «ويؤخذ علىٰ هذا الاتجاه قصور النظر إلىٰ نوع واحد من الواجبات الشرعية وإهمال واجبات أخرىٰ نص عليها الكتاب والسنة، وأجمع أهل العلم علىٰ فرضيتها ووجوب السعي إلىٰ إقامتها، ثم شرع يذكر أمثلة

---

(١) «بعض الجماعات الإسلامية تربي شبابها علىٰ جوانب من منهج السلف تخدم أهدافها، أو تخدم الجماعة وشعارها، وتغفل الجوانب الأخرىٰ والسنة والعلم وسير أهل العلم، وهذه من أساليب أهل الأهواء وأهل البدع: يأخذون من الأئمة ما يحلو لهم من قول أو فعل، ويتركون الباقي، وهذا خلل في النظرة وخلل في النهج».

لذلك، فذكر، التعلم والتعليم والحسبة وسد حاجات الفقراء والمساكين والأرامل وفصل الخصومات وفق شرع الله وإيصال الحقوق إلىٰ أصحابها والسعي إلىٰ إقامة الخلافة والجهاد». اهـ.

ونقول له: إن دعاة المنهج السلفي الحق - ولله الحمد - يقومون بواجبهم خير قيام في التعلم والتعليم والدعوة إلىٰ الله تعالىٰ، فلا يقصرون الشباب علىٰ كتب محدثة ملبسة مليئة بالأخطاء، ولا يحجبون الشباب عن العلماء، بل يدعون في النور؛ لأنهم ليسوا علىٰ تأسيس ضلالة؛ فمنهجهم واضح لا خفاء فيه، فما يقولونه في نفوسهم يقولونه علىٰ المنابر وأمام الملإ، وهذا المنهج خرج العديد والعديد من العلماء وطلبة العلم - انظر إلىٰ هذه السلسلة المباركة من العلماء وطلبة العلم من لدن محمد بن إبراهيم وحتىٰ وقتنا هذا - أما أنتم فماذا خرجتم؟ هل خرجتم إلا شبابًا لا يعرفون من العقيدة شيئًا إلا (منة الرحمن)، شبابًا تربوا علىٰ بغض حكامهم ومناوأتهم والتشهير بهم والعكوف علىٰ دراسة مساويهم بل واستخراج أحكام بتكفيرهم، شبابًا تربوا علىٰ العمل الحزبي السري، شبابًا تربوا علىٰ الحس الأمني، شبابًا غاية ما يعرفونه من المنهج السلفي مسألتان: ظلم الشرك وقبحه، وإمرار الصفات من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وبعد ذلك فحدث ولا حرج عن الفكر الإخواني عند هؤلاء الشباب والنفس الحركي الحزبي. والبيئة في ذلك لها شأن كبير فالرجل تربىٰ في بيئة إخوانية ونشأ علىٰ التعاطف معهم والميل إليهم (١).

---

(١) في حوار معه أجراه صوت السلف (الجزء الأول) وهذه مقتطفات منه: الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علىٰ من لا نبيٰ بعده، ثم أما بعد، صوت السلف: في أول حوار في موقعنا يسرنا ويسعدنا أن يكون ضيفنا فضيلة الشيخ الدكتور ياسر برهامي، والشيخ ياسر ضيفنا في هذا الحوار نهنئه بافتتاح موقعه، ونستطلع منه بعضًا من خلفيات شخصيته ودعوته ومنهجه الذي يتميز به، وتتميز به الدعوة السلفية في الإسكندرية.

بداية نرحب بك شيخنا الفاضل ونهنئك بالموقع، وندعو الله ﷻ أن يجعله في ميزان حسناتك يوم القيامة.

الشيخ: جزاكم الله خيرًا، الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

صوت السلف: في بداية اللقاء نود أن نتعرف علىٰ بياناتكم الشخصية.

الشيخ: الاسم / ياسر حسين محمود برهامي حشيش.

تاريخ الميلاد: ٢٥ من صفر سنة ١٣٧٨، الموافق ٩ من سبتمبر ١٩٥٨م.

الدراسة: خريج كلية الطب سنة ١٩٨٢م طب الإسكندرية، وحاصل علىٰ ماجستير طب الأطفال سنة ١٩٩٢م، =

قال ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٩٨): «مانع الإلف والعادة والمنشأ: فإن العادة قد تقوىٰ حتىٰ تغلب حكم الطبيعة؛ ولهذا قيل: هي طبيعة ثانية، فيربي الرجل علىٰ المقالة وينشأ عليها صغيرًا فيتربىٰ قلبه ونفسه عليها كما يتربىٰ لحمه وعظمه علىٰ الغذاء المعتاد، ولا يعقل نفسه إلا عليها، ثم يأتيه العلم وهلة واحدة يريد إزالتها وإخراجها من قلبه، وأن

=

وحاصل علىٰ ليسانس الشريعة الإسلامية سنة ١٩٩٩م.

صوت السلف: وبيانات الأسرة إذا سمحتم لنا؟

الشيخ: والدي رَحِمَهُ اللَّهُ كان يعمل مهندسًا، ونشأت في أسرة ملتزمة، وبفضل الله - سبحانه وتعالىٰ - كان جو الالتزام العام يؤثر فيها، وإن لم يكن تفاصيل الالتزام علىٰ ما نعلمه الآن من معاني الالتزام التفصيلي في سائر نواحي الحياة، لكن التدين بصفة عامة والتوجه إلىٰ التزام الحلال واجتناب الحرام بعد المحافظة علىٰ الصلوات والعبادات الواجبة. والدي رَحِمَهُ اللَّهُ كان عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين في كفر الدوار حيث محل عمله وكذا سكنه لفترة من الزمن، وكان هو سببًا في اقترابي من معاني الالتزام، وكذا كان عمي الدكتور برهامي - حفظه الله - هو أيضًا تربىٰ معنا، رباه والدي كواحد من أفراد الأسرة.

صوت السلف: نفهم من ذلك أن النشأة الأسرية كانت هي العامل الرئيسي في اتجاهك للالتزام.

الشيخ: نعم، بالإضافة إلىٰ تعرض والدي وعمي لمحنة الإخوان عام ١٩٦٥، وقد بقىٰ عمي محبوسًا فيها لمدة خمس سنوات، مما كان له أكبر الأثر في ارتباطي به لشعوري بشدة الظلم الواقع عليه. وكنا نذهب لزيارته في طرة..... فكان هناك تعلق شديد وحب له، حيث لم يكن هناك سبب يقتضي أن يعتقل، وكان منهج الإخوان في ذلك الوقت ليس فيه هذا القدر الكبير من التميع الحالي، بل أتذكر أن أول قراءتي في مكتبة البيت كان كتاب رياض الصالحين وكتاب فقه السنة، وهذه الكتب أول ما أثر في، وأتذكر أني قرأت كتاب رياض الصالحين وانتهيت من قراءته في الصف الثالث الإعدادي، وشرعت في قراءة الأجزاء الصغيرة من كتاب فقه السنة بعدما خرج عمي من المعتقل سنة ١٩٧٠، وبدأ يتغير الوضع، كان هناك توجه إلىٰ المزيد من المحافظة علىٰ القرآن، المحافظة علىٰ الصلاة في أوقاتها، تعلم بعض أحكام التجويد وبعض سنن الصلاة، حيث كانوا يدرسون في المعتقل «المغني» و«سبل السلام»، وأتذكر أن أول من دلني علىٰ كتاب «معارج القبول» عمي أيضًا، فلذلك كان المنهج فيه قرب كبير أو فيه روافد كثيرة من المنهج السلفي (*).

(*) برهامي يقول عن منهج الإخوان: (فيه روافد كثيرة من المنهج السلفي) ولا أدري لم لم يبين هذه الروافد، هل هي في سكوت الإخوان المسلمين عن الشرك طوال ثمانين سنة حتىٰ باض وفرخ، أم في تقريرهم تفويض المعنىٰ في باب الأسماء والصفات، أم في خروجهم المستمر علىٰ الحكام باللسان والسنان، أم في موالاتهم للكفار والزنادقة والعلمانيين وأهل البدع المكفرة والمفسقة، أم ماذا؟ نرجو من برهامي الإجابة، إن كان عنده إجابة؟!

يسكن موضعها، فيعسر عليه الانتقال ويصعب عليه الزوال». اهـ.

وقد ذكر برهامي ضمن الواجبات الشرعية التي قصر أصحاب المنهج السلفي في الأخذ بها «السعي إلىٰ إقامة الخلافة والجهاد».

أما الأولىٰ، فنطلب منه أن يبين لنا تصوره لهذا السعي لإقامة الخلافة، كيف يكون؟! وأن يبين لنا - أيضًا - تصوره في إقامة الخلافة كيف تقوم؟! وعلىٰ أي شيء تقوم، وهل من لازم قوله تأثيم جمهور المسلمين؛ لأنهم لم يسعوا إلىٰ إقامة الخلافة؟

أما الجهاد فهو مفروض علىٰ الكفاية، ولكن لا ندري مراد برهامي من ذكره، هل يريد جهاد الطلب أو جهاد الدفع؟ أما جهاد الطلب - وإن كنا لا نظن أنه يريد ذلك - فكيف يتحقق؛ والمسلمون متشرذمون مختلفون عقيدة ومنهجًا، كما أنهم مستضعفون والعدو أقوىٰ منهم بكثير، عددًا وعدة؟! فغالب ظني أنه يريد من ذكره للجهاد جهاد الدفع، فإذا كان كذلك؛ فنسأله هل داهمنا عدو في بلادنا فنجاهد لدفعه، أم يريد العدو الذي داهم غيرنا؟

فإن قيل: لعله يقصد العراق وأفغانستان وفلسطين وغيرها من الدول المسلمة التي داهمها الأعداء، قلنا: هذا كلام حماسي عاطفي لا أكثر، لذا سننقل له ولغيره - ممن يبغون الحق - الحكم الشرعي في هذه المسألة: من كتاب «كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد» من (صـ٣٠ - ٣٦)[1]

---

(١) قلت: ولا يتعلق أحد بكلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قتال الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين فواجب إجماعًا، فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان» اهـ «الفتاوىٰ الكبرىٰ» طبعة دار الريان للتراث (٥/ ٥٣٨).

فابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ينفي الاشتراط المطلق، لا مطلق الاشتراط، يدلك علىٰ ذلك، فتواه لأهل ماردين لما احتلها النصارىٰ، بالهجرة منها إذا لم يستطيعوا إقامة دينهم، ولم يأمرهم ابن تيمية بجهاد النصارىٰ المحتلين؛ لأنه رأىٰ أن المصلحة في غير ذلك، وأن الجهاد يشترط له القدرة والإمكان حتىٰ لو كان جهاد دفع. قال رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٤٢): «إن الأمر بقتال الطائفة الباغية مشروط بالقدرة والإمكان؛ إذ ليس قتالهم بأولىٰ من قتال المشركين والكفار، ومعلوم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان فقد تكون المصلحة المشروعة أحيانًا هي التآلف بالمال، والمسالمة والمعاهدة، كما فعله النبي ﷺ غير مرة، والإمام إذا اعتقد وجود القدرة، ولم تكن حاصلة كان الترك في نفس الأمر أصلح». اهـ. وانظر «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٤٢ - ٤٤٣، ٥٣٨، ٢٨/ ٢٤٠).

=

«المسألة الخامسة: عهد كل دولة مسلمة مستقلة مع الكفار لا يدخل فيه غيرها من دول المسلمين ويدل لذلك أمور:

أولها: أن المسلمين اليوم ومنذ عهد بعيد تفرقوا إلىٰ دول مستقلة لكل دولة حاكم مستقل، ولم يَعُد يحكم المسلمين خليفة واحد.

واتفق العلماء علىٰ أن كل من غلب علىٰ ناحية وجبت طاعته[1]. فلكل دولة مسلمة مستقلة حكمها وعهدها الخاص بها ومواثيقها ونظمها التي تحكمها وغير ذلك، لا يدخل معها فيه غيرها من بلاد المسلمين، ومن ذلك العهود والمواثيق التي تعقد مع الكفار.

فلو عاهدت دولة مسلمة دولة كافرة، جاز لدولة مسلمة أخرىٰ لم تدخل في عهدنا قتال الدولة الكافرة المعاهدة لنا، ولا يعد هذا نقضًا للعهد، لما ذكرت بأن كلًّا له عهده وحكمه الخاص به، واعتبر بصلح الحديبية حيث لم يدخل المسلمون المستضعفون الهاربون من مكة كأبي بصير وأبي جندل ومن تبعهما من مستضعفي مكة في صلح النبي ﷺ مع قريش، فلم يُعتبر قتالهم لمشركي مكة وقطع الطريق علىٰ قوافلهم نقضًا للصلح، فقد كانوا بمثابة دولة مستقلة.

=

فيفهم من كلام ابن تيمية، أن جهاد الدفع مشروط بعدم تغلب الكفار، أما إذا تغلب الكفار، ولم يمكن للمسلمين مدافعتهم فهنا يسقط جهاد الدفع، وحينئذ يكون المسلم بين حالين، إما أن يستطيع إظهار دينه، فهذا يجوز له البقاء ولا تجب عليه الهجرة، وإن استطاعها. وعلىٰ هذا، فالقول بأن جهاد الدفع واجب علىٰ الإطلاق دون قيد أو شرط، أو نظر إلىٰ المصالح والمفاسد وعواقب الأمور قول مجانب للصواب.

(تنبيه) تقدير المصالح والمفاسد يكون بميزان الشريعة، لا بالتشهي والفوضىٰ. قال ابن تيمية: «لكن اعتبار المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتىٰ قدر الإنسان علىٰ اتباع النصوص، لم يعدل عنها، وإلا اجتهد رأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيرًا لها وبدلالتها علىٰ الأحكام». اهـ «الاستقامة» (٢١/ ٢١٧).

وأيضًا: الاستطاعة المعتبرة، هي الاستطاعة الشرعية، وهي كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ١٠٣) «ما لا يحصل معه للمكلف ضرر راجح». اهـ.

(١) قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب «الدرر» (٩/ ٥): «الأئمة مجمعون من كل مذهب، علىٰ أن من تغلب علىٰ بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلىٰ يومنا هذا، ما اجتمعوا علىٰ إمام واحد، ولا يعرفون أحدًا من العلماء ذكر أن شيئًا من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم» اهـ.

وفي هذا يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الزاد في فوائد غزوة الحديبية: «ومنها: أن المعاهدين إذا عاهدوا الإمام فخرجت منهم طائفة فحاربتهم، وغنمت أموالهم، ولم يتحيزوا إلىٰ الإمام، لم يجب علىٰ الإمام دفعهم عنهم ومنعهم منهم؛ سواء دخلوا في عقد الإمام وعهده ودينه أو لم يدخلوا، والعهد الذي كان بين النبي ﷺ وبين المشركين لم يكن عهدًا بين أبي بصير وأصحابه وبينهم، وعلىٰ هذا فإذا كان بين بعض ملوك المسلمين وبعض أهل الذمة من النصارىٰ وغيرهم عهد جاز لملك آخر من ملوك المسلمين أن يغزوهم، ويغنم أموالهم إذا لم يكن بينه وبينهم عهد، كما أفتىٰ بذلك شيخ الإسلام في نصارىٰ ملطية وسبيهم مستدلًّا بقصة أبي بصير مع المشركين». اهـ[(١)].

هذا مع كون حاكم المسلمين في ذلك الوقت هو النبي ﷺ، وفي بداية الرسالة والأخوة الإسلامية في أقصىٰ درجاتها، فكيف في عصرنا هذا وقد تفرق المسلمون وأصبحوا دولًا مستقلة كاملة.

وهذا لا يعني أن نصرة المسلمين بعضهم لبعض قد انتهت، بل المسلمون كلهم أمة واحدة، وهم يد علىٰ من سواهم ويجب علىٰ المسلمين نصرة إخوانهم في أي مكان ولكن بضوابط وهي:

الوجه الثاني: وهو أن نقول: لو أن دولة مسلمة مستقلة عنا قاتلت دولة كافرة معاهدة لنا فلا يخلو من حالين:

الحال الأولىٰ: أن تكون الدولة المسلمة هي التي بدأت القتال، أي كان جهادها للدولة المعاهدة لنا جهاد طلب ودعوة، وهو الذي يشترط فيه إذن الإمام كما اتفق عليه العلماء، ففي هذه الحال لا يجوز لنا بحال إعانة الدولة المسلمة علىٰ قتال المعاهدين لنا؛ لأنه غدر ونقض للعهد لقوله سبحانه ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]. فمنع الله عَزَّوَجَلَّ من نصرة المسلمين المتميزين عنا علىٰ

---

(١) وفي «الدرر السنية» (٩/ ٣٤١): «وسئل بعضهم - أي علماء الدعوة - عن أخذ بعض المسلمين ممن لم يكن له أمان؟ فأجاب: إذا لم يكن بين الإمام وبينهم عقد أمان، أو كان بينه وبينهم ذلك والآخذ غير داخل في العقد جاز الأخذ والحالة هذه». اهـ. راجع(المعونة شرح المنتهي وكشاف القناع في باب الهدنة من كتاب الجهاد).

المعاهدين لنا، يدل علىٰ ذلك أيضًا أن النبي ﷺ لم يُعن أبا بصير ومن معه لما كانوا يقطعون الطريق علىٰ المعاهدين من كفار قريش.

الحال الثانية: أن يصول المعاهدون لنا من الكفار علىٰ دولة مسلمة أخرىٰ، لم تدخل في عهدنا، ففي هذه الحال يجب علىٰ المسلمين المُعتدىٰ عليهم جهاد الصائلين بدون إذن الإمام، لأنه جهاد دفع لا طلب، فيتعين عليهم ذبًا عن الأرواح والأعراض والأموال والدين، كما يجب علىٰ جميع المسلمين إعانتهم، إن احتاجوا لذلك، الأقرب فالأقرب، كل حسب جهده وطاقته، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، ولا يعتبر هذا - أي: قتال المعاهدين لنا لغيرنا من المسلمين ممن ليسوا تحت ولايتنا - بحد ذاته نقضًا لعهدنا نحن مع المعاهدين الصائلين علىٰ غيرنا ما لم يكن مشروطًا عليهم، ويجب علينا الضغط عليهم فإن احتجنا إلىٰ نبذ العهد معهم إذا لم تكن نصرتهم إلا بذلك، فلنا ذلك.

ولكن لا يجوز لنا أن نقتل ونغدر بمن كان منهم في بلادنا؛ لأن العهد باق، يبينه أنه لو كان قد انتقض عهدهم معنا بقتالنا نحن لا غيرنا، لم يجز لنا الغدر بمن دخل منهم بلادنا بأمان قبل نقض العهد، كما ذكرناه سابقًا، فلأن لا يحل لنا الغدر بهم إذا قاتلوا غيرنا مما لا يعد نقضًا للعهد وقد دخلوا بلادنا بأمان من باب أولىٰ.

وعلىٰ هذا فيجوز لنا - نحن آحاد المسلمين - أن ننجد إخواننا المعتدىٰ عليهم ونقاتل معهم في بلدهم لا في بلدنا؛ لأننا إذا شاركناهم ودخلنا أرضهم كان قتالنا معهم ضد المعاهدين لدولتنا من باب دفع الصائل والمعتدي، ولا يشترط فيه إذن الإمام، ولا يعد نقضًا لعهد دولتنا معهم، كما لو صال علينا معاهدون لنا في بلدنا، فأما أن نقتلهم ونغدر بهم في بلدنا ونحن علىٰ عهد معهم، أو نقتلهم في بلد محايد قد دخلناه نحن وهم بأمان فلا يجوز بحال، وليس هذا من نصرتهم في شيء، بل هو من الغدر الذي نُهينا عنه، ولكن من أراد نصرتهم ذهب إلىٰ ساحة القتال وقاتل وكان ذلك من باب دفع الصائل كما هو الحال في الشيشان وغيرها.

ولذلك أفتىٰ العلماء المشهود لهم بالعلم؛ كالشيخ ابن باز والألباني وابن عثيمين - رحمهم الله - وغيرهم بجواز الذهاب للقتال في الشيشان، وقبلها أفغانستان عند اجتياح الاتحاد السوفيتي لأرضهم، وغيرهما من البلاد، ولم يجعلوا هذا نقضًا للعهد بين الدول التي خرج منها المقاتلون الذين هبوا لنجدة إخوانهم وبين الاتحاد السوفيتي آنذاك، ولم يجوزا قتلهم في بلادنا؛ لأن

العهد باق، بل أنكروا علىٰ من فجر وقتل منهم من كان في بلادنا لأجل غزوهم لغيرنا.

الوجه الثالث: أن نقول: إنه علىٰ أسوأ الأحوال وهو قولنا بانتقاض العهد، فلا أقل من أن يكون من في بلادنا منهم مستأمنين غير معاهدين؛ لأنهم قدموا بإذننا، فكل واحد منهم آمن في بلادنا ما لم ينقض أمانه؛ خاصة برفع السلاح علينا أو سب ديننا أو غير ذلك مما ينقض الأمان، وكل ذلك لم يكن، فكيف يحل لنا قتلهم وهم آمنون. وبهذا البيان والتفصيل يتبين الجواب عما أورده في السؤال الأول والثاني.

وفي الختام أذكر بما ذكرته أولًا، وهو أن لا تُحمل أحكام عصر القوة علىٰ عصر الضعف والذل، وأن يُنظر في العواقب، وأن تقدر المصالح والمفاسد(١)، ويحصل هذا كله بالرجوع إلىٰ أهل العلم المشهود لهم به، والصدور عن رأيهم؛ لأن الناس إذا أخذوا عن الصغار وتركوا الكبار هلكوا.

والله أسأل أن يحفظنا وإخواننا من مضلات الفتن وأن يجمع شمل هذه الأمة علىٰ كتاب الله وسنة نبيه، والله أعلم، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم». اهـ.

علىٰ أنه يظهر لي أن مراد برهامي بالجهاد هو الخروج علىٰ الحكام، يبين ذلك قوله: «وفصل الخصومات وفق شرع الله وإيصال الحقوق إلىٰ أصحابها، والسعي إلىٰ إقامة الخلافة» اهـ.

---

(١) قال ابن قدامة في «المغني» (٩/ ٢٣٨): «معنىٰ الهدنة أن يعقد لأهل الحرب عقدًا علىٰ ترك القتال مدة، بعوض وبغير عوض، وتُسمىٰ مهادنة، وموادعة، ومعاهدة، وذلك جائز بدليل قول الله تعالىٰ: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١﴾ وقال سبحانه: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾. وروىٰ مروان، ومسور بن مخرمة أن النبي ﷺ صالح سهيل بن عمرو بالحديبية علىٰ وضع القتال عشر سنين؛ ولأنه قد يكون بالمسلمين ضعف، فيهادنهم حتىٰ يقوىٰ المسلمون، ولا يجوز ذلك إلا للنظر للمسلمين إما أن يكون بهم ضعف عن قتالهم، وإما أن يطمع في إسلامهم بهدنتهم، أو في أدائهم الجزية، والتزامهم أحكام الملة، أو غير ذلك من المصالح». اهـ.

قلت: وللعلماء في مدة الهدنة ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز أن يعقد السلام أو الهدنة أكثر من عشر سنوات.

القول الثاني: يجوز أكثر، لكن يحدد؛ لأن العقد علىٰ وجه الإطلاق يعني إبطال الجهاد.

القول الثالث: يجوز مطلقًا بدون تحديد؛ للمصلحة، ولكن هذا القول يجعله عقدًا جائزًا بمعنىٰ أن المسلمين إذا رأوا من أنفسهم القوة نبذوا العهد، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.. وهذا الذي قاله شيخ الإسلام هو قياس المذهب في أن المرجع في ذلك إلىٰ المصلحة، ولو زاد علىٰ عشر سنين». اهـ. من «الشرح الممتع» (٨/ ٥٢ - ٥٣).

وأيضًا لما شرع يبين رأي من يرىٰ أن تغيير الوضع الحاضر للمسلمين لا يمكن أن يتم إلا من خلال المواجهة العسكرية المسلحة مع الحكومات المعاصرة، وأنه لابد من بث روح الجهاد في المسلمين للخروج علىٰ الحكام المرتدين، قال: «ونحن نحب أن نقرر هنا جملة من الأمور» وسننقل لك النص بأكمله من مقاله هذا ثم نعقبه بالرد:

قال برهامي: «ثانيًا: من يرىٰ حتمية المواجهة العسكرية: يرىٰ فريق آخر أن تغيير الوضع الحاضر للمسلمين لا يمكن أن يتم إلا من خلال المواجهة العسكرية المسلحة مع الحكومات المعاصرة، ولابد من بث روح الجهاد في المسلمين للخروج علىٰ الحكام المرتدين وإعداد العدة لهذا الأمر، ويرىٰ أن هذا هو أولىٰ أولويات العمل الإسلامي، بل قد يذهب البعض إلىٰ الحكم بأن كل ما سواه خيانة للدين، ونحن نحب أن نقرر هنا جملة أمور:

١- أن حب الجهاد فرض علىٰ كل مسلم، لا يفقد من قلبه إلا بنقص الإيمان أو زواله بالكلية نعوذ بالله من ذلك، وتذكير المسلمين به وبدورهم في إعلاء كلمة الله في الأرض كلها ومحاربة الشرك والكفر حتىٰ يظهر الإسلام، من أهم الأمور التي يجب الاعتناء بها في إيقاظ الأمة؛ فإنها ما زلت إلا بمخالفة الشرع، ومنه: ترك الجهاد في سبيل الله.

٢- الجهاد ماض في هذه الأمة إلىٰ يوم القيامة، كما قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون علىٰ الحق ظاهرين علىٰ من ناوأهم إلىٰ يوم القيامة**». رواه مسلم.

٣- أن الإعداد للجهاد والأخذ بأسباب القدرة والقوة واجب علىٰ الأمة بحسب الاستطاعة؛ خاصة عند العجز عنه، مع لزوم تحديث النفس به والحزن علىٰ فواته قال تعالىٰ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ۝٩٢﴾ [التوبة: ٩٢] وينطبق علىٰ الإعداد ما ينطبق علىٰ الجهاد من شروط القدرة ومراعاة المصلحة». اهـ.

ثم تكلم عن مراحل تشريع الجهاد، وبين أن الواقع هو الذي يحدد أي الأحكام هو الأنسب في مراحل الجهاد، متسائلًا: هل الجهاد هو الخروج علىٰ الحكام فقط؟!

فهو هنا يُقر أصحاب هذا المنهج علىٰ قولهم: «الحكام المرتدين»[1] ولم يتعقبهم بشيء، ولم

---

(١) ليت شعري من الذي أقام عليهم الحجة ومن ثم حكم عليهم بالردة أم هو التكفير بالظن؟!

يكلف نفسه سؤالهم، من هم هؤلاء الحكام؟ وما هي مبررات ردتهم، وهل أقيمت الحجة عليهم، وإذا كان ذلك كذلك، فهل الخروج عليهم وتغييرهم يسمىٰ في الشريعة جهادًا؟!

كذلك يعرج للحديث عن الجهاد في مقام كلامه عن المواجهة العسكرية للحكام، فما دخل هذا بذاك؟!

كما أود منك أن تلاحظ - أخي طالب الحق - أنه يقول: «إن من شروط الجهاد القدرة ومراعاة المصلحة». وهذا يبين أن الجهاد عند برهامي ليس إلا محاربة الحكام والخروج عليهم، أو علىٰ الأقل هو أحد أنواع الجهاد، يدل علىٰ ذلك قوله وهو يتساءل: «وهل الجهاد هو الخروج علىٰ الحكام فقط؟».

ثم يقول: «إن الإعداد للجهاد والأخذ بأسباب القدرة والقوة واجب علىٰ الأمة بحسب الاستطاعة - إلىٰ آخر ما قال». فهل انتهينا من جهاد النفس وجهاد العصاة وجهاد المنافقين حتىٰ نستعد لجهاد الكفار؟! هل قمنا بالتصفية والتربية حق القيام فتخلصنا من آفاتنا واختلافنا، والداء الدفين فينا؟ هل اجتمعنا كلنا قادة وشعوبًا علىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ حتىٰ نتفرغ لجهاد أعدائنا؟ إن قطاعًا عريضًا من أمتنا المسلمة ما زال يعشعش فيه الشرك، أما المعاصي فحدث ولا حرج، وأنت تعرف ذلك يا برهامي. فما بالك تحثنا علىٰ الجهاد دون استعداد ديني ودنيوي؟

ثم تقول: «كما يؤخذ علىٰ كثير من أصحاب هذا الاتجاه ترك الإنكار علىٰ المنكرات التي تتبناها الحكومات وتنشرها بين الناس».

أقول: أما قولك: «تتبناها الحكومات»، فخطأ بيِّن يخالف منهج السلف الصالح الذي تدعيه، فهلا وسعك أن تقول: «المنكرات الفاشية في المجتمعات»؟ فها أنت تدندن حول هذه المسألة، وتخاطب العواطف والمشاعر، فالشباب لن يلتف حولك إلا بهذا، فهل هذا صنيع رجل سلفي، بل داعية سلفي تصدر للعامة ليعلمهم أمور دينهم، كيف - يا إخواني - يدعو إلىٰ منهج السلف من يفتقد أسس منهج السلف؟ كيف يدعو إلىٰ منهج السلف من يطعن فيه وينتقده ولا يعجبه حال دعاته؟ كيف يدعو إلىٰ منهج السلف من يعتقد أنه لا يفي بالحاجة في ظل الأوضاع الراهنة، وأن العلاج من خلاله علاج قاصر غير ناجع للقصور الذي يعتريه؟

ثم شرع يضرب أمثلة علىٰ ذلك: «كقضية الحكم بغير ما أنزل الله، ومسائل الولاء والبراء،

ونشر الغزو الفكري، والتبعية للمبادئ الوضعية للغرب». اهـ.

أرأيت أخي - طالب الحق - كيف تكون أمّ القضايا عند برهامي؟ فهو - شاء أم أبىٰ - قضيته الرئيسة: «الحكم بغير ما أنزل الله»، لقد سبق مرارًا وتكرارًا أن الإصلاح يكون من القاعدة، وليس بمنازعة الحكام، والإصلاح إنما يكون بتطبيق منهج الأنبياء والرسل في الدعوة، وذلك بالبداءة بالتوحيد، فهذه هي دعوة الأنبياء والرسل.

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في كتابه الماتع: «منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل»: (صـ٥٨ - ٥٩): بعد أن عدَّد منهج عدد من الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله تعالىٰ، قال وهو يتكلم عن إبراهيم الخليل: «وقد قام إبراهيم عليه السلام بهذا الواجب العظيم علىٰ أكمل الوجوه وأتمها، أقام الحجة علىٰ أبيه وقومه؛ حكومة وشعبًا، فلما رأىٰ منهم الإصرار علىٰ الشرك والكفر والإقامة علىٰ الباطل والضلال، لجأ إلىٰ الإنكار والتغيير باليد والقوة».

فمن أين يبدأ بالتغيير؟ وما هو الأسلوب الرشيد لتغيير هذا الواقع المظلم الجاثم علىٰ أمته؟ أيثور علىٰ الدولة؛ لأنها منبع الشرور والفساد ومصدر الشرك والضلال؟! كيف لا، والحاكم يدعي الربوبية ويصر عليها؟ لماذا لا يدبر انقلابًا يطيح فيه بهذه الحكومة الكافرة وعلىٰ رأسها جبار متأله، وبذلك يقضي علىٰ كل ألوان الفساد والشرك وتقوم علىٰ أنقاضه الدولة الإلهية بقيادة إبراهيم عليه الصلاة والسلام؟! والجواب: حاشا الأنبياء، وحاشا نزاهتهم من سلوك هذه الطرق أو التفكير فيها؛ فإنها طرق الظلمة والجهلة والسفهاء وطلاب الدنيا والملك.

إن الأنبياء دعاة توحيد وروّاد إلىٰ الحق وإنقاذ من الباطل والشرك، فإذا امتدت أيديهم إلىٰ التغيير - وهم أعلم الناس وأعقلهم - فلا بد أن تبدأ بالقضاء علىٰ منابع الشرك والضلال الحقيقية، وكذلك فعل إبراهيم الحليم الرشيد البطل الشجاع.

هذا النبي الحكيم الرشيد واجه فسادًا في العقيدة، وفسادًا في الحكم، أمة انحط تفكيرها وضلت عقولها، فعبدت الأصنام من الأخشاب والأحجار والكواكب، وتحكمها حكومة فاسدة يقودها جبار متأله فأسلسوا له القياد.

فمن أين يبدأ بالإصلاح يا ترىٰ؟

أيبدأ بمصاولة الحاكم؛ لأنه قطعًا يحكم بغير شريعة الله، ويحكم بقوانين وتشريعات

جاهلية، لا شك في ذلك، ويدعي الربوبية جهارًا وحق التشريع أو يبدأ بإصلاح العقيدة؛ عقيدة الأمة وعقيدة الحكومة الجاهلية(١)؟ القرآن يحدثنا عن هذا النبي الرشيد؛ إمام الأنبياء أنه بدأ بإصلاح العقيدة؛ أي الدعوة إلىٰ توحيد الله وإخلاص العبادة له وحده ومحاربة الشرك والقضاء عليه وعلىٰ أسبابه، واقتلاعه من جذوره، فدعاهم فعلًا إلىٰ توحيد الله ونبذ عبادة ما سواه، وجادلهم في هذا المجال وجادلوه، فدمغهم بالحجج القاهرة والبراهين الظاهرة وجردهم من كل سلاح من أسلحة الحجة؛ حتىٰ ألجأهم إلىٰ الاعتراف بالظلم والضلال والتعصب الأعمىٰ والجمود القاتل علىٰ تقليد الآباء: ﴿قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ۝٥٣﴾ [الأنبياء: ٥٣].

فلما رأىٰ إبراهيم أهواء جامحة وعقولًا متحجرة، دبر لهم مكيدة ورسم لهم خطة حكيمة شجاعة لتحطيم آلهتهم، وتم تنفيذ هذه الخطة بكل قوة وشجاعة وجرأة.

وأثار هذا العملُ البطولي(٢) الحكومةَ والشعبَ ضده، واستدعوه للمحاكمة العلنية،

---

(١) قال الشيخ ربيع - في موطن آخر - : «لعل القارئ الكريم الفطن الذكي، الذي يحفظ القرآن، ويتلوه آناء الليل وأطراف النهار، ويتدبر دعوات الرسل من أولهم إلىٰ آخرهم لا يعرف أن هذه غاية الأنبياء التي كافحوا من أجلها، ولا يفهم أن هذا السعي والكفاح أكبر وأنجح وسيلة موصلة إلىٰ مرضاة الله وابتغاء وجهه؛ بل أكبر وأنجح وسيلة إلىٰ نيل رضا الرب هو اتباع منهج الأنبياء في دعوتهم وترسم خطاهم في تطهير الأرض من الفساد والشرك، وأكبر وسيلة الإيمان بأركانه المعرفة والإسلام بأركانه المعرفة أيضًا». اهـ.

(٢) هذا العمل البطولي العظيم وما سبقه من دعوة حكيمة إلىٰ التوحيد ونبذ الشرك في ميزان كثير من دعاة الإصلاح اليوم يعتبر من الاهتمامات بالقشور والتوافه، فلا حول ولا قوة إلا بالله! إنها لا تعمىٰ الأبصار، ولكن تعمىٰ القلوب التي في الصدور. (ربيع).

«لأنهم يرون أن البداءة بالدعوة يجب أن تكون بإصلاح الحكم والسلطة لا بإصلاح العقيدة، وعلىٰ هذا يكون إبراهيم وسائر الأنبياء قد أخطئوا منهج الدعوة الصحيح. (الفوزان)».

قلت: دعوة الإخوان المسلمين تعمل لهدف واحد، وهو: الوصول إلىٰ الحكم والسعي لإقامة دولتهم - لا دولة الإسلام - قال الراشد في «المسار (صـ٤٩)»: «وخطتنا تقوم علىٰ طلب الحكم عند المقدرة عليه، ثم نحاول تغيير المنكر في المجتمع؛ مستعملين لإزالته أموال الدولة وأجهزتها الإدارية والتربوية والصحف والإذاعة والتلفزيون، ومعنا الهيبة والقوة، وليس من المنطق أن نلبث نزيله بجهودنا الفردية المجردة، ومخاطر المحن مكلكلة علينا». اهـ.

وكما قال كبير لهم أيضًا: «لعله قد تبين لكم من كتاباتنا ورسائلنا أن غايتنا النهائية التي نقصدها من وراء ما نحن بصدده الآن من الكفاح إنما هي إحداث الانقلاب في القيادة، وأعني بذلك أن ما نبتغي الوصول إليه والظفر به في =

ووجهوا إليه الاتهام: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] فأجابهم بأسلوب تهكمي ساخر: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣].

فكان هذا الجواب التهكمي المفحم كالصاعقة العنيفة هوت علىٰ رؤوسهم المخبولة، ﴿ثُمَّ نُكِسُوا۟ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الأنبياء: ٦٥]. اهـ.

أقول: الأمر يحتمل البسط أكثر من هذا، ولكن تكفي هذه الإشارة حتىٰ يعرف الناس أي الفريقين أهدىٰ سبيلًا: الذين يتبعون منهج الأنبياء والرسل في دعوتهم، أم الذين يخالفونها مبررين ذلك باختلاف الأحوال والمقامات وفقه الواقع والمهمات وغير ذلك من المزالق والمتاهات؟ وعلىٰ كل حال: فالأمر كما قال الشيخ صالح الفوزان في تقديمه للكتاب سابق الذكر قال - حفظه الله:

«وإن أية دعوة لا تقوم علىٰ هذه الأسس، ويكون منهجها قائمًا علىٰ منهج الرسل، فإنها ستبوء بالخيبة وتضمحل وتكون تعبًا بلا فائدة، وخير دليل علىٰ ذلك تلك الجماعات المعاصرة التي اختطت لنفسها منهجًا للدعوة يختلف عن منهج الرسل، فقد أغفلت هذه الجماعات - إلا ما قل منها - جانب العقيدة، وصارت تدعو إلىٰ إصلاح أمور جانبية.

فجماعة تدعو إلىٰ إصلاح الحكم والسياسة، وتطالب بإقامة الحدود وتطبيق الشريعة في الحكم بين الناس - وهذا جانب مهم؛ لكنه ليس الأهم - إذ كيف يطالب بتطبيق حكم الله علىٰ السارق والزاني، قبل أن يطالب بتطبيق حكم الله علىٰ المشرك؟ كيف يُطالب بتطبيق حكم الله بين المتخاصمين في الشاة والبعير، قبل أن يُطالب بتطبيق حكم الله علىٰ عباد الأوثان والقبور، وعلىٰ الذين يلحدون في أسماء الله وصفاته فيعطلونها عن مدلولاتها ويحرفون كلماتها؟

أهؤلاء أشد جرمًا أم الذين يزنون ويشربون الخمر، ويسرقون؟! إنَّ هذه الجرائم إساءة في حق العباد، والشرك ونفي الأسماء والصفات إساءة في حق الخالق سبحانه - وحق الخالق مقدَّم علىٰ حقوق المخلوقين - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الاستقامة» (١/ ٤٦٦):

=

هذه الدنيا أن نطهر الأرض من أدناس قيادة الفسقة الفجرة وسيادتهم ونقيم فيها نظام الإمامة الصالحة الراشدة، فهذا السعي والكفاح المتواصل نراه أكبر وأنجح وسيلة موصلة إلىٰ نيل رضا الرب تعالىٰ وابتغاء وجهه الأعلىٰ في الدنيا والآخرة». اهـ.

«فهذه الذنوب مع صحة التوحيد خير من فساد التوحيد مع هذه الذنوب»(١).

هذا، وجماعة أخرىٰ تنتمي إلىٰ الدعوة، لكنها تسير علىٰ منهج آخر يختلف أيضًا عن منهج الرسل، فلا تعير العقيدة أهمية، وإنما تهتم بجانب التعبد وممارسة بعض الأذكار علىٰ نهج الصوفية، ويركزون علىٰ الخروج والسياحة، والذي يهمهم هو استقطاب الناس معهم دون نظر إلىٰ عقائدهم، وهذه كلها طرق مبتدعة، تبدأ من حيث انتهت دعوة الرسل، وهي بمثابة من يعالج جسدًا مقطوع الرأس؛ لأن العقيدة من الدين بمنزلة الرأس من الجسد، والمطلوب من هذه الجماعات أن تصحح مفاهيمها بمراجعة الكتاب والسنة؛ لمعرفة منهج الرسل في الدعوة إلىٰ الله، فإن الله سبحانه أخبر أن الحاكمية والسلطة التي هي محور دعوة هذه الجماعة التي أشرنا إليها لا تتحقق إلا بعد تصحيح العقيدة بعبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه. قال الله تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٥٥﴾ [النور: ٥٥].

وهؤلاء يريدون قيام دولة إسلامية قبل تطهير البلاد من العقائد الوثنية المتمثلة في عبادة الموتىٰ والتعلق بالأضرحة، بما لا يختلف عن عبادة اللات والعزىٰ ومناة الثالثة الأخرىٰ، بل تزيد عليها أنهم يحاولون محالًا:

ومن طلب العلا من غير كد ... أضاع العمر في طلب المحال

إن تحكيم الشريعة، وإقامة الحدود، وقيام الدولة الإسلامية، واجتناب المحرمات، وفعل الواجبات؛ كل هذه الأمور من حقوق التوحيد ومكملاته، وهي تابعة له فكيف يعتني بالتابع ويهمل الأصل(٢)؟!

---

(١) ودليل هذا قوله تعالىٰ: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء). وقد تعجب حين تعلم أنا قد وجدنا لبعض قادة هذه الجماعة كتبًا يؤيدون فيها التبرك بالأضرحة والتوسل بالصالحين. (الفوزان).

(٢) قال الشيخ أحمد النجمي في «المورد العذب الزلال» (صـ٨٤ - ٨٥): «وبالجملة فإن عشرات النصوص؛ بل مئات النصوص موجودة في بطون الكتب؛ من تفسير وحديث وسير تدل علىٰ أن النبي ﷺ لم يبدأ في دعوته بغير التوحيد ومحاربة الشرك، والنصوص الدالة علىٰ ذلك من الكتاب والسنة أشهر من أن تذكر وأكثر من أن تحصر، فأيما داعٍ ≤

وإنني أرىٰ أن ما وقع لتلك الجماعات من مخالفة لمنهج الرسل في طريقة الدعوة إلىٰ الله، إنما نشأ من جهلهم بهذا المنهج، والجاهل لا يصلح أن يكون داعية؛ لأن من أهم شروط الدعوة: العلم، كما قال تعالىٰ عن نبيه: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: ١٠٨]. فأهم مؤهلات الداعية العلم.

ثم إننا نرىٰ هذه الجماعات المتسبة إلىٰ الدعوة مختلفة فيما بينها؛ فكل جماعة تختط لنفسها خطة غير خطة الجماعة الأخرىٰ، وتنتهج غير منهجها، وهذه نتيجة حتمية لمخالفة منهج الرسول ﷺ؛ فإن منهج الرسول واحد لا انقسام فيه ولا اختلاف عليه كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]. فأتباع الرسول ﷺ علىٰ هذه السبيل الواحدة لا يختلفون». اهـ[(١)].

ثم يقول برهامي: «ولا يصح التعلل بتوفير الحماية للدعوة». اهـ.

أقول: الله الموعد! وعنده سبحانه تجتمع الخصوم، فالسلفيون عنده يكتمون ما أمرهم الله بعدم كتمانه ويداررون ويمارون في دين الله؛ بحجة الخوف من الأذىٰ وعدم مصادمة السلطة، أهذا هو قدر المنهج السلفي عندك يا برهامي وقدر دعاته؟ إن السلفيين - بحمد الله - يعرفون وأنت تعرف كذلك، أن أحد شقي الدعوة الصبر علىٰ الأذىٰ الذي يتعرض له

= دعا قومًا إلىٰ الله، فبدأ بغير التوحيد مع أن الشرك فيهم فاش والأضرحة التي هي بمنزلة اللات والعزىٰ، لديهم موجودة والناس لها قاصدون، وعليها مترددون، بها يتطوفون ويتمسحون، وبأسماء أصحابها في الصباح والمساء يهتفون ويلهجون، ولهم من دون الله يدعون، وإليهم عند الشدائد يفزعون ويلجأون، ولتلك الأضرحة ينذرون، وعلىٰ أسمائهم يذبحون؛ معتقدين أنهم يعطون ويمنعون ويغنون إذا شاءوا ويفقرون، إن من دعا قومًا هذه حالهم؛ فسكت عن شركهم سكوت المقر، ودعا إلىٰ غير التوحيد الذي هو مقتضىٰ شهادة أن لا اله إلا الله، فإنه قد خالف الرسل كلهم من أولهم نوح - عليه السلام - إلىٰ آخرهم محمد ﷺ، واتخذ سبيلًا غير سبيلهم ومنهجًا غير منهجهم؛ بل قد خالف قول الله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾، وأولىٰ به أن يوفر علىٰ نفسه الجهد والعناء؛ لأن كل ما كان علىٰ غير منهج الرسل فهو مردود غير مقبول. قال ﷺ: **«من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد» اهـ.**

(١) وبعض هؤلاء الذين ينتسبون للدعوة إلىٰ الإسلام لو سألت أحدهم: ما هو الإسلام؟ وما هي نواقضه؟ لم يستطع أن يجيب إجابة صحيحة، فكيف جاز لمثل هذا أن يكون داعية؟! (الفوزان).

صاحبها، والداعي إلىٰ الله تعالىٰ في كل عصر ومصر، لا يخلو من أذًىٰ يصيبه، وكم لاقىٰ أنبياء الله ورسله من الأذىٰ والعنت، والسلفيون يعرفون ذلك ويقتدون بهم؛ فهل تغاضىٰ السلفيون عن المنكرات بحجة الخوف من الأذىٰ؟ وهل رأوا مخالفة للشريعة ولم يبينوها للناس؟ كلا والله، بل وضحوا وبينوا، وعرفوا الناس الحق من الباطل والهدىٰ من الضلال، وبينوا مفاسد الحكم بغير ما أنزل الله وأنه من الضلال البين، وأنه مشاقة لله ورسوله ﷺ، وأن الله وصفه في كتابه بأنه كفر وظلم وفسق، لكنهم عندما يبينون ذلك علىٰ وجه الإجمال يفصلون في المسألة ويقولون بقول السلف الذي سبق وأن بيناه، ثم قل لي بربك، متىٰ رأىٰ السلفيون منكرًا ولم ينكروه بالقول؟ أما الفعل فهذا ليس لهم، بل لمن بيده السلطة، علىٰ أننا نقول: وأنتم.. ما سمعنا أنكم تنكرون المنكر باليد، بل تنكرون - إن كنتم تنكرون - كما ننكر نحن؛ انطلاقًا من قول الله تعالىٰ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ومن قوله تعالىٰ: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. ولكن وفق الضوابط الشرعية، فالعلماء والدعاة وطلبة العلم ينكرون بالقول بموجب علمهم، ولم يكلفهم الله شيئًا ليس في وسعهم ولا طاقتهم، وهم فعلوا ما وسعهم، فإن كنتم تنكرون كذلك فنحن أنكرنا كإنكاركم، وإن كنتم تنكرون باليد فلم نسمع من هذا شيئًا عنكم، فإن كان قد حدث ذلك فأنتم جاهلون معتدون ظالمون شئتم أم أبيتم، أما إن كنتم ترون وجوب الإنكار باليد ولكنكم تخشون الأذىٰ، فها أنتم وقعتم فيما اتهمتمونا به(١).

فالحاصل أن السلفيين أنكروا - أشد ما يكون الإنكار - التحاكم إلىٰ غير شرع الله، وبينوا فساد ذلك، وأن ذلك يستجلب غضب الله ومقته، وحاربوا جميع الدعوات الضالة الملحدة، بل إن السلفيين لم يتركوا شيئًا من المنكرات إلا وبينوه وحذروا منه، فأي شيء تنقم به علىٰ السلفيين؟ إلا أنهم لا يوافقونك علىٰ منهجك الإخواني ولا يسيرون علىٰ هواك؟ أم لأنهم يتقيدون في إنكارهم بالقواعد الشرعية؟ وخذ مثالًا علىٰ ذلك: مسألة الحكم بغير ما أنزل الله: إن السلفي يعرف هذه المسألة ويتقنها ويفهمها فهمًا جيدًا، فهي مسألة مؤصلة عنده،

---

(١) وهذا يذكرنا بقول أبي مجلز للإباضية لما اتهموه بالجبن والفَرَق من الحكام؛ فقال: بل أنتم أولىٰ بذلك لأني لا أرىٰ الخروج وأنتم ترونه ولا تخرجون؟!

يعرف أن الحكم بغير ما أنزل الله تارة يكون كفرًا أكبر وظلمًا أكبر، وفسقًا أكبر، وتارة يكون من الكفر الأصغر والظلم الأصغر والفسق الأصغر. ومناط ذلك علىٰ الاستحلال أو الاعتقاد بجواز ذلك، أو أفضليته أو مساواته للحكم الشرعي، وهذا أمر محله القلب لا يمكن لأحد الاطلاع عليه. لكنهم مع ذلك لا يجعلون هذه القضية أم القضايا ولا يستحوذون علىٰ عقول النشء من خلالها، بل يضعونها موضعها الصحيح. أما المنهج الحزبي فقد ربىٰ الشباب علىٰ أن هذه قضيته ومهمته ومسألة حياته أو موته، فأين هذا من ذاك؟ وأيضًا حين يتكلم السلفيون عن الجهاد، يبينون أنواعه وأحكامه وضوابطه من غير تهويل أو تحميل المسألة أكثر مما تحتمل، ويعرفون أن الجهاد وسيلة لها شروطها المقررة شرعًا؛ فمتىٰ فقدت شروطها سقطت هذه الوسيلة، أما أهل التحزب والشقاق فربوا الشباب - عندهم - علىٰ أن الجهاد غاية الغايات وأنه لا بد منه؛ توافرت شروطه أم لا، والذهاب للعراق حتم لازم، ومناصرة المسلمين هناك فرض ولابد، فليت شعري من هؤلاء المسلمون الذين سينصرونهم؟ أهم البعثيون؟ أم الروافض؟ أم الصوفية؟ أم فلول تنظيم القاعدة؟ وأي راية سينضمون تحت لوائها؟ وعندما يحمىٰ الوطيس؛ أي فئة سينحازون لها؟ ثم مَن مِن الأعداء سيحاربونه؟ البعثيون؟ أم الأمريكان وقوىٰ الكفر المشاركة؟ أم الروافض؟! هل سنجد الإجابة عند هؤلاء؟

وسنضرب الآن مثالًا؛ لبيان الفرق بين المنهج السلفي الحق والمنهج العاطفي الحماسي الحزبي. هذا كعب بن الأشرف يؤذي النبي ﷺ ويسبه، حتىٰ لقد تمادىٰ في غيه وشبب بنساء المسلمين، فماذا فعل الصحابة؟! ولاحظ أخي - طالب الحق - أن الدولة المدنية حالتئذ مسلمة قوية، ولي أمرها رسول رب العالمين، وأفرادها خير القرون وأفضل البشر بعد الأنبياء والرسل، ومع ذلك لم يفعل أحد من الصحابة شيئًا؛ لماذا؟ لأن الأمر عندهم منضبط، لا مجال للعاطفة والحماسة، وإلا لكانوا قتلوا كعبًا ومن شايعه، ولكن هم يتنظرون ما يأمرهم به رسول الله ﷺ، فقال: «**من لي بكعب بن الأشرف فإنه آذىٰ الله ورسوله**» القصة.

فلو نظرنا لهذا الموقف من خلال منظور الحزبيين الحماسيين الذين تقوم دعوتهم علىٰ مخاطبة عواطف الجماهير ودغدغة مشاعرهم لاتَّهمْنا الصحابة - رضوان الله عليهم - بالتقاعس وبقلة غيرتهم وعدم إنكارهم، بل وبرضاهم بذلك، لكننا إذا نظرنا من خلال الضوابط الشرعية والقواعد المرعية، وجدنا أن الأمر كله مداره علىٰ الاتباع - الاتباع في كل

شيء - في الدعوة وفي الإنكار وفي التغيير وفي جميع شئون الحياة، لا مجال للاستحسان أو للعواطف أو للتوقعات، فهكذا ربى النبي - ﷺ أصحابه - وهكذا اقتدى السلف بهم، واقتدى بهم من تبعهم على الخير والهدى الذي كانوا عليه، فلله درهم! فهم فوقنا في كل علم وفضل وخير، واتباعهم غنيمة ومخالفتهم مردية مهلكة.

ثم يقول منتقدًا المنهج السلفي الذي يدعيه: «كما يؤخذ على أصحاب هذا المنهج المبالغة في تضخيم سيئات الجماعات الإسلامية والإجحاف بمنافعها ومحاسنها، فجعلت علاج المريض قتله أو إيقاف قلبه، إذ أن جماعات الصحوة الإسلامية هي قلب الأمة النابض بالحياة، بعد أن فقد الجسد كله مظاهر الحياة، وكم كانت هذه الجماعات الإسلامية سببًا لهداية الشباب والشيوخ والنساء والأطفال وعودتهم إلى دينهم». اهـ.

أقول: انظر - يارعاك الله - بعين الإنصاف تجد ما يلي:

أولًا: يدافع عن الجماعات ووجودها في الأمة الإسلامية[1] ويرد على العلماء؛ بل يتهمهم

---

(١) **قال محمد حسين يعقوب في درسه المصور (؟!) «أصول الالتزام»:** «... قولي طيب يا عم الشيخ بس متخدناش في الكلام، وننسى الجو، نمشي مع بتوع التبليغ، ونخرج في سبيل الله، ولا نقعد مع بتوع الإخوان، ولا نروح مع مين بالضبط.. تحديدًا؟ وأنا دايمًا في إجابة السؤال ده بقول: إن الجماعات الموجودة على الساحة، جماعات دعوة، وليست هي الفرق النارية المذكورة في حديث النبي ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين**». العلماء متفقون - إجماع - على أن هذه الفرق: المخالفة في العقيدة، اللي هما الخوارج، اللي هما التكفير في عصرنا ده، الشيعة، ال..إإل الرافضــ. أو الـ هؤلاء الـ المرجئة، وغيره من هؤلاء الناس.. الصوفية، دول عقائد مخالفة، لكن الجماعات اللي أنا بقولك عليها: التبليغ والإخوان، والسلفيين والــ. أنصار السنة، وجماعة.. والجمعية الشرعية، كل دول جماعة بيقولوا بعقيدة واحدة كل دول من أهل السنة والجماعة، بس فيهم من هم على جادة الطريق ومن هم على جنباتها (أي: الصراط)، كلهم فيهم حق وباطل بعضهم فيه حق أكثر من الباطل، وبعضهم فيه باطل أكثر من الحق، وبعضهم نص نص، بس لا أنا ولا أنت نقيم.. دايمًا نصيحتي: اعرف الحق تعرف أهله، أنا لو قعدت دلوقتي، وكلمتك وأقنعتك - يقينًا - إن السلفيين دول على حق، هتقوم من قدامي تقعد قدام واحد تاني من بتوع التبليغ يقنعك إن التبليغ على حق، وتقوم قدام واحد ثالث يقنعك إن الثالثة على حق، والرابعة والخامسة، ليه؟ لأن معندكش بصيرة للتمييز، أنت محتاج تتعلم، يبقى أنا اللي بطالبك بيه دلوقتي ملكش دعوة بالجماعات دي كلها خالص، ولا تنتمي لأحد منهم إنما عليك أن تتعلم وتعبد الله، فلما تتعلم هتعرف الحق، ولما تعرف الحق بعده كده تشوف الحق مع مين؟ اتعلم عقيدة، =

بالجهل، فيقول - متعالمًا[(١)]: «فجعلت علاج المريض قتله أو إيقاف قلبه».

قاتل الله الجهل والتعصب، يعني وجود الجماعات خير وهداية والعلاج لا يكون بالفتوىٰ بعدم مشروعيتها، إنما بعلاج الأخطاء البسيطة إن وجدت، وأقول «بسيطة» لأنه يقول: تضخيم سيئات الجماعات والإجحاف بمنافعها ومحاسنها، وكأن العلماء افتقدوا عنده العدل والإنصاف، علىٰ أنه لم يضرب لنا ولو مثالًا واحدًا علىٰ ذلك.

ثانيًا: قوله: «إذ أن جماعات الصحوة الإسلامية هي قلب الأمة النابض».

أقول: قال الله - تعالىٰ -: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا

=

اتعلم فقه، اتعلم سيرة، اتعلم تفسير، اتعلم أصول، اتعلم لغة، اتعلم مصطلح، اتعلم... اتعلم وتبقىٰ طالب علم مجتهد وعندك علم، لما يبقىٰ عندك علم غزير وأصول، هتبص كده هتشوف إن دول فيهم بدعة، لأن النبي معملش كده، ما أنت درست سيرة! وهتشوف إن دول فيهم بدعة، لأنهم بيستدلوا بأحاديث ضعيفة كلها علىٰ أعمالهم وأقوالهم، والأحاديث الضعيفة دي أنت درستها في مصطلح، ودولت يستدلوا... بيعملوا أعمال كلها غلط، بدع، لأنك درست أصول فقه، واستمداد الحكام، وكل دولت عملهم باطل، ليه؟ لأنهم (بيقدموا) مسائل علىٰ مسائل العقيدة، يبقىٰ كدة غلط مينفعش أمشي معاهم، هتبقىٰ فاهم، وتبقىٰ الأمور علىٰ بصيرة ونور، لكن إن محمد حسين يقعد يقولك: أما جماعة الإخوان فهم جماعة باطلة! وفيهم كذا... يبقىٰ أنا علىٰ باطل، لو أنا قلت كدة، أنا مقلش علىٰ حد حاجة، سيب الناس... الساحة تسعنا وتسع غيرنا لكن المشكلة مشكلتك إنت هتبقىٰ مع مين علشان متضيعش؟ متبقاش صاحب هوىٰ، وعشان كده بقولك: اتعلم، اتنور، وافهم، وساعتها هتشوف الحق، وتحب الناس دول كلهم كل الناس دول فيهم خير، وكل الناس دول فيهم إخلاص، بس ينقصهم الصواب، العمل له شرطين: أن يكون خالصًا، وإيه؟ وصوابًا، كل دول عايزين يخدموا الدين، وعايزين يرفعوا راية الإسلام، وكل دول بيعانوا من اضطهاد وأذىٰ في سبيل الدين، وما ذلك.. ومع ذلك مازالوا.. مازالوا ثابتين ومتماسكين ليه؟ إخلاص، لكن الصواب؟ الصواب عزيز، صعب إن حد يحصل الصواب في عصرنا، لأن الفتن بتعمي، قال رسول الله ﷺ: «حبك الشيء يعمي ويصم» اهـ.

(١) «ورأيت مؤلف هذا الكتاب رجلًا مماريًا معجبًا برأيه متبعًا لهواه، ذاهبًا في كثير مما يعتقده إلىٰ الأقوال الشاذة والآراء الساقطة... هذا مع أنه حمله إعجابه برأيه وغلبة اتباع هواه علىٰ أن نسب سوء الفهم والغلط في النقل إلىٰ جماعة من العلماء المعتمد عليهم...» اهـ «الصارم المنكي في الرد علىٰ السبكي» لابن عبد الهادي (صـ٦).

صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١-٣٢]، فأين في كتاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ جواز الجماعات؟! فالتفرق ليس من الدين؛ لأن الدين أمرنا بالاجتماع وأن نكون جماعة واحدة وأمة واحدة علىٰ عقيدة التوحيد وعلىٰ متابعة الرسول ﷺ.

لكن برهامي له رأي آخر! فالجماعات عنده هي قلب الأمة النابض!! أرأيت.. ووالله إني لأتعجب: أي شيء دعاه لأن يقول ذلك؟! فلو لم توجد النصوص الصريحة في تحريم قيام الجماعات لاقتضىٰ النظر الصحيح تحريمها أيضًا!

قال ابن القيم: «إذا أشكل علىٰ الناظر أو السالك حكم شيء، هل هو الإباحة أو التحريم؟ فلينظر إلىٰ مفسدته وثمرته وغايته فإن كان مشتملًا علىٰ مفسدة راجحة ظاهرة، فإنه يستحيل علىٰ الشارع الأمر به أو إباحته، بل العلم بتحريمه من شرعه قطعي». اهـ. [«مدارج السالكين» (١/ ٤٩٧)].

لكن، لا عجب إذا كان الإنسان معجبًا برأيه متبعًا لهواه، ذاهبًا في كثير مما يعتقده إلىٰ الأقوال الشاذة والآراء الساقطة، أن نسمع من دعاة الإسكندرية المدح لفرقتي الإخوان والتبليغ! ولم لا وهما من جماعات الصحوة ومن قلب الأمة النابض؟

فهلّا درس برهامي المسألة قبل أن ينادي علىٰ نفسه بالجهل ويخالف علماء الأمة وثقاتها في مسألة منهجية تعد من النوازل التي لا يتكلم فيها إلا أهل العلم الراسخون - وبالطبع برهامي ليس منهم ولا أظنه يدعي ذلك - فهذه ليست مسألة اجتهادية، إنما هي مسألة أصولية، فلماذا يخالف هؤلاء بغير حجة وبرهان، إنما مجرد هوىٰ وهذيان.

وأيضًا هو لم يأت بدليل علىٰ صحة كلامه من الكتاب أو السنة أو الاجماع يبرهن به علىٰ صحة كلامه وخطأ كلام ابن باز والألباني والعثيمين والفوزان وغيرهم، ونحن والله لسنا مقلدين، إنما نقول له وللشباب الذي شايعه: لا بأقوال العلماء رضيتم، ولا بدراسة المسألة دراسة منهجية أصولية فعلتم، فماذا تريدون بالله عليكم؟

والله لقد احترنا معكم! كيف نقنعكم؟! الكتاب والسنة جئناكم بهما، أقوال العلماء سردناها عليكم، فلم ترضوا بهذه ولا بتلك، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ أرأيتم الآن أنكم لهواكم متبعون ولعلمائكم مخالفون؟

ثم تأمل قوله: «كما يؤخذ علىٰ أصحاب هذا المنهج المبالغة.. إلخ قوله». اهـ.

أرأيت - أخي طالب الحق - أن منهجنا - المنهج السلفي الحق - مخالف لمنهجهم، وأنهم لا يرتضون منهجنا، وأننا نتتبع سيئات الجماعات والأفراد، بل لا نكتفي بذلك حتىٰ نبالغ في تضخيمها، وهذا ما وقع فيه ابن باز والألباني والعثيمين والفوزان ومقبل الوادعي وعبد المحسن العباد، وغيرهم، بالغوا وضخموا في سيئات الجماعات القائمة ولم يحجزهم دين ولا ورع؟! فانظر - يا رعاك الله - واعتبر، كيف يفعل الهوىٰ بأهله، وكيف يضل الله من يشاء، قال تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [الفرقان: ٤٣].

ثم يقول: «فإن نظرنا إلىٰ واقع المسلمين اليوم نجد الانحراف عن دين الله إلىٰ مناهج الباطل والضلال ظاهرًا منتشرًا في الأفراد والمجتمعات، مما يستوجب علىٰ كل مسلم غيور علىٰ دينه يفهمه الفهم الصحيح الشامل أن لا يقف موقف المتفرج السلبي الذي يتحسر علىٰ وجود الفساد؛ دون أن يحرك ساكنًا لإزالته وإقامة الخير والمعروف مكانه، وهذا الموقف السلبي من الكثيرين من الملتزمين يدل علىٰ نقص الإيمان ولا بد؛ لأن الجميع يخالط المجتمع ويعيش فيه هو وأهله وأبناؤه، ويتأثر وهو يرىٰ منكراته المختلفة في التعليم والإعلام والقضاء والتشريع والحكم والحرب والسلام والاقتصاد ووضع المرأة وسائر أنظمة المجتمع، فمن لم يستشعر وجوب تغيير تلك المنكرات ويشارك في تغييرها بكل ما يقدر عليه من أنواع القدرة بنفسه أو مع غيره من إخوانه المسلمين أو بأمره القادرين وحثهم علىٰ التعاون علىٰ ذلك، فهو كما قال رسول الله ﷺ: «**فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**». اهـ. رواه مسلم.

أقول: تأمل - أخي طالب الحق - ما قاله، ثم قل لي: ماذا تستشعر من هذه الجمل، وماذا تفهم منها:

«لا يقف موقف المتفرج السلبي الذي يتحسر علىٰ وجود الفساد دون أن يحرك ساكنًا لإزالته وإقامة الخير والمعروف مكانه».

«فمن لم يستشعر وجوب تغيير تلك المنكرات، ويشارك في تغييرها بكل ما يقدر عليه من أنواع القدرة بنفسه أو مع غيره.. إلخ». اهـ.

فماذا يريد برهامي؟ أيدعو الشباب إلىٰ الخروج؟! ولا تقل لي: لعله يريد بذلك الإنكار باللسان والقلب، لأني سأقول لك: ليس هذا مراده، إنما مراده التغيير باليد، وهذا لا يكون إلا بالخروج علىٰ الحكام ويدل علىٰ ذلك ثلاثة أمور:

الأول: قوله: «بكل ما يقدر عليه من أنواع القدرة»، ويدخل في ذلك التغيير باليد.

الثاني: قوله: «وهو يرىٰ منكراته المختلفة في التعليم والقضاء والتشريع والحكم والحرب والسلام والاقتصاد ووضع المرأة وسائر أنظمة المجتمع»، ولا يكون تغيير ذلك إلا بتغيير الحكم.

الثالث: ذكره حديث النبي ﷺ: **«فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن... الحديث»**(١).

وذكرني صنيعه هذا بصنيع أحد الزائغين المفتونين؛ وهو الآن من كبار السروريين(٢). يقول سلمان العودة في شريطه «هموم فتاة ملتزمة»: «إنني أعتقد أن زمن الشكوىٰ المجردة قد انتهىٰ أو كاد ينتهي، أعني أن دور الخيرين والخيرات لا يجوز أن يتوقف عند مجرد الشكوىٰ للجهات المختصة حصل كذا.. وحصل كذا.. وحصل كذا». اهـ.

فهؤلاء جميعهم منطلقاتهم ليست شرعية، إنما هي حزبية حماسية عاطفية، وما يرتكبونه من مخالفات عقدية ومنهجية يكون عن اختيار منهم ورضًا، فهم يصرون عليها؛ عنادًا

---

(١) الحديث الذي ذكره برهامي من الأحاديث التي كره السلف كأحمد وغيره التحديث بها؛ لما في ظاهرها من الخروج علىٰ السلطان: «ومن جاهدهم بيده». فالواجب علىٰ برهامي أن يحدث الناس بما يعرفون ويدع ما ينكرون كما قال علي ﷺ، فالمتشابه الذي يشتبه فهمه علىٰ الناس لا ينبغي يا برهامي أن يُذكر عند العامة.

والأحاديث التي كره السلف التحديث بها ضبطوها بأن يكون الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشىٰ عليه الأخذ بظاهره مطلوب. وانظر «فتح الباري» (١/ ٢٢٥) علىٰ أن التغيير باليد لا يستلزم القتال، وقد نص علىٰ ذلك أحمد في رواية صالح فقال: التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

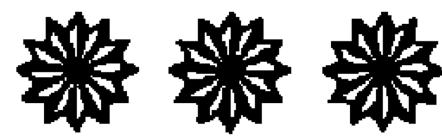
(٢) نعت عبد المنعم الشحات في مقال له في موقع صوت السلف سلمان العودة بأنه سروري - وهذا حق - فهل يكون الشحات بذلك...؟؟!

وإعراضًا لكونهم اتخذوا منهجًا مستقلًّا عن منهج السلف الصالح.

أقول: أهذه هي جهود ومواقف أشياخ الدعوة السلفية في الإسكندرية (تدليس وتلبيس، وتلاعب بالألفاظ، وتلفيق وتقميش، وبتر للنصوص، والكذب على الأئمة).

لقد أنفقوا الأوقات والأعمار فيما لا طائل من ورائه؛ سوى مخالفة سبيل المؤمنين ومشاقة العلماء الربانيين.

أقول: فنحن في زمان فتنة، كثير خطباؤه قليل علماؤه، فكل من أحسن الكلام ونمق فيه وذوق شنفنا له الأسماع وأطلقنا له العنان، ليتكلم بما شاء ولو بالباطل والبهتان.



فصل
مناقشة المقدم في بعض ما كتبه

أولًا: مناقشته في مسألة العمل الجماعي وتعدد الجماعات:

ربىٰ دعاة الإسكندرية أتباعهم علىٰ رمي غيرهم ممن خالفهم - بحق - بالتهم العظام، فهو تارة مخذل، وتارة عميل، وتارة جاهل، وغير ذلك مما آل إليه حال كثير من شبابهم الذي يتعصب لأشياخه بجهل، ويرد الحق بغير علم، ويتعصب للباطل، وحب الإنسان للشيء يعميه عن قبول الحق والإذعان له، ولا يعلم هؤلاء المساكين أن من يتعصبون لهم ويطاولون بهم السماء ليسوا في العير ولا في النفير، بل غايتهم أن يكونوا ببغاوات يرددون كلام قادة الفكر الإخواني ومنظريه - وقد مر بك من ذلك الشيء الكثير - الذي به علمت حال دعاة الإسكندرية، وحقيقة دعوتهم التي يسمونها زورًا وبهتانًا بالدعوة السلفية.

وقبل أن نناقش المقدم فيما قاله سأطلعك - أخي طالب الحق - علىٰ كلام أحد منظري الإخوان لتزداد يقينًا أن القوم أدعياء بانتسابهم للسلفية، فهم لا يصدرون عن الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، إنما يصدرون عن سفسطات أهل الدجل والتمويه الذين تنكبوا طريق السلف.

قال المصري في كتابه «معالم الانطلاقة الكبرىٰ» (صـ١٨٧): «إن هذا يقودنا إلىٰ موقف بعض الجماعات الإسلامية المنتشرة في البلاد التي تنتسب إلىٰ السنة ويدين أكثر أهلها علىٰ الجملة بعقائد أهل السنة - وهي غالب الدول المنتشرة علىٰ طول العالم الإسلامي؛ باستثناء إيران - إن موقف هذه الجماعات لعجيب حقًا؛ سواء منها الجماعات التقليدية في الساحة أو التجمعات الأخرىٰ التي تنتشر في ميدان العمل الإسلامي، فالناظر في شعارات بعض هذه الجماعات تصدمه حقيقة أولية، وهي عدم وجود أية فوارق حقيقية بين شعارات هذه الجماعات تبرر أن تهاجم كل منها الأخرىٰ وتسفه أفكارها» اهـ.

وقال في (صـ١٨٨ - ١٨٩): «فلماذا لا يترك كل منهم الآخر يسير في طريقه ويقف منه موقفًا محايدًا علىٰ أقل تقدير؛ بدلًا من أن يهاجم ويفاصل ويتهم - دون دليل من شرع أو أثارة من علم أو عقل - وما الضرر علىٰ دين كل منهم إذا تعاون مع أخيه - كل بجماعته - فيما

يستطيعون فيه أن يتعاونوا مع استقلال كل منهم بأسلوبه وأدواته وجماعته؟.. إننا لا ننكر أن كل جماعة - أو تجمع - في الساحة الإسلامية لها اجتهادها الخاص في تقدير الواقع المحيط علىٰ الجملة، وفي تقدير الطرق والأساليب التي يمكن أن يبدأ منها الحل الإسلامي لمشكلات هذا الواقع، وأيضًا لا ننكر أن الاختلاف في هذه الاجتهادات الخاصة لكل جماعة تصبغ حركة الجماعة بصبغة حركية خاصة - وليست فكرية أو سلوكية - بمعنىٰ: أن الكل قد يكون متفقًا علىٰ الالتزام بفكر وسلوك أهل السنة والجماعة ابتداء، ولكن أمام الاختلاف في تقدير مشكلات الواقع وتقدير طريق المواجهة يبدأ الاختلاف في أسلوب العمل، فهذه الجماعة تركز علىٰ جانب العقائد ونشرها بين المسلمين، وهذه تركز علىٰ جانب التربية والإعداد، وهذه تركز علىٰ العمل السياسي ونشر الوعي الحركي، وهذه تركز علىٰ الدعوة للسنة ومحاربة البدع في السلوك والآداب، وهذه تركز علىٰ نشر المفاهيم الإسلامية بين عامة الناس ودعوتهم للالتزام بتعاليم الدين، وهذه تركز علىٰ جانب الإعداد العسكري والمواجهة مع الباطل.. إلىٰ آخر هذه الاجتهادات التي ترىٰ أن الساحة الإسلامية في حاجة لها جميعًا، بل إنها تكمل بعضها بعضًا وتصب في النهاية في مصب واحد، وهو إيقاظ الأمة المسلمة من سباتها العميق وتحريك هذا الجسد النائم ليفيق من غفوته ويفرز قيادته الحقيقية التي تقوده نحو ممارسة دوره المطلوب منه في هذه الحياة الدنيا بأمر الله». اهـ.

وقال في (صـ١٩٠ - ١٩١): «إن المرء قد يتساءل أمام هذه الحقائق: إذا كان الأمر كذلك، فما هو المبرر الحقيقي لوجود مخاصمة بين كثير من هذه الجماعات التي ترفع كلها شعار السنة والجماعة؟... إن الفكرة السائدة بين كثير من هذه الجماعات هي اعتقاد كل منها أنها هي وحدها جماعة أهل السنة...». اهـ.

وقال أيضًا في (صـ١٩٣): «إن العمل للإسلام من خلال هذه الجماعات أمر لا غبار عليه لا شرعًا ولا عقلًا..». اهـ.

وقال عبد العزيز بن ناصر الجليل في كتابه «وقفات تربوية»: «أي أننا نريد منهجًا دعويًا يقوم علىٰ (سلفية المنهج وعصرية المواجهة)، ونقصد بالسلفية العودة بأصول الفهم والاستدلال إلىٰ الكتاب والسنة وقواعد الفهم المعتبرة لدىٰ أصحاب رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان، وذلك لنتمكن من خلال هذا المنهج من المواجهة السلفية المعاصرة لمشكلات

عصرنا المتجددة، حيث لا نقصد بالسلفية الوقوف فحسب عند القضايا العقدية التي واجه بها سلفنا الصالح انحرافات عصرهم وكانت فريضة الوقت يومئذ، ثم نتخلىٰ عن المعارك الطاحنة التي تديرها الجاهلية في المجتمعات المعاصرة، حيث ضاعت إسلامية الراية وإسلامية النظم. إن السلفية الحقة لا تقبل أن تستهدف الدعوة في بعض المواقع تحرير العقائد من شرك الأموات والتمائم، وتضرب صفحًا عن شرك الأحياء والأوضاع، والنظم(١)، والتي لا تقل عن شرك الأصنام، وكلا الشركين خطير، كما لا تقبل السلفية الحقة أن تحارب التشبيه والتعطيل في صفات الله عز وجل وتقف عند ذلك، ولا تعلن الحرب علىٰ تعطيل الشريعة وتحكيم القوانين الوضعية وفصل الدين عن الدولة، وإننا بهذا المنهج الشامل والسلفية المعاصرة نسلم وتسلم عقيدتنا الثابتة من أي خلط أو اهتزاز كما هو الحاصل في هذه الأيام، ولكنها الفتن نعوذ بالله منها، ما ظهر منها وما بطن». اهـ.

وقال محمد محمد بدري في «مجلة البيان» عدد (٢٨) (صـ١٥ - ١٨) تحت عنوان (تحت راية أهل السنة والجماعة): «وهي الجماعة التي ندعو فصائل الحركة الإسلامية إلىٰ الالتزام بها «جماعة أهل السنة»؛ الجماعة العامة الواسعة.. ولا شك أن وجود هذا الصنف من الدعاة هو المقدمة الصحيحة لتعميم مفاهيم أهل السنة والجماعة في كل الحركة الإسلامية، وإزالة الحواجز بين العاملين للإسلام بحيث لا يتحرج فرد من الانتساب إلىٰ فصيل من فصائل الحركة الإسلامية، والتعاون مع الآخر في الخير.. إننا ندعو كل إخواننا إلىٰ العمل علىٰ تكامل فصائل الحركة الإسلامية وتعاونها في هذا الإطار الذي نحسبه صوابًا ولا ندعي له الكمال، وإنما هو محاولة وخطوة علىٰ الطريق يعوزها التواصل المستمر..». اهـ.

وقال في كتابه «نحو وحدة العمل الإسلامي» (صـ٤٣ - ٤٤): «إلىٰ من ينفصل بطريق دون إخوانه في الحركة الإسلامية، ويعتقد أن مجموعته هي الوحيدة صاحبة الحق في التواجد علىٰ الساحة الإسلامية.. وأقول: إن التعصب لجماعة والولاء لها ورفض بقية الجماعات التي تنتمي لأهل السنة والجماعة ومعاداتها هي في حقيقتها دعوىٰ جاهلية، يقال لأهلها كما قال النبي ﷺ للمهاجرين والأنصار «دعوها فإنها منتنة». اهـ.

---

(١) كما قالوا: دعونا من شرك القبور وتكلموا عن شرك القصور.

وقال البيانوني في كتابه «وحدة العمل الإسلامي بين الأمل والواقع» (صـ١٠ - ١٨): «ومنهم من لا يستوعب فهم حقيقة تعدد الجماعات الإسلامية، فيسيئون إليها بتصرفاتهم ومواقفهم، فكثيرًا ما تصور الشباب المسلم العامل للإسلام تعدد الجماعات الإسلامية العاملة في الساحة الإسلامية عقبة كئودًا أمام تحقيق وحدة العمل الإسلامي، إذ كيف يمكن أن يكون هناك عمل إسلامي واحد، مع وجود تجمعات وجماعات إسلامية متعددة! فإذا كان تعدد الآراء العلمية في المسألة الواحدة في الدين الواحد - أحيانًا - أمرًا طبيعيًّا وشرعيًّا لأسباب تعرف في محالها، فإن تعدد الجماعات الإسلامية في الساحة الإسلامية في الإسلام الواحد أمر طبيعي وشرعي أيضًا؛ ولا سيما في هذا الزمن». اهـ.

وفي مقال بعنوان «عندما يتحول الخلاف من تنوع إلىٰ تضاد» المنشور في «مجلة البيان» عدد (٥٢) (صـ٩٨) قال صاحبه: «كما أن العبادات تتعدد وتتنوع ما بين صيام وصدقة وصلاة - وهذا من رحمة الله وحكمته - كذلك أيضًا تتعدد أساليب الدعوة ومجالاتها وتتنوع ما بين وعظ، وخطابة، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر، وتأليف، وتصنيف، وتربية، وأعمال خيرية، وإغاثة.. إلخ. وهذا التعدد في الدعوة والعمل الإسلامي ينصب في قناة «اختلاف التنوع».. ويؤدي هذا إلىٰ ظهور التحزب والتفرق ويصاحب ذلك شعور العداء والبغضاء بينهم رغم أنهم يستظلون تحت راية الدعوة الإسلامية ومنهج أهل السنة والجماعة». اهـ.

وقال محمد محمد بدري في «مجلة البيان» عدد (١٣) (صـ٣٨ - ٣٩) تحت عنوان «الوحدة والائتلاف.. ونبذ الفرقة والاختلاف: «وأن من أعظم ما أصاب المسيرة الإسلامية الفرقة والتنازع والاختلاف، فساحة العمل الإسلامي تغص بجماعات كثيرة دعواها واحدة، وهي: الإسلام وإعادة مجد الإسلام وأمة الإسلام، ولكنها متنافرة فيما بينها تتراشق الاتهام.. بل يصل الأمر إلىٰ الرمي بالمروق من الدين والاتهام بالضلال، وهذا هو الخلاف المذموم الناشئ عن الهوىٰ والتعصب لرجل أو جماعة بدون تعرف علىٰ الحق وتبين له.. ونحاول إيجاد صيغة للالتقاء والانسجام بين تجمعات أهل السنة والجماعة العاملة في الساحة الإسلامية بحيث تمضي القافلة المسلمة في طريق واحد نحو هدفها». اهـ.

وقال عائض القرني في شريطه «نصر أو هزيمة» - الوجه الثاني -: «والإسلام أوسع.. أوسع من أن تجعل لي دوائر ضيقة لتقييدي، الإسلام رحب والإسلام واسع أستفيد من كل

أحد، الداعية الذي يهتم بالرقائق معي، والداعية الذي يهتم بالعقيدة معي، والداعية الذي ينادي بالحاكمية لله معي، أما أن يجعل الإنسان حوله دوائر مغلقة، ويرىٰ أن من دخل معه هو المصيب ومن خالفه المخطئ، فلا..». اهـ.

وجاء في المجلة الصادرة من مركز بحوث تطبيق الشريعة الإسلامية عدد (٤) (صـ٣٤) تحت عنوان «شرعية الانتماء إلىٰ الأحزاب والجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية خطوات مرحلية في الطريق إلىٰ جماعة المسلمين»: «إن الجهاد لنصبة الإمام وإقامة الدين وتحكيم الشريعة فرض علىٰ الكافة في هذه الحالة، ولا سبيل إلىٰ ذلك مع الشتات والتناثر، وإن إقامة الفرائض الجماعية؛ من استفاضة البلاغ، وإقامة الحجة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتناصف بين المسلمين، وإعداد العدة للجهاد ونحوه فرائض متعينة؛ لأن سقوط الولاية الإسلامية لا يعني سقوط التكليف بهذه الواجبات، ولا سبيل إلىٰ أدائها كذلك مع الفرقة والتهارج، فما هو المخرج إذن؟ في هذه المرحلة يأتي دور الجماعات الإسلامية باعتبارها تجمعات مرحلية في الطريق إلىٰ جماعة المسلمين. إن الصورة المثلىٰ كما سبق أن يجتمع أهل الحل والعقد لتصفح أحوال أهل الإمامة وتقديم أكثرهم فضلًا، وأكملهم شروطًا ليعقدوا له الراية، وليجمعوا كلمة الأمة حوله ليكون للناس جنة يتقىٰ به ويقاتل من ورائه. فإذا عسر ذلك، أو طال أمده، أو وقفت دونه بعض العوائق؛ من تعدد الاجتهادات، وتفاوت الأساليب المقترحة للتغيير، أو التنازع علىٰ بعض المسائل العلمية؛ أو العملية، كتلك التي تتعلق بتوثيق الواقع أو تكييفه فهنا يأتي - كما ذكر - دور الجماعات الإسلامية، وغاية هذه الجماعات أن تتولىٰ إعداد الطليعة المجاهدة الإيمانية الصلبة التي تجعل من قضية الإسلام همها الأول وشغلها الأكبر في هذه الحياة، وذلك في إطار من البرامج المنظمة والروح الجماعية، التي تشجع علىٰ المسارعة إلىٰ الخير والتنافس في أداء الواجبات، فهي بمثابة المحاضن الإيمانية لهذه الطليعة المجاهدة، تدفع عنها بإذن الله غوائل الشبهات والشهوات، وتعمق في نفوسها حقائق التوحيد والإيمان، وتخلصها من بقايا الجاهلية وموروثاتها، وتطبع عقلها وروحها بطابع الإيمان والجهاد». اهـ.

وجاء في عددها رقم (١٢) (صـ١١٤) تحت عنوان «مدخل إلىٰ ترشيد العمل الإسلامي في مسيرة الجماعات الإسلامية»: «... ولهذا فلا يصح تأسيس النظرة إلىٰ فصائل العمل الإسلامي

علىٰ أنه من جنس تعدد الفرق المذموم وذلك لسببين...». اهـ. [من «القطبية» (صـ٤٤ - ٥٥)].

فهؤلاء - يا شباب الإسكندرية - مشايخ دعاتكم وقادتهم وقدوتهم! لكن ما الحيلة وأنتم ما تربيتم إلا علىٰ أيدي هؤلاء الذين غرروا بكم؟ فلم تسمعوا غير كلامهم ولم تقرءوا غير كتبهم ولم تكلفوا أنفسكم السؤال: أين يا دعاة السلفية والآثار؟! فأصبحتم تسمعون بآذان أشياخكم وتقرءون بأعينهم، وصيرتموهم أئمة وقادة وسادة يُقتدىٰ بهم ويُصدر عن رأيهم(١). وهكذا أبعد الشباب نتيجة لذلك - ووفق برامج وخطط مدروسة - عن علماء الأمة الكبار وأئمتها الأخيار؛ أمثال: ابن باز والألباني والعثيمين وغيرهم من منارات الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ، وإن كان ولابد من شيء يقرؤه الشباب لهؤلاء ففي الفقه والأحكام، أما فقه السياسة والواقع فليس لهؤلاء العلماء الكبار منه نصيب، أو علىٰ الأقل - ذرًّا للرماد في العيون - يقولون: هم لا يدرون شيئًا عن واقعنا وحالهم مختلف عن حالنا ولكل بلد ظروفها وأهل مكة أدرىٰ بشعابها، ولقد أعطيت - مرة - أحد إخواننا أشرطة ومطويات فيها فتاوىٰ كبار علماء العصر في حكم العمليات الانتحارية والاغتيالات والتفجيرات والمظاهرات وأقوالهم في جماعة الإخوان وجماعة التبليغ، فذهب إلىٰ الدكتور ياسر برهامي وسأله: هل يستمع إلىٰ هذه الأشرطة؟ فما كان منه إلا أن قال له: «هذه أشرطة فتنة احرقها». وسبب ذهاب هذا الأخ إليه ليسأله عن هذه الأشرطة والمطويات - مع أنه من أقاصي الصعيد - أنه تربىٰ علىٰ فكر معين وحُجر عليه، فلما طالع شيئًا - عناوين الأشرطة والمطويات - يخالف ما تربىٰ عليه وما اعتقده، طار إلىٰ شيخه لسؤاله، وانظر - رحمك الله - كيف لم يفكر في الاستماع لهذه الأشرطة، مما يدلك علىٰ أن هؤلاء الشباب - الأتباع - محجوبون حتىٰ في خاصة أنفسهم عن الاستماع لشيء أو قراءة شيء يخالف ما عليه شيوخهم، وانظر أيضًا وتأمل هؤلاء الشباب وهم يعكفون علىٰ كتاب لبرهامي يسمىٰ «منة الرحمن» وهو كتاب في العقيدة ويأخذون فيه الإجازات - علىٰ زعمهم - ويطيرون بعد ذلك لينشروه في المحافظات، حتىٰ انتشر ذلك

---

(١) «وهذا الضرب إنما يستفتون بالشكل لا بالفضل، وبالمناصب لا بالأهلية، قد غرهم عكوف من لا علم عنده عليهم، ومسارعة أجهل منهم إليهم، تعج منهم الحقوق إلىٰ الله تعالىٰ عجيجًا، وتضج منهم الأحكام إلىٰ من أنزلها ضجيجًا، فمن أقدم بالجرأة علىٰ ما ليس له من: فتيا، أو قضاء، أو تدريس استحق اسم الذم، ولم يحل قبول فتياه، ولا قضائه، هذا حكم دين الإسلام» اهـ.

الكتاب انتشار النار في الهشيم علىٰ مستوىٰ محافظات وجامعات مصر، بل إن الشاب من هؤلاء لعله لم يقرأ شيئًا من كتب العقيدة السلفية، ولا سمع بغير منة الرحمن، فانظر كيف زاحم هذا الكتاب - علىٰ ما فيه - كتب الأئمة الكبار (أحمد - الدارمي - البربهاري - الآجري - ابن منده) وغيرهم من الأئمة الأعلام؟ أليس في هذا تدليس علىٰ الشباب وغش لهم؟ أليس في هذا تضليل لعقول الشباب وأفكارهم؟ ولا تسأل بعد ذلك إن ذهبت تبين للشاب من هؤلاء الأخطاء التي في «منة الرحمن» أتظن أنه يقبل منك؟! كيف وهو قد نشأ وتربىٰ عليه؟!

قال ابن تيمية في «درء التعارض» (٥/ ٣٥٦): «فكل من أعرض عن الطريقة السلفية النبوية الشرعية الإلهية فإنه لابد أن يضل ويتناقض ويبقىٰ في الجهل المركب أو البسيط». اهـ.

فنعوذ بالله من اتباع الهوىٰ، وإن كان هؤلاء حالهم كذلك، فما بال الشباب لا يفطن لأمر قد هُيئ له، ولا يفكر فيما خُطط له؟ وهو يرىٰ أشياء لا تروج علىٰ البليد؛ كمثل المذكرة التي توزع علىٰ الشباب السلفي بالإسكندرية وتحوي بين جنباتها (مشروعية العمل الجماعي للدكتور المقدم[(١)] - العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط للدكتور ياسر برهامي - العمل الإسلامي بين الانتماء والعصبية للدكتور سعيد عبد العظيم - حوار حر مع الشيخ أبي إسحاق الحويني حول العمل الجماعي ودعوة الإخوان ودعوة التبليغ - العمل الجماعي لرضا أحمد صمدي - وكلام للشيخ الألباني - في ورقة ونصف - عبارة عن إجابة لسؤال حول مفهوم السلفيين للعمل الجماعي وهل هو من التحزب). هذه هي المذكرة التي توزع علىٰ الشباب، ويُربىٰ عليها ويوالىٰ ويعادىٰ عليها، ولنا عدة تساؤلات حولها نتمنىٰ ممن يملك الرد أن يجيب عليها:

أولا: ما الحاجة التي دعت المقدم أن يرد علىٰ الدكتور بكر؛ إلا إذا كان يعتبر نفسه جماعة من الجماعات وحزبًا من الأحزاب، وإلا فلو كانت دعوته هو ورفاقه مجردة خالصة لوجه الله - تعالىٰ - وعلىٰ منهج السلف الصالح، لما كلف نفسه الرد علىٰ الدكتور بكر وأظهر ضيقه

---

(١) أصلها محاضرة بعنوان: «نظرة نقدية لكتاب حكم الانتماء إلىٰ الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية للدكتور بكر أبو زيد».

وتبرمه بذلك؛ لا سيما والدكتور بكر يتكلم عن الفرق والجماعات التي خالفت سبيل المؤمنين وانحرفت عن نهج السلف الصالحين؛ كالإخوان والتبليغ وغيرهم ممن علىٰ شاكلتهم، فيلزم المقدم من صنيعه هذا أحد أمرين لا ثالث لهما:

١- إما أنه يعتبر نفسه وإخوانه وأتباعه جماعة من الجماعات.

٢- وإما أنه يدافع عن جماعتي الإخوان والتبليغ، بل وجميع الجماعات؛ كشيخه عبد الرحمن عبد الخالق.

والمقدم في هذه الرسالة يقعد لما أصله عبد الرحمن شيخه، وهذه مسألة من الأهمية بمكان، أن يعرف الشباب أن شيخ الإسكندرانية ومقدمهم هو عبد الرحمن عبد الخالق، وأنه متىٰ ولىٰ عبد الرحمن وجهه قبل وِجهة ما، ولىٰ الإسكندرانية وجوههم شطرها.

فانظر ماذا قال المقدم في هذه الرسالة[(١)] قال: «وقبل أن نشرع في موضوعنا نقدم هذه المقدمة التي ذكرها صاحب (المنطلق) يقول: «...» اهـ.

فالمقدم أول ما بدأ؛ بدأ بالاحتجاج بصاحب المنطلق[(٢)] - محمد أحمد الراشد - كبير منظري الإخوان في العالم اليوم؛ القائل في كتابه «المسار»: «والخروج علىٰ حكام الجور سنة سلفية». ثم يأخذ من كلام صاحب المنطلق، تمويهاته التي ينفق بها علىٰ الأغرار السذج ويقول: إن الإمام أحمد كان رجل عامة، فيأتي المقدم فيخاطب الشباب قائلًا: «حلل هذه التعريفات تجد أنهم كانوا دعاة يعلمون الناس، لم يحملهم علمهم علىٰ حصر أنفسهم بين الجدران[(٣)]، بل كانوا ينزلون إلىٰ الجموع ويقودونها في شتىٰ المواقف كما قاد أحمد جموع الخير في معارضة الجهمية والمعتزلة..». اهـ.

ويقول أيضًا: «وهذا الإمام الزهري زعيم المحدثين ربىٰ أجيالًا من أهل الحواضر

---

(١) إذا كان مفهوم العمل الجماعي عند هؤلاء لا يتعدىٰ التعاون لنشر الكتاب والسنة علىٰ وفق فهم سلف الأمة - كما يزعمون - فلماذا يجهد المقدم نفسه ويتكلف ويتمحل ويتعسف ويقَوِّل السلف ويحملهم ما لم يخطر ببالهم قط؟ فبالله من الصادق من الكاذب؟ الذي نعتهم صدقًا بالعمل التنظيمي السري وجاء بالأدلة من كلامهم في كتبهم وأشرطتهم، أم الذي نفىٰ ذلك دون أن يقدم دليلًا واحدًا علىٰ صدقه وكذب الآخرين؟

(٢) ولا أدري لماذا لم يذكر المقدم اسمه؟!

(٣) هذا الكلام ليس من كيسه، إنما من كيس عبد الرحمن عبد الخالق.

الإسلامية وجعلهم أئمة في الحديث، وما كان ذلك يكفيه؛ بل كان ينزل إلىٰ الأعراب يعلمهم..». اهـ.

أقول: أولًا: هل في كلامه هذا عن الإمام أحمد والإمام الزهري إشارة من قريب أو بعيد للعمل الجماعي المزعوم.

ثانيًا: قولك: «كانوا ينزلون إلىٰ الجموع ويقودونها في شتىٰ المواقف كما قاد الإمام أحمد جموع الخير..» ما مرادك منه؟ هل كانوا يقودونهم بالتنظيمات والتحزبات والتكتلات، أم كانوا يقودونهم بالمنشورات؟ أم بالمظاهرات، أم ماذا؟ إننا قرأنا سيرة الإمام أحمد وليس فيها أنه كانت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ جماعة أو كان له حزب يقوده، إنما كان إمامًا يقتدي به الناس، فلا هو جمعهم ولا وزعهم ولا نظمهم، ولا جعل لكل جماعة منهم عريفًا، ولا قام بعمل تنظيمي سري بغير علم ولي الأمر - مع أن ولي الأمر يدعوه صراحة إلىٰ الكفر - ولا جعل لنفسه بيعة أو طاعة، إن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يفعل من ذلك شيئًا؛ إنما هو رجل قال قولة حق ووقف وقفة صدق فاتبعه الناس علىٰ ذلك لما يعرفون من علمه وورعه؛ من دون تنظيم أو اتفاق سابق. إنك تعتمد علىٰ قول أحد كبار الحزبيين في تقرير ما تصبو إليه بتمحل وتكلف، ومع هذا فلن يغنيك شيئًا.

أقول: إنك تعتمد علىٰ كلام الراشد؛ لأنك لم تجد في كلام أحد من السلف ما تتكئ عليه لتقرير باطلك. علىٰ إننا لن نشغب عليك في قولك: «كانوا ينزلون إلىٰ الجموع كما كان الإمام الزهري يدخل القرىٰ والضياع ويدعو أهل البرارىٰ تقربًا إلىٰ الله». لأننا نقول: نعم، كانوا ينشرون العلم ويرفعون الجهل ويعلمون الناس من غير جماعات أو تحزبات.

وهؤلاء أئمة السلف من المتقدمين والمتأخرين، كان هذا سبيلهم في تعليم الناس والدعوة إلىٰ الله، من قال لك: إنهم كانوا منغلقين علىٰ أنفسهم لا يعاملون أحدًا من الناس ولا يرون أحدًا ولا يأمرون بمعروف ولا ينهون عن منكر؟ وهل من لازم عدم الانغلاق والاختلاط بالعامة التجمع في جماعة والتحزب في فرقة والتسمي بمسمىٰ؟[1]

---

(١) وقد ربىٰ علماؤنا الكبار: ابن باز والألباني والعثيمين - رحمهم الله - أجيالًا كاملة، وكذلك علماؤنا الأحياء - حفظهم الله - فما سمعنا أن لأحدهم جماعة، أو أنه أنشأ حزبًا بزعم تعليم الطلاب ودعوة الناس والانخلاع من =

ثم لأنه لم يجد نصًا يؤيده، تكلف وادعىٰ علىٰ هؤلاء الأئمة أنهم عرفوا مقاصد الشريعة وعرفوا أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فانخلعوا عن الفردية.. وتكاتفوا وعملوا عملًا جماعيًا وأوضحوا في عدد من الفتاوىٰ الواضحة الصريحة مشروعية العمل الجماعي..».

وأقول: أرأيت - يا طالب الحق - تمحلًا فوق هذا، وتقولًا علىٰ هؤلاء الأئمة يزيد علىٰ هذا؟ أرأيت كيف يفعل الباطل واتباع الهوىٰ بأهله؟ إن هذا المقدم فهم ما لم يفهمه أحد من قبله؛ لا من الأولين ولا من الآخرين، فأين عملهم الجماعي، وأين كلامهم فيه، وأين هي الفتاوىٰ الواضحة الصريحة لهم في ذلك - كما زعم؟ لم يأتنا بفتوىٰ واحدة لهؤلاء الأئمة؛ بله بأكثر من فتوىٰ، غاية ما استطاع أنه أتىٰ بكلام لابن تيمية(١) ادعىٰ أنه في شرعية العمل الجماعي.

ثم يقول: «اسمع قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرعية العمل الجماعي ما لا تكاد تصدق أنه من كلام القدماء، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ وأما لفظ الزعيم فإنه مثل لفظ الكفيل والضمين، قال تعالىٰ: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ﴾، فمن تكلف بأمر طائفة فإنه زعيم، فإن كان قد تكلف بخير كان محمودًا علىٰ ذلك، وإن كان شرًا كان مذمومًا علىٰ ذلك، يقول شيخ الإسلام: «وأما رأس الحزب فإنه رأس الطائفة التي تتحزب هل تصير حزبًا؟ فإن كانوا مجتمعين علىٰ ما أمر الله به ورسوله ﷺ من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم(٢). إنه من أثمن النصوص التي تحج وتفند رأي من يرىٰ العمل الجماعي بدعة غريبة علىٰ الأساليب الإسلامية، وإنه لنص رائع يحفز الدعاة إلىٰ جمع أمثاله وجعلها محور فقه الدعوة(٣)». اهـ.

وأقول للمقدم:

أولًا: يكفينا أنك رضيت بأن يكون الراشد قدوتك.

الفردية، أو أن أحدهم نسب نفسه إلىٰ جماعة كما يفعل الدكتور وإخوانه.

(١) مع أن كلامه كان عن أحمد والزهري والغزالي. فانتبه.

(٢) هل بعد هذه الصراحة صراحة، فهم ينطقون بتحزبهم ويجاهرون بمخالفتهم، وإلا فخبرني بالله عليك، ماذا تفهم من كلام المقدم الذي - للأسف - رضي لنفسه أن يكون تابعًا لعبد الرحمن عبد الخالق يردد مقالته كالببغاء؟!

(٣) ولو كان ثمة دليل لما قال هذه الكلمة.

ثانيًا: أنت الآن تتعصب لمن؟ فإنه - والله - أمر محير! هل أنت زعيم حزب أم ماذا؟ هل أنتم حزب أم ماذا؟! أم لا حزب ولا جماعة وتتعصب للإخوان والتبليغ ومن علىٰ شاكلتهم؟

ثالثًا: لماذا هذه التعسفات والتأويلات لكلام إمام لم يُرد ما ذكرت، بل ولا فكر فيه قط.

رابعًا: رحم الله ابن تيمية فهو يوم أن كتب ما كتب لم يكن يدري أن ستتلقفه أيدي أهل البدع والأهواء ويحملونه ما لا يحتمل ويفهمون منه ما لا يُفهم.

خامسًا: مَن مِن أهل العلم سبقك في هذا الفهم؟ أو قال بأن شيخ الإسلام ابن تيمية يريد بهذا النص القول بمشروعية العمل الجماعي - علىٰ فهمك - أو مشروعية التحزب؛ لا سيما وابن تيمية يقول: «وأما رأس الحزب فإنه رأس الطائفة التي تتحزب هل تصير حزبًا؟ فإن كانوا مجتمعين علىٰ أمر الله ورسوله.. إلخ». فلقائل أن يحتج بهذا النقل علىٰ جواز التحزب!

سادسًا: كلام العالم يرد بعضه إلىٰ بعض حتىٰ يفهم المراد منه، وابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أشد الناس بغضًا للافتراق والتحزب وتحذيرًا منه؛ بل حياته كلها كانت في محاربة أهل البدع والأهواء ممن فارقوا جماعة المسلمين وافترقوا طرائق قددًا، فدعوته رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانت في الاجتماع والائتلاف ونبذ الفرقة والاختلاف فكيف يقال - بعد ذلك: إن ابن تيمية يدعو إلىٰ التحزب؟! - وهذا يلزمك ولا بد - فإما أن تأخذ بكلا المفهومين معًا وهما جواز العمل الجماعي كما تدعي، وجواز التحزب كما يفهم من كلام ابن تيمية[1] وتكون بذلك قد نسبت

---

(١) بل لا يفهم منه إلا هذا؛ لأن كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كأنه نص في ذلك وهو جواز قيام حزب إذا كان علىٰ طاعة الله ورسوله، أما ما فهمه المقدم منه من جواز العمل الجماعي فبعيد. وآفة دعاة الإسكندرية أنهم اعتقدوا ثم استدلوا. ألم يقل المقدم: «وإنه لنص رائع يحفز الدعاة إلىٰ جمع أمثلة وجعلها محور الدعوة» - فهم قد تربوا علىٰ ذلك منذ شرخ شبابهم داخل الجامعة وخارجها، فهذه رواسب قديمة لا يستطيعون الانفكاك عنها؛ لا سيما ومصادر التلقي عندهم مضطربة.

(١) قال برهامي في اللقاء الذي أجراه معه صوت السلف: «هذا كان في سنة ١٩٨٠ وهي التي حدثت أحداث كلية الطب فيها، هذه الأحداث كنا نوزع أوراقًا ونعمل محاضرات في ساحة الكلية ونسميها ندوة، ونتكلم فيها عن قضية التوحيد وقضايا الإيمان باليوم الآخر ويتكلم فيها الإخوة، فخطط الإخوان لمنع هذا اللقاء، ومنع خروج الناس والمشاركة، وحصل صدام بين بعض الإخوة وبعضهم، وساعتها حدث نوع من التخبط في المواقف، لأنهم كانوا مرتبين أمورهم جيدًا ونحن فاجأنا مثل هذا الموقف، وبعض الإخوة طالب بالانسحاب، وبعضهم طالب بالرد بعنف، وظهر ارتباك شديد جدًّا في صفوفنا أمام الناس، وساعتها التقىٰ الإخوة مع بعضهم واتفقوا أنه لا بد أن يتم العمل بطريقة مرتبة بينهم وبين بعض، ما يشبه باتحاد الدعاة بين الإخوة الذين يعرفون الآن بشيوخ الدعوة =

إلىٰ ابن تيمية مخالفة أصل من أصول الدين، ألا وهو قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١-٣٢] وقوله تعالىٰ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وإما أن تترك الفهمين معًا.

سابعًا: علىٰ أنه لو فرض أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أراد ما فهمت، من مشروعية العمل الجماعي، أقول: لو أراد شيخ الإسلام ذلك، لما تابعناه ولاستغفرنا له وقلنا: رَحِمَهُ اللهُ أصاب أجرًا واحدًا، لأننا - والحمد لله - تربينا علىٰ معرفة الرجال بالحق، وليس علىٰ معرفة الحق بالرجال، ولا معصوم إلا محمد ﷺ وكل يؤخذ منه ويرد، والحق أحق أن يتبع.

ثامنًا: المخالف عادة يرغب في جمع الأقوال والأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، والمقدم كأني به - بعد عناء - لم يظفر إلا بهذا «الكلام المشتبه» لابن تيمية الذي ظن أن فيه بغيته! فيا لله العجب، أين مرتبة التحقيق والتمحيص التي يدعيها هؤلاء؟ وأين طول الباع وسعة الاطلاع؟ ولكن الغريق يتعلق بقشة، وأنت معك نقل واحد موهم، ونحن معنا نصوص صريحة صحيحة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقوال السلف الصالح، تأمر بالاجتماع والائتلاف وتنهىٰ عن الفرقة والاختلاف.

تاسعًا: علىٰ أن شيخ الإسلام ابن تيمية يناقش - فيما نقل المقدم - مصطلحات المتصوفة وفيه يقول ابن تيمية: «فإن كانوا مجتمعين علىٰ ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم». اهـ.

أقول: وهذا حق، فأيما قوم اجتمعوا علىٰ طاعة فهم مأجورون، لكن هل عملوا حزبًا وتسموا باسم وانحازوا عن جماعة المسلمين؟! هل اخترعوا لهذه الطاعة عملًا تنظيميًّا مخططًا له رؤساء وعرفاء وقادة ومتبوعون؟!

وأيضًا: شيخ الإسلام ابن تيمية يقول في نفس الفقرة: «وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل، والإعراض عمن لم يدخل في

=

السلفية أو رموزها، وتم الاتفاق علىٰ أن الشيخ أبو إدريس هو قيم المدرسة السلفية، وتواجد العمل في المساجد بالإضافة إلىٰ العمل في الجامعة، وحدثت احتكاكات أقل بعد ذلك لكن بقيت مستمرة» اهـ.

حزبهم سواء كان على الحق والباطل، فهذا من التفرق الذي ذمه الله ورسوله». اهـ.

وأنتم تعصبتم لرجالكم وشيوخكم، فالأتباع يتعصبون لكم ويوالون ويعادون عليكم، وأنتم تتعصبون بالباطل لشيخكم عبد الرحمن عبد الخالق، وتأخذون بآرائه الشاذة وأقواله المنحرفة، وزدتم ونقصتم وابتدعتم أصولًا التزمتموها، نافحتم عنها وواليتم وعاديتم عليها، ألستم توالون أهل البدع والأهواء بحجة الموازنات؟ ألستم تزعمون أن الحاكم لا بيعة له وإن كان ثمة بيعة فهي بيعة جزئية لا بيعة كلية، وأنه ليس بولي أمر شرعي، وإن كانت له ولاية فهي ولاية سياسية لا ولاية دينية؟! ألستم تفرقون بين جماعة المسلمين وتقولون بالجماعة العضوية والجماعة المنهجية؟! فيا لله العجب! من أين أتيتم بهذا؟ ومن سلفكم؟! أين أصول السلف عندكم التي التزمتموها حقًّا وصدقًا - قليلة هي تلك الأصول - أما بقية أصول أهل السنة والجماعة فقد زدتم فيها ما ليس منها، وإلى الله المشتكى.

ثم انظر إلى المقدم، وهو يفسر كلام الله بما يشتهي فيقول في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] إذا أنت تأملت ذلك تجد أنه لا توجد واو العطف، فهذه الصفات بعضها على بعض؛ لأنها صفات غير ممكن أن تكون بالأفراد؟! وانظر - يا رعاك الله - إلى مبلغ علمه وجرأته على كتاب الله تعالى حين يدعي أن الصحابة قد فقهوا هذا المعنى ووعوه وعيًا كاملًا؛ فلم يكتفوا بالدعوة الفردية وإنما عملوا عملًا جماعيًّا، فيذكر هشام بن حكيم رضي الله عنه من الصحابة، وعبد الرحيم محمد العلفي البغدادي قال عنه الذهبي: (وله أتباع وأصحاب يقومون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأيضًا كانوا يشترطون فيمن يتعاون معهم على هذه الفرائض أو هذه الفريضة... إلخ ما ذكر.

فأقول: وهل معك أحد غير ما ذكرت؟! هذا أولًا.

وثانيًا: منهج السلف لا يستدل له بوقائع فردية، إنما يستدل له بمنهج عام فحينئذ يصح لك أن تقول: هذا منهج السلف، أرأيت لو أن واحدًا من علماء السلف قد انفرد بقول أو فعل دون سائر السلف، أيصح أن يقال على قوله أو فعله: إن هذا منهج سلفي؟! فهذه غاية ما فيها - إن ثبتت - أنها وقائع أعيان لا عموم لها، والأحسن من ذلك أن يقال - إن ثبت ذلك - إن هذا كان بعلم ولي الأمر، فإن قلت لي: إن هذه دعوى وما أدراك أنّ ذلك كان بإذن ولي الأمر؟ رددت عليك دعواك وقلت لك: ومن أدراك أن ذلك كان بدون علم ولي الأمر فليست - إذًا -

دعواك أولىٰ من دعواي! لا سيما وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان منوطًا برجال الحسبة، فلعل العلفي كان منهم.

ثم قال المقدم: «رب ضارة نافعة، فمجرد تفجير مثل هذه القضية قد تعود بكثير جدًا من النفع علىٰ الدعوة الإسلامية في شتىٰ بقاع الأرض، فكما أخذ علىٰ فضيلة الشيخ - أي: الشيخ بكر - حيث أخذ عليه بعض العلماء أشياء في بحثه..».

أقول: سم لنا بعضًا من هؤلاء، من هم؟ وما الذي يمنعك من تسميتهم؟ إلا إذا كنت تقصد نفسك وإخوانك وشيخكم عبد الرحمن فهذا أمر آخر.

ثم قال: «المسألة الثانية أولًا: الذين يقولون بمشروعيتها..».

أقول: هذا تدليس، لأنك أوهمت السامعين أن هناك العدد الكثير الذي يقول بمشروعيتها، ونحن نطالبك الآن ببيان هذا العدد الكثير الذي ادعيته، من هم؟ وهل فيهم أحد من أهل العلم؟ أم كلهم من أصحاب الرأي والفكر - زعموا - سم لنا عالمًا معتبرًا قال بمشروعيتها بالصورة التي ترونها وتنفذونها، أم أن رؤوس الإخوان ومنظريهم صاروا علماء معتبرين يعتد بأقوالهم عندكم؟

وأقول لك أخي - طالب الحق: إن المقدم لم يزد في محاضرته تلك علىٰ ما قاله شيخه عبد الرحمن، وإن زاد فإنما هو في التقعيد الفاسد لهذه المسألة التي صارت أصلًا عندهم، ولعل فيما ذكرناه الكفاية؛ ليعلم القارئ مبلغ علم هؤلاء الذين اتخذهم الشباب أئمة وقادة ومبلغ ورعهم ونصحهم للإسلام والمسلمين، وأن الأمر لا يعدو مآرب خاصة ألبست لبوس السلفية لكي تنفق علىٰ الشباب، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

إن المقدم ومن معه، أرادوا التدليل علىٰ صحة ما تبنوه من قول شيخهم عبد الرحمن، وليس ثمة نصوص تسعفهم؛ فلا آية يتكئون عليها، ولا حديث يستندون عليه، ولا قول عالم معتبر يقوي ما ذهبوا إليه، فماذا عساهم أن يفعلوا؟ سوىٰ الدندنة حول ما يريدون كي يترسخ في الأذهان ويصير أمرًا واقعًا، وهم في سبيل ذلك لا يتركون مجالًا أو فرصة إلا واستغلوها في ترويج باطلهم، فما علاقة الاختيارات الفقهية لابن تيمية بتعدد الجماعات؟! نقول هذا علىٰ سبيل المثال وإلا فكلامهم هذا - المكرر - متناثر في كتبهم، كصنيع سعيد عبد العظيم في مقدمته للكتاب الآنف الذكر فقد قال في معرض حديثه عن اختلاف التنوع [٢٩ - ٣٠]:

«وقد جاء في «مجلة صوت الدعوة السلفية» (صـ١٨) ما يلي: «والجماعات الإسلامية المعاصرة فيها شيء من هذا النوع من الاختلاف، نعني اختلاف التنوع فبعض الجماعات والاتجاهات اهتمامها الأكبر طلب العلم بأنواعه؛ من علم بالحديث والرجال والفقه والتفسير والأصول والعقائد وغيرها، وبعض الجماعات اهتمامه بالدعوة والتبليغ، وبعضها الجهاد في سبيل الله كما وقع في أفغانستان، وكما هو الآن في الشيشان وكشمير وغيرها، ومنها ما يكون أكبر اهتمامها التواجد في مراكز التأثير في المجتمع من خلال العمل المنظم كالنقابات ونحوها، والمواقع الاقتصادية، أو في العمل السياسي: «كدخول مجلس الشعب» عند من يرىٰ جوازه ومشروعيته، ولا شك أن هذا التنوع مطلوب وليس بمذموم، بل تحقيق التكامل فيه من الاتجاهات الإسلامية هو ما يحقق للصحوة كل خير». اهـ.

أقول: هذا عين كلام القطبيين، يتناقلونه رجلًا عن رجل؛ وقد ناقش العدناني في كتابه «القطبية» بعض ما يقولونه، وبرهن علىٰ أن القوم يرومون الخروج، فقال:

«انظر إلىٰ ما كتبه الصاوي في سلسلته التي يصدرها مركز بحوث تطبيق الشريعة الإسلامية عدد رقم (١٢) التي بعنوان: مدخل إلىٰ ترشيد العمل الإسلامي في مسيرة الجماعات الإسلامية (صـ٧٢) حيث قال: «... وعندما سئل عن دور الجماعة في هذه الحالة، فأجاب بأن دورها يتمثل في التعاون علىٰ البر والتقوىٰ وعدم المعاونة علىٰ الإثم والعدوان، وفي قتال الفئة الباغية حتىٰ تفيء إلىٰ أمر الله، وفي مجاهدة أئمة الجور والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... ثم تساءل: «وهل من بغي أوضح من تعطيل شرائع الله والحكم بين الناس وإنفاذ الأمر بينهم علىٰ خلاف أمر الله ورسوله؟ وهل من بر يجب التعاون عليه كأمر الله أعظم من إنفاذ أمر الله ورسوله وشرائعه والتمكين لدينه والجهاد، لتكون كلمة الله هي العليا؟ وهذا هو الهدف الذي قامت الجماعة أصلًا لتحقيقه، وهو أمر واجب علىٰ كل المسلمين ولا يمكن أن يحققوه أفرادًا، فلزم العمل في جماعة تهدف لتحقيق هذا الهدف الكبير، ومن تخلف عن الانضمام لمثل هذه الجماعة فإنه يأثم كإثمه عن ترك أي فرض أو تكليف شرعي». وبعد هذا ستقول لي أخي القارئ: إذن عندهم تنظيم وبيعة!! وجوابي بـ: نعم، وإليك أقوالهم الدالة علىٰ ذلك:

قال الراشد في كتابه «صناعة الحياة» (صـ١١٣ - ١١٦): «... فالدعوة دار لها داخل

وظاهر، فالظاهر يسع كل أمة محمد ﷺ لكن الداخل حَرَم، وهو مأوىٰ الأشداء الثقات النبلاء الأمناء فقط؛ لأنه موطن اتخاذ القرار واختيار الخطة والأسرار، وأي تساهل في ذلك قد ينتج عنه الانحراف، ولذلك لن يصل له إلا القديم الولاء، العابد المتواضع.. ولا بد من وجود الصفوف الخلفية التربوية، حيث أهل النقاء والالتزام، وحيث الثوابت والاستقرار، بل وفي معظم الأحوال يجب استتار هذه الصفوف بسبب الضرورات الأمنية، حتىٰ في الغرب.. والحل الذي هو خير من ذلك كله: أن يبقىٰ مصنع الرجال الخلفي المستتر، لا يمسه ترخص ولا إعلان ولا تبديل ولا تسهيل، وأن يبقىٰ مصدرًا للقرار، وتكون هناك واجهة من بعض المقيمين علىٰ شكل حزب أو جمعية.. وأهمية القيادة في العمل الإسلامي، وأن جودة عمل صناع الحياة لا يلغي دورها، ولا بد من طاعتها، والصدور عن أمرها.. فهي قلب العمل وأداة الانسجام، والتناغم وطريق المناقلة وحزام الربط.. وكل البراهين الشرعية والعقلية كوجوب العمل الجماعي تصدق علىٰ وجوب طاعتها أيضًا ووجوب بروزها وشخوصها وسيطرتها علىٰ العمل».

واقرأ أيضًا في عددهم رقم (١٢) (صـ١٦)، قولهم: «إن البيان والتذكير فريضة ثابتة في الحالتين، إذ الفرض أن الأولىٰ تحرم في إطار إسلامي، بخلاف الثانية، فإنها تتحرك في إطار علماني أدار ظهره للإسلام وتنكر لأصوله المجملة، والأصل في ذلك كله أن الحركات الإسلامية اليوم بمثابة الجيوش التي ينبغي أن تنتظم فيها الأمة كلها؛ علىٰ اختلاف مذاهبها ومشاربها؛ لدفع فتنة الكفر ورد خطره عن دار الإسلام، فهي البديل عن الدولة الإسلامية التي كانت تجند كافة المسلمين إذا داهم العدو دار الإسلام، ولا تحجب أحدًا ممن ثبت له عقد الإسلام من الاشتراك في هذا الجهاد ولا تمنعه من الغنيمة والفيء ما دامت يده مع المسلمين. هذا هو الإطار الذي يجب أن توضع فيه الحركات الإسلامية عندما تكون في مرحلة الدفاع والمواجهة والتصدي لمن تقاسموا علىٰ حرب الإسلام، وإبادة أهله، وهي في معظم أحوالها كذلك، ما دامت السيادة لغير الإسلام في بلاد الله، وما دام جنده محجوبين عن الشرعية في هذه البلاد. ذلك أنه بسقوط الخلافة الإسلامية، وانعدام شرعية الراية في أغلب بلاد المسلمين؛ نظرًا لانعقادها علىٰ العلمانية وتحكيم القوانين الوضعية والتحاكم إلىٰ أحوال الأمة؛ بدلًا من التحاكم إلىٰ الكتاب والسنة أخذت الحركات الإسلامية علىٰ عاتقها مهمة الجهاد،

لاستئناف الوجود الإسلامي، وإقامة الدولة الإسلامية، والوقوف في وجه الكفر القادم من الغرب ومن الشرق».

واقرأ ما كتبه ونقله الجليل في كتابه «وقفات تربوية» (صـ١٦٢)، حيث قال: «وما أحسن ما كتبه الأستاذ محمد قطب في كتابه القيم «واقعنا المعاصر»، حول أهمية التربية والرد علىٰ من يستطول طريقها ويريد قطف الثمرة قبل استكمالها، فقال (صـ٤٨٦): «أما الذين يسألون إلىٰ متىٰ نظل نربي دون أن (نعمل)؟ فلا نستطيع أن نعطيهم موعدًا محددًا، فنقول لهم: عشر سنوات من الآن، أو عشرين سنة من الآن، فهذا رجم بالغيب لا يعتمد علىٰ دليل واضح، وإنما نستطيع أن نقول لهم: نظل نربي حتىٰ تتكون القاعدة المطلوبة بالحجم المعقول».

وانظر إلىٰ قوله: «أما الذين يسألون إلىٰ متىٰ نظل نربي دون أن (نعمل)؟.. أليست التربية عملًا؟ فلماذا فرق بينهما وبين قوله: «دون أن نعمل؟» فرّق لأنه يريد عملًا مخصوصًا، هو الخروج علىٰ الأنظمة الحاكمة وأهلها، وسيأتي لها - إن شاء الله تعالىٰ - زيادة تفصيل» اهـ (من القطبية بتصرف).

أقول: فهل هذا إلا ما ينفث به دعاة الإسكندرية ولا يملون من تكراره. فهذا غيض من فيض مما يفعله هؤلاء، وأبلغ من ذلك؛ يستشهدون بقول من لا يعرف بعلم، فقد فاجأونا بكلام لرجل يدعىٰ رضا أحمد صمدي[1] لم يزد فيه شيئًا علىٰ أقوال أشياخه من القطبيين

---

(١) هذا الرويبضة، قال فيه محمد حسين يعقوب: «وهذا أخي الحبيب صفوة إخواني وخيرة أحبابي المخلص دومًا الذي يتفطر قلبه علىٰ حال الأمة ذوبًا، هذا ابني الغالي؛ وكأنه بالله فلذة كبدي رضا صمدي، هذا لعمر الله شيخي وليس الأمر بالسن، فكم استفدت منه! ونفعتني مشورته، وألهمتني كتاباته(*)، وفتح الله عليَّ بسبب بعض كلماته، هذا الأخ الفذ والشيخ الكريم والداعية الحصيف، ....». اهـ. وقال فيه سيد عفاني: «لله درك يا شيخ رضا نزلت ميدان الدعوة مربيًا فاضلًا، وأنت في هذا الكتاب الطيب تنبه الجموع الغافلة، وتحث الدعاة العاملين علىٰ الطريق السوي وترك العزلة والتواري(**): فهو تعبد مرجوح وحزن قاتل هادم، هذه القواعد التي بثها الشيخ رضا يعض عليها بالنواجز من يعرف من الرجال قيمتها..». اهـ. من مقدمة كتاب «٣٠ طريقة لخدمة الدين».

(*) كما ألهمت شيخك المقدم.

(**) متىٰ تواریٰ الدعاة واعتزلوا؟ وهو يومئ بذلك إلىٰ ما يدندن حوله (عبد الرحمن - المقدم - رضا) من مشروعية العمل الجماعي والجماعات، لكنه لم يتجرأ علىٰ التصريح فاكتفي بالتلميح! فانظر إلىٰ تدليس القوم وحيلهم في تمرير =

والسروريين، وهذا - والله - مزلق خطير، فما الذي يدعوهم لهذا؟ لا أدري.

وبعد ذلك؛ هل يعتبر الشباب؟ هل يقف وقفة صادقة مع نفسه ليتبصر الطريق؟ ويعرف مسالك أهل التحقيق من مسالك أهل الباطل والتلفيق[1] والفرق بين العلماء والأدعياء.

فالحاصل أن هذا الرجل (رضا صمدي) أحال في نهاية بحثه علىٰ كتابين لعبد الرحمن عبد الخالق؟ مما يدل علىٰ أن الجميع - كما ذكرت قبلُ - يستقي من معينه.

ثم كتابات رؤوس الإسكندرانية (المقدم - سعيد عبد العظيم - ياسر برهامي) ثم حوار مع أبي إسحق الحويني. أما الثلاثة الرؤساء فلا جديد في كلامهم؛ لأن غايتهم ترديد كلام إمامهم (عبد الرحمن عبد الخالق) وكلام كبار منظري الإخوان أمثال: (صلاح الصاوي، ومحمد أحمد الراشد، والصويان، والمصري) وغيرهم.

وأما أبو إسحق فلنا وقفة طويلة معه - ليس هذا أوانها - لكن ليكن معلومًا أن فاقد الشيء لا يعطيه.

بقيت لنا فتوىٰ الشيخ الألباني بخصوص العمل الجماعي، والحمد لله أنهم لم يجدوا للألباني غيرها.

وأقول: ليس في كلام الألباني ما تستدلون به، فهو يقول: «العمل الجماعي كما نحن الآن، فقد اجتمعنا علىٰ فهم كتاب الله وعلىٰ سنة رسول الله ﷺ نجتمع لصلاة الجماعة في الفرائض...» فأين في كلام الألباني التنظيم والتجميع والتقسيم؟[2]

=

باطلهم! وانظر كيف يلمع بعضهم بعضًا ويزكي بعضهم بعضًا؟ فالقوم عقيدتهم واحدة لكن منهم من يجهر ومنهم من يسر، وقد مضت سنة الله في خلقه أن المبطل لا يستمر. قال تعالىٰ: «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض». وما أسر أحد سريرة إلا وأظهرها الله علىٰ صفحات وجهه وفلتات لسانه. فصبر جميل وستبدي لك الأيام يا - طالب الحق - ما كنت جاهلًا.

(١) يقول يزيد بن حبيب عن فتنة العالم: «.. ومنهم من يروي عن كل ما سمع حتىٰ يروي كلام اليهود والنصارىٰ إرادة أن يعزز كلامه» اهـ[«العزلة للخطابي» (صـ٢١٤)].

(٢) أخبرني صاحب لهم - كبير - أن في الإسكندرية (٢٠٠,٠٠٠) شابٌّ فكيف يمكن السيطرة عليهم؟! لا نستطيع السيطرة عليهم إلا بهذا، قلت له: سبحان الله! ومن ألزمك بالسيطرة عليهم؟ وعرفت أن القوم متشبعون بأفكار الحزبيين والحركيين.

وعلماؤنا – والحمد لله – لا ينكرون العمل الجماعي برمته، بل ينكرون أن يكون بصورة تنظيمية سرية – أو علنية – إذا كان فيها أمير ومأمور وجماعة وسمع وطاعة، وتقسيم أماكن وتوزيع مهام وغير ذلك. ثم اعلم أخي – وفقك الله لكل خير – أن العلماء قد اشترطوا في التعاون المشروع أن يكون بعلم ولي الأمر وإذنه، وأن لا يكون شيء من ذلك سرًّا، ولا فرق في ذلك بين بلد وبلد؛ لأن العلماء – رحم الله أمواتهم وحفظ أحياءهم – لم يفرقوا، ولو كان ثمة فرق لبينوه، أقول ذلك؛ لأن عبد الرحمن عندما جوبه برد العلماء، تملص وقال: المملكة لها ظروفها الخاصة، فالتمسك بما عليه هؤلاء الأئمة فيه الخير والنجاة؛ بدلًا من التعلق بأقوال لا زمام لها ولا خطام.

ثم يقول المقدم: «المسألة الثانية.. أولًا: الذين يقولون بمشروعيتها: علىٰ الأقل وفي الغالب نحن الآن غير محتاجين لضيق الوقت لمناقشة ما يزيد عن مشروعيتها، أي: هل هي واجبة أم هي سنة مؤكدة أم كذا. لماذا؟ لأن في الغالب الذين ينتظمون في صفوف الدعوة الإسلامية إنما يفعلون ذلك عن قناعة ذاتية دون أن يوجد ما يقهرهم أو يجبرهم علىٰ الانتظام في صفوفها، ومع ذلك هم ينتظمون لإحساسهم أساسًا بالمسئولية عن هذا الجيل، ولأنهم يدركون أنه لا أشرف من سلوك في طريق علىٰ رأسه محمد ﷺ ونهايته هي الجنة بإذن الله – تبارك وتعالىٰ – فالغالب الذين يكونون في صفوف الدعوة يكونون من الصنف الذي ربط مصيره وحياته ومستقبله بمصير هذه الأشياء، لماذا؟ لأنه له همة عالية في طلب الهدف وهو الجنة، بل علىٰ العكس الذين ينتظمون في هذا الطريق يدفعون له ضريبة قد تكون باهظة، أحيانًا يدفعون ضريبة عظمىٰ من أوقاتهم، وأحيانًا من أرواحهم ودمائهم ودنياهم، وهذا معلوم عن كل من ينضم، لا بد أن يضحي في سبيل هذه الدعوة ويجعلها هي الدم الذي يجري في بدنه والهدف الذي يسعىٰ إليه، يعطيها صلب حياته لا هامش هذه الحياة، ويعطيها صلب وقته لا الفضلة عن وقته وأمور حياته». اهـ[1].

أقول: هذه الفقرة تحتاج منا إلىٰ وقفات:

الأولىٰ: يحاول المقدم إيهام السامع أن (مشروعية العمل الجماعي) قضية مفروغ منها، إنما

---

(١) نقلنا كلام المقدم كما هو، ولم نشأ أن نعدل فيه شيئًا حتىٰ لا يتهمنا أحد بالتعدي والتحريف.

الخلاف في كونها واجبة أو سنة مؤكدة، وكأن القول بمشروعيتها قد صفا له، فطمع في المزيد!

الثانية: يبين أن انتظام الأفراد في سلك العمل الجماعي ينبع من إحساسهم بالمسئولية عن هذا الجيل، ولا يوجد ما يقهرهم أو يجبرهم. وهذا كلام إنشائي محض، ومصطلحات صحافية، فما لكم أنتم والجيل؟! وهل علماؤنا لم يستشعروا هذه المسئولية تجاه الجيل؟! وهل خدمة هذا الجيل وإرادة الخير له، لا تكون إلا فيما ابتدعتموه؟! ثم إنك تتكلم عن هذه القضية وكأنها عصب الدعوة وحياتها وهدفها الأسمىٰ، وإلا فما معنىٰ قولك: «فالغالب الذين يكونون في صفوف الدعوة يكونون من الصنف الذي ربط مصيره وحياته ومستقبله بمصير هذه الأشياء». اهـ.

فما هي هذه الأشياء؟! أهي العمل الجماعي والانتظام في صفوف الدعوة السلفية بالإسكندرية أم ماذا؟! ثم هذه المصطلحات الصحافية (مصيره وحياته ومستقبله) كيف تربطها بشيء فرعي، أم أن هذه القضية أصبحت أهم المهمات وأم القضايا؟!

أقول: هذا ديدن أهل البدع؛ دائمًا وأبدًا يربطون العوام بأمور فرعية يجعلونها قضية القضايا، فالإخوان قضيتهم الأم (فلسطين)، والتبليغ مهمة حياتهم (الخروج)، والجماعة الإسلامية ومن علىٰ شاكلتها مسألتهم المصيرية (قلب نظام الحكم)، وهكذا. فهل ربط هؤلاء أحدًا من الناس بالكتاب والسنة عقيدة ومنهجًا وسلوكًا اللهم لا. لماذا؟! لأنهم لا يربطون الشباب إلا بما يريدون هم، دعاة الإسكندرية كذلك، فهم يتشدقون ويتباهون بأنهم انتظموا في الدعوة منذ ثلاثين سنة. فكان ماذا؟!

علمتم الشباب ما طاب لكم ووافق غرضكم، وإلا فأين قاعدة الولاء والبراء التي علمتموها للشباب؟ وفي مبحث الإمامة ماذا تعلموا منكم؟ وفي باب الدعوة - هذه العبادة العظيمة - ما الذي استفادوه؟ والأسئلة كثيرة، لكننا نختصرها بعرض صورة للشباب الذي ارتبط بكم:

١- والىٰ وعادىٰ علىٰ أشخاصكم.

٢- فهم من أقاويلكم وأفاعيلكم أنكم السادة الأعلام والأئمة الكرام فوضعكم في مصاف ابن باز والألباني والعثيمين وبقية علمائنا الأكابر فصرتم - من منظورهم - أقرانًا لهؤلاء!! بل أكبر منهم.

٣- فهم هؤلاء أن الدعوة إلىٰ الله - تعالىٰ - اجتهادية وليست توقيفية. فأي طريقة أو وسيلة يرىٰ أنها نافعة لدعوته، أخذ بها وإن كانت غير شرعية.

٤- رؤوس البدع والضلال عند هؤلاء علماء كبار، وهذا من تمييعكم لقضية الولاء والبراء وأخذكم بمنهج الموازنات الذي ابتدعه الإخوان المسلمون، فأصبح البنا وسيد قطب والراشد وعبد الرحمن عبد الخالق - بين عشية وضحاها - علماء كبارًا وسادة أخيارًا قدموا للأمة وإن كانت لهم أخطاء! والعجيب أن المقدم - كبيرهم - الذي يطاولون به السماء ويزعمون أنه علامة كبير وجهبذ نحرير رضي علىٰ نفسه أن يأخذ بكلام رجل مجهول - يدعىٰ الصويان - كتب ليقرر منهج الموازنات بأدلة باطلة، وترك ما كتبه الشيخ ربيع المدخلي في الرد عليه ووافقه الشيخ ابن باز وبقية علماء نجد السلفيين[1]، فإذا وسعك - يا دكتور - التقليد، فهلَّا قلدت هؤلاء الأعلام، أم أنك نظرت للمسألة نظرة القرين، نعم! نسيت، فأنتم أقران لهؤلاء، أو هؤلاء لا يفقهون الواقع وغير ذلك من الحجج السخيفة التي تسقطون بها العلماء حتىٰ يخلو لكم الجو ولا يرتبط الشباب إلا بكم.

خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت أن تنقري

٥- فهم الشباب جواز تعدد الجماعات في المجتمع المسلم من خلال أصولكم الفاسدة وتقعيداتكم الكاسدة؛ وإلا فما الداعي للرد علىٰ الدكتور بكر، والرجل لم يقل إلا ما أقره الإسلام وجاء به ونهىٰ عن ضده، وهو: (لا جماعة إلا جماعة المسلمين) وكتب يبين للناس خطورة الانتماء إلىٰ الجماعات والأحزاب والفرق المعاصرة.

٦- تضخيم وتلميع الأصاغر، فبرهامي عند هؤلاء الشباب أعلم في العقيدة من ابن باز، والمقدم قوله مُقَدم، وهذا من آثار الغلو الممقوت، فهل هذا من دين الله، وهل هذا من منهج السلف يا دعاة السلفية؟!

٧- اعتقد هؤلاء الشباب أن فتاوىٰ العلماء الأكابر في الاغتيالات والمظاهرات والإضرابات والعمليات الانتحارية فتاوىٰ خاطئة، وأن هذه الأشرطة والمطويات التي تحوي

---

(١) ليسوا السروريين القطبيين أمثال (سفر - سلمان - ناصر العمر - العلوان) وغيرهم الذين لمعتموهم للشباب حتىٰ صار الشاب من هؤلاء لا يقبل كلامًا فيهم وهم من الخطورة بمكان، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

هذه الفتاوىٰ، فتنة وضلالة يجب حرقها وتمزيقها.

٨- اعتقد هؤلاء أن الحاكم ليس ولي أمر شرعيًّا فلا بيعة له في أعناقهم، ولا سمع ولا طاعة.

٩- اعتقد هؤلاء أن النصيحة للحاكم مناطها عدم إسقاط هيبته وحشمته، وبالتالي فطرق النصح اجتهادية تتوقف علىٰ المصلحة.

١٠- درس هؤلاء في «المنة» وشروحها، مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله) بعد أقسام التوحيد، وهم - برهامي وصحبه - لم يجترئوا علىٰ جعله قسمًا رابعًا فراحوا - عمدًا أو جهلًا - يُدرسونه بعد أقسام التوحيد بدون التسمية؟!

١١- القضايا المنهجية التي خالف فيها هؤلاء - برهامي ومن شايعه - أصبحت قضايا فقهية، وبالتالي فهي تخضع للخلاف، فلا ينكر هذا علىٰ ذاك.

١٢- اعتقد هؤلاء أن الدخول في البرلمانات وإجراء عملية الانتخابات قضية فقهية خلافية، وإن كنتم ترون عدم المشاركة فيها.

وغير ذلك مما علمتموه للشباب في مدرستكم ومن خلال دعوتكم، فماذا استفاد الشباب من العلم والعمل؟! أما العلم وإن كان قد نال منه قسطًا؛ إلا أن أغلبه من العلم المذموم، وأما العمل فمخالف لما كان عليه السلف الصالح وإن وافقه في بعض الوجوه. وهذا كله من ثمرات التصدر قبل التعلم والتزبب قبل التحصرم، فهؤلاء ضروا إذ أرادوا النفع، وأفسدوا إذ أرادوا الإصلاح، وصدق ﷺ إذ يقول: «**إن أخوف ما أخاف علىٰ أمتي الأئمة المضلون**»[1].

الثالثة: ثم يقول المقدم: «الذين ينتظمون في هذا الطريق يدفعون ضريبة من أرواحهم ودمائهم ودنياهم». اهـ.

ونحن نسأل: ما هو هذا الطريق؟ وماذا تعني به؟ ثم لماذا يدفعون ضريبة من أرواحهم

---

(١) قال ابن تيمية في «الفتاوىٰ» (١٩/ ٢٧٤): «والاختلاف إنما يقع بسبب الإعراض عن الطريق المشروع فيقعون في البدع فيقع فيهم الخلاف» انتهىٰ بتصرف.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ «الفتاوىٰ» (١١/ ٦٢٤): «ما يراه الناس من الأعمال مقربًا إلىٰ الله ولم يشرعه الله ورسوله، فإنه لا بد أن يكون ضرره أعظم من نفعه، وإلا لو كان نفعه أعظم غالبًا علىٰ ضرره لم يهمله الشارع فإنه ﷺ حكيم لا يهمل مصالح الدين ولا يفوت علىٰ المؤمنين ما يقرب إلىٰ رب العالمين». اهـ.

ودمائهم ودنياهم؟ وماذا تريد؟ وإلىٰ أي شيء تُلوح بقولك هذا؟!

علىٰ أننا لم نجد رجلًا يدعو إلىٰ الله ويدفع الضريبة من روحه ودمه ودنياه؛ إلا إن كانت له مآرب أخرىٰ غير الدعوة الخالصة لله سبحانه. فقد يكون ما ناله من أذًىٰ من جراء أفعاله وأقواله المخالفة لهدي السلف الصالح في الدعوة، أما إن كان علىٰ الجادة وناله أذىٰ فهذا أمر وارد ويكون هذا ابتلاء من الله له لرفع درجته.

ثم قال: «وهذا الطريق والجواب يحتاج إجابة مفصلة لكنها لا تخفىٰ عليكم وهي أن الله عز وجل قد جعل الابتلاء في سبيله قرينة للفوز في الدنيا والآخرة ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢﴾ [العنكبوت: ٢]. أيضًا الذين يسلكون هذا الطريق كما ذكرنا لا تغرهم دنيا ولا مناصب ولا كذا، ولا كذا، بل هم يهددهم الأذىٰ في كل شأن من حياتهم ومع ذلك يصمدون في هذا الطريق ابتغاء وجه الله - تبارك وتعالىٰ - ويدركون هذه السنة الماضية من الله عز وجل يقول الله عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ۝٤٩﴾ [التوبة: ٤٩] فدعا علىٰ هؤلاء الذين يتذرعون بالفتنة المحتملة ويقعون بهذا الاحتمال في فتنة محققة وهي التخاذل عن نصرة هذا الدين والبذل في سبيله». اهـ.

أقول: انظر إلىٰ التقول علىٰ العلماء، بل انظر إلىٰ التدليس والكذب. العلماء الذين قالوا بعدم مشروعية العمل الجماعي أفتوا بهذا لما يرتبط به - أي: العمل الجماعي - من بطش وتنكيل[1] فإذا كان العمل الجماعي هو مجرد التعاون علىٰ البر والتقوىٰ وعلىٰ وفق ما فهمه السلف الصالح، فكيف يصاحب ذلك بطش وتنكيل؟ فها نحن نرىٰ الدعاة علىٰ اختلاف ألوانهم ومشاربهم (دعاة الفتنة قبل دعاة الهدىٰ) يمارسون الدعوة دون ضغوط أو بطش أو تنكيل، بل لهم قنوات خاصة بهم، وهذه المساجد مفتوحة والصلوات مقامة والدروس علىٰ قدم وساق، وغير ذلك من أمور الدعوة، كل ذلك قائم دون معارضة أو ضغط أو بطش أو تنكيل يطول الدعاة وطلاب العلم، والذي ينكر ذلك إما جاحد كذاب أو أعماه الله وأضله علىٰ علم؛ فثبت إذًا أن البطش والتنكيل لا يكون إلا للمخالف الذي يستغل الدعوة لتحقيق مآربه الشخصية - وإن ادعىٰ غير ذلك - والآن أسألكم سؤالًا يا دعاة الإسكندرية: من

---

(١) وهذا الكلام ذكره برهامي، وليكن القارئ علىٰ ذكر من أن جميعهم يكررون كلامًا واحدًا.

منعكم من دعوتكم إذا كانت بالضوابط التي ذكرناها؟ وما الذي جعلكم تستبدلون الذي هو أدنىٰ بالذي هو خير؟ اللهم إلا إذا كان منهج السلف في الدعوة إلىٰ الله لا يرضيكم ويقيد من طموحاتكم وتطلعاتكم؟! علىٰ أننا نرىٰ أنه وعلىٰ الرغم من مخالفتكم لمنهج السلف الصالح في دعوتكم، فلم يصبكم الأذىٰ والبطش والنكال الذي تدعونه وتبالغون فيه؛ وإن أصاب غيركم بعض أذًىٰ - ولا نقول بطش ونكال - ممن يلتزم في دعوته سبيل السلف الصالح فهذا من قدر الله أولًا، ثم من جراء أفعال الخوارج ثانيًا؛ الخوارج الذين صوروا للحكام أن التدين صنو التطرف، فرسخ في أذهانهم أن المتدين متطرف لا يرعوي عن قتل نفس أو سفك دم أو أخذ مال، وأن المتدين عدو السلطة يعمل جاهدًا علىٰ إزالتها. وإلا فخبروني بربكم: كيف كان حال الدعوة في بدايتها في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات؟ كان والله يفسح لها المجال حتىٰ رأي الناس آثار تلك الدعوة مرتسمة في البيوت والمجتمعات، فلما ركب هؤلاء الخوارج الصعب والذلول وناطحوا الحكام أصاب الدعوة ما أصابها ونال الأذىٰ أهله، وكل ذلك بسبب تصرفات حفنة من الناس لا هم لهم إلا تكفير الحكام والخروج عليهم، فهلَّا اعتبرتم يا أولىٰ الأبصار؟

ثم يقول: «ويجعلها هي الدم الذي يجري في بدنه والهدف الذي يسعىٰ إليه.. إلىٰ آخر ما قال في الفقرة السابقة التي نقلناها عنه.

ونقول: يجعل ماذا؟ الدعوة.. أم الجماعة التي ينتظم في سلكها؟ إن كانت الدعوة فهذا باطل، فإن الدعوة فرض علىٰ الكفاية، قال تعالىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. علىٰ أنها لو تعينت علىٰ شخص، لا يقال - أيضًا - إنها دمه الذي يجري في بدنه والهدف الذي يسعىٰ إليه؛ لأن عليه فروضًا أخرىٰ أهم وأعظم من الدعوة؛ كالصلاة والصيام والزكاة والحج، وقبل ذلك كله التقرب إلىٰ الله بالتوحيد ونبذ الشرك، فهدف المسلم الذي يجري في دمه وعروقه هو توحيد الله عز وجل والتقرب إليه بما افترضه علىٰ عباده من أفعال وتروك، أما إن كانت الأخرىٰ فهذه أتركها - لك.

ثم يقول: «ويعطيها صلب وقته لا الفضلة عن وقته وأمور حياته». وصلب وقته يعطيه للعبادة وطلب العلم - لا للعمل الجماعي - الذي لا يخالف كتابًا ولا سنة ويإذن ولي أمر الأمة، فكيف إذا كان العمل الجماعي المزعوم تنظيمًا سريًّا جماعيًّا يقوم علىٰ شق العصا ومفارقة

الجماعة، أو التكفير للحكام بظهر الغيب؟!

وقال أيضًا: «فإذا تأملنا عمومًا فيمن ينتمون لهذه الدعوات الإسلامية القائمة فما تجد أنهم قد يكونون تجاوزوا هذه النقطة؛ لأنهم في شغل شاغل عنها فالمسألة الأولىٰ هي.. الدوافع كما ذكرنا وراء أو لمجتمعه أن تكون وراء هذه الفتوىٰ بعدم مشروعية[1] سواء من كلام فضيلة الشيخ بكر أو من كلام غيره من أهل العلم.. بعض أهل العلم يجعلون محور أو ربما يكون الدافع هو الحرص علىٰ الدعوة والدعاة ويرتبط في ذهنهم دائمًا العمل الجماعي والتعاون علىٰ البر والتقوىٰ بالبطش والتنكيل والأذىٰ الذي يلاقيه من يسلك هذا السبيل» اهـ.

أقول: قولك: إن العلماء منعوا العمل الجماعي لما يصيب الدعاة من البطش والتنكيل والأذىٰ خطأ محض، وتخرص صرف؛ إنما منع ذلك العلماء للمخالفة الشرعية ولو كان العلماء يمنعون التكاليف الشرعية لعلة الأذىٰ والبطش، لمنع ابن باز وغيره الشباب في مصر من توفير لحاهم، وهذا علىٰ سبيل المثال لا الحصر، فاتق الله واعلم أنك ملاقيه فلا تغرر بالشباب واخلع عنك الراشد ومحمد سرور وعبد الرحمن عبد الخالق فإنهم لن ينفعوك بشيء. ثم ألم تفكر ولو للحظة أن تتهم رأيك أمام رأي هؤلاء العلماء الأكابر الذين أجمعت الأمة علىٰ وفور علمهم وعظيم فضلهم؛ فإن كان هؤلاء لا تعتد بقولهم! فمن تعتد بقوله إذًا؟

ثم يذكر كلامًا لا زمام له ولا خطام عن صاروخ الفضاء تشالنجر، وفيلمًا أمريكيًّا إلىٰ آخر ما ذكر، ولا أدري لماذا ذكره وما علاقته بالموضوع. المهم؛ أنه قال كلامًا خطيرًا بعد ذلك.

قال: «أحاديث تأتي مثلًا: **«ما أتاكم وأمركم جميعًا علىٰ رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه كائنًا من كان»**. هذا ليس في حق أمراء الجماعات أو مرشد إلىٰ آخره ولكنها في حق خليفة، ولأنه لا يجوز تعدد الخليفة مثلًا، وضح مثل: **«من مات وليس في عنقه بيعة فميتته جاهلية»** فيرهبون بعض الشباب بدون أن يعطوا الحديث ليخدم أهدافهم فيقولون: من مات وليس في عنقه بيعة فميتته جاهلية. ليس المقصود بالحديث بيعة لأمير الجماعة لكن المقصود به عدم وجود، يعني: من مات وليس في عنقه بيعة لأمير المؤمنين أو الخليفة أو الإمام الأعظم فمات فميتته جاهلية... لماذا؟ لأن موتته أشبهت موتة أهل الجاهلية، ليس المقصود

---

(١) كذا بالحرف من المذكرة، ونعتذر للقارئ عن هذه الركاكة.

الكفر؛ لأن الجاهلية كانت فوضىٰ لا نظام يجمعها ولا إمام يقودهم، فمن أجل ذلك أحد ملامح الجاهلية: فمن مات وليس في عنقه بيعة لأمير المؤمنين أو الخليفة فميتته جاهلية. هؤلاء يأخذون الحديث ويعممونه علىٰ جماعتهم إرهابًا للناس أو إلزامًا لهم بطاعتهم. وضح فلا بد من التفريق». اهـ.

أقول: في هذه الفقرة علىٰ صغرها طوام:

منها: أنهم ينكرون أن يكون عندهم بيعة، والمقدم يقول: «ليس المقصود بالحديث بيعة لأمير الجماعة، لكن المقصود به عدم وجود، يعني: من مات وليس في عنقه بيعة لأمير المؤمنين.. إلخ ما قال. وأنا أستحلفك بالله - أخي الكريم - ماذا تفهم من كلامه، هل تفهم إلا جواز البيعة وجواز الجماعة وجواز التأمير، فهو يقول: هذا ليس في حق أمراء الجماعات يعني: تجوز البيعة لأمراء الجماعات ولا يكون في ذلك مخالفة للحديث، إنما المخالفة إذا كانت البيعة لأكثر من خليفة، لأنه لا يجوز تعدد الخليفة. ولا أدري، لماذا حشر كلمة «مرشد» إلا إذا كان يدعو للإخوان ومرشدهم! ثم لاحظ قوله: «فيرهبون بعض الشباب» ولا يقول بذلك:[1] إلا العلماء فهل العلماء يرهبون الشباب؟ تبًّا لهذا الفهم السقيم؛ لا بهديهم اقتفيت، ولا الأدب معهم التزمت. فهذا هو صنيع صاحب «حرمة أهل العلم» مع العلماء! وللعلم؛ فالمقدم بكتابه هذا لا يقصد توقير أهل العلم الذين أجمعت الأمة علىٰ ديانتهم وأمانتهم؛ كابن باز والألباني والعثيمين، وغيرهم، إنما يقصد توقير أهل البدع والأهواء أمثال: البنا وقطب والمودودي وعبد الرحمن عبد الخالق والراشد وغيرهم ممن يجاهر دعاة الإسكندرية بالدفاع عنهم والثناء عليهم والنقل من كتبهم.

ثم يقول: «ليخدم أهدافهم» فما هي هذه الأهداف يا دكتور؟ نود منك بيانها. ثم - عمدًا - يحاول التغرير بالشباب المسكين الضائع، فيوهم أن البيعة أيضًا لا تكون إلا للخليفة أو الإمام الأعظم، ولأن الحاكم ليس بخليفة ولا إمامًا أعظم فلا بيعة له. وهذا يضاف إلىٰ الأسباب التي تجعلهم لا يرون الحاكم ولي أمر شرعيًّا[2]، فنقول: قد بينا في المقدمة شيئًا من منهج

(١) أي بعدم جواز ما ذكرناه من بيعة وطاعة وجماعة... إلخ.

(٢) **قال برهامي في اللقاء الذي أجراه معه صوت السلف (موقعه):** «نحن نرىٰ أن الطاعة التي تجب علىٰ المسلم في المنشط والمكره وفي السر والعلن هي طاعة الخليفة الذي يتولىٰ باسم الدين لإقامة الدنيا بالدين، وإن لم يكن =

السلف وفتاوىٰ الأئمة في هذا الباب ونسوق لك زيادة ما يلي:

قال الشوكاني تعليقًا علىٰ قول صاحب «الأزهار»: «ولا يصح إمامان». قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأقول: إذا كانت الإمامة الإسلامية مختصة بواحد، والأمور راجعة إليه، مربوطة به كما كان في أيام الصحابة والتابعين وتابعيهم، فحكم الشارع في الثاني الذي جاء بعد ثبوت ولاية الأول أن يقتل إذا لم يَتُب عن المنازعة.. إلىٰ أن قال: وأما بعد انتشار الإسلام واتساع رقعته، وتباعُد أطرافه، فمعلوم أنه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية إلىٰ إمام أو سلطان، وفي القطر الآخر أو الأقطار كذلك، ولا ينفذ لبعضهم أمر ولا نهي في قطر آخر، وأقطاره التي رجعت إلىٰ ولايته، فلا بأس بتعدد الأئمة والسلاطين، ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له علىٰ أهل القطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيه». اهـ.

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأئمة مجمعون من كل مذهب علىٰ أن من تغلب علىٰ بلد من البلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل، قبل الإمام أحمد إلىٰ يومنا هذا ما اجتمعوا علىٰ إمام واحد، ولا يعرفون أحدًا من العلماء ذكر شيئًا من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم». اهـ[1].

وفي كلام الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ بيان لمعنىٰ إمام الجماعة، ألا وهو من بايعه أهل الحل والعقد في قطر من الأقطار، فيجب علىٰ كل أهل قطر مبايعة وطاعة من وَلِيَ قطرهم؛ إذ لا بأس بتعدد الولايات والسلاطين، ومبايعة أهل كل قطر لمن ولي ذلك القطر، كما هو الحال اليوم.

وقال العدناني في «القطبية»: «رابعًا: من إرهاصات خروجهم أنهم قالوا: إن الأحاديث الواردة في وجوب مبايعة إمام؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**». وطاعته كقوله عليه الصلاة والسلام: «**تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع**». وكقوله: «**عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك**

=

مستجمعًا لشرط الخلافة، وأما من عدا ذلك فالطاعة تكون حيث كانت مصلحة المسلمين، وقد لا يوجد فرق عملي في بعض الأحيان كالحالة التي أجاب عنها الشيخ، لكن التفريق النظري مهم جدًّا حتىٰ إذا ما وجد واقع مغاير حكم عليه بما يناسبه كحال الفلسطينيين مع اليهود مثلًا، وكحال الجهاد الأفغاني مع الروس في أول الأمر، فنحن في الواقع نلتزم بما فيه مصالح المسلمين مما تطلبه الحكومات المعاصرة». اهـ.

(١) فهل يتعظان - المقدم وبرهامي - ويستمسكان بغرز العلماء؟!

ومنشطك ومكرهك وأثره عليك».

إنما المراد بها إمام العامة، أو الخليفة التي تخضع له البلدان عامة، أما الأوضاع الحالية فلا تصدق عليها هذه الأحاديث، قالوا ذلك لكي يتجرأ الشباب علىٰ الخروج علىٰ حكامهم؛ ولا سيما في هذه البلاد الطيبة.

وزعموا أيضًا بأن الإمامة الكبرىٰ لا تكون إلا في قريش، وهؤلاء ليسوا من قريش، فلا ولاية لهم ولا بيعة، ولا أدري أين ذهبوا عن قول المصطفي - عليه الصلاة والسلام -: «**ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»، وقوله أيضًا في حديث أبي ذر حيث قال: «**إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا مجدع الأطراف**»، وغيرها كثير.

ففي هذه الأحاديث لم يشترط الرسول ﷺ الإمامة الكبرىٰ ولا كونه من قريش ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وأقول لهؤلاء أيضًا: أتجهلون واقع المسلمين حينما سقطت الدولة الأموية في الشام، وقامت في الأندلس وقامت الدولة العباسية في بغداد، فكانت آنذاك دولتان في آن واحد - بل كانت هناك دولة الأغالبة والأدارسة الأموية في الأندلس والعباسية في بغداد - فهل سيقول هؤلاء السياسيون بأن ذلك الوقت خلا عن إمام مبايع له بالسمع والطاعة، وخلا عن الجهاد والغنيمة؟ أم سيقولون لكل منهما بيعة وسمع وطاعة - كما هو القول الحق - فيتركون ما يطنطنون به ويزمزمون؟ اللهم افتح بيننا وبينهم بالحق وأنت خير الفاتحين. بل الخلافة العثمانية التي تتباكون علىٰ سقوطها لم تكن خلافة عامة، ولم يكن الخليفة قرشيًّا. فهل سيقولون: جاز لأولئك ولا يجوز لهؤلاء؟». اهـ.

قلت: فثبت أن للحاكم بيعة وسمعًا وطاعة، وأنك - يا مقدم - تدلس علىٰ الشباب عمدًا أو جهلًا، ظانًّا أن أحدًا لن يسمع كلامك ولن يرد عليك.

ثم تقول في نهاية كلامك: «هؤلاء يأخذون الحديث يعممونه علىٰ جماعتهم إرهابًا للناس أو إلزامًا بطاعتهم».

أقول: من هؤلاء؟ ألا سميتهم لنا؟ لا سيما والزمان زمان فتنة حتىٰ لا نغتر بهم؟ ثم من الجماعة التي يحاولون إلزام الناس بها؛ هل هي جماعة المسلمين أم جماعة هؤلاء العلماء؟ من

فضلك وضح. ثم هل نحن في حاجة لك - أنت وشيخك عبد الرحمن وكبير منظري الإخوان الراشد - كي تعلمونا كيف نفهم الحديث؟ لأن العلماء قد فهموه خطأ!

يا هذا: هلَّا عرفت قدر نفسك، إن العيب ليس عليك، إنما - والله - العيب فيمن يسمعك، ألم يفكر أحد منهم في أن يرجع إلىٰ شروح الحديث ليعرف المراد منه، وهل ما قلته حق أم لا؟

أجئتم تعلمونا ديننا بعد مضي أكثر من ألف وأربع مئة عام، لم يترك العلماء مسألة من المسائل الكبار والصغار إلا وتناولوها بالبحث والتحقيق والدراسة والتمحيص.

فقل لي من سبقك في قولك هذا؟[١]

ثم قال: «الوجه الثاني: تقوم بجميع الولايات الشرعية بمعنىٰ.. ولاية الصلاة، ولاية الحج، ولاية الجهاد، ولاية الزكاة، وهكذا، ونحن نسميها الآن الوزارات أو الهيئات التي تنظمها الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية، أما الجماعات الخاصة فهي لا تستوعب وهي لا تستطيع أن تستوعب في الحقيقة جميع هذه الولايات، بل تقف كل منها علىٰ ثغرة تحاول سدها دون دخولها. بعضهم يعلم الناس، بعضهم يحفظ القرآن، بعضهم يجمع الصدقات يوزعها، وهكذا تتنوع أبواب الخير. الجماعات الخاصة هذه هي ليس تفعل الحقيقة ولا تستطيع أن تفعل؛ لأن المهام التي تناط بأمر، بأمر بكاملها بكل طاقتها لا يمكن أن تقوم بها فئة واحدة، هذه التجمعات الموجودة الآن أيضًا، الأمر الثاني: استيعاب جميع المسلمين جماعة الخلافة العظمىٰ، تستوعب كل أنواع المسلمين، كل من كان من أهل القبلة، ممن يشهد

---

(١) العجيب أن المقدم قال في كتابه «عودة الحجاب» (٣/ ٣٣٤): «ولذلك لا تجد فرقة من الفرق الضالة ولا أحدًا من المختلفين في الأحكام يعجز عن الاستدلال علىٰ مذهبه بظواهر من الأدلة، وقد مر بك من ذلك أمثلة، بل قد شاهدنا ورأينا من الفساق من يستدل علىٰ مسائل الفقه بأدلة ينسبها إلىٰ الشريعة المنزهة.. ولكن ليس معنىٰ هذا أن الطالب لمعرفة الحق يضيع بين تلبيس المخادعين أو نصيحة العلماء الصادقين، فإن الصادق في طلب الحق لا يعدم أن يجد دلائل الحق في محكمات النصوص الواضحة النيرة، فإن تاه عن معرفة هذه النصوص، لم يعدم أن يجد دلائله فيما اجتمع عليه السلف الصالح خلال القرون الماضية. قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: فلهذا كله يجب علىٰ كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به فهو أحرىٰ بالصواب، وأقوم في العلم والعمل» اهـ.

الشهادتين من أهل لا إله إلا الله، يدخل في هذه الجماعة شاء أم أبىٰ أو شاءت الجماعة أم أبت، لا نستطيع أن نقول: من يشرب الخمر إذا كان مسلمًا موحدًا، واضح، مقيمًا للصلاة، أنه مثلًا خارج عن دائرة جماعة المسلمين، كلا، أو المبتدعة بدعة غير مكفرة وهكذا، فجماعة المسلمين العامة تستوعب كل المسلمين الصالح والطالح والبر والفاجر والسخي وغير ذلك. واضح. أما الجماعات الخاصة فإنها من أجل أن تقوم بوظيفة خاصة، مثلًا: وظيفة التعليم فإنها تنتقي من يكون عنده كفاءة في هذا الجانب، وتنتقي من يصلحون أن يكونوا قدوة للناس وتصدرهم أو توظفهم في هذا العمل. واضح. هكذا حسب الوظيفة التي تقوم بها تنتقي شروطًا خاصة لمن يتعامل معها، هذا أيضًا فرق من الفروق.

كما أشرنا، الإمامة العامة أو الخلافة هي التي يناط بها إقامة شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وتحكيم كتابه، والقيام علىٰ شئون المسلمين، وإصلاح أمورهم، وجهاد عدوهم، طبعًا من ناحية الحكم، هذه الجماعة ما في شك أنها واجبة وفريضة علىٰ المسلمين، وأن المسلمين إذا قعدوا عن إقامتها فهم آثمون ومأزورون ومرتكبون الجرم. هذه من شروط الكفاية، ثم يقول العلماء: إن الإثم يعم جميع المسلمين، يعم القادر وغير القادر؛ لأنه لم يفعل، ويعم غير القادر؛ لأنه لم يحفز ولم يحث من هو قادر؛ فلكل دوره في التمكين للإسلام والدعوة إليه. أما الجماعات الخاصة فإنها متعددة بحسب مصالح الدين والدنيا التي تناط بهم مثل جماعة الدعوة؛ جماعة السفر؛ الغربة جماعة الدعوة إلىٰ الله - تبارك وتعالىٰ - وهي عامة، هذه الجماعات التي تنتشر في بلاد المسلمين، استلزم وجوده إهمال أولياء أمور المسلمين الحكم بشريعة الله تبارك وتعالىٰ وتحكيم كتابه، مما أطمع في المسلمين أعدائهم فأذهب شوكتهم، وساعد علىٰ نشوء أجيال من أبناء المسلمين تجهل الإسلام، بل تستطيع أن تقول تعادي رسالة الإسلام، لذلك كان تأليف هذه الجماعات للدعوة إلىٰ الله - تبارك وتعالىٰ - وتحكيم شريعته وتربية ناشئة المسلمين علىٰ الإسلام فرضًا لازمًا، ومن قال بغير ذلك فقد جهل دين الله - تبارك وتعالىٰ -. وهذه الثغرات لا يستطيع سدها فرد وحده. يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]. ومن ألزم التقوىٰ والبر التعاون علىٰ هذه الأبواب من خير؛ لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلىٰ، فإذا كان من يلون أمور المسلمين قد أهملوا؛ بل صدوا عن دين الله في هذه الأبواب، فلا أقل من أن يقوم المسلمون أنفسهم بهذا الواجب ما استطاعوا إلىٰ ذلك

سبيلًا لسد هذه الثغرات. يقول النبي ﷺ: «**إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم**». أوجب عليهم أن يؤمروا في حالة السفر أحدهم، حتىٰ ولو كانوا ثلاثة وهي أقل الجماعات، أيضًا من هذه الفروق بين الجماعة العامة والجماعات الخاصة؛ «جماعات الدعوة الخاصة» التمكين» اهـ[(١)]

أقول: هل رأيتم - قبل ذلك - هراء كهذا؟ بالله ما هذا الكلام الذي لا يُدرىٰ ما هو؟! ثم إن المقدم يجهد نفسه فيما لا طائل من ورائه، فمن منعه من أن يسد ثغرة، ومن منعه من تعليم الناس القرآن وتوزيع الصدقات؟ من منعه من جميع وجوه البر حتىٰ يتكلف ويقول هذا الهراء[(٢)]

بل نقول: إن فعل هذه الطاعات دون جماعة وعمل تنظيمي أيسر من فعلها بما تريد، ثم ما الدليل علىٰ تفريقك بين جماعة المسلمين العامة والجماعات الخاصة؟ من سبقك إلىٰ هذا من سلفنا الصالح؟[(٣)] علىٰ أن الدولة تقوم بهذا الواجب الكفائي؛ فعندها الأزهر والأوقاف، فلماذا تناطحهما؟ وقد سمحا لك بأن تدعو إلىٰ الله ولم يضيقا عليك، بدليل كلامك هذا مع خطورته وعظيم مخالفته، ثم استرسلت في الكلام تطلقه علىٰ عواهنه بلا زمام ولا خطام، وعلىٰ عادة أقرانك تستدل بحديث: «**إذا خرج ثلاثة في سفر**»، إلىٰ آخر ترهاتك.

نحن - يا هذا - نريد الأدلة من الكتاب والسنة علىٰ مشروعية تعدد الجماعات في المجتمع الإسلامي، ومشروعية العمل الجماعي بمفهومكم، فإن جئت بها فحيهلا، وإلا فالتزم الصمت وأرحنا من تشقيقاتك.

ومما يضحك أن مُنَظِّرهم! رضا أحمد صمدي يقول في الهامش؛ بعد أن انتهىٰ من كلامه في العمل الجماعي - وهو نفس كلام إمامهم عبد الرحمن عبد الخالق - يقول: «ولعلك تتساءل أيها القارئ: لماذا لم نذكر الأدلة المفيدة لمشروعية العمل الجماعي؟ والجواب: إن الأدلة الآمرة بالاجتماع أصبحت في حق الدعاة وفي حق كل عامل وباذل لدين الله من قبيل المعلوم من الدين بالضرورة، بل لا أغلو إذا قلت: من بدهيات العقول وأوليات الذهن التي لا تحتاج

---

(١) انتهىٰ بنصه وفصه.

(٢) وهراء كل مدجل ومخرف ينكي القلوب وللرءوس يصدع.

(٣) قال محمد بن سيرين: «كانوا يرون أنهم علىٰ الطريق ما كانوا علىٰ الأثر».

إلىٰ تنظير واستدلال، وقد كتبت في ذلك فصلًا طويل الذيل، رأيت ألا أملأ صفحات الكتاب منه؛ لأنني كتبته لنوعيات معينة من الدعاة، أما إذا أردت الاطلاع علىٰ أدلة مشروعية العمل الجماعي بخير عرض، فأحيلك علىٰ كتابين للشيخ (عبد الرحمن عبد الخالق) في مشروعية العمل الجماعي، ففيهما الغنية - إن شاء الله - وله كتاب ثالث تناول قصة حياة شيخ الإسلام ابن تيمية(١)، وبرهن فيه علىٰ أن شيخ الإسلام لم يكن مجرد داعية أو عالم يدرس العلوم الشرعية ويفتي الناس، بل كان رجل دولة يخاطب المماليك والسلاطين، ويستنفر القادة لمحاربة الأعداء، ويراسل ملوك دول النصارىٰ والتتر ويرسم الخطوط ويناصح الساسة في شئون الدولة وشئون المسلمين، بل كان يعارض بعض سياسات الدولة، ويجاهر بذلك، بل كان في بعض الأحيان يقيم الحدود الشرعية بإذن ضمني من سلطان الدولة، وللشيخ (المصري) في «معالم الانطلاقة الكبرىٰ» كلام متين في توصيف واقع بعض الدول التي تعاني واقعًا إسلاميًّا عسيرًا، ينبغي لكل الدعاة أن يقرءوه». اهـ.

انظر - أخي طالب الحق: أدلة العمل الجماعي أصبحت معلومة من الدين بالضرورة؟! فوالله لا أدري كيف ساغ لعلمائنا أن ينكروا معلومًا من الدين بالضرورة. ثم يقول هذا المتعالم: «لأنني كتبته لنوعيات معينة من الدعاة». فما هي هذه النوعيات؟ وهل هناك في الدعاة نوعيات؟ أم أنك تقصد الدعاة الحركيين الذين يقولون: (سلفية المنهج وعصرية المواجهة)؟

إن هؤلاء ليس لديهم مستند إلا كتابات إمامهم «عبد الرحمن»، أو إحالة القارئ علىٰ «المصري»، فهل سمع أحد منكم بهذا المصري من قبل؟ أما أهل السنة فلا يعرفون عنه إلا أنه ذاك المنظر لجماعة الإخوان، صاحب كتاب «معالم الانطلاقة الكبرىٰ»؛ صنو كتاب الخارجي التكفيري سيد قطب «معالم في الطريق»(٢).

---

(١) بعنوان ابن تيمية والعمل الجماعي.

(٢) قال الشيخ ربيع بن هادي: «كيف لو رأىٰ ابن تيمية عبد الرحمن عبد الخالق وهو يؤلف المؤلفات في المحاماة عن أهل البدع ويسدد الضربات إلىٰ أهل السنة من أجلهم، بل يؤلف كتابًا باسم ابن تيمية ومشروعية العمل الجماعي، كأن ابن تيمية من كبار الدعاة إلىٰ تفريق الأمة ومن كبار المنافحين عن أهل البدع والضلال، ومن كبار المحاربين لأهل السنة من أجلهم».

٢ - قال الفوزان: «فالذين ينتسبون إلىٰ الدعوة اليوم فيهم مضللون يريدون الانحراف بالشباب وصرف الناس عن =

فالقوم في سبيل ترويج باطلهم يعتمدون علىٰ مجاهيل، ويتركون المحكم ويذهبون للمتشابه.

ثم يقول المقدم: «أيضًا الأدلة الشرعية في الكتاب والسنة توجب علىٰ المسلمين أن يطبقوا أو يُحكِّموا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لا يمكن أن تطبق إلا بوجود حاكم إسلامي أو خليفة مستوفٍ لشروط الخلافة يقوم بتطبيقها. ما خالف هذا الإجماع إلا الأصم من المعتزلة، الأصم حيث كان عن الشريعة أصم، ثم تلامذة الغرب في العصر الحاضر؛ كأمثال: علي عبد الرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» وغيره من المعروفين الآن في هذا الزمان. أما جماعات الدعوة فليس سندها الإجماع كما ذكرنا في الإمامة العامة، وطبعًا، وهناك أدلة في القرآن الكريم والسنة النبوية بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي لازمة لهذه الأئمة: «**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**». وإذا تخلت الحكومات عن هذا الواجب، فأقل شيء أن يقوم به طوائف من الأفراد بحسب استطاعتهم لقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، وهذا شأن فروض الكفايات التي لا تؤدىٰ بفرد واحد والدعوة إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ من ألزم هذه الفروض بل هي ألزمها.

أيضًا: الفرق الثاني في الطاعة والالتزام: فالإمامة والخلافة العامة الطاعة، لا يقيدها إلا المعصية فقط، وهذه الطاعة ثابتة للإمام في عنق جميع المسلمين، حتىٰ ولو كان جائرًا أو ظالمًا يقول ﷺ: «**السمع والطاعة علىٰ المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**». كذلك قال - عليه الصلاة والسلام - في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: بايعنا رسول الله ﷺ علىٰ السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلىٰ أثرة علينا وعلىٰ ألا ننازع الأمر أهله وعلىٰ أن نقول الحق أينما كنا ولا نخاف في الله لومة

=

الدين الحق وتفريق جماعة المسلمين والإيقاع في الفتنة.... فليست العبرة في ذلك بالانتساب، أو فيما يظهر، بل العبرة بالحقائق وبعواقب الأمور، والأشخاص الذين ينتسبون إلىٰ الدعوة يجب أن ينظر فيهم، أين درسوا؟ ومن أين أخذوا العلم؟ وأين نشأوا، وما هي عقيدتهم؟ وتنظر أعمالهم وآثارهم في الناس وماذا أنتجوا من الخير؟ وماذا ترتب علىٰ أعمالهم من الإصلاح؟ يجب أن تدرس أحوالهم قبل أن يغتر بأقوالهم ومظاهرهم، هذا أمر لا بد منه؛ خصوصًا في هذا الزمان الذي كثر فيه دعاة الفتنة، وقد وصف النبي ﷺ دعاة الفتنة بأنهم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا». اهـ «الإجابات المهمة» (صـ٤٧ - ٤٨).

لائم، وفي رواية: وعلىٰ أن لا ننازع الأمر أهله؛ إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندك من الله فيه برهان». وعلىٰ أثرة علينا: أي نطيع الإمام أو الخليفة وإن آثر غيرنا علينا، كذلك قوله: «**وعلىٰ ألا ننازع الأمر أهله**». يعني الحكام بما أنزل الله تعالىٰ.

ومثل هذا الخليفة لا ينكر عليه إلا بالكلام؛ لقول النبي ﷺ: «**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر فأمره ونهاه فقتله**». أما طاعة أمير الدعوة أو مسئول الدعوة إلىٰ آخره، سم ما شئت فهذه طاعة عرفية مشروطة، ولها ضوابط فقط فيما يتعلق بالوظيفة التي يتعاونون عليها، بحسب ما يتعارفون عليه ويشترطون». اهـ.(1)

أقول: هذا أيضًا يضاف إلىٰ الأدلة التي يستدلون بها علىٰ عدم شرعية الحاكم؛ لأنه لا يطبق الكتاب والسنة - وتذكر أخي طالب الحق - أن المقدم ومن شايعه، ينكرون تكفيرهم للحاكم، وينكرون أنهم يقولون بعدم شرعية الحاكم، فهل نقول: إنهم يستجيزون الكذب لمصلحة الدعوة أم ماذا؟

لاحظ أيضًا: أنهم ينكرون وجود تجمعات عندهم، وبيعة لها رئيس وفيها مرؤوس وسمع وطاعة، ثم اقرأ قوله: «أما طاعة أمير الدعوة أو مسئول الدعوة إلىٰ آخره، سم ما شئت فهذه طاعة عرفية مشروطة ولها ضوابط فقط فيما يتعلق بالوظيفة التي يتعاونون عليها؛ بحسب ما يتعارفون عليه ويشترطون». لتعرف أن هؤلاء يكذبون وعلىٰ أتباعهم يضحكون.

أقول: ولأن القوم يحبون الشذوذ والمخالفة ابتدعوا شيئًا سموه «بيعة عمل»، وهذه غير بيعة العنق، فإذا ما أنكروا البيعة، ربما يكونون بذلك صادقين؛ لأن السؤال هو عن بيعة العنق، لا عن بيعة العمل التي لم يسمع بها أحد من قبل. ثم لاحظ كلامه وهو يسقط أحاديث البيعة والسمع والطاعة والصبر علىٰ جور الأئمة علىٰ الخليفة، أو الإمام الأعظم، لتعرف موقف هؤلاء من الحاكم!

قال الشيخ أحمد النجمي في «المورد الزلال» (صـ214): «الجهة الثانية: أنه لم يعرف أن أصحاب الدعوات يأخذون البيعة علىٰ دعواتهم، فقد قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في

---

(1) بعد ثلاثين سنة من الدعوة والتدريس لم يستطع الدكتور أن يخرج تلميذًا يحسن تفريغ كلامه من المحاضرة ويقوم بتصحيحه وتنقيحه!

القرن الثاني عشر الهجري بالدعوة إلىٰ الله في نجد، ولم يأخذ من أحد البيعة علىٰ الطاعة، ومع ذلك فقد بارك الله فيها، وكذلك الشيخ عبد الله بن محمد القرعاوي، حين قام بالدعوة إلىٰ الله في جنوب المملكة، لم يقل لأحد: إنه يريد أخذ البيعة منه لما يدعوه إليه وقد بارك الله فيها. وقبلهم شيخ الإسلام ابن تيمية لم يأخذ من أحد البيعة وقد بارك الله في دعوته. فهؤلاء أصحاب الدعوة السلفية، أما المبتدعة فإنهم لا يتحاشون من البدع ومن الدعوة إليها». اهـ.

وقال في (صـ٢١٦ – ٢١٧): «روىٰ الذهبي في «السير» بسنده إلىٰ قتادة قال: حدثنا مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي المعروف قال: كنا نأتي زيد بن صوحان فكان يقول: «يا عباد الله أكرموا وأجملوا، فإنما وسيلة العباد إلىٰ الله بخصلتين: الخوف والطمع. قال: فأتيته ذات يوم وقد كتبوا كتابًا فنسقوا فيه كلامًا من هذا النحو: إن الله ربنا، ومحمدًا نبينا، والقرآن إمامنا، ومن كان معنا كنا وكنا، ومن خالفنا كانت يدنا عليه وكنا وكنا، قال: فجعل يعرض الكتاب عليهم رجلًا رجلًا فيقولون: أقررت يا فلان؟ حتىٰ انتهوا إلي فقالوا: أقررت يا غلام، قلت: لا، قال زيد: لا تعجلوا علىٰ الغلام، ما تقول يا غلام قلت: إن الله قد أخذ علي عهدًا في كتابه، فلن أحدث عهدًا غير العهد الذي أخذه علي، فرجع القوم من عند آخرهم ما أقر منهم أحد وكانوا زهاء ثلاثين نفسًا.

قلت: وفي هذا دليل علىٰ أن البيعة لا تؤخذ في الدعوة؛ لأن الله عز وجل قد أخذ علىٰ عباده أن يطيعوه ويطيعوا رسوله وأن يفعلوا ما أمرهم به ويتركوا ما نهاهم عنه، وما علىٰ الداعية إلا أن يبين للناس ما أمرهم الله به ورسوله، وقد قال الله عز وجل لنبيه محمد ﷺ: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [الشورىٰ: ٤٨]. وقال له: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ (٢٢)﴾ [الغاشية: ٢١-٢٢]. وبعد البيان الذي يقوم به الداعية يترك الناس يعملون فيما بينهم وبين ربهم، فهو الذي سيحاسبهم، إلا إذا ظهر له أن أحدًا ركب محرمًا أو قصر في واجب، فعليه أن يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر بالطرق المشروعة لذلك، بحسب الحالة المناسبة، أما أن يأخذ عليهم البيعة أن يخلصوا أو أن يتجردوا لما أوجبه عليهم وكلفهم به أو أن يتآخوا أو أن يثق المتبوع في التابع حتىٰ يعطيه الطاعة العمياء، فهذا ما أنزل الله به من سلطان». اهـ. (من كلام الشيخ أحمد النجمي – حفظه الله –).

ثم تذكر احتجاجه بحديث «أفضل الجهاد... الحديث»، علىٰ الإنكار بالكلام علىٰ

الحكام، ونقول: إن صح الحديث فمحمول علىٰ النصيحة سرًّا فيما بينه وبين الحاكم، ألا ترىٰ أنه قال «عند»؟!

ثم نقول: يا عباد الله، هذه حلق التحفيظ تغص بها المساجد، فهل احتاجت يومًا إلىٰ جماعة وعمل جماعي لقيامها؟! وقس علىٰ ذلك، وصدق من قال: الباطل لجلج.

ولا تغتر - أخي طالب الحق - بما يدعيه هؤلاء من متابعتهم للكتاب والسنة وانطلاقهم من منهج السلف الصالح، فهذه دعوىٰ يحسنها كل أحد، وكما قلنا قبلُ: أين الدليل علىٰ صحة هذه الدعوىٰ؟ أما مجرد سرد آيات أو أحاديث وعند التطبيق أبعد ما يكونون عنها، فأين هذا من ذاك؟

انظر مثلًا إلىٰ صنيع سعيد عبد العظيم في كلامه عن العمل الجماعي في نفس المذكرة، فلقد أورد آيات عامة: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ [الصف: ٤] ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٤] فهذا يشغب علىٰ الشباب، وإلا فالآيات ليس فيها ما يحتج بها علىٰ باطله، وارجع إلىٰ تفسير ابن كثير وغيره من كتب التفاسير لتعرف تفسير هذه الآيات، كما نرغب منك أن تلاحظ أن دعاة الإسكندرية يتكلمون عن البدع والمبتدعة وعن الفرق ولكن هم كشيخهم يقصرون ذلك علىٰ الشيعة والصوفية والخوارج والمرجئة والروافض، أما جماعات اليوم (إخوان - تبليغ - جهاد) وغير ذلك، فهذه من الجماعات الدعوية العاملة، ولِم نذهب بعيدًا، أليسوا هم جماعة؟!

قال سعيد عبد العظيم متسائلًا: «هل وجود الجماعة يعني التقليد الأعمىٰ والتعصب؟!» فهل يحتاج الأمر بعد هذا؛ إلىٰ بيان؟

وقال أيضًا: «ولا ندري أيضًا لماذا هذا الخلط بين المعاني وتفويت الأمر المشروع لأمر مظنون». اهـ.

أي: تفويت حدوث الجماعة والتسمية بمسمىٰ جماعة للظن بأن ذلك يؤدي إلىٰ التقليد الأعمىٰ والتعصب المذموم.

ثم يقول: وقد دلت الدلائل علىٰ مشروعية العمل الجماعي، يقول الله تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. اهـ.

ونحن نسأله: وماذا أيضًا في جعبتك، وهل ثم شيء غير هذا؟ ولن نقول للشباب:

ارجعوا لكتب التفاسير لتعرفوا تفسير هذه الآية وغيرها، بل سنسأل سعيدًا، مَن من العلماء قال: إن هذه الآية من أدلة العمل الجماعي بمفهومكم؟!

وأعجب من ذلك، أنه شرع يستدل للعمل الجماعي بالنمل والنحل فيقول: «كما نرىٰ السنن الكونية من حولنا؛ كالنمل والنحل الذي يعمل عمل الفريق، فهذه ملكة وهذه شغالة وهؤلاء عمال أو ذكور، وكل منهم يؤدي مهمته بحيث نستخلص العمل في النهاية». اهـ.

فهل بعد هذا الكلام يقال: إن القوم لا يرون العمل الجماعي بالمفهوم الشرعي! بل يرونه بمفهومهم التنظيمي (ملكة - شغالة - عمال)؟!

كما أرغب منك - أخي طالب الحق - أن تعرف أن القوم متواطئون علىٰ الاحتجاج بحديث التأمير في السفر، وتحميله ما لا يحتمل وفهمه علىٰ خلاف فهم السلف، بل بلغ الشطط بسعيد أنه ذهب أبعد من صاحبيه فقال بعد سرده للحديث: «فالواجب اتخاذ الإمارة دينًا وقربة يتقرب بها إلىٰ الله؛ فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات». فانظر - يا رعاك الله - ما يقوله سعيد - سابقًا ولاحقًا - وتسائل كيف ينكرون الإمارة والبيعة؟!

يا من يظن بأننا جرنا عليـ ـهم كتبهم تنبيك عن ذا الشان

ورغم اعتقادي أن الأمر قد انتهىٰ بالنسبة لك، وبان لك زيف القوم وبهرجهم، أراني مضطرًا إلىٰ العودة لما كتبه ذلك الحدث (فتىٰ الشبكات) رضا أحمد صمدي، وإنني، والله، أتعجب من جرأة هذا الشخص وبجاحته! يقول هذا المفتون لتقرير بدعته، وتمرير القول بجواز تعدد الجماعات وهو ما يقول به دعاة الإسكندرية وينافحون عنه، ولذلك أضافوا قول صمدي هذا إلىٰ قولهم واستكثروا به ظنًّا منهم أن سيفيدهم[1].

---

(١) «وأغلب ما تعتمد هذه الجماعات علىٰ الكتب الفكرية والثقافية أكثر من الكتب الشرعية، بل فيهم من يتنكر لكتب السلف، وقادتهم جهالهم، وأحكامهم أهواؤهم، مما أدىٰ إلىٰ الخلط وإلىٰ الخبط والاضطراب عند بعض هؤلاء في العقائد، وفي الأحكام، وفي المواقف، وفي التعامل مع الآخرين، وفي النظر إلىٰ قضايا الأمة الكبرىٰ، وفي التصرفات الطائشة التي تحدث من بعضهم، وفي صدور الأحكام المتعجلة، ونحو ذلك من المظاهر التي نراها في فئة من الشباب وإن كانت - والحمد لله - قليلة، لكن القليل في مثل هذه الأمور لا ينبغي الاستهانة به، بل ينبغي علاجه؛ لأنه إذا كثر قد يصعب، بل قد يستحيل علاجه» اهـ.

يقول هذا الزائغ: «الشبهة الثانية: (الأدلة الخاصة) التي تنهي عن التحزب، والصريح في هذا حديث حذيفة بن اليمان الذي رواه البخاري وبوب له في (الصحيح)، فقال: «كيف يكون الأمر إذا لم تكن جماعة؟» ثم روىٰ حديث حذيفة قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم. قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم، وفيه دخن. قلت: وما دخنه؟ قال: قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر. قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم. دعاة علىٰ أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها. قلت: يا رسول الله صفهم لنا. قال: هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا. قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم. قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتىٰ يدركك الموت، وأنت علىٰ ذلك».

قالوا: هذا أمر نبوي صريح باعتزال كل تلك الفرق والجماعات المتناحرة المختلفة لكون المسلمين فاقدين للإمام الشرعي والجماعة المسلمة الكبرىٰ المنضوية تحت لواء شرع إسلامي وحاكم مسلم.

والجواب عن هذه الشبهة: أن قوله ﷺ: **«اعتزل تلك الفرق كلها»**: يعود إلىٰ أقرب مذكور وهم الدعاة علىٰ أبواب جهنم، ولو عاد إلىٰ أبعد منه فهم القوم الذين يهدون بغير هدي - النبي ﷺ - ولا شك أن كليهما يجب اعتزاله، كما لا شك أن الجماعات الإسلامية العاملة في حقل الدعوة المنضوية تحت لواء أهل السنة والجماعة، والمستظلة بظل الصحوة الدينية المباركة، والساعية في سبيل إعلاء كلمة الله ليست من الدعاة علىٰ أبواب جهنم، وليست أيضًا ممن يهدون بغير هدي النبي ﷺ، ولا يجوز أن يقال إن (أل) في كلمة (الفرق) للعهد الذهني؛ لأن اسم الإشارة (تلك) المنوه بما سبق قرينة علىٰ تعيين المراد». اهـ.

أقول: إن كنت لاعبًا بشيء فلا تلعب بدينك؛ فلا تشغب وتموه بمثل هذا الكلام: (أل) للعهد، أم لغيره، والضمير يعود علىٰ المذكورات أم علىٰ أقرب مذكور فقط، والجماعات الإسلامية العاملة في حقل الدعوة منضوية تحت لواء أهل السنة والجماعة ومستظلة بظل الصحوة الدينية المباركة، وساعية في سبيل إعلاء كلمة الله.

إني أستحلفك بالله: هل هذه الجماعات تسعىٰ في سبيل إعلاء كلمة الله؟ أم هي حرب علىٰ السنة وأهلها؟

ثم لم تكتف بذلك حتىٰ ذهبت تتكلم علىٰ الله بغير علم، وتفسر حديث النبي ﷺ علىٰ هواك، وإن افترضنا – جدلًا – صحة ما ادعيته من أن الفرق التي يجب اعتزالها هي الداعية علىٰ أبواب جهنم، أو التي تهدي بغير هدي النبي ﷺ، وتنزلنا معك ومع غيرك أكثر، وقلنا: إن هذه الفرق ليست من الدعاة علىٰ أبواب جهنم، فلا أقل من أن تكون ممن لا تهدي ولا تهتدي بهدي محمد ﷺ ويستنون بغير سنته، فوجب – علىٰ قولك – اعتزالها، علىٰ أنك قلت بفيك: إن البخاري بوب لهذا الحديث في الصحيح فقال: «كيف يكون الأمر إذا لم تكن جماعة؟» فهل نحن يا صمدي في فرقة الآن، أم في جماعة لها كيان قائم، أم أن هذا يحتاج إلىٰ دليل؟

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلىٰ دليل

وهذا المتعالم الجريء الصمدي[1] لم يكتف بما جنته يداه حتىٰ ارتقَىٰ مرتقًىٰ صعبًا فصور له خياله المريض أن العلماء القائلين بعدم مشروعية العمل الجماعي البدعي لديهم شبهة،

---

(١) من آخر ما هرف به الصمدي هذا؛ مقال له علىٰ الشبكة العنكبوتية بعنوان: «العصيان المدني في مصر بين ضروريات الشريعة وإملاءات الواقع» جاء فيه: «وعلىٰ ضوء ما سبق يمكننا تحديد الحكم الشرعي في نازلتنا، فمن رأىٰ في حاكم مصر أنه حاكم مسلم، وأفتاه أهل الحل والعقد بلزوم العصيان المدني لإجبار الحاكم المسلم علىٰ العدل والسير بنظام الإنصاف مع الرعية، فالأقرب لروح الشرع الاستجابة لنداء أهل الحل والعقد. ومن رأي أن الحاكم في مصر غير مسلم فالعصيان المدني هو أقل ما يجب أن يفعله لإزاحة هذا الحاكم الجاثم علىٰ قلوب العباد والبلاد».

(تنبيه) في بيان المقصود بأهل الحل والعقد: المقصود بأهل الحل والعقد من تنتهي إليهم أمور المسلمين إبرامًا وحلًّا، فهم أهل الفتوىٰ، والمرموقون من قبل العامة في الصغائر والكبائر، يلجأ إليهم الناس في معاشاتهم وفي أزماتهم وخاصة في المدلهمات العظيمة. وليس أهل الحل والعقد هم من تأهل للفتوىٰ فحسب، أو من كانت له وجاهة في قومه فحسب، بل أهل الحل والعقد هم من يستطيع إدارة شئون البلاد والعباد لو افترضنا خلو العباد من حاكم.. فقد يكون هؤلاء في جماعة واحدة أو في جماعات متفرقة، ولكن الأمة تدرك أنهم يستطيعون قيادة الأمة في الأزمات». اهـ

قلت: فهذا هو حال الصمدي ومبلغه من العلم؛ وهذا هو ديدن أهل البدع علىٰ مر العصور والأزمان، وإني لآسف علىٰ من ينتسب للسلفية، ويتبنىٰ هذا الكلام ويروج له، وكل من شم رائحة العلم يعرف قبحه وضلاله، وأراني لست في حاجة لإبطاله فبطلانه يغني عن ذلك.

فذهب يرد عليها تحت عنوان: «شبهات القائلين ببدعية العمل الجماعي»، يا لله العجب، أصبحت أدلة الكتاب والسنة شبهات، وأصبحت أباطيلك أدلة! وأصبحت أنت يا جاهل بين عشية وضحاها علم الأعلام وفهامة الإسلام، وجئت تحذر الناس من شبهات هؤلاء العلماء. إن العجب ليأخذني كل مأخذ، وأنا أراكم تتهافتون علىٰ أشياء لا ترقىٰ أصلًا أن تكون شبهة، وأعرضتم عن فتاوىٰ العلماء المبينين لمراد الله ومراد رسوله ﷺ؛ وهم بلا شك أعلم بكتاب الله، وأعلم بمقاصد الشريعة من ملء الأرض من أمثالكم، وفوق ذلك لا يعرف عالم يعتد به قال بمشروعية العمل الجماعي بمفهومكم، إنما الذي قال بذلك رؤوس الإخوان ومنظروهم ومن شايعهم، وهؤلاء لا أقول: ليسوا علماء، بل ليسوا بشيء أصلًا حتىٰ يكون لهم قول، بل هم أصحاب فتن وأهواء، فإذا كان ذلك كذلك، فقل لي يا صمدي: علىٰ من تتكئ؟ والعلم إما نقل مصدق أو بحث محقق، وما عدا ذلك فهذيان مزوق! ولكن لا عجب فهذا زمان الرويبضة، فيا رويبضة: اخسأ فلن تعدو قدرك ودع أمور العامة للراسخين في العلم؛ ولا تزد الطين بلة.

والآن دونك - يا رعاك الله - كلام النووي وابن حجر علىٰ هذا الحديث، وبعد ذلك أترك لك الحكم علىٰ هذا النكرة المدعو رضا صمدي:

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/٣٩ - ٤١):

«**قوله**: «باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟» كان تامة، والمعنىٰ ما الذي يفعله المسلم في حال الاختلاف من قبل الإجماع علىٰ الخليفة.

قوله: (حدثنا ابن جابر) هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما صرح به مسلم في روايته عن محمد بن المثنىٰ شيخ البخاري فيه.

قوله: (حدثني بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة (ابن عبيد الله) بالتصغير تابعي صغير، والسند كله شاميون إلا شيخ البخاري والصحابي.

قوله: «مخافة أن يدركني» في رواية نصر بن عاصم عن حذيفة عند ابن أبي شيبة «وعرفت أن الخير لن يسبقني».

قوله: «في جاهلية وشر» يشير إلىٰ ما كان قبل الإسلام من الكفر وقتل بعضهم بعضًا ونهب بعضهم بعضًا وإتيان الفواحش.

قوله: «**فجاءنا الله بهذا الخير**» يعني الإيمان والأمن وصلاح الحال واجتناب الفواحش، زاد مسلم في رواية أبي الأسود عن حذيفة «**فنحن فيه**».

قوله: «**فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم**» في رواية نصر بن عاصم «**فتنة**» وفي رواية سبيع بن خالد عن حذيفة عند ابن أبي شيبة «**فما العصمة منه؟ قال: السيف. قال: فهل بعد السيف من تقية؟ قال: نعم، هدنة**». والمراد بالشر: ما يقع من الفتن من بعد قتل عثمان وهلم جرا، أو ما يترتب علىٰ ذلك من عقوبات الآخرة.

قوله: «**قال: نعم، وفيه دخن**»: بالمهملة ثم المعجمة المفتوحتين بعدها النون وهو الحقد، وقيل الدغل، وقيل فساد في القلب، ومعنىٰ الثلاثة متقارب. يشير إلىٰ أن الخير الذي يجيء بعد الشر لا يكون خيرًا خالصًا بل فيه كدر. وقيل المراد بالدخن: الدخان، ويشير بذلك إلىٰ كدر الحال، وقيل الدخن: كل أمر مكروه. وقال أبو عبيد يفسر المراد بهذا الحديث، الحديث الآخر «**لا ترجع قلوب قوم علىٰ ما كانت عليه**»، وأصله أن يكون في لون الدابة كدورة فكأن المعنىٰ أن قلوبهم لا يصفو بعضها لبعض.

قوله: «**قوم يهدون**» بفتح أوله «**بغير هديي**» بياء الإضافة بعد الياء للأكثر وبياء واحدة مع التنوين للكشميهني، وفي رواية أبي الأسود «**يكون بعدي أئمة يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي**».

قوله: «**تعرف منهم وتنكر**» يعني من أعمالهم، وفي حديث أم سلمة عند مسلم «**فمن أنكر برئ ومن كره سلم**».

قوله: «**دعاة**» بضم الدال المهملة جمع داع، أي: إلىٰ غير الحق.

قوله: «**علىٰ أبواب جهنم**» أطلق عليهم ذلك باعتبار ما يؤول إليه حالهم، كما يقال لمن أمر بفعل محرم: وقف علىٰ شفير جهنم.

قوله: «**هم من جلدتنا**» أي من قومنا ومن أهل لساننا وملتنا، وفيه إشارة إلىٰ أنهم من العرب. وقال الداودي: أي من بني آدم. وقال القابسي: معناه أنهم في الظاهر علىٰ ملتنا وفي الباطن مخالفون، وجلدة الشيء ظاهره، وهي في الأصل غشاء البدن، قيل: ويؤيد إرادة العرب أن السمرة غالبة عليهم واللون إنما يظهر في الجلد، ووقع في رواية أبىٰ الأسود «**فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس**». وقوله «**جثمان**» بضم الجيم وسكون المثلثة هو: الجسد، ويطلق علىٰ الشخص، قال عياض: المراد بالشر الأول: الفتن التي وقعت بعد عثمان،

والمراد بالخير الذي بعده ما وقع في خلافة عمر بن عبد العزيز، والمراد بالذين تعرف منهم وتنكر الأمراء بعده، فكان فيهم من يتمسك بالسنة والعدل، وفيهم من يدعو إلىٰ البدعة ويعمل بالجور. قلت: والذي يظهر أن المراد بالشر الأول ما أشار إليه من الفتن الأولىٰ، وبالخير ما وقع من الاجتماع مع علي ومعاوية[1] وبالدخن ما كان في زمنهما من بعض الأمراء كزياد بالعراق وخلاف من خالف عليه من الخوارج، وبالدعاة علىٰ أبواب جهنم من قام في طلب الملك من الخوارج وغيرهم، وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله: «**الزم جماعة المسلمين وإمامهم**» يعني: ولو جار، ويوضح ذلك رواية أبىٰ الأسود «**ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك**»، وكان مثل ذلك كثيرًا في إمارة الحجاج ونحوه.

قوله: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**» بكسر الهمزة أي أميرهم، زاد في رواية أبي الأسود: «**تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**». وكذا في رواية خالد بن سبيع عند الطبراني: «**فإن رأيت خليفة فالزمه وإن ضرب ظهرك، فإن لم يكن خليفة فالهرب**».

قوله: «**ولو أن تعض**» بفتح العين المهملة وتشديد الضاد المعجمة، أي ولو كان الاعتزال بالعض فلا تعدل عنه. وتعض بالنصب للجميع، وضبطه الأشيري بالرفع، وتعقب بأن جوازه متوقف علىٰ أن يكون «أن» التي تقدمته مخففة من الثقيلة، وهنا لا يجوز ذلك لأنها لا تلي «**لو**»؛ نبه عليه صاحب المغني، وفي رواية عبد الرحمن بن قرط عن حذيفة عند ابن ماجه: «**فلأن تموت وأنت عاض علىٰ جذل خير لك من أن تتبع أحدًا منهم**» والجذل بكسر الجيم وسكون المعجمة بعدها لام: عود ينصب لتحتك به الإبل. وقوله: «**وأنت علىٰ ذلك**» أي العض، وهو كناية عن لزوم جماعة المسلمين وطاعة سلاطينهم ولو عصوا. قال البيضاوي: المعنىٰ إذا لم يكن في الأرض خليفة فعليك بالعزلة والصبر علىٰ تحمل شدة الزمان، وعض أصل الشجرة كناية عن مكابدة المشقة؛ كقولهم: فلان يعض الحجارة من شدة الألم، أو المراد اللزوم كقوله في الحديث الآخر: «**عضوا عليها بالنواجذ**»، ويؤيد الأول قوله في الحديث الآخر: «**فإن مت وأنت عاض علىٰ جذل خير لك من أن تتبع أحدًا منهم**». وقال ابن بطال: فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك الخروج علىٰ أئمة الجور؛ لأنه

---

(١) لعله الحسن ومعاوية.

وصف الطائفة الأخيرة بأنهم: «**دعاة علىٰ أبواب جهنم**»، ولم يقل فيهم: «**تعرف وتنكر**» كما قال في الأولين، وهم لا يكونون كذلك إلا وهم علىٰ غير حق، وأمر مع ذلك بلزوم الجماعة. قال الطبري: اختلف في هذا الأمر وفي الجماعة، فقال قوم: هو للوجوب والجماعة السواد الأعظم، ثم ساق عن محمد بن سيرين عن أبي مسعود أنه وصىٰ من سأله لما قتل عثمان: «**عليك بالجماعة فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد علىٰ ضلالة**». وقال قوم: المراد بالجماعة: الصحابة دون من بعدهم، وقال قوم: المراد بهم أهل العلم؛ لأن الله جعلهم حجة علىٰ الخلق والناس تبع لهم في أمر الدين. قال الطبري: والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا علىٰ تأميره، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة، قال: وفي الحديث أنه متىٰ لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحزابًا، فلا يتبع أحدًا في الفرقة، ويعتزل الجميع إن استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر[1]، وعلىٰ ذلك يتنزل ما جاء في سائر الأحاديث، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف منها، ويؤيده رواية عبد الرحمن بن قرط المتقدم ذكرها. قال ابن أبي جمرة: في الحديث حكمة الله في عباده كيف أقام كلًا منهم فيما شاء، فحبب إلىٰ أكثر الصحابة السؤال عن وجوه الخير ليعملوا بها ويبلغوها غيرهم، وحبب لحذيفة السؤال عن الشر ليجتنبه ويكون سببًا في دفعه عمن أراد الله له النجاة، وفيه سعة صدر النبي ﷺ ومعرفته بوجوه الحكم كلها حتىٰ كان يجيب كل من سأله بما يناسبه، ويؤخذ منه أن كل من حبب إليه شيء فإنه يفوق فيه غيره، ومن ثم كان حذيفة صاحب السر الذي لا يعلمه غيره حتىٰ خص بمعرفة أسماء المنافقين وبكثير من الأمور الآتية، ويؤخذ منه أن من أدب التعليم أن يعلم التلميذ من أنواع العلوم ما يراه مائلًا إليه من العلوم المباحة؛ فإنه أجدر أن يسرع إلىٰ تفهمه والقيام به، وأن كل شيء يهدي إلىٰ طريق الخير يسمىٰ خيرًا وكذا بالعكس، ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلًا خلاف الكتاب والسنة وجعلهما فرعًا لذلك الأصل الذي ابتدعوه، وفيه وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهدي النبوي ولو قاله من رفيع أو وضيع».

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح صحيح مسلم» (١٢/٢٢٨ - ٢٢٩):

«باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من

---

(١) أين هذا من كلام الجويني الذي تستكثر منه يا برهامي، فهلا قلدت هذا الإمام السلفي بدلًا من ذاك الخلفي؟

الطاعة ومفارقة الجماعة».

قوله: «قلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير شر؟ قال: **نعم**. فقلت: فهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: **نعم وفيه دخن**» قال أبو عبيدة، وغيره: الدخن بفتح الدال المهملة والخاء المعجمة، أصله أن تكون في لون الدابة كدورة إلىٰ سواد، قالوا: والمراد هنا: أن لا تصفو القلوب بعضها لبعض، ولا يزول خبثها ولا ترجع إلىٰ ما كانت عليه من الصفا. قال القاضي: قيل: المراد بالخير بعد الشر أيام عمر بن عبد العزيز ﵁. قوله بعده: «**تعرف منهم وتنكر**»، المراد: الأمر بعد عمر بن عبد العزيز ﵁ قوله ﷺ: «**ويهتدون بغير هديي**». الهدي: الهيئة والسيرة والطريقة. قوله ﷺ: «**دعاة علىٰ أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**»، قال العلماء: هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلىٰ بدعة أو ضلال آخر؛ كالخوارج والقرامطة وأصحاب المحنة، وفي حديث حذيفة هذا لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته وإن فسق وعمل المعاصي؛ من أخذ الأموال وغير ذلك فتجب طاعته في غير معصية، وفيه معجزات لرسول الله ﷺ، وهذه هي الأمور التي أخبر بها ووقعت كلها». اهـ.

ثانيًا: مناقشته في ما كتبه في حرمة أهل العلم:

قال في (صـ٢٧٠): «لا ينبغي لطالب العلم أن يسأل العالم بنية امتحانه، وتصنيفه كما يفعل «هواة التصنيف» في هذا الزمان - لا كثَّر الله سوادهم - كي يشغبوا، ويثيروا الشر، ويُشَنعوا، وقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن فعل به هذا: الامتحان بدعة». اهـ.

أقول: لو تتبعنا المقدم في جميع أخطائه لطال بنا المقام، لكننا نختار منها ما نظن أن الشبهة فيه علىٰ القارئ كبيرة، ومن ذلك قوله السابق؛ الذي قد يروج علىٰ البعض؛ والتصنيف إذا كان المراد منه معرفة أهل السنة من أهل البدع والأهواء فهذا حق وواجب، وهل قام علم الجرح والتعديل إلا علىٰ ذلك، وهل معرفة الثقات من الضعفاء إلا من هذا الباب؟

فتصنيف الناس، والقول بأن هذا سني، وذاك مبتدع، وهذا يؤخذ منه العلم وذاك لا يؤخذ منه، وهذا يجالس، وذاك يهجر ويجانب، فهذا كله من باب النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؛ إلا إذا أراد المقدم بذلك أن يحمي أحبابه من أهل البدع والضلال.

قال الشيخ عبد السلام برجس رَحِمَهُ اللَّهُ فى الرد العلمي على منكري التصنيف:

«هل هو – أي التصنيف – حق أم باطل؟ وهل يصح التصنيف بالظن أم لا يصح؟

وجواب هذه المسألة: أن يقال: إن التصنيف الذي هو نسبة الشخص الذي تلبس ببدعة إلىٰ بدعته ونحو ذلك كنسبة الكذاب إلىٰ كذبه، وهكذا كل ما يتعلق بمسائل الجرح والتعديل، نقول: إن هذا التصنيف حق ودين يدان به، ولهذا أجمع أهل السنة علىٰ صحة نسبة من عُرف بالقدر، قيل: هو قدري، ومن عُرف ببدعة الخوارج، قيل: خارجي، ومن عُرف بالإرجاء، قيل: هو مرجيء، ومن عرف بالرفض، قيل: رافضي، ومن عرف بالتمشعر، قيل: أشعري، وهكذا معتزلي، وصوفي، وهلم جرا، وأصل هذا أن النبي ﷺ أخبر أن أمته ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين فرقة؛ واحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار، ففيه دلالة علىٰ وجود الفرق، ولا يتصور وجود الفرق إلا بوجود من يقوم بمعتقداتها من الناس، وإذا كان الأمر كذلك فكل من دان بمعتقد أحد هذه الفرق نُسب إليه لا محالة». اهـ.

وقال: «فتصنيف الناس ونسبتهم إلىٰ عقائدهم ونحلهم وصفاتهم من حيث الحكم ومن حيث القواعد، ليس علمًا مُخترعًا وليس علمًا جديدًا، بل هو علم الجرح والتعديل الذي لا ينقطع من هذه الأمة ما بقي الليل والنهار.

فمن رام أن ينطفئ نور هذا الفن؛ لخاطر حزبه أو خوفًا علىٰ محبوبيه المجروحين فقد ضل وأضل وشقي وأشقىٰ! فتصنيف الناس بحق وبصيرة حراسة لدين الله – سبحانه وتعالىٰ – وهو جند من جنود الله – سبحانه وتعالىٰ – ينفي عن دين الله – جَل وَعَلا – تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين وزيغ المبتدعين ومكر الخوارج المارقين وسائر الفرق المنشقة عن صفوف أمة الصادق الأمين ﷺ.

أما قول المقدم: «وقال البخارىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ لمن فعل به هذا: «الامتحان بدعة»». اهـ.

فأقول: الحمد لله، أن البخاري لم يقل: «التصنيف بدعة»؛ فالبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ يريد بقوله: «الامتحان بدعة» أي: امتحان الناس بمسألة اللفظ[1] فإنها مسألة حادثة مبتدعة، ولا يُمتحن

---

(١) وهي مسألة: لفظي بالقرآن مخلوق، ففي زمن الإمام أحمد كانت فتنة الجهمية الداعين إلىٰ القول بأن القرآن مخلوق؛ فقمعها الله بأحمد؛ فراموا حيلة يروجون بها بدعتهم وهي قولهم: (لفظي بالقرآن مخلوق)؛ فهذا لفظ مجمل يحتمل =

الناس إلا بما هو شرعي، فالبخاري - قطعًا - لم يرد بقوله هذا نفي التصنيف، كيف وهو من أئمة الجرح والتعديل، وله كتب مستقلة في ذلك؛ فكفاكم يا دعاة الإسكندرية تدليسًا وتلبيسًا.

فهذا أحمد فريد يقول في كتابه: «التربية علىٰ منهج أهل السنة والجماعة»؛ وهو حري أن يسمىٰ «التربية علىٰ منهج الإخوان المسلمين». فقد شحنه بنقولات عن سيد قطب ومحمد قطب ومحمد الغزالي وعمر الأشقر وعبد الرحمن عبد الخالق وعبد الله ناصح علوان وأبي الحسن الندوي ويوسف القرضاوي[(١)]، وغيرهم! فأين هو من أقاويل الصحابة والتابعين؟ بل أين هو من أقاويل أئمة السلف؛ كأحمد والشافعي ومالك وابن المبارك والثوري والأوزاعي والبخاري وغيرهم؟ بل، والله، لو اكتفىٰ بحديث النبي ﷺ في ذلك لصنع مجلدًا. وهذه ظاهرة في كتب دعاة الإسكندرية فهي طافحة بالنقولات عن أهل الأهواء والبدع؛ لا سيما المتأخرين منهم.

وقال في معرض ذكره أنواع التربية المطلوبة: التربية الفكرية والتربية الجسدية الجهادية[(٢)].

ولا أدري ما مراده بالتربية الفكرية[(٣)]؛ لا سيما وقد ذكر قبلها التربية العقائدية، وماذا يعني بالتربية الجسدية الجهادية؟

وقال في (صـ١٠): «وكذا ادعاء بعض الجماعات أنها الفرقة الناجية وأن باقي الجماعات

=

حقًّا وباطلًا؛ فأما الباطل: فاللفظ بمعنىٰ الملفوظ وهو القرآن فتعود مسألة خلق القرآن كما هي؛ وأما الحق: فاللفظ الذي هو فعل القارئ وألحانه وتلفظه بأعضائه وجوارحه وهذا مخلوق، فقمعها الله أيضًا بأحمد، وفضح الله الجهمية.

(١) **الابتعاد عن مواطن الضلال واجب لقوله ﷺ في الدجال:** «من سمع به فلينأ عنه، فوالله إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات». لذلك من تمام هجران أهل البدع ترك النظر في كتبهم؛ خوفًا من الفتنة بها فكيف بالنقل منها وترويجها بين الناس؛ إلا إذا كان الغرض من النظر في كتبهم رد بدعهم وبيان ضلالهم فلا بأس بذلك، وهذا متروك للعلماء وطلبة العلم. فهذا هو منهج السلف في معاملتهم لأهل البدع والأهواء، فمن لم يسعه ذلك فلا وسع الله عليه.

(٢) لاحظ عنوان كتابه «التربية علىٰ منهج أهل السنة والجماعة».

(٣) كلمة الفكر هذه مستهجنة دخيلة علىٰ كتب العقائد فحري بها أن تلفظ وتطرح.

عادية تصير إلىٰ الهاوية والنار الحامية؟!»[1]. وذكر في الفصل السابع (التطبيق العملي للتربية) اختيار المربين والارتقاء بأحوالهم العلمية والإيمانية، ثم ذكر شروطًا في المربي، منها أن يكون عنده حس أمني وخبرة حتىٰ يصل بمن معه إلىٰ بر السلام ولا يعرضهم لمخاطر أمنية فتضيع الجهود بلا طائل. ثم يقول: في (صـ٢٩٨) منهج التربية في وحدة النشاط (المسجد) والمنهج العام للتربية ومنه: إقامة معسكرات تربوية يقصد بها تربية الناس علىٰ ما تربىٰ عليه الصحابة. تنظيم رحلات هادفة ثم يقول: وفي هذه المعسكرات تظهر الكفاءات العلمية والقيادية والدعوية والرياضية؟!

فانظر إلىٰ تربية أحمد فريد! وكيف يربي الإسكندرانية شبابهم علىٰ الفكر والجهاد والحس الأمني حتىٰ لا تضيع الجهود! ولا أدري أي جهود يخشون ضياعها؛ إلا إذا كانت جهود التدريبات في المعسكرات، والتخطيطات والتنظيمات، وضياع الكفاءات العلمية والقيادية والدعوية والرياضية التي تنتظر الإشارة بالخروج؟!

ثالثًا: مناقشته في ما كتبه في «عودة الحجاب»:

قال في هامش (صـ٢٠٩) عن الرئيس السابق السادات: «وقد أقيمت الصلوات اليهودية في ميادين تل أبيب علىٰ ضوء الشموع حزنًا علىٰ موته، وحضر ثلاثة من رؤساء أمريكا قداسًا جنائزيًا علىٰ روحه.. لقد كان مصرًا علىٰ أن يدخل التاريخ، وقد دخله.. ولكن من نفس الباب الذي دخل منه إبليس وفرعون وقارون، ومضىٰ إلىٰ ربه بعد أن صفىٰ كل عداواته إلا عداوته لأمته». اهـ.

أقول: فهل هذا إلا تكفير صريح له؟ وللمقدم كلام أيضًا في جمال عبد الناصر يشم منها القارئ رائحة تكفيره، والعجيب أن المقدم الذي يكفر السادات ينقل في (عودة الحجاب) عن أناس، لو كفر المقدم بعضهم، أو لمزهم بالكفر - لما ثربنا عليه - أقول هذا بناء علىٰ قاعدة المقدم في التكفير، وإلا فالتكفير له ضوابطه وشروطه، التي نسيها المقدم وترك عواطفه تلعب به.

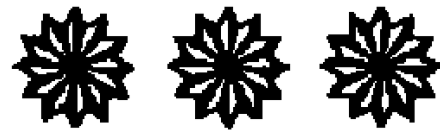
---

(١) فهل هذا إلا فكر الإخوان وتربية الإخوان، وما دخل منهج أهل السنة والجماعة في هذا؟ والعجيب أنهم - رغم ذلك - ينكرون العمل الجماعي التنظيمي السري! ثم ماذا يقصد بقوله: «ادعاء بعض الجماعات أنها الفرقة الناجية»؟! أترك لك الرد.

فقد نقل المقدم عن نوال السعداوي التي قالت عن الحج: إنه وثنية - ولعل هذا أهون أقوالها - ولم يزد عن قوله: «الطبيبة النفسية والكاتبة نوال السعداوي» شيئًا.

ونقل في (صـ٢٨١) عن الغزالي قوله: «إن المحجبة تظهر في سمت عفريت». اهـ.

والمقدم وإن كان قد تعقب الغزالي وذكر بعض أخطائه؛ إلا أنه لم يكفره[1] مع أن مقولته ليست بأبشع من مقولة السادات - الذي وصف الحجاب بأنه خيمة - بل زاد الغزالي عليها فقال: - كما ذكر المقدم (صـ٢٨١) - «قوم غلبهم الهوس الجنسي وأنهم أصحاب عقد نفسية وأنهم يصدرون في غيرتهم عن ضعف جنسي أو شبق»[2]. علىٰ أن المقدم لم يقدم لنا دليلًا واحدًا علىٰ كفر السادات وعبد الناصر سوىٰ العبارات العامة التي يحسنها كل أحد. راجع كلام المقدم (٢/ ٢١٨ وما بعدها).



(١) مع أنه ممن ينتسب إلىٰ العلم الشرعي - في الجملة - فهو لا شك بالشريعة ألصق والجهل منه أبعد؛ بخلاف الآخر.

(٢) يقصد الغزالي من ذلك من ينادون بالحجاب.

فصل
موقف مدرسة الإسكندرية من أهل البدع والأهواء

لم يسع دعاة الإسكندرية السكوت عن أهل البدع والأهواء، ولا عن خوارج العصر - الإخوان المسلمين - بل ذهبوا يكيلون لهم المدح والثناء وينوهون عن جهادهم وبذلهم، ويربطون الشباب بهم بعد أن جعلوهم محل اقتداء، وقد مر بك - أخي الكريم - تلميعهم وثناؤهم علىٰ مثل: الراشد والبنا وسيد قطب والقرضاوي، بل والحدث رضا أحمد صمدي، وكذلك ثناؤهم علىٰ فرقتي التبليغ والإخوان، واعتبارهما من الجماعات الدعوية العاملة التي لا تخلو من أخطاء، ووجوب التعاون معهما.

وتتبع الإسكندرانية في ذلك يطول، لذا سنكتفي بذكر ما ورد في كتابين من كتبهم، مع التعريج علىٰ مواطن أخرىٰ مما كتبت أيديهم:

١- «مواقف إيمانية» لأحمد فريد.

٢- «علو الهمة» للمقدم.

وبنظرة سريعة إلىٰ الكتابين نجد أن الأمر لا يزيد عن مجرد الجمع والتقميش، ويا ليتهم اقتصروا علىٰ ذلك، بل ذهبوا يطلبون علو الهمة والمواقف الإيمانية عند أهل البدع والأهواء، إما بالنقل عنهم أو الترجمة لهم، بل تستطيع أن تقول إن نسبة ليست بالقليلة من مادة كتاب «علو الهمة» مستقاة من كتب الراشد؛ لا سيما كتابه (المنطلق).

فإذا تصفحت - أخي الكريم - كتاب المقدم ستجد نقولات عن الراشد وسيد قطب وعبد الله عزام والقرضاوي وعلي الطنطاوي. وهؤلاء هم رؤوس الإخوان ومنظروهم. فهل «علو الهمة» عند المقدم في «معالم علىٰ الطريق»؟ وفي «المنطلق» و«صناعة الحياة»؟ وهل لم يجد المقدم شيئًا من علو الهمة عند الصحابة والتابعين فذهب يبحث عنها عند سيد والقرضاوي والراشد وعزام والطنطاوي وغيرهم؟

هل خلت سير هؤلاء السادة العقلاء والأئمة النبلاء من علو الهمة والمواقف الإيمانية حتىٰ تسودوا الصفحات وتكثروا الكلمات في مثل: يوسف طلعت ومحمد عواد، ومجاهيل

غيرهم؟ إنكم لو اقتصرتم في هذا المبحث علىٰ سيرة الصحابة - رضوان الله عليهم - لأخرجتم مجلدات. فهل هذه هي التربية التي تتحدثون عنها والدعوة التي نالكم من البطش والتنكيل - كما تزعمون - ما نالكم بسببها؟!

ثم ماذا كسبت المكتبة الإسلامية واستفادت من هذين الكتابين بل من جل كتبكم؟! هلَّا أشغلتم أنفسكم بما يفيدكم ويفيد طلاب العلم[1]. يا ليتكم فعلتم، لكنتم أفدتم واستفدتم، فإذ لم تفعلوا فيا ليتكم سكتم. بل وجدناكم تسبحون ضد التيار فتتحدثون بانبهار عند ذكر أهل البدع والأهواء أو عند النقل عنهم. وهذا دليل علىٰ انتكاس الفطر وانعكاس المفاهيم؛ فلو أن طالب علم سلفيًّا علىٰ الجادة ممن كتب الله له الهداية دخل مكتبة جامعة فيها الصالح والطالح من الكتب، فوجد علىٰ الأرفف كتبًا للبخاري والدرامي وابن قدامة وابن تيمية وابن رجب وابن كثير وابن القيم؛ وبجوار هذه الكتب كتبًا للغزالي والقرضاوي والراشد والبنا وسيد قطب ومحمد قطب وعلي الطنطاوي وعبد الله عزام ووليم مولتون مارستن[2]. فما الظن به؟! ستمتد يده مباشرة إلىٰ كتب السلف ولسان حاله يقول: ما لي وهؤلاء، أما إذا كان من أهل الجمع والتقميش فلا يبالي؛ لأنه ليست عنده عقيدة معينة ينطلق منها. فهذا الأول منطلقه الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، وهذا الثاني منطلقه لا شيء؛ إلا حب الظهور الذي يقصم الظهور وإن كان في ذلك مخالفة للأصول، فإلىٰ الله المشتكىٰ مما يفعله هؤلاء، وكان الله

---

(١) حتىٰ عندما ألف المقدم كتابه «عودة الحجاب» ونقل فيه عن كل من هب ودب؛ من غير ضرورة، ودون فائدة تعود علىٰ القارئ، نقل عن الزمخشري في معنىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ ثم قال في الهامش: «لقب بهذا لأنه جاور في مكة مدة من الزمان كان من أكبر رؤوس الاعتزال في عصره، وكان حنفي المذهب، وقد كشف الزمخشري في تفسيره «الكشاف» النقاب عن وجوه إعجاز القرآن الكريم، وأبدع في بيان نكتها ما شاء الله له أن يبدع حتىٰ عد كل من كتب في التفسير بعده - من الناحية البلاغية - عالة عليه، غير أنه انتقد عليه أشياء، أشدها محاولته تطبيق آيات القرآن علىٰ مذهبه الاعتزالي، ووقوعه في أهل السنة والجماعة بعبارات فاحشة..» اهـ فما هذا؟!

أقول: قال الألباني في رده علىٰ مؤلف كتاب «استحالة دخول الجان بدن الإنسان»: «ومن أمثلة جهله بما يقتضيه المنهج السلفي أنه حشر (صـ٧٤) في زمرة التفاسير المعتبرة «تفسير الكشاف» و«تفسير الفخر الرازي» فهل سمعت أثريًّا يقول مثل هذا؟! فلا غرابة بعدُ أن ينحرف عن السنة متأثرًا بهما» اهـ. [«الصحيحة» (٦/ ٢/ ١٠٠٨)].

(٢) نقل عنه المقدم (صـ٣٤٧).

في عون الشباب الذي ارتبط بهم وأحسن الظن فيهم.

ولا أدري - والله - ما الذي أحوجهم إلىٰ هذا؟! أهو الجهل وعدم العلم بخطورة ما يكتبونه وينشرونه بين الشباب أم ماذا؟ إن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ نهىٰ عن مجالسة الحارث بن أسد المحاسبي عندما كتب في خطرات القلوب، فأيهما أشد وأنكىٰ، الكتابة في الخطرات والوساوس وأعمال القلوب التي ذم بسببها الإمام أحمد الحارث وحذر منه، أم تلميع أهل البدع والأهواء وتمجيدهم والثناء عليهم وعلىٰ علو همتهم ومواقفهم الإيمانية الرائعة؟ ولما دخل الثوري البصرة وسأل عن الربيع بن صبيح فأثنوا عليه خيرًا. قال الثوري: من يجالس: قالوا له: يجالس القدرية، فقال الثوري: هو قدري؟ انظر إلىٰ شدة السلف علىٰ أهل البدع وموقفهم منهم. وقد رمُي ابن أبي ذئب أحد أركان العلم في المدينة بالقدر - ولم يكن في يوم من الأيام قدريًّا - بل هو أحد أئمة الإسلام لكنه كان رجلًا أريحيًّا يدخل عليه كل أحد، وكان ممن يدخل عليه ويجالسه القدرية، وكان ينبسط إليهم، ولما كان واجبًا عليه قهرهم وإخزاؤهم والعبوس في وجههم وطردهم من مجلسه، رمُي بذلك.

أقول: رحم الله ابن قتيبة إذ يقول: «وقد كنا زمانًا نعتذر من الجهل فقد صرنا الآن نحتاج إلىٰ الاعتذار من العلم.. قال: وليس هذا بالعجيب علىٰ انقلاب الأحوال ولا ينكر مع تغير الأزمان وفي الله خلف وهو المستعان».

نعم: فقد تصدر الجهال وتكلم الرويبضة وقل أهل العلم النافع حتىٰ أصبحوا ندرة وانتشر الجهل، واختلط الحابل بالنابل حتىٰ ساوىٰ الناس بين أهل العلم وأدعيائه من حطاب الليل القماشين الجماعين، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال: أحمد فريد في كتابه «مواقف إيمانية» (صـ٢٦٣): «الشاعر محمد عواد رَحِمَهُ اللَّهُ في السجن الحربي: إن الأبطال الشجعان الذين يتحلون بالإيمان ينضحون طيبًا، فكلامهم طيب، وهيئتهم طيبة، وسيرتهم طيبة، من رآهم أحبهم، ومن سمع عنهم اشتاق إلىٰ رؤيتهم، إنهم يؤهلون للشهادة والسعادة، تنم كلماتهم علىٰ قوة إيمانهم، ورباطة جأشهم، وتشهد مواقفهم بمحبتهم لربهم، والذي معنا بطل من أبطال الإخوان المسلمين - جزاهم الله خيرًا - علىٰ صبرهم وبذلهم وجهدهم، وجهادهم وأقر أعينهم بجنة ربهم، وصحبة نبيهم، إنه أحد الأبطال الذين ذاقوا ألوان العذاب في سجون ناصر - لعنة الله علىٰ الظالمين، وعامله الله

بعدله، وقسم لنا من رحمته وفضله». اهـ.

وقال في (صـ٢١٠ - ٢١١): «يوسف طلعت رَحِمَهُ اللَّهُ» إنه من رجال الإسماعيلية، اشتغل بالتجارة في بداية الأمر، واعتقل مع الإخوان المسلمين أول مرة عام ١٩٣٦م، وشارك رَحِمَهُ اللَّهُ في الجهاد في فلسطين، وجمع السلاح لمحاربة الإنجليز، وكان في كل مسجد يؤدي فيه الصلاة، ينادي علىٰ الجماهير فتجتمع إليه، فيشرح لهم الجهاد، ويحثهم علىٰ سرعة حمل السلاح.

لم يهدأ لرجال المخابرات البريطانية بال، حيث تتبعت المجاهد تجمع عنه المعلومات، وتضيق عليه الطرقات، يرصدون حركاته، ويحاولون اغتياله، ولكنه كثيرًا ما نجح في خداعهم، وكان النصر حليفه، وبعد حادث المنشية اعتقل يوسف طلعت رَحِمَهُ اللَّهُ مع من اعتقل وذاق ألوان العذاب، وفنون الإيذاء، فأصيب بكسر في عموده الفقري، وكسر ذراعه، وشُوه جسمه، وضوعف عليه التعذيب حتىٰ كسرت جمجمته، وقُدمَ البطل للمحاكمة وحكم عليه - ظلمًا وعدوانًا - بالإعدام، وقبل تنفيذ الحكم بلحظات قال البطل وهو مستبشر راض![1] اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون.. اللهم سامحني وسامح من ظلمني، فرحم الله شهداء الإخوان وغفر لنا ولهم». اهـ.

وقال في (صـ٢٥٦ وما بعدها) - ونعتذر للقارئ عن طول النقل، ولكن حتىٰ يرىٰ بنفسه كيف اعتنىٰ أحمد فريد بسيد ودرس سيرته ومجده ونوه بذكره، ولا أقول: مخالفًا بذلك المنهج السلفي، فربما كان الرجل يجهله، لكني أقول: إن كان الرجل يجهل المنهج السلفي، فلا أقل من أن لا يخالف علماء الأمة وثقاتها الذين شهدوا علىٰ سيد بالبدعة والضلال.

والله - يا فريد - لرأيك في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك - إن كان الأمر مجرد رأي فحسب - كيف والأمر عقيدة ودين ومنهج نذب عنه ونحميه، منهج سلفنا الصالح.

قال فريد: «الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ وثباته علىٰ الحق. الأستاذ سيد قطب علم من أعلام الفكر الإسلامي، ورجل من رجالات الصحوة المعاصرة، فتح الله عَزَّ وَجَلَّ عليه أبواب الخير والفهم، ورفعه فوق كثير من خلقه، صاحب مواقف إيمانية صادقة، وجهاد وبذل وتضحية، ونصيحة للأمة، أثرىٰ التراث الإسلامي بروائع من الأدب والفكر، وله باع يعرفه

---

(١) وكذلك ختمت حياة الحلاج القائل بالحلول والاتحاد علىٰ خشبة الصلب؛ فهل هذا يزكيه؟!

به كل أديب وكل خطيب، قضىٰ جزءًا من عمره ليس بالقصير بين جدران كل الزنازين، وذاق أنواع العذاب والتنكيل، وختمت حياته علىٰ خشبة المشنقة، نحسبه من أهل الشهادة والسعادة، ولا نزكي علىٰ الله أحدًا، فلا نطيل بذكر ترجمته، فنحن لا نترجم هنا حياة الأبطال، ولكن نلقي الضوء علىٰ المواقف الإيمانية التي يرفع فيها المؤمنون راية الإيمان، ويتعززون بدين الرحمن، فيرفعهم الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا والآخرة. ونبدأ بذكر هذه الرؤيا التي رآها الأستاذ، ثم فسرها بعد ذلك الزمن والواقع: روىٰ الصحفي «محمود الركابي» حوارًا عجيبًا بينه وبين الأستاذ سيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منزل الأستاذ سيد قبل اعتقاله.

قال الركابي: قلت له: الحمد لله علىٰ السلامة! ما شاء الله، صحتك جيدة، ولم يبق إلا العروسة.

فضحك سيد جيدًا، ثم قال: أية عروسة تقصد؟

قلت: لكلتيهما خلقنا.

وتحدثنا قليلًا، ثم سألني فجأة: هل لك في تأويل الأحلام؟[1] لقد رأيت البارحة كأن ثعبانًا أحمر يلف نفسه حولي ثم يقترب، فاستيقظت من ساعتها ولم أَنَمْ.

قلت: يا سيدي هذه هدية سيقدمها لك أحد المؤمنين، وهي ملفوفة لفات بخيط أحمر، وإن شئت أحضرتها لك الآن فخذها واستأنف النوم.

قال: ولماذا لا يكون تفسيرها أن أكون أنا الهدية المقدمة للمؤمنين.

قلت: أليس بقاء الصالحين[2] أنفع للدعوة الإسلامية؟

قال: ليس دائمًا، بل ربما كان ذهابهم أنفع! وأنا لا أتعمد التهلكة، ولكن يجب أن نتعمد الثبات، مع علمنا أن في الثبات التهلكة.

قلت: يا رجل، لا تتشاءم هكذا، فالقوم يسيرون نحو الاعتدال.

قال: ستعلم.

وكان الاعتقال الأول لسيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مطلع عام ١٩٥٤، وبقي معتقلًا مع قيادات

---

(١) انظر إلىٰ أهل التلفيق، لا يستنكفون من شيء في سبيل ترويج عقائدهم؛ أحمد فريد يعتمد علىٰ رؤيا، وعلىٰ رواية من صحفي!

(٢) انظر إلىٰ الافتتات (الهدية المقدمة للمؤمنين الصالحين) ولا عجب فجاهل يكلم جاهلًا، إنما العجب ممن يدعي العلم ثم ينقل هذا الكلام! وإن كان لا بد من نقله تلميعًا لسيده، فهلَّا أتبعه بتعليق ولو بسيط.

الإخوان المسلمين ثلاثة أشهر.

ثم اعتقل الاعتقال الثاني بعد مسرحية حادث[1] المنشية في ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٤، مع ألوف الإخوان الذين اتهموا بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر.

قدم سيد قطب للمحاكمة عام ١٩٥٥م وحكمت عليه المحكمة بالسجن خمسة عشر عامًا، وتوسط الرئيس العراقي «عبد السلام عارف» لدىٰ جمال عبد الناصر للإفراج عن سيد قطب، وأفرج عنه بعفو صحي عام ١٩٦٤م.

ثم أعيد اعتقاله في ٩/ ٨/ ١٩٦٥ وصدر حكم الإعدام عليه في ٢١/ ٨/ ١٩٦٦ وتم تنفيذ حكم الإعدام فيه، وفي أخويه محمد يوسف هواش، وعبد الفتاح إسماعيل في سرعة فائقة في ليلة الاثنين ٢٩/ ٨/ ١٩٦٦، وكان سبب تعجلهم شفاعة الملك فيصل في الإفراج عنه، فتعجلوا في قتله ثم اعتذروا إليه.

وكان سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ يحس قبل النطق بالحكم بهذه النهاية ويرحب بها، ولا يقبل المساومة علىٰ تغيير موقفه حتىٰ تتغير هذه النهاية[2].

يقول أحمد رائف - وهو أحد الذين سجنوا مع الأستاذ: وفي مرة من المرات أخذوني مع بعض الزملاء لنحضر الطعام من المطبخ، وفي الطريق سنحت فرصة للتحدث مع سيد قطب.

قلت له فيما قلت: ماذا تنتظر؟

فقال الرجل لي بابتسامة واثقة نابعة من صدر هادئ مطمئن: أنتظر الوفود علىٰ ربي.

ولله در القائل:

لَعَمْـــرُكَ إِني أَرَىٰ مَــصْرَعِي ... وَلَكِــنْ أَغُــذُّ إِلَيــه الخطــا

لَعَمْــرُكَ هَــذَا مَمَــاتُ الرجــال ... فَمَــنْ رَام مَوتًــا شريفًــا فَــذَا

وإنما سقنا قصة الأستاذ سيد قطب لهذه المساومات التي أجريت معه حتىٰ يتنازل عن

---

(١) يقول (مسرحية) وكأنه قد شارك القوم، ثم لماذا تجزم بأنها مسرحية، من أدراك؟ إلا إذا كنت علىٰ طول الخط مع الإخوان.

(٢) هل كنت معه حتىٰ تقول هذا؟ ولاحظ أن فريدًا ينقل عن مجاهيل، ولكن ما الحيلة وفريد قد هام حبًّا بسيد حتىٰ إنه ليحفظ تفاصيل حياته ويعتني بها أيما اعتناء.

الحق[١]، أو يعترف بأنه لم يكن علىٰ الحق، مقابل تخفيف الحكم، وأبىٰ الأستاذ أشد الإباء.

فقد سُووم سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ مساومات كثيرة ليتخلىٰ عن دعوته، ويعتذر عن عمله مع الله ويتبرأ من التنظيم الإخواني الجديد[٢]، وطُلِبَ منه أن يكتب سطرًا أو جملة للرئيس عبد الناصر يسترحمه، ويعتذر له، وسوف يخرج من سجنه، ويلغي حكم الإعدام فيه، وتفتح له الدنيا فيأخذ منها ما شاء الله من المناصب، والمراكز، والوظائف، والأموال.

واستمرت هذه المساومات حتىٰ الليلة الأخيرة من حياته، واستخدم الطغاة أخته المجاهدة[٣] «حميدة» لتضغط عليه ليستجيب لها.

تقول: استدعاني حمزة البسيوني - مدير السجن الحربي - إلىٰ مكتبه، وأراني حكم الإعدام والتصديق عليه.

ثم قال لي: إن الحكومة مستعدة أن تخفف هذا الحكم إذا كان شقيقي يجيبهم إلىٰ ما يطلبون.

وقال لي: إن شقيقك خسارة لمصر كلها[٤]، وليس لكِ وحدكِ، إنني غير متصور أن نفقد هذا الشخص بعد ساعات، إننا نريد أن ننقذه من الإعدام، بأي شكل، وبأي وسيلة.

إن بضع كلمات يقولها ستخلصه من حكم الإعدام، ولا أحد يستطيع أن يؤثر عليه إلا أنت، أنتِ وحدك مكلفة بأن تقولي له هذا.

أنا مكلفٌ أن أبلغه هذا، ولكن لا أحد أفضل منكِ في تبليغه هذا الأمر، بضع كلمات يقولها وينتهي كل شيء.

نريد أن يقول: إن هذه الحركة كانت علىٰ صلة بجهةٍ ما، وبعد ذلك تنتهي القضية بالنسبة لك، أما هو فيفرج عنه بعفو صحي! قلت: له: ولكنك تعلم - كما يعلم عبد الناصر - أن هذه الحركة ليست علىٰ صلة بأي جهة من الجهات.

---

(١) أي حق يتنازل عنه؟

(٢) أنت تلمع دعوة سيد التي جمعت بين طياتها كبار البدع وصغارها، وتعترف أن له تنظيمًا وتقر ذلك. وتكتب هذه العبارة (عمله مع الله) ولا تعلق عليها علىٰ ما فيها من فجاجة وسوء أدب.

(٣) فيم كان جهادها؟!

(٤) ما الذي يدعو البسيوني لأن يقول ذلك؟ فأنتم تريدون تلميع سيد من باب «والحق ما شهدت به الأعداء». فائتنا بشاهدي عدل علىٰ صحة ما ادعيته، ولا تقل لي: إنما أنا ناقل؛ لأنك تنقل نقل المقر.

قال حمزة البسيوني: أنا عارف، وكلنا عارفون أنكم الجهة الوحيدة في مصر التي تعمل من أجل العقيدة[١]، نحن عارفون أنكم أحسن ناس في البلد، ولكننا نريد أن نخلص سيد قطب من الإعدام!

ونظر إلىٰ صفوت الروبي وقال: خذها يا صفوت إلىٰ أخيها، وذهبت إلىٰ شقيقي، وسلمت عليه، وبلغته ما يريدون منه.

فنظر إليَّ ليرىٰ أثر ذلك علىٰ وجهي، وكأنه يقول لي: أأنت تطلبين ذلك أم هم؟ واستطعت أن أفهمه بالإشارة أنهم هم، وهنا نظر إلي وقال: والله لو كان هذا الكلام صحيحًا لقلته، ولما استطاعت قوة علىٰ وجه الأرض أن تمنعني من قوله، ولكنه لم يحدث، وأنا لا أقول كذبًا أبدًا[٢].

وسأله صفوت: يعني ده رأيك؟

أجابه سيد: نَعمْ.

فتركنا صفوت وقال: علىٰ العموم تقدروا تقعدوا مع بعض شوية، وأفهمت أخي الحكاية من أولها، وقلت له: إن حمزة البسيوني استدعاني وأراني الإعدام، وطلب مني أن أطلب منك هذا الطلب.

سألني: وأنت تَرضين بذلك؟

قلت: لا.

قال: إنهم لا يستطيعون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا، إن الأعمار بيد الله، وهم لا يستطيعون إطالة الأعمار ولا تقصيرها، كل ذلك بيد الله، والله من ورائهم محيط.

ورويت عبارات نسبت لسيد قطب، وأنه أطلقها في هذا الجو، جو المساومات والإغراءات،

---

(١) انظر إلىٰ حيل أهل الباطل، إذا كان عدو الإخوان يؤكد أنهم يعملون من أجل العقيدة، فكيف بالصديق؟! ثم إنني أسأل أحد فريد: أي عقيدة يعمل من أجلها الإخوان؟ أعقيدة التوحيد التي نبذوها لأنها تفرق، أم عقيدة تفويض المعاني في الأسماء والصفات؟ أم عقيدة التجميع والتكتيل ومن ثم موالاة الكفرة والملحدين والمبتدعة؟ قال مرشدهم عاكف في قناة دريم: «أي واحد مش مسلم يهودي أو نصراني يؤمن بفكر الإخوان أهلًا وسهلًا به»، أم عقيدة الخروج علىٰ الحكام؟

(٢) إن لم يكن ما سطرته في كتبك كذبًا وضلالًا، فلا أدري ما الكذب، فأنت تكذب علىٰ الله عندما تفسر آياته علىٰ هواك، وتكذب علىٰ رسوله ﷺ إذ تحرف أحاديثه وتلوي أعناقها، وتكذب علىٰ صحابته – رضوان الله عليهم – إذ تنسب لهم ما ليس فيهم، وتكذب علىٰ المسلمين أجمعين إذ تصم مجتمعاتهم بالجاهلية، وتغرر بشبابهم، وتروج لباطلك.

وأنه رَد بها علىٰ كل المحاولات التي بذلت معه لزحزحته عن موقفه وتخليه عن دعوته.

سأله أحد إخوانه: لماذا كنت صريحًا كل الصراحة في المحكمة التي تملك رقبتك؟ قال: لأن التورية لا تجوز في العقيدة، وليس للقائد أن يأخذ بالرُّخَص.

ولما سمع الحكم بالإعدام قال: الحمد لله: عملت خمسة عشر عامًا لنيل الشهادة[(١)].

وعندما طلب منه الاعتذار مقابل إطلاق سراحه قال: لن أعتذر عن العمل مع الله[(٢)].

وعندما طلب منه كتابة كلمات يسترحم عبد الناصر، قال: إن أصبع السبابة الذي يشهد لله بالوحدانية في الصلاة، ليرفض أن يكتب حرفًا يُقِر به حكم طَاغية.

وقال ردًّا علىٰ ذلك الطلب: لماذا أسترحم؟ إن سجنت بحق فأنا أقبل حكم الحق، وإن سجنت بباطل فأنا أكبر من أن أسترحم الباطل.

وينطبق علىٰ استعلائه علىٰ المساومات، وثباته علىٰ الحق قول الشاعر المجاهد جمال فوزي في ديوانه «الصبر والثبات»:

بَـــاعَ الحَيـــــاةَ رَخيْـــــصَةً لله يرجـــــو أجْرَهَـــــا[(٣)]

---

(١) ألا فلتتق الله يا أحمد فريد، وكفاك تدليسًا وتلبيسًا، أية شهادة نالها سيد قطب، وأنت تعلم أن من عقيدة المسلم أن لا يقول: فلان شهيد؛ إلا من شهد له الله أو شهد له رسوله ﷺ، فهذا - والله - من الجرأة علىٰ الله، بل ومن الكذب عليه.

(٢) وها أنت تكررها مرة أخرىٰ.

(٣) هل بعد هذا الإطراء إطراء - نعم - فسيد عند هؤلاء في مقام الأئمة الأولىٰ، وأيضًا فالكلمات رخيصة، فهو كما قال أحمد فريد: (علم من أعلام الفكر الإسلامي - ورجل من رجالات الصحوة)، وقد سبق أن مصطلح الفكر والصحوة مصطلحان حادثان مستهجنان، فالإسلام ليس فكرًا، والصحوة مصطلح حركي. وأهل السنة لا يقولون بهذه المصطلحات ولا يعرفونها. أما الجهاد، فلا أدري! أي جهاد يقصده أحمد فريد؟ إلا إذا كان القتل، وتدمير المنشآت، وتكفير المجتمعات جهادًا عند هؤلاء! ويستمر أحمد فريد في ثنائه الممجوج علىٰ سيد فيقول: «فيرفعهم الله عَزَّ وَجَلَّ في الدنيا والآخرة»! أما تكتفي بالدنيا حتىٰ جزمت له بالرفعة في الآخرة؟ أطلعت الغيب أم اتخذت لسيد عند الله عهدًا؟ يا قوم ألا تستحون؟ بل ألا تنصفون الإسلام إذ نسب إليه سيد أنه يصوغ من الشيوعية والمسيحية مزيجًا متكاملًا يتضمن أهدافها.. إلىٰ آخر هرائه. يا أتباع كل ناعق، لقد جعلتم من سيد قديسًا لا يسأل عما يفعل، ولله در ابن تيمية إذ يقول في «إبطال وحدة الوجود» (ص١١٨): ولكن يعلم أن الضلال لا حد له وأنه إذا ضلت العقول لم يبق لضلالها حد معقول». اهـ.

حَتَّىٰ طوته سجونُهم دَهْرًا وفي ظُلُمَاتِهَا
كَم سَاوَموه لكَي يَحِيد عنِ العُهُود بأَسْرِهَا
ولِكَي يَخُونَ كَتائِبًا بَاعُوا النُّفُوسَ لِربهَا
وَلِكَي يشوه ما أضَاءَ الكَوْنُ مِنْ صَفَحَاتِهَا
وَلِكَي يكُون صَنِيْعَة الشيطَان بَيْنَ صُفُوفِهَا
وأَبَىٰ الكَريمُ مبَاهِجَ الدُّنْيا وَطَلقَ أَمْرَهَا
وَرَأىٰ السجُونَ مَعَاقِلَ الأحْرَارِ رغْمَ قُيودِها
وأصَر أَنْ يُعْلِي نِدَاءَ الحَق في جنبَاتِها
فَقَضَىٰ السنينَ العَشْرَ عِملاقًا كَشُم جِبالِها
وَطَوتْهُ جُدْرَان السجُونِ لكَي يَرىٰ أَهْوالَهَا
كَم مَزقَتْهُ سِياطُهُمْ وَتَلَقفَتْه كِلابُهَا
حَتىٰ ارْتَقَتْهُ شَهَادةٌ ليكُونَ مِنْ أَبْرارِهَا
وَهُنَاكَ يَلْقَىٰ رَبهُ وَيُطِل مِنْ عَلْيَائِها

ويقول في موطن آخر: «ولله در صاحب الظلال، وقد فني جسده كما يفنىٰ جسد كل من فارق الدنيا ولكن تبقىٰ كلماته تشع إيمانًا[(١)]، وتحيا بها قلوب وتسعد بها نفوس، إنه يكتب هذه الكلمات قبل أن يقضي نحبه، وينتقل إلىٰ ربه، وتخرج لنا الكلمات من خلف القضبان:

(١) ومن هذه الكلمات قول سيد: «في وسط هذا الروع الذي يبثه ذلك العرض العسكري الذي تشترك فيه جهنم بموسيقاه العسكرية المنتظمة الدقات، المنبعثة من البناء اللفظي الشديد الأسر، وبين العذاب والوثاق النموذجي يقال لمن آمن: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝٢٨...﴾ الآيةَ... إلىٰ أن يقول: والموسيقىٰ حول المشهد مطمئنة متموجة رخية في مقابل تلك الموسيقىٰ القوية العسكرية» «التصوير الفني في القرآن» (٩٧ - ٩٨).

أخـــي أنـــتَ حـــرٌّ وَراء الـــسدود
أخـــي أنـــتَ حـــرٌّ بتلـــك القُيـــود

إذا كُنـــت بـــالله مُسْتَعْـــصِمًا فـــماذا يَـــضيركَ كَيْـــدُ العبيـــد
أخـــي ســـتبيد جُيُـــوش الظـــلامِ ويُـــشرقُ في الكَـــونِ فجـــرٌ جَديـــد

أخـــي إن نَمُـــتْ نلْـــقَ أَحْبَابنَـــا
فَروضَـــاتُ ربي أُعِـــدت لنـــا
وأطيَارُهـــا رَفرفَـــت حولنـــا
فطـــوبَىٰ لَنَـــا في دِيَـــارِ الخلـــود
أخـــي إن ذرفـــتَ عَـــلَي الـــدُّموع
وبللـــت قَـــبرِي بهـــا في خـــشوع
فَأوقـــد لَـــهُم مـــن رفـــاتي الـــشمُوع
وسِـــيروا بهـــا نَحْـــو مَجْـــدٍ تَليـــد

وسوف يأتي غير بعيد موقف من مواقفه الإيمانية في الثبات علىٰ الحق». اهـ.

أقول:

أولًا: أكثر أحمد فريد النقل عن سيد، فهلَّا نقل شيئًا من شعره في وحدة الوجود من قصيدته إلىٰ الشاطئ المجهول:

إلىٰ الـــشاطئ المجهـــول والعـــالم الـــذي حننـــت لمـــرآه إلىٰ الـــضفة الأخـــرىٰ
إلىٰ حيـــث لا تـــدري إلىٰ حيـــث لا تـــرىٰ معـــالم للأزمـــان والكـــون تـــستقرا
إلىٰ حيـــث لا حيـــث تميـــز حـــدوده إلىٰ حيث تنسىٰ النـاس والكـون والـدهرا

وتـشعر أن (الجـزء) و(الكـل) واحـد ... وتمـزج في الـنفس البداهـة والفكـرا

فلـيس هنـا (أمـس) ولـيس هنـا (غـد) ... ولا (اليـوم) فالأزمـان كالحلقـة الكـبرىٰ

ولـيس هنـا (غـير) ولـيس هنـا (أنـا) ... هنا الوحـدة الكـبرىٰ التىٰ احتجبت سرا

[«ديوان سيد قطب» (صـ١٢٣)].

ولماذا لم ينقل - أيضًا - لقرائه قصيدة سيد «عبادة جديدة» حيث يقول فيها:

لـك يـا جمـال عبـادتي ... لـك أنـت وحـدك يـا جمـال

وأرىٰ الألوهـة فيـك تـوحي ... بالعبـادة في جـلال

فـإذا عبـدتك لم أكـن ... يـا حُسْنُ مـن أهـل الـضلال

بـل كنـت محمـود العقيـدة ... في الحقيقـة والخيـال

أعنـو لمـن تعنـو لـه ... كـل النفـوس بـلا مثـال

متفرقًـا في الكـون في ... شـتىٰ المرائـي والخـلال

فمتىٰ كان دعاة الحلول والاتحاد (بل وحدة الوجود) علماء ربانين وأئمة مصلحين، وهداة مهديين؟! إن غاية ما نرجوه لأحدهم أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ تدراكه بنعمة منه فتاب عليه قبل موته!

ثانيًا: من مبادئ سيد قطب التي رفض التخلي عنها، وعمله مع الله، ونصحه للإسلام والمسلمين تمثلت فيما يأتي: «قسم سيد جماعة الإخوان إلىٰ فرقتين: أولًا: الجماعة التي تُعلم وتُدرس في المنازل لتولي المناصب بعد قيام الدولة الإسلامية التي يزعمونها، وهل تدري ما هي الدروس التي تقدم لهذه الجماعة؟ لا يذهب عقلك إلىٰ صحيح البخاري أو صحيح مسلم أو تفسير ابن كثير أو كتب ابن تيمية وابن القيم وسائر كتب السلف، فإن هذه المراجع العتيقة لا قيمة لها عند فرقة الإخوان ومن نسج علىٰ نسجهم، بل يعدونها كتبًا محنطة، أكل الدهر عليها وشرب.

إذن، ما هي هذه العقيدة التي دعا إليها سيد في العبارات المجملة السالفة؟ [١] قال سيد في (صـ٤٨ - ٤٩) بعد ما أُسْند إليه مهمة قيادة المجموعة، وصار الرأس الذي يفكر لها: «... وقد بدأت أدرس معهم تاريخ الحركة الإسلامية، ثم مواقف المعسكرات الوثنية والملحدة والصهيونية والصليبية، قديمًا وحديثًا من الإسلام، مع إلمام خفيف بالأوضاع في المنطقة الإسلامية في التاريخ الحديث، منذ عهد الحملة الفرنسية، وأحيانًا التعليق علىٰ الأحداث والأخبار والإذاعات، مع محاولة تدريبهم علىٰ تتبعها بأنفسهم... فقد كلفتهم أن يحصوا منهم أو من بعض من يختاروهم ممن وراءهم تتبع الصحف العالمية، والإذاعات العالمية، وإذا أمكن الكتب؛ التي تصدر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتهتم بالإسلام وبالمنطقة الإسلامية.

ثانيًا: الجماعة التي تُدرب لمواجهة النظام في الوقت المناسب. قال سيد في (صـ٥٠): «.. فأما التدريب فقد عرفت أنه موجود فعلًا من قبل أن يلتقوا بي، ولكن لم يكن ملحوظًا فيه أن لا يتدرب إلا الأخ الذي فهم عقيدته[٢]، ونضج وعيه، فطلبت منهم مراعاة هذه القاعدة، وبهذه المناسبة سألتهم عن العدد الذي تتوافر فيه هذه الشروط عندهم، وبعد مراجعة بينهم ذكروا لي أنهم حوالي السبعين، وتقرر الإسراع في تدريبهم نظرًا لما كانوا يرونه من أن الملل يتسرب إلىٰ نفوس الشباب.. دور هذه الكتيبة بعد تسليحها وتدريبها: بعد ما تكلم سيد عن المال والسلاح، واحتمال وقوع ضربة لـ «الإخوان»، بين مهمة هذه الكتيبة فقال في (صـ٥٥): «... وهذه الأعمال هي الرد فور وقوع اعتقالات لأعضاء التنظيم، بإزالة رؤوس، في مقدمتها: رئيس الجمهورية، ورئيس الوزارة، ومدير مكتب المشير، ومدير المخابرات، ومدير البوليس، ثم نسف لبعض المنشآت التي تشل حركة مواصلات القاهرة، لضمان عدم تتبع بقية الإخوان فيها وفي خارجها، كمحطة الكهرباء والكباري، وقد استبعدت فيما بعد نسف الكباري كما يجيء». وفي (صـ٦٠) قال سيد: «فقررنا استبعادها - تدمير الكباري والقناطر -

---

(١) ما هي العقيدة التي كان يقصدها في العبارات السابقة، فأجملها ثم فصلها في هذه الكلمات، وهي تدور دائمًا حول الحاكمية وفقه الواقع، ولم يأت في هذه الكلمات - ولو إشارة - بذكر معتقد السلف.

(٢) التي شرحها سيد في «الظلال و«العدالة الاجتماعية» و«كتب وشخصيات»؛ لأنه لما زاره مندوب الجزائر وسأله عن كتب يواجه بها الشيوعية - والشيوعية مسألة عقدية كما لا يخفىٰ - أرشده إلىٰ كتبه، وكتب المودودي، لا إلىٰ كتب السلف، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

والاكتفاء بأقل قدر ممكن من تدمير بعض المنشآت في القاهرة؛ لشل حركة الأجهزة الحكومية عند المتابعة..». اهـ (من كتاب وقفات منهجية في الذب عن السلفية).

فهذا هو جهاد سيد قطب الذي به صار إمامًا للمسلمين.

وفي موطن آخر يقول أحمد فريد: «قال الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ (وهو أستاذ في تحليل المواقف الإيمانية): إنه التعذيب والتشويه والتنكيل وسيلة الطواغيت في مواجهة الحق الذي لا يملكون دفعه بالحجة والبرهان، وعدة الباطل في وجه الحق الصريح. ولكن النفس البشرية حين تستعلي علىٰ قوة الأرض وتستهين ببأس الطغاة وتنتصر فيها العقيدة علىٰ الحياة، وتحتقر الفناء الزائل إلىٰ جوار الخلود المقيم، إنها لا تقف لتسأل ماذا ستأخذ وماذا ستدع، ماذا ستقبض وماذا ستدفع؟ ماذا ستخسر وماذا ستكسب؟ وماذا ستلقىٰ في الطريق من صعاب وأشواك وتضحيات؟ لأن الأفق المشرق الوضيء أمامها هناك، فهي لا تنظر إلىٰ شيء في الطريق.

إلىٰ أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: إنه موقف حاسم في تاريخ البشرية، بإعلان إفلاس المادية التي كانت منذ لحظة تسأل فرعون الأجر علىٰ الفوز، وتمني نفسها بالقرب من السلطان، هي ذاتها التي تستعلي علىٰ فرعون، وتستهين بالتهديد والوعيد. ويذهب التهديد ويتلاشىٰ الوعيد، ويمضي الإيمان في طريقه لا يتلفت ولا يتردد ولا يحيد». اهـ.

والعجيب أن أحمد فريد - حاطب الليل - ينقل ما يدينه، ويهدم بنيانه، فنقل عن أبي زرعة الرازي في (صـ١٦١) من كتابه، فيقول: «عن أبي زرعة الرازي قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله - ﷺ وآله - فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حقٌّ والقرآن حقٌّ، وإنما أدىٰ إلينا ذلك كله الصحابة، وهم يريدون أن يجرحوا شهودنا، والجرح بهم أولىٰ، وهم زنادقة». اهـ[1].

ونحن نلزم أحمد فريد - بناء علىٰ ما كتبه - أن يرمي سيد قطب بالزندقة، أو علىٰ الأقل يتبرأ منه، فإن أبىٰ فلا أقل من أن يسكت عنه، فلا يلمعه في أعين الشباب وينسج حوله هالة لدرجة جعلته يذكره بعد الإمام أحمد مباشرة، فيا لله! من للشباب من تضليل هؤلاء وتلبيسهم؟

ولكنه لن يلتزم هذا - علىٰ الرغم من أن سيدًا لم يتناول صحابيًا واحدًا، إنما تناول جملة

---

(١) وقال في خصائص أهل السنة: «ومن خصائصهم ﷺ سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ (ص٥٤)!!

من الصحابة - أتدري لماذا؟ - لما ذكرنا لك مرارًا من الفرق بين التقعيد والتطبيق، وتذكر ما أصلناه من قبل، من أنه لا يكفي من الرجل أن يدعي السلفية وهو عن التزامها بعيد كل البعد.

فهذا - أخي طالب الحق - ما سطره أحمد فريد في (مواقف إيمانية). وأسألك هل أضاف هذا الكتاب شيئًا للمكتبة الإسلامية؟ كان ينبغي علىٰ أحمد فريد أن يريحنا من (القص واللزق) ومن تلميع رؤوس الإخوان ومنفذي عملياتهم؛ ومن أنهم يؤهلون للشهادة والسعادة! تنم كلماتهم علىٰ قوة إيمانهم! ورباطة جأشهم! وتشهد مواقفهم بمحبتهم لربهم؟!

تنبيه:

هل كل من ينقل عن سيد قطب، أو يترحم عليه يكون من أهل الأهواء؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول:

١- ينبغي أن يفرق بين البدعة والمخالفة، فليست كل مخالفة لمنهج السلف تكون بدعة، وعليه؛ فلا يقال: إن كل من خالف منهج السلف الصالح يصير مبتدعًا، هكذا بإطلاق دون ضوابط أو شروط.

٢- فارق بين أن ينقل أحد عن سيد قطب وهو يجهل حاله، وبين أن ينقل عنه وهو يعلم ما عليه الرجل من بدع وضلالات، وفارق - أيضًا - بين أن يستمرئ الرجل النقل عن سيد ويكثر من ذلك - وقد تبين حاله لديه - وبين أن ينقل نقلًا عارضًا، أو نقلين، وإذا نقل فلا يكون في كتاب عقيدة!

٣- وكذلك يقال في الترحم: ففارق بين أن يتخذ الترحم عليه والمغفرة له ديدنًا كلما ذكر اسمه، وبين أن يذكره فيترحم عليه أحيانًا لا شعارًا.

٤- وأيضًا، إذا اضطر الباحث للنقل عن سيد، فلا أقل من أن ينوه علىٰ أخطائه ولو بالهامش حتىٰ يخرج من التبعة، ويقوم بما أوجبه الله عليه من النصح لعموم الخلق، أما من ينقل عن سيد، ويكثر ولا يكلف نفسه بالإشارة ولو من بعيد إلىٰ أخطاء سيد أو يشير في عبارة مجملة إشارة عابرة إلىٰ أن سيدًا له أخطاء، فهذا لم يقم بواجب النصيحة، بل هو غاش للمسلمين، ووجه ذلك أنه ما من إنسان إلا وله أخطاء ولا معصوم إلا محمد ﷺ، وكون سيد له أخطاء فهذا يشترك فيه جميع الناس، فالشأن في نوع الخطأ وحجمه، فعندما يقرأ أحد الناس في الهامش أن سيدًا له أخطاء، لن يتوقف أمام ذلك مستصحبًا ما سبق بيانه من أن الجميع

يخطئ ويصيب، وسيد بالطبع من هؤلاء، لكن إن بُين له نوع الأخطاء التي عند سيد وحجمها، فلا أراه - إن كان سليم الفطرة - إلا سينزعج لذلك أشد الانزعاج.

٥- وفارق أيضًا بين من ينقل عن سيد نقلًا عابرًا، ومن يشيد بمواقفه الإيمانية وجهاده وقلمه، وأنه ضحىٰ بنفسه في سبيل إعلاء (لا إله إلا الله) ويدرس مواقفه الرائعة ويدندن حول مجابهته للطاغوت ووقوفه ضد الظلم، وثباته علىٰ موقفه من الحياة إلىٰ الممات، وأنه عاش سيدًا ومات سيدًا، ونحو هذه الترهات والظلمات التي يغش الكاتب بها شباب المسلمين ويمجد أهل الأهواء المبتدعين، فهذا غش لأمة محمد ﷺ.

٦- والرجل الذي يدعي السلفية لم يسكت فنسكت عنه، أو يسأل العلماء فيعلمونه، بل ذهب يخبط خبط عشواء بلا ضابط ولا رابط؛ مخالفًا كبار العلماء، ضاربًا بالمنهج السلفي عرض الحائط.

فلا هو سكت فلم يتكلم وكنا نرضىٰ منه ذلك، ولا إذ نقل عنه بين حال سيد وبلاياه، بل والله لو نقل عن سيد ولم يتكلم عنه سلبًا أو إيجابًا لوسعنا السكوت عنه. لكن أن يمدح سيدًا ويثني عليه ويقرنه بأئمة الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ، ويدعي له الشهادة، ويلمع فيه، غاضًّا الطرف عن بدعه وطوامه، فهل هذا صنيع رجل عنده غيرة علىٰ دين الله، وعلىٰ أنبياء الله - صلوات الله وسلامه عليهم - وعلىٰ سنة رسول الله ﷺ، وعلىٰ صحابة رسول الله - رضوان الله عليهم -؟ هل هذا صنيع امرئ سلفي يدعي أنه علىٰ الجادة وأنه يسلك سبيل المؤمنين؟ كيف وهو يخالفهم جهارًا نهارًا ويمطر الثناء علىٰ سيد مدرارًا؟!

فإذا فهمت ذلك - يا طالب الحق - تستطيع بحول الله وقوته أن ترد علىٰ الشبهة المثارة من أتباع الإسكندرانية وغيرهم، عندما يقولون: إن الشيخ (صالح الفوزان) نقل عن سيد قطب في كتابه «الأجوبة المرضية»، وأن الشيخ (عبد الرزاق عفيفي) قدم لكتاب «الولاء والبراء» الذي يعج بالنقولات عن سيد، وأن الشيخ (الألباني) حقق كتاب «الحلال والحرام» للقرضاوي.. إلخ ما ذكروا. ونحن من حسن ظننا بهؤلاء العلماء وتأدبنا معهم نقول: لعلهم لم يكونوا يعرفون حقيقة سيد بعد، وهذا واقع؛ لأن هذه كتب لهم قديمة، إنما الشأن بعدما عرفوا حال سيد والقرضاوي، فهل ترون للقرضاوي وسيد ومن علىٰ شاكلتهم ذكرًا اليوم عند هؤلاء العلماء؟ فإن كان هذا الرد لا يكفيك، نقول لك: نعم نقلوا، فكان ماذا، أخطأوا

غفر الله لهم، ونحن لا نتعلق بالرجال ولا نعرف الحق بهم، إنما نعرف الرجال بالحق لكننا نستحضر ما قاله الحافظ أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (صـ١٩٣) قال: «حدثنا عبيد بن حبان عن مالك قال: بلغني عن القاسم بن محمد كلمة أعجبتني، وذاك أنه قال: «من الرجال رجال لا تذكر عيوبهم». اهـ.

وفي «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٩٨): روىٰ عبدان بن عثمان عن عبد الله بن المبارك الإمام قال: إذا غلبت محاسن الرجل علىٰ مساوئه، لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ علىٰ المحاسن لم تذكر المحاسن». اهـ.

وأنتم دون أن تدروا، أسأتم الأدب مع هؤلاء العلماء بزعمكم أنكم تدافعون عن شيوخ الإسكندرية، فليتنبه المسلم لهذه الأمور والوقوع في مثل هذا، لما فيه من سوء الأدب مع العلماء.

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٦٠): حدثني الأزهري، أخبرنا الحسن بن الحسين الفقيه الهمداني، حدثني الزبير بن عبد الواحد، حدثني يوسف بن يعقوب بن مهران الأنماطي ببغداد، حدثنا داود بن علي الأصبهاني، حدثنا أبو ثور، قال: سمعت الشافعي يقول: قلت لبشر المريسي: ما تقول في رجل قتل وله أولياء صغار وكبار، هل للأكابر أن يقتلوا دون الأصاغر؟ فقال: لا. فقلت له: فقد قتل الحسين بن علي بن أبي طالب، ابن ملجم، ولعلي أولاد صغار فقال: أخطأ الحسن بن علي. فقلت: أما كان جواب أحسن من هذا اللفظ؟ قال: وهجرته من يومئذ». اهـ.

تنبيه آخر: من الشبه التي يلقيها المخالفون قولهم:

إن دعاة الإسكندرية يتكلمون عن أهل البدع ويذمونهم، بل ويقررون ذلك في كتبهم. فهذا أحمد فريد في كتابه «خصائص أهل السنة» (صـ١٤) يقول: «فصل في ذم البدع ومجانبة أهل الأهواء». فما لكم تتهمونهم بموالاة أهل البدع والأهواء وتحامي الكلام عنهم، بل تقولون بأنهم يدافعون عنهم ويثنون عليهم قائلين: قدموا للإسلام ولهم أخطاء فلا ينبغي إسقاطهم والحكم عليهم بالبدعة.

فنقول: نعم، هم يتكلمون عن البدع والمبتدعة، ولكن كشيخهم عبد الرحمن عبد الخالق الذي حصر الفرق الضالة في خمس، ورؤوس البدع والضلال عنده وعند دعاة الإسكندرية ليسوا إلا الجعد، والمريسي، والجهم، وابن عبيد، الذين كانوا حربًا علىٰ الإسلام وأهله، وكادوا

لهذا الدين، أما غير هؤلاء فلا، أما نحن فنقول: إن كل من خالف أصلًا من أصول أهل السنة والجماعة أو خالفهم في فرعيات تصلح إن اجتمعت أن تكون أصلًا، فهو مخالف لهم خارج عن سبيلهم، فكل من تكلم بغير علم؛ متبعًا في ذلك هواه؛ ضاربًا عرض الحائط بالأصول، مخالفًا للمنقول والمعقول فهو ضال مبتدع، وإن كانت البدعة علىٰ درجات، فالمبتدعة كذلك علىٰ درجات.

وهذا الأصل الذي ذكرته يعرفه دعاة الإسكندرية بل وجدته مكتوبًا في مؤلفاتهم(١)، فهم يوافقوننا في الأصل لكن يخالفوننا في تطبيقه، وليس هذا مما يسوغ فيه الخلاف؛ لأن هذا من الأصول، فمخالفة هؤلاء لهذا الأصل ليست عن اجتهاد أو تأويل إنما هو محض رأي وتحكم بلا دليل، واتباع للهوىٰ، وميل عن الحق، وإلا فليأتوا بدليل واحد ناهض نعتذر لهم به، وهذا مما نلزمهم به، فإما أن يأتونا بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع علىٰ صحة منهجهم هذا، أو يفيئوا إلىٰ الجماعة، ويستمسكوا بغرز السلف الصالح ويطبقوا منهجهم علىٰ أقوالهم وأعمالهم؛ بدلًا من أن يبذروا الشقاق ويوسعوا الهوة ويتسع الخرق علىٰ الراقع.

ولم يكتف أحمد فريد بذلك، بل نقل عن حسن البنا في (صـ١٦٧) كلامًا له في الجهاد، فهو لم يرض بأقوال أئمة السلف في الجهاد، ولا بأقوال علماء الفقه في هذه المسألة، أتدري لماذا؟! لأن كلامهم منضبط علىٰ وفق قواعد الشريعة، وبالتالي فهو لا يفي بالغرض عنده، لذا نقل عن البنا هذا النقل الذي يبين به مراده وتصوره للجهاد.

١- أنهم محكومون بالكفار.

٢- ديست أرضهم.

---

(١) من ذلك ما كتبه سعيد عبد العظيم في مقدمة كتاب «الاختيارات الفقهية من فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص٥٥ - ٥٦) تحت عنوان «ضابط الحكم عن تجمع معين أنه من الفرق الضالة»: وقد بين الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الاعتصام» (٢/ ٢٠٠) ضابط الحكم علىٰ تجمع معين أنه من الفرق الضالة فقال: «وذلك أن هذه الفرق إنما تعد فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنىً كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة لا في جزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرعي الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ إلىٰ قوله: ويجري مجرىٰ القاعدة الكلية كثرة الجزئيات؛ فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك علىٰ كثير من الشريعة بالمعارضة». اهـ

٣- انتهكت حرماتهم.

٤- تعطلت شعائر دينهم في ديارهم؛ فضلًا عن نشر دعوتهم.

فوجب علىٰ كل مسلم وجوبًا عينيًّا لا مناص منه أن يتجهز للجهاد وأن يعد العدة له.

ونحن نسأل:

١- هل حكامنا كفار؟

٢- متىٰ ديست أرضنا وانتهكت حرماتنا؟

٣- متىٰ تعطلت شعائر ديننا؟

٤- وهل الجهاد، هو الخروج علىٰ الحكام؟

أفلا يتقي الله - هؤلاء - في شباب الأمة، أبعد أن انكشف الإخوان وعرف الناس خَبرهم وخُبرهم، وعرفوا مدىٰ ضلالهم وانحرافهم عن المنهج السلفي، تأتي يا فريد أنت وشيعتك، وتلمعهم وتدعو لمنهجهم المخالف، في لبوس السلفية؟! العلماء كافة في واد، وأنت يا فريد ومن تبعك في واد آخر! قل لي بربك: ما الفائدة العائدة عليكم من هذا الصنيع؟ هل شعرتم أن الإخوان مظلومون فاتفقتم علىٰ نصرتهم، أم رأيتم أنهم مضطهدون؟

يا لله العجب! هذه الكتب والدراسات والفتاوىٰ عن الإخوان وعن كبارهم وزعمائهم التي بينت لكل ذي عينين مدىٰ انحراف منهجهم عن منهج السلف - جملة وتفصيلًا - وأنها فرقة مبتدعة ضالة شقت عصا السمع والطاعة وفرقت الجماعة. ماذا تريدون؟ أهو العناد أم الهوىٰ، أم السير في الطريق المعاكس؟ والله إننا نتلمس لكم المعاذير فلا نجد، فأين حججكم وأين براهينكم من كتاب الله أو من سنة رسول الله ﷺ أو من كلام إمام متبع من أئمة السلف علىٰ صحة زعمكم؟!

اتركوا عنكم هذه التشقيقات والكلمات الرنانة[1] التي لا شيء عندكم غيرها، وثوبوا إلىٰ

---

(١) مثل: «قوة إيمانهم - رباطة جأشهم - نشهد مواقفهم بمحبتهم لربهم». وتأمل - أخي - التألي علىٰ الله، والجهل بمعرفة ما يحبه الله وما لا يحبه، ثم أين الدليل علىٰ أن هذا مما يحبه الله ويرضاه». ومن شقشقاتهم أيضًا قولهم: «ذاقوا ألوان العذاب في سجون ناصر - وكان في كل مسجد يؤدي فيه الصلاة ينادي علىٰ الجماهير فتجتمع إليه - اعتقل مع الإخوان - هيئتهم طيبة، سيرتهم طيبة - من رآهم أحبهم - يؤهلون للشهادة والسعادة». وتأمل كيف يغررون بالشباب فيزينون لهم حمل السلاح، وما إلىٰ ذلك من ترهاتهم.

رشدكم، واسلكوا سبيل من سلف، فالرجوع إلىٰ الحق خير من التمادي في الباطل.

وإليك - أخي طالب الحق - كلام حسن البنا الذي نقله فريد في كتابه، فإلىٰ الله المشتكىٰ.

قال: «وقال الشيخ[1] حسن البنا رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد أجمع أهل العلم؛ مجتهدين ومقلدين، سلفيين وخلفيين علىٰ أن الجهاد فرض كفاية علىٰ الأمة الإسلامية لنشر الدعوة، وفرض عين لدفع هجوم الكفار عليها، والمسلمون الآن كما تعلم مستذلون لغيرهم، محكومون بالكفار، قد ديست أرضهم، وانتهكت حرماتهم، وتحكم في شؤونهم خصومهم، وتعطلت شعائر دينهم في ديارهم، فضلًا عن نشر دعوتهم، فوجب وجوبًا عينيًّا لا مناص منه أن يتجهز كل مسلم، وأن ينطوي علىٰ نية الجهاد وإعداد العدة له، حتىٰ تحين الفرصة[2]، ويقضي الله أمرًا كان مفعولًا. إن الأمة التي تحسن صناعة الموت، وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة، يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة، وما الوهن الذي أذلنا إلا حب الدنيا وكراهية الموت». اهـ.

ومن كتاب «علو الهمة» (صـ٤٣) قال المقدم: «وقال مؤلفه الأستاذ الفاضل محمد أحمد الراشد - حفظه الله -: «أما غربة الغرباء الذين ذكروا في الحديث الشريف «طوبىٰ للغرباء.. إلخ ما ذكر». اهـ.

وقال في (صـ٤٤) وهو يتحدث عن كبير الهمة: «وقال الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المعنىٰ:

أخـي فـامض لا تلتفـت للـوراء ... طريقـك قـد خـضبته الـدماء

ولا تلتفـت هـا هنـا أو هنـاك ... ولا تتطلـع لغـير الـسماء» اهـ

ونقول: هنيئًا لك يا مقدم وأنت تربي شبابك علىٰ الأشعار الثورية. ثم بالله، ما علاقة هذا الشعر بكبر الهمة؟!

---

(١) ولا أدري متىٰ صار حسن البنا شيخًا؟! إلا إذا كانوا يقصدون «شيخ طريقة»!!

(٢) هذا هو مفهوم الجهاد عند البنا وأتباعه.

وقال في (صـ١١٤ - ١١٥): «ومن نماذج الشموخ والاستعلاء علىٰ الجاهلية حتىٰ في أشد اللحظات: ما قاله ذلك البطل الذي انقطع به حبل المشنقة لحظة إعدامه بالباطل، فقال: «كل جاهليتكم رديئة حتىٰ حبالكم رديئة». اهـ.[1]

أقول: وهذا أيضًا من أساليب التربية عند المقدم وأقرانه (التربية السلفية)!

وقال في (صـ١١٤) وهو يتكلم عن (عالي الهمة شريف النفس يعرف قدر نفسه) قال: «ونختم هذا الفصل بمثال فذ بذل حياته لإعلاء كلمة الله، وهو الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأعلىٰ درجته في الشهداء[2]، ذلك البطل الذي ارتضع منذ طفولته معاني العزة والكرامة والأنفة وشرف النفس، والذي عاش حياته سيدًا، وغادر الدنيا سيدًا رافعًا رأسه، والذي عاش حياته قطبًا وغادرها قطبًا في الدعوة والجهاد.. إلخ ما ذكر». اهـ.

أقول: وقد مر بك أخي الكريم نماذج من جهاد سيد قطب في الدعوة والجهاد وإعلاء كلمة الله؛ كسبه لنبي الله موسىٰ - عليه السلام - وسبه لعثمان وعمرو بن العاص ومعاوية وبني أمية، وتفسير القرآن بالموسيقىٰ والألحان العسكرية، وتكفير المجتمعات الإسلامية، وتعطيل الصفات الإلهية، والقول بوحدة الوجود وخلق القرآن، واشتراكية النبي ﷺ واشتراكية الإسلام.. إلىٰ آخر جهاده وبذله وتضحيته، وعلو همته، وشرف نفسه.

وقال في (صـ٢٦١) وهو يتكلم عن حركة الداعية: «وهذا القرضاوي يجادل الخاملين، ويحاج الخامدين، ويوبخ الهامدين[3]، ونقل أبياتًا له منها - وهي آخر بيتين -:

هـــي أن تعـــيش خليفـــة في الأرض شـــأنك أن تـــسود

وتقـــول لا ونعـــم إذا مـــا شـــئت في بـــصر حديـــد» اهـــ

قلت: وهذا أيضًا من التربية السلفية الجهادية الثورية العصرية!

وقال في (صـ٢٦٧ - ٢٦٨): «ويستطرد الداعية المبدع الراشد محمد أحمد الراشد - حفظه الله -

---

(١) وهو يقصد بذلك سيد قطب.

(٢) فهلَّا قلت في الجنة بدلًا من هذا التألي علىٰ الله.

(٣) كل هذا يفعله القرضاوي؟ لله دره! وأنصح القارئ بمراجعة كتاب: «رفع اللثام عن مخالفة القرضاوي لشريعة الإسلام».

قائلًا: ولا ينبغي للداعية أن يبتئس إن لم يجد فضل وقت لقيام الليل يوميًّا، والإكثار من ختمات القرآن، فإن ما هو فيه من الدعوة وتعليم الناس وتربية الشباب خير وأجزل أجرًا، وقدوته في ذلك ورائده أئمة الدعاة من السلف الصالح الذين كانوا يسيحون لنشر الدعوة وتبليغها، ويبادئون الناس بالكلام، ويحتكون بهم احتكاكًا هادفًا، ولا ينتظرون مجيء الناس لهم ليسألوهم.. إلخ ما ذكر». اهـ.

أقول: لاحظ - أخي الكريم - قول الراشد: «وتربية الشباب» فبسببها لا يجد الداعية وقتًا لقراءة القرآن وصلاة الليل؛ لأن التربية عند الراشد تقوم علىٰ المعسكرات والرحلات والتدريبات والتنظيمات، أما لو كانت التربية قاصرة علىٰ الدعوة والتعليم لوجد الوقت لقيام الليل والإكثار من الختمات. وهذا أحد المحدثين يذهب إلىٰ أحمد بن حنبل ويبيت عنده فلا يقوم الليل، فيتعجب أحمد ويقول: سبحان الله! طالب حديث وليس له ورد من قيام الليل؟

وقول الراشد: «وقدوته في ذلك ورائده أئمة الدعاة من السلف الصالح»[1]. كذب صريح، فقد كان ترك قيام الليل عندهم من العجائب، وكانوا - رحمهم الله - أئمة في العلم والعمل، فجمعوا بين الحسنيين؛ لا كما يقول الراشد، لكن كانوا في دعوتهم ونشرهم للعلم علىٰ هدي سلفهم، أما الآن فالدعوة والتعليم علىٰ فكر الراشد وأتباعه هي الانخلاع عن الفردية والاحتكاك بالناس وعدم انتظار مجيء[2] الناس لهم.

ونحن - ولله الحمد - قد قرأنا سير السلف فوجدناهم يجلسون في مجالس الفقه والحديث فيقدم الناس عليهم سائلين مستفتين[3]، ولم نقرأ ما زعمه الراشد من الاحتكاك وعدم انتظار الناس. فنقول للراشد والمقدم - الذي يقره علىٰ ذلك -: اتقيا الله ولا تكذبا علىٰ

---

(١) ولم يسم لنا واحدًا منهم؛ حتىٰ نوافقه علىٰ دعواه.

(٢) قارن هذا بما كتبه المقدم في العمل الجماعي تجد أن المعين واحد.

(٣) مكث أبو عبد الرحمن السلمي أربعين سنة يعلم الناس القرآن. ومجالس التحديث لكبار الحفاظ والمحدثين يعرفها الصغير والكبير، وكذا مجالس الفقه، وعندما تقرأ في سير السلف تجد: وكان له مجلس للتحديث يحضره كذا وكذا، وكان يجلس عند الأسطوانة يحدث الناس. وفي المحنة منع أحمد من الجلوس للناس للتحديث، وهذا متواتر عنهم لا يجحده إلا مكابر أو أعمىٰ. فما ل هؤلاء القوم يشغبون علينا في ديننا ويلبسون؟

السلف، كي تروجا بدعتكما في الدعوة، ولا تقولا بقول ذاك الحزبي: «كنت أقول للشباب: اذهبوا للعلماء، أما الآن أقول للعلماء: انزلوا إلىٰ الشباب»[1].

فيا كبير منظري الإخوان دع عنك اللف والدوران، فأوراقك أصبحت مكشوفة منذ زمن بعيد.

ويقول المقدم في (صـ٢٧٠): «نماذج من حركة السلف في الدعوة إلىٰ الله تعالىٰ وحرصهم علىٰ هداية الخلق». اهـ.

أقول: فهل هذا إلا ترويج للفكر الحركي وتربية الشباب عليه علىٰ أنه منهج سلفي؟ ولنر ما في جعبة المقدم:

قال: «عن جعفر بن سليمان قال: سمعت مالك بن دينار يقول: لو استطعت أن لا أنام؛ لم أنم مخافة أن ينزل العذاب وأنا نائم، ولو وجدت أعوانًا؛ لفرقتهم ينادون في سائر الدنيا كلها: «يا أيها الناس: النار النار». اهـ.

وعن إبراهيم بن الأشعث قال: «كنا إذا خرجنا مع الفضيل في جنازة لا يزال يعظ، ويذكر ويبكي، حتىٰ لكأنه يودع أصحابه ذاهب إلىٰ الآخرة، حتىٰ يبلغ المقابر، فيجلس فكأنه بين الموتىٰ، جلس من الحزن والبكاء حتىٰ يقوم، ولكأنه رجع يخبر عنها». اهـ.

وعن شجاع بن الوليد قال: «كنت أخرج مع سفيان الثوري، فما يكاد لسانه يفتر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذاهبًا وراجعًا». اهـ. والإمام الزهري «لم يكتف بتربية أجيال وتخريج أئمة في الحديث، بل كان ينزل إلىٰ الأعراب يعلمهم».

وكان الفقيه الواعظ أحمد الغزالي، شقيق أبي حامد الغزالي - رحمهما الله - كان «يدخل القرىٰ والضياع، ويعظ لأهل البوادىٰ، تقربًا إلىٰ الله». اهـ.

أما الشيخ أبو إسحاق الفزاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد «كان رجل عامة، وهو الذي أدب أهل الثغور الإسلامية التي في أعالي بلاد الشام والجزيرة تجاه الروم، وعلمهم سنن النبي ﷺ وكان يأمر وينهىٰ، وإذا دخل الثغر رجل مبتدع أخرجه». اهـ.

وأما الشيخ الزاهد الفقيه محمد بن أحمد الدباهي: فقد «لازم العبادة، والعمل الدائب

---

(١) راجع (صـ٢٦٨ وما بعدها) لتتعرف علىٰ الراشد أكثر ولترىٰ أن المقدم صورة مصغرة منه.

والجد، واستغرق أوقاته في الخير، صَلْبٌ في الدين، وينصح الإخوان، وإذا رآه إنسان، عرف الجد في وجهه». اهـ.

وعلىٰ الفتىٰ لطباعه سمةٌ تلوح علىٰ جبينه

وأما الإمام الجليل الخرقي صاحب «المختصر» فقد قال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسمعت من يذكر أن سبب موته، أنه أنكر منكرًا بدمشق، فضرب، فكان موته بذلك». اهـ.

أقول: هذا ما ذكره بنصه وفصه، وقد ذكر نحو هذا عند كلامه علىٰ العمل الجماعي - وإن كان هذا أو ذاك ليس من كيسه، إنما من كيس الراشد - ونسأل المقدم: هل من شيء آخر؟ أهذا كل ما لديك؟! فأين إذًا حركة السلف - المزعومة - في الدعوة إلىٰ الله؟

من قبل، ذكرت شيئًا من هذا لتدلل علىٰ مشروعية العمل الجماعي، واليوم تستدل به علىٰ حركة السلف؟! فتفعل فعل الحزبيين يوم أن كتبوا المنهج الحركي للسيرة، ودرسوا للشباب السيرة النبوية من المنطلق الحركي الحزبي، فما دمت استدللت بتلك النقولات علىٰ حركة السلف في الدعوة نلزمك أن تكتب عن حركة السلف في العبادة؛ لأن أي فعل: حركة، بل عدم الفعل: حركة.

وأنت: بدلًا من أن تقول: كان سفيان أمارًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، يفعل ذلك حتىٰ أثناء سيره غدوة وروحة، جعلت ذلك من الحركة في الدعوة إلىٰ الله.

وأي حركة في قول مالك، وفي فعل الزاهد الفقيه الدباهي؟! أتريد بذلك التدليل علىٰ صحة الخروج عند التبليغ أم ماذا؟! إننا في زمان فتنة والواجب عليك أن تضبط ما يخرج من فيك.

واقرأ كلامه وهو ينقل عن الراشد قوله (صـ٢٧٧): إن الداعية الكبير الهمة لا ينكر المنكر فحسب، بل ينكر علىٰ أهل المنكر منكرهم، أي أنه لا يعرف التعميم، ولا التورية، إنه يمد إصبعه يشير إلىٰ الطاغوت بالاتهام، ويرفع صوته يعلن فضيحة الكفر الذي أمامه، باسمه، ورقمه، وعنوانه، ثم لا يلبث الإصبع الواحد حتىٰ تنفتح معه بقية الخمس، فتكون يد التغيير من بعد إصبع الاتهام». اهـ.

أقول: أليست هذه تربية ثورية، وإلا فما المراد من قوله: «يشير إلىٰ الطاغوت بالاتهام ويرفع صوته يعلن فضيحة الكفر الذي أمامه، باسمه ورقمه وعنوانه، ثم.. إلخ». إن لم يكن هذا خروجًا وتربية علىٰ الخروج، فلسنا نعرف الخروج!

وينقل عن (محمد إقبال)؛ شاعر وحدة الوجود (صـ٢٧٩). ثم يتمادىٰ في تحميس الشباب وتهييجهم وملء صدورهم فيقول نقلًا عن وليد الأعظمي (صـ٢٧٩):

«مهما تمطىٰ ليلنا الأسودُ

مهما استبد الظالم «السيد»

مهما عتا الأقزام والأعبدُ

ولوحوا بالقيد أو هددوا

عن نصرة الإسلام هل نقعدُ؟

كلا، سنبقىٰ دائمًا ننشدُ

بفجره لابد أن يأتي الغدُ». اهـ.

أقول: كنت سأسألك - أخي الكريم - سؤالًا في آخر المطاف مع المقدم، لكن أجدني في حاجة ملحة لطرحه الآن:

هل كلامه هذا؛ كلام رجل سلفي، وفعله هذا، هل هو فعل رجل سلفي؟!

لو أعطيناك كتابه ورفعنا منه اسمه، ألا تجزم أن هذا الكتاب لأحد الحزبيين الثوريين؟ علىٰ أنه لم يكتف بذلك، بل نقل أبياتًا أخرىٰ، وكتب تحتها الداعية المسلم: لا أرض تحده، ولا العذاب يرهبه.

أقول: أي عذاب تتكلم عنه؟ وأي أرض لا تحد الداعية؟ نبئنا بتأويله إن كنت من الصادقين.

ثم يقول في (صـ٢٨٠) ناقلًا من (المنطلق): «إنه يعمل أنىٰ هاجر وطرد، لا يعشق ترابًا، ولا يضيق ضمن حدود؛ أوهم الاستعمار غيرهم أنها حدودهم، ويتآخىٰ مع كل بني الإسلام، فإن لم تكن الهجرة وكان السجن، كان سجنه سياحة لروحه وفكره، وإذا شنق كان هبوط الحبل به علوًّا ينقله إلىٰ منزل جميل كريم.

خذوا كل دنياكم واتركوا ... فؤادي حرًّا وحيدًا غريبًا

فــــإني أعظمكــــم دولــــة وإن خلتمــــوني طريــــدًا ســــلبيًا

أقول: وإمعانًا في المخالفة، وإصرارًا علىٰ الشذوذ، لم يكتف بذلك، بل مضىٰ يتكلم عن جماعة التبليغ، ضاربًا بالمنهج السلفي وأقوال أئمته وعلمائه عرض الحائط، فقال في (صـ٢٨١ - ٢٨٤): «بالرغم من التحفظات[١] علىٰ فكر ومنهج جماعة التبليغ، إلا أننا نقر بأنها أوفر الجماعات الإسلامية حظًّا من علو الهمة في الحركة الواسعة الدءوب[٢]، ولهم في ذلك إنجازات رائعة أثمرت إسلام كثير من المشركين، وهداية الكثير من الفاسقين، وتبليغ دين الله في آفاق المعمورة. حكىٰ من شهد مجلسًا لهم قال: (جلسنا يومًا في المسجد للتعارف، فقال شيخ وقور يُعرف نفسه، وقد جاوز السبعين من عمره: «اسمي الحاج وحيد الدين، أعمل في التجارة، وعمري الآن تسع سنوات!»، فاستغربنا، وقلنا له في دهشة: «تسع سنوات؟!»، قال: نعم، لأنني أحسب عمري من تاريخ دخولي في هذه الدعوة، أما قبل ذلك فإني أعتبر عمري ضائعًا!)، وكان هذا الرجل إذا وقف ليلقي موعظته يقول: «لا تضيعوا أعماركم مثلي، واشتغلوا بالدعوة إلىٰ الله تعالىٰ».

وقد حدث أن سألنا أميرهم: «لماذا تذهبون إلىٰ المقاهي لدعوة الناس؟»، قال: «أرأيتم إن كان عندكم مريض ماذا تفعلون له؟»، قلنا: «إن كان مرضه ثقيلًا نحضر له الطبيب في المنزل، أما إذا كان مرضه خفيفًا، فإنه يذهب بنفسه إلىٰ الطبيب»، قال: «فكذلك الذين لم يعرفوا طريق المسجد مرضهم الإيماني ثقيل، فنحن نذهب إليهم».

وسمعت بعض مشائخهم يحكي موقفًا تعرض له؛ إذ خرج للدعوة في حانة خمر في مدينة أوروبية، واستهدف رجلًا مسلمًا كان يجالس امرأة وهو يشرب الخمر، فوعظه، ونصحه، وذكره بالله، حتىٰ لان قلبه، ودمعت عيناه، فأخذ بذراعه ليقوده إلىٰ المسجد، وأخذت المرأة

---

(١) لا تغتر بهذه الكلمة وتقول: الرجل ذكر أن عنده تحفظات علىٰ الجماعة، فنقول لك: اصبر واقرأ ما بعدها، فهو يقول ذلك لذر الرماد في العيون، كما أرغمت منظمة الصحة العالمية مصانع الدخان بكتابة هذه العبارة علىٰ علب الدخان من الخارج «التدخين يؤدي إلىٰ الوفاة» فإذا اشترىٰ أحد شيئًا من ذلك وتسمم بدنه وشارف الموت، قلنا له: قد أقمنا الحجة عليك.

(٢) أبعد هذا تلميع، ما أظن التبالغة يجيدون الدعاية لأنفسهم هكذا.

بذراعه الآخر، تنازعه فيه، وكانت الغلبة له بعد تجاذب شديد من الطرفين، وأتىٰ به إلىٰ المسجد، وعلمه كيف يتطهر، ويصلي، ثم تاب، وحسنت توبته.

وهم يجتهدون في ابتكار[1] الحيل الخيرية لجذب الناس إلىٰ الدين، كذاك التبليغي الذي أراد دعوة طبيب مشهور، فدفع قيمة الفحص، ولما جاءت نوبته دخل عليه، فتهيأ الطبيب لفحصه، فإذا به يخبره أنه ليس بمريض، وإنما رغب أن يذكره بالله، وينصحه في الدين، وراح يفعل ذلك، حتىٰ رق قلب الطبيب، وتأثر بموعظته، وأراد أن يرد عليه قيمة الكشف، فأبىٰ قائلا: «هذه قيمة ما استغرقته من وقتك»... ومن ذلك: أنه لما صعد الإنسان إلىٰ القمر، قال أحدهم: «ولو صعد الناس إلىٰ القمر، وتحول بعض منهم عن الأرض، لنرسلن وراءهم قافلة تخرج في سبيل الله، وتصعد إلىٰ القمر لتدعوهم».

ويقول الأستاذ الراشد - حفظه الله -:[2]

«حركة التبليغ أجادت غرس الثقة في دعاتها، وبخطبة واحدة يتعلمونها يجوبون الآفاق، ويواجهون المجتمع، وآخرون يأمرون إخوانهم بضم الرأس، ويقولون لفتىٰ الصحوة: «أنت في خندق، احترس، وأتقن الاختباء!!». اهـ.

وهذا أخ مؤذن يأسف ويحزن حزنًا شديدًا؛ إذ بلغه أن برج ساعة «بيج بن» الشهيرة في لندن قد مال، وأنه مهدد بالانهيار، فلما سئل عن سر أسفه وحزنه قال: «مازلت أؤمل أن يُعِز الله المسلمين، ويفتحوا بريطانيا، وأصعد علىٰ هذا البرج كي أؤذن فوقه».

وأعرف أخًا أمريكيًّا من أصل أسباني ممن أسلم لله، وحَسُن إسلامه يعيش مع زوجته الأمريكية التي أسلمت أيضًا في مدينة «نيويورك»، وقد انتدب نفسه للدعوة إلىٰ الله، فيخرج هو وزوجته، ويقفان أمام الكنيسة؛ ليلتقط روادها من الرجال، ويدعوهم إلىٰ الإسلام، وكذلك تفعل زوجته مع النساء، وذلك كل أَحَدٍ.

وأعرف أخًا يعيش في «ألمانيا» أحسبه - والله حسيبه - مجتهدًا في الدعوة إلىٰ الله غاية الاجتهاد، حتىٰ لا يكاد يذوق طعمًا للراحة، وقد استحوذت الدعوة علىٰ كل كيانه، حتىٰ

---

(١) هل الدعوة مبناها عند الراشد والمقدم علىٰ الابتكار والحيل، وليس علىٰ الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة!

(٢) استولىٰ الراشد علىٰ عقل الدكتور ولبه.

أرهق نفسه، وشغل عن بيته وأهله وولده، فرأىٰ إخوانه أن يُمنح عطلة إجبارية، وذهبوا به بصحبة أسرته إلىٰ منتجع ناء لا يعرفه فيه أحد، ولا يعرف فيه أحدًا، كي يهنأ ببعض الراحة، وواعدوه أن يعودوا لإرجاعه بعد أيام، ولما رجعوا إليه وجدوه قد أسس جمعية إسلامية في هذا المكان قوامها بعض العمال المغاربة وغيرهم ممن انقطعت صلتهم بالدين، ففتش عنهم في مظان وجودهم، ودعاهم إلىٰ طاعة الله سبحانه، وألف بينهم، وأقاموا مسجدًا كان فيما بعد منطلقًا للدعوة إلىٰ الله في تلك البلدة.

إنها «الحركة» سر شيوع دعوة الإسلام المباركة في أرجاء الدنيا ينطلق بها جنود لا يعلمهم إلا الله ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

ويلفتنا الأستاذ محمد أحمد الراشد - حفظه الله تعالىٰ - إلىٰ ميزان غريب نقيس به تلك «الحركة الحياتية المتفجرة»:

(وقد كنت في الأيام الخوالي ألاطِفُ إخواني فأفتش عن أحذيتهم، ليس علىٰ نظافتها، وصبغها، ورونقها؛ كالتفتيش العسكري، بل علىٰ استهلاكها، وتقطعها، والغبار الذي عليها، وأَقْلِبها فأرىٰ النعل، فمن كان أسفل حذائه متهرئًا تالفًا فهو الناجح، وأقول له: «شاهدك معك: حذاؤك يشهد لك أنك تعمل، وتغدو في مصالح الدعوة وتروح، وتطبق قاعدة: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يس: ٢٠]، وبكثرة حركتك تلف حذاؤك، فأنت المجتاز المرضي عندي».

قال: «صباح»: (قد والله بعد عشرين سنة يأخذني تأنيب الضمير كلما رأيت حذائي لا غبار عليه، وأتذكر ذاك التفتيش)». اهـ.

أقول: بعد هذا الكلام - الطويل الذيل - في مدح جماعة التبليغ والثناء عليهم وعلىٰ جهودهم وحركتهم الدءوب، ذهب تحذير العلماء من هذه الفرقة الضالة المنحرفة أدراج الرياح وضاع المنهج السلفي، وتاه الشباب بين مقدمهم الذي يثني علىٰ الجماعة ويطريها، وبين ما تقتضيه قواعد وأصول المنهج السلفي من تبديع هذه الفرقة وبيان انحرافها وضلالها، فإذا تكلم طالب علم محذرًا من هذه الفرقة، وجد الرد عليه جاهزًا، أليس قد أثنىٰ عليها المقدم؟

والعجيب أنه ينقل عن الراشد قوله: «وكنت في الأيام الخوالي.. إلخ النقل». ويعلمنا

ميزانًا غريبًا نقيس به الرجال، فصاحب الحذاء المهترئ رجل دعوة وحركة ويستدل بقول الله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٢٠﴾ [يس: ٢٠].

فهل سمعتم يا أمة الإسلام بكلام مهترئ كهذا؟ وهل صك سمعكم مثل هذا الهراء؟ إن القوم يلعبون بكتاب الله ويفسرونه علىٰ هواهم، ويقيسون نجاح الداعية بنعله.

ثم ماذا تقصدون من دندنتكم هذه؟ هل تريدون أن تزينوا الخروج للشباب، وإلا فما الفرق بين (السعي والحركة وتلف النعال) والخروج؟ هل هو المسمىٰ أم ماذا؟ يا قوم كفىٰ مواربة وتكلموا بصراحة، هل تقولون بالخروج، وإن كان كذلك، فما دليلكم، فإنه قد أعوزنا الدليل؟

لقد سئمنا من الكلام الخطابي، نريد كلامًا علميًّا موثقًا بالدليل، وإلا فلتكسروا الأقلام وتريحوا الأنام وتكفونا شركم.

وأعود فأقول: لم يجد المقدم في سيرة الصحابة الكرام والسلف الصالح من التابعين وأتباعهم شيئًا من علو الهمة، فذهب يبحث عنه في جماعة التبليغ ورؤوس البدع والضلال!

هل خلت القرون الثلاثة الأول من عالي همة؟! حتىٰ يحدثنا عن مجاهيل؟!

ثم ينقل عن أحد القصاص، فيقول تحت عنوان «الفاسق ضالة الداعية»[1] فيقول (صـ٢٨٥ - ٢٨٧):

«وفيما يلي قصة واقعية تبرز قيمة عنصر «المبادرة» و«المبادأة»، و«الحركة» إلىٰ مواقع يندر مَن يتأهل لاقتحامها؛ بحثًا عن هذه الضالة المنشودة، حكاها الشيخ علي الطنطاوي، وهي قصة توبة حدثت في «مرقص» فقال - وفقه الله -:

دخلت أحد مساجد مدينة «حلب» فوجدت شابًّا يصلي فقلت: سبحان الله! إن هذا الشاب من أكثر الناس فسادًا: يشرب الخمر، ويفعل الزنا، ويأكل الربا، وهو عاق لوالديه، وقد طرداه من البيت، فما الذي جاء به إلىٰ المسجد؟!، فاقتربت منه وسألته: «أنت فلان؟!»، قال: «نعم»... قلت: «الحمد لله علىٰ هدايتك.. أخبرني كيف هداك الله؟»، قال: «هدايتي كانت علىٰ يد شيخ وَعَظَنا في مرقص»... قلت مستغربًا: «في مرقص؟!!»، قال: «نعم... في

---

(١) علىٰ غرار «الحق ضالة المؤمن»!!

مرقص»..، قلت: «كيف ذلك؟!»، قال: «هذه هي القصة».. فأخذ يرويها، فقال:

«كان في حارتنا مسجد صغير... يؤم الناس فيه شيخ كبير السن... وذات يوم التفت الشيخ إلىٰ المصلين وقال لهم: «أين الناس؟!.. ما بال أكثر الناس؛ وخاصة الشباب لا يقربون المسجد، ولا يعرفونه؟!».. فأجابه المصلون: «إنهم في المراقص والملاهي»... قال الشيخ: «وما هي المراقص والملاهي؟!» رد عليه أحد المصلين: «المرقص صالة كبيرة فيها خشبة مرتفعة تصعد عليها الفتيات عاريات أو شبه عاريات يرقصن، والناس حولهن ينظرون إليهن»... فقال الشيخ: «لا حول ولا قوة إلا بالله.. هيا بنا إلىٰ تلك المراقص ننصح الناس.. قالوا له: «يا شيخ.. أين أنت.. تعظ الناس وتنصحهم في المرقص؟!» قال: «نعم...»، حاولوا أن يثنوه عن عزمه، وأخبروه أنهم سيواجَهون بالسخرية والاستهزاء، وسينالهم الأذىٰ فقال: «وهل نحن خير من محمد ﷺ؟!»، وأمسك الشيخ بيد أحد المصلين ليدله علىٰ المرقص...، وعندما وصلوا إليه سألهم صاحب المرقص: «ماذا تريدون؟!» قال الشيخ: «نريد أن ننصح من في المرقص»، تعجب صاحب المرقص... وأخذ يمعن النظر فيهم، ورفض السماح لهم... فأخذوا يساومونه ليأذن لهم، حتىٰ دفعوا له مبلغًا من المال يعادل دخله اليومي... وافق صاحب المرقص.. وطلب منهم أن يحضروا في الغد عند بدء العرض اليومي).

قال الشاب: (فلما كان الغد كنت موجودًا في المرقص... بدأ الرقص من إحدىٰ الفتيات... ولما انتهت أسدل الستار ثم فتح.. فإذا بشيخ وقور يجلس علىٰ كرسي، فبدأ بالبسملة، وحمد الله وأثنىٰ عليه، وصلىٰ علىٰ رسول الله ﷺ ثم بدأ في وعظ الناس الذين أخذتهم الدهشة وتملكهم العجب، وظنوا أن ما يرونه هو فقرة فكاهية.. فلما عرفوا أنهم أمام شيخ يعظهم أخذوا يسخرون منه، ويرفعون أصواتهم بالضحك والاستهزاء، وهو لا يبالي بهم... واستمر في نصحه ووعظه حتىٰ قام أحد الحضور، وأمرهم بالسكوت والإنصات حتىٰ يسمعوا ما يقوله الشيخ... قال: فبدأ السكون والهدوء يخيم علىٰ أنحاء المرقص حتىٰ أصبحنا لا نسمع إلا صوت الشيخ، فقال كلامًا ما سمعناه من قبل... تلا علينا آيات من القرآن الكريم، وأحاديث نبوية، وقصصًا لتوبة بعض الصالحين، وكان مما قاله: «أيها الناس... إنكم عشتم طويلًا وعصيتم الله كثيرًا... فأين ذهبت لذة المعصية؟ لقد ذهبت اللذة، وبقيت الصحائف سوداء، ستُسألون عنها يوم القيامة، وسيأتي يوم يهلك فيه كل شيء إلا الله

سبحانه وتعالىٰ.. أيها الناس... هل نظرتم إلىٰ أعمالكم إلىٰ أين ستؤدي بكم؟ إنكم لا تتحملون نار الدنيا، وهي جزء من سبعين جزءًا من نار جهنم، فكيف بنار جهنم؟. بادروا بالتوبة قبل فوات الأوان...».

قال: فبكىٰ الناس جميعًا... وخرج الشيخ من المرقص، وخرج الجميع وراءه، وكانت توبتهم علىٰ يده، حتىٰ صاحب المرقص تاب، وندم علىٰ ما كان منه..». اهـ.

أقول: المقدم يقول (واقعية) وما يدريه؟ وعلىٰ فرض ذلك، نسأله:

١- هل فعل ذلك أحد من السلف؟ فدخل خمارة أو بيت شر.

٢- هل هذا الفعل من ذاك الرجل المجهول من الفقه في شيء؟ أن يدخل مرقصًا وينتظر حتىٰ ينتهي الرقص ويسدل الستار ثم يبدأ في الوعظ؟!

٣- إن كان هذا الفعل يرضيك، وتراه محل اقتداء، فلم لا تفعله، والمراقص والحانات منتشرة في بلدكم، فهلَّا اقتديت بصاحب الهمة العالية، أم أصابك الوهن؟

٤- إن لم يكن كذلك فما الفائدة من ذكر هذه القصة؟!

٥- نأمل منك أن تتأمل قليلًا فيما تود نقله؛ شفقة علىٰ نفسك، وحرصًا علىٰ الشباب الذي يقرأ لك.

وقال أحمد فريد في تقديمه كتاب (ميزان العدل بين عمرو خالد وعبد الله بدر)[(١)] (صـ٢ - ٧):
«فقد سألني أخي الحبيب/ الأخ نشأت زيدان الذي نشأ في ربوع الدعوة بالإسكندرية[(٢)] وازداد فيها علمًا وبصيرة أن أطلع علىٰ رسالته «ميزان العدل بين عمرو خالد وعبد الله بدر»، والرسالة كما يدل عليها عنوانها كأنها محاكمة للأستاذ عمرو خالد، وكذا الشيخ عبد الله بدر، وبيان ما لهما وما عليهما، وأن أقدم لها فوافق ذلك هوًىٰ في نفسي، واستحسانًا لهذا النهج، فقد قال النبي ﷺ «**الدين النصيحة**». قالوا: لمن يا رسول الله ﷺ؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**». أي: معظم الدين النصيحة، وأصل الدين النصيحة، كما قال النبي ﷺ: «**الحج عرفة**»، أي: ركن الحج الأعظم، فلا يجزئ من لم يقف بعرفة يوم عرفة،

(١) المؤلف نشأت زيدان - نشر مكتبة المعالم الإسلامية.

(٢) لو قال الجماعة السلفية بالإسكندرية لأراح واستراح.

وليلة مزدلفة أن ينحر بمائة بدنة؛ لأن الحج عرفة. فألفيت هذه الرسالة جامعة نافعة حيث نصح كلًّا من الأخوين الكريمين، بما نرجو أن تبرأ به ساحته يوم العرض الأكبر. وأحببت كذلك بأن أؤصل أصلًا في الكلام علىٰ الرجال، لا يخرج هذا الأصل كذلك عن ميزان الاعتدال، فينبغي أن يعلم أن لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وأن المؤمن يُحَبُّ من جانب ويُبْغَضُ من جانب، وقد وقع أئمة كبار؛ كالنووي والقرطبي وابن حجر العسقلاني والعز بن عبد السلام في القول بمعتقدات؛ هي معتقدات المعتزلة والأشاعرة، ولهم من البذل في الإسلام، والعلم النافع والعمل الصالح، ما يجعل لهم مكانة في قلوب الناس، والمعصوم من عصمه الله عَزَّوَجَلَّ فمن نظر إلىٰ هؤلاء العلماء من خلال ما أخطئوا فيه لا يكون في قلبه إلا البغض لهم، فأين علمهم وبذلهم ونصيحتهم للأمة؟ كذلك من نظر إلىٰ ابن حزم أنه كان ينكر القياس؛ وهو الأصل الرابع بعد القرآن والسنة والإجماع، ومن نظر إلىٰ الشيخ محمد رشيد رضا من أنه كان ينكر وجود الجن، لا يجد في قلبه إلا البغض، فأين خدمتهم للإسلام وأين نصيحتهم للأمة وعلمهم وبذلهم؟». اهـ.

أقول: ما وافق هوىٰ أحمد فريد واستحسنه هو منهج الموازنات، ولم يكتف بذلك؛ بل ذهب يؤصل للكلام في الرجال؛ ليُعَلِّم الشباب الحق في هذه المسألة التي جهلها كثير من العلماء؛ بله الأئمة النبلاء من سلفنا الصالح. فهضم الحسنات ظلم بين ومنهج قاسط ونسبة ذلك إلىٰ المنهج السلفي خطأ محض(١).

---

(١) كما قال محمد حسان وهو يتكلم عن القواعد الواجب تطبيقها لتكون ميزانًا دقيقًا للأقوال والأفعال وسائر المعاملات، والتي تبني علىٰ التجرد والعدل والإنصاف في الحكم علىٰ الآخرين وإن كانوا من المخالفين... «القاعدة الخامسة: الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات والحسنات والسيئات: فما من مسلم إلا وله محاسن ومساوئ، ومن الظلم البين أن تذكر من أخيك أسوأ ما تعلم، وأن تكتم منه خير ما تعلم، والله جل وعلا يقول: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ ....﴾ ثم ختم كلامه بقوله: ومن ثم... فإن تتبع العثرات، والبحث عن الزلات، والوقوف عند الهفوات، وتصيد الأخطاء والهنات.... كل ذلك مع التغافل عن جميع الإيجابيات والحسنات دليل علىٰ سوء الطوية وفساد المقاصد والنيات، وأحذر نفسي وإخواني من أفراد الحركة الإسلامية (!!) من هذا الظلم الذي يكثر وتشم رائحته في حال الخلاف الحركي!! والمنهجي.. لأننا لا نرىٰ من بين أبناء الحركة من يمارس نوعًا من الإرهاب الفكري بإشهار سيف الطعن والتجريح لكل من يخالفه في الفكر أو في المنهج أو في الجماعة، =

ثم ذهب يشغب بذكر النووي والقرطبي وابن حجر قائلًا: إن لهم مكانة بين الناس؛ رغم أخطائهم، والمعصوم من عصمه الله.

وهذا كله - أخي الكريم - قرأتَ مثله قبل ذلك وأكثر منه وعرفت الرد عليه، لكني أذكر لك ذلك؛ لأن فريدًا يوافقنا في أن العلماء قد ردوا علىٰ من ذكرهم وبينوا أخطاءهم لكنه يخالفنا في إسقاط سيد، وأنه فتنة العصر، وأنه إمام ضلالة، وأن كثيرًا مما أصاب البلاد والعباد فبسبب أفكاره، أضف إلىٰ ذلك أن سيدًا من العلم خالي الوفاض، ولعلهم لا ينازعون في ذلك، بدليل أنهم يطلقون عليه لقب (الأستاذ) وأحيانًا يذكرونه باسمه مجردًا، فثبت أن هؤلاء أئمة أعلام وسيد قزم، وهؤلاء أخطاؤهم يسيرة ومغفورة في بحار حسناتهم وما قدموه للأمة «وإذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث، أما سيد فليس له من الإمامة في الدين والتقدم في العلم والحسنات ما تغتفر به زلاته، فما يقوله أحمد فريد صحيح؛ لكن التطبيق خاطئ والسبب الذي جعل دعاة الإسكندرية يخالفون في ذلك حبهم الشديد لسيد ونشأتهم علىٰ كتبه وأفكاره وتأثرهم بالفكر الإخواني.

ثم يقول أحمد فريد: «كذلك من نظر إلىٰ سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] وبعض كلماته التي يفهم منها خطأ أن له ميولًا تكفيرية؛ لأنه كان يبين ما في المجتمع من مظاهر الجاهلية، وفي الواقع كان لا يحب هذا الحكم علىٰ الأفراد، كما هو معروف عن جماعة التكفير، وقد تبدو منه بعض الكلمات التي فيها شيء من التأويل أو سوء الأدب أحيانًا دون قصد منه؛ لأنه لم يتضلع من العلوم الشرعية ولم يوفق إلىٰ عالم من علماء السنة؛ كما قال ابن أبي شوذب «إن من نعمة الله

ويصوب إليه سهام الاتهام برقة الدين أو بالجهل أو باتباع الهوىٰ أو بالنفاق أو بالكفر، وأخيرًا بالعمل لصالح أجهزة الأمن؛ هكذا بدون بينة أو تثبت أو تورع وهذا من أخطر الأمراض التي إن لم تتجاوزها الحركة (!!) سيعرضها لخسائر كبيرة فادحة، نسأل الله أن يطهر قلوبنا وأن يصلح أعمالنا وأن يجعل سرنا خيرًا من علانيتنا إنه ولي ذلك والقادر عليه». اهـ. من كتاب «خواطر علىٰ طريق الدعوة.. جراح وأفراح» (صـ١٥٢) وهذا كلام يبدو للناظر من أول وهلة غاية في العدل والإنصاف، بل هو مقتضىٰ العدل، فلا عجب أن اغتر به كثير من الشباب الذي لا يعرف شيئًا عن المنهج السلفي إلا النزر اليسير.

(١) لاحظ كيف حشر اسم سيد في ثنايا كلامه، وهذا يدلك علىٰ أن القوم مغرمون به ولا يتركون فرصة إلا واهتبلوها للدفاع عن سيد وتلميعه وتمجيده.

علىٰ الشاب إذا نسك، أن يوفقه الله إلىٰ صاحب سنة يحمله عليها». وفي الواقع هذه آفة كثير من المفكرين والمنظرين والكتاب المعاصرين يجهلون أساسيات في السنة، ولذا حرص السلف علىٰ التمسك بالطريق القويم وما كان عليه سلفنا الصالحون. قيل للحسن البصري: سبقنا القوم علىٰ خيل دهم ونحن علىٰ حمر معقرة. فقال: إن كنت علىٰ طريقهم فما أسرع اللحاق بهم!

وقال بعضهم: يا من خرج عن الجادة، كن في نهاية الركب، ونم إذا نمت علىٰ الطريق، فإن الأمير يرعىٰ الساقة.

فبسبب الخروج عن طريق السلف الصالح والتمسك بما كان عليه الصدر الأول ظهرت هذه الآفات والشطحات[1]، ولكن أهل العلم الذين أخذ الله عز وجل عليهم الميثاق ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧] يبينون هذه الآفات، وذلك مصداقًا لقول النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتىٰ يأتي أمر الله وهم علىٰ ذلك**». اهـ.

أقول: أرأيت كيف يهون أحمد فريد من البدع ومن أخطاء سيد، كي يخفي حاله علىٰ الناس؟ وأقول لفريد:

١ - هل أخطأ العلماء في فهم كلام سيد فوصفوه بأنه له ميولًا تكفيرية، وليس كذلك؟ إن أولىٰ الناس بسيد والدفاع عنه يقرون ويعترفون بأن سيدًا كان يكفر المجتمعات (راجع كلام القرضاوي عن سيد وفكره التكفيري في «فصل مناقشة برهامي»)

٢ - هل بدت منه بعض التأويلات أم أن ذلك كان أصلًا عنده يبني عليه ويحكم من خلاله؟

٣ - لِمَ لَمْ تذكر بقية أخطائه؟ لم لا تُعرف شبابك بأنه سب سيدنا داود وسليمان وموسىٰ - عليهم السلام - وبعض صحابة النبي ﷺ.

٤ - هل اجتمع الناس علىٰ الفهم الخاطئ لسيد، وحباكم الله تعالىٰ بالفهم الصحيح - يا دعاة الإسكندرية - لسيد وفكر سيد.

إن ما ذكرت من العلماء وأخطائهم انطلقوا من أصول سلفية بيد أنهم أخطأوا، ومع ذلك لم نقرهم علىٰ خطئهم، أما سيد فلم ينطلق من شيء أصلًا، إنما انطلاقه كان من أصول بدعية

---

(١) وهذا ما وقعتم فيه.

وسفسطات كلامية.

ثم أنتم تكثرون النقل عن سيد، أو تنقلون بلا كثرة، فكم مرة نوهتم ولو في الهامش عن بعض أخطاء سيد التي وقع فيها؟ أليس من الإنصاف والنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم بيان خطأ المخطئ، أم أن سيدًا فوق مستوىٰ النقد؟!

أين يا دعاة الإسكندرية غيرتكم علىٰ الدين؟ أتغارون علىٰ سيد أكثر من غيرتكم علىٰ صحابة رسول الله ﷺ؟ أتغارون علىٰ سيد أكثر من غيرتكم علىٰ الدين؟ أتغارون علىٰ سيد أكثر من غيرتكم علىٰ أنبياء الله – عليهم السلام؟ أتغارون علىٰ سيد أكثر من غيرتكم علىٰ الله – تعالىٰ – الذي قال عليه سيد بلا علم؟

هلَّا ذكرتم ولو شيئًا يسيرًا من أخطاء سيد – ولو ذرًّا للرماد في العيون – فتكونون بذلك قد طبقتم منهجكم الذي تدعونه (منهج الإنصاف والعدل). إن هذا المنهج المخترع (الموازنات) لم تطبقوه علىٰ سيد، فيا لله العجب، لم ولماذا؟! فكما أنه من الظلم البين هضم الحسنات وعدم ذكرها، كذلك من الظلم والغش عدم ذكر الأخطاء والسيئات.

إننا نقول ونكرر لكل من ذهب ينقل عن سيد: إن كنت فاعلًا ولا بد، فلا أقل من التنويه عن الأخطاء التي وقع فيها الرجل، ومع ذلك لم نجد شيئًا من هذا، لماذا؟ ألهذه الدرجة أخذ سيد بقلوبكم وعقولكم، لله دره من رجل استرهب الناس وجاء بسحر عظيم واستخفكم فأطعتموه!

ثم يقول أحمد فريد: «كذلك فبيان خطأ المخطئين، ورد الناس إلىٰ الصراط المستقيم، وهو وظيفة هذه الطائفة الظاهرة[(١)] وبنفس هذا المقياس وعلىٰ نفس الميزان ينبغي أن يوزن كذلك الداعية عمرو خالد، والداعية عبد الله بدر؛ بلا مجاملة ولا محاباة، بل نصيحة في الله عز وجل ولله عز وجل[(٢)]، عسىٰ أن يكمل الخير ويعم النفع بأخينا الحبيب عمرو خالد، وكذا يعرف أخونا الفاضل الشيخ عبد الله بدر آداب النصح في الله عز وجل حتىٰ تقبل نصيحته، وينتفع بقوله، والله الموفق لما يحب ويرضىٰ.

(١) فلم لم تبين إذًا؟ لقد احترنا والله معكم.

(٢) جميل، طبق الآن علىٰ سيد.

أما نصيحتنا للأخ الحبيب عمرو خالد فقد عرفناه داعية رقيق القلب، صادق اللهجة، محبًّا للإسلام، فيه عاطفة قوية لحب الإسلام، ولنفع الناس، وله أسلوبه الموفق في استمالة قلوب الغافلين والبعيدين عن الصراط المستقيم، ولا أشك في أن الله عز وجل نفع به كثيرًا من البعيدين عن الشرع المتين، وصار له بذلك محبة في قلوب الناس، واسمًا لامعًا في سماء الدعوة إلىٰ الله عز وجل، وليس معنىٰ ذلك أنه ليس له عيوب وذنوب، ولا شك أن الخير فيه غالب، والنفع به راجح، فما ننصح به أخانا عمرو خالد أن يهتم بتعلم العلم النافع، حتىٰ تكون دعوته علىٰ بصيرة؛ عملًا بقول الله عز وجل ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٠٨﴾ [يوسف: ١٠٨] ومن شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العلم: ومن دعا إلىٰ الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح[١].

ومما ننصح به الأخ عمرو خالد كذلك التورع عن الفتوىٰ فقد قال الإمام أحمد: ليعلم المفتي أنه يوقع عن الله عز وجل أمره ونهيه وأنه موقوف ومسئول عن ذلك. وقال الإمام مالك: إنما العالم الذي إذا أفتىٰ فكأنما يقلع ضرسه. وننصح كذلك عمرو خالد: بالالتزام بالهدي الظاهر، فحبه الظاهر للإسلام ولنبي الإسلام ﷺ يدعوه إلىٰ التشبه به، وصلاح الظاهر علامة علىٰ صلاح الباطن، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من أظهر لنا خيرًا، ظننا به خيرًا وأحببناه عليه، ومن أظهر لنا شرًّا، ظننا به شرًّا وأبغضناه عليه.

وننصح عمرو خالد كذلك بمراعاة الضوابط الشرعية في دعوته، فإذا لم يتيسر وجود حجاب للنساء المتبرجات أو السافرات بقاعة الدرس، فلا أقل من أن يأمر من يحرك الكاميرات أن لا يوجهها إلىٰ المتبرجات والسافرات، فإن هذا مما يؤذي من يشاهد هذه المحاضرات، وبدلًا من أن يزداد إيمانًا وخشية من يشاهد المحاضرات يحمل مع ذلك سيئات النظر المحرم، وكذا الإعلانات ووسائل تقديم برامجه فلا تخلو أحيانًا من موسيقىٰ أو امرأة متبرجة، وهذه إحدىٰ الكبر، والداعية يفرض علىٰ القناة الفضائية طريقته وأسلوبه، وكما لا تجد مثل هذه المؤاخذات في محاضرين؛ كأمثال الشيخ المنجد[٢]، أو غيره من الدعاة السلفيين

---

(١) وهذا ما فعله سيد ونكرر - أخي الكريم - لاحظ الفرق بين التقعيد والتطبيق، وأن هذا - بعينه - هو اتباع الهوىٰ.

(٢) لم يجد غير المنجد الإخواني كي يذكره من دون الناس، بل جعله أحمد فريد من الدعاة السلفيين.

علىٰ بصيرة». اهـ.

أقول: انظر إلىٰ صنيع فريد، كيف يعامل عمرو خالد الذي لا يختلف علىٰ ضلاله اثنان، ولا ينتطح في فساده كبشان، عمرو خالد التالف الهالك، يعامله أحمد فريد علىٰ أنه داعية مؤثر له أخطاء. عمرو خالد الدجال الفاسق الذي يجالس السافرات المتبرجات ويقول للعاهرات (الممثلات) لا تتركوا (العهر) (التمثيل)، الخير فيه غالب والنفع به راجح. عمرو خالد الذي يتكلم عن الله ورسوله باستهزاء وسخرية، عمرو خالد هذا يخاطبه المؤلف فيقول: «أخي الحبيب «عمرو» والمرء مع من أحب؟!

وينصحه قائلًا: «فإذا لم يتيسر وجود حجاب للنساء المتبرجات أو السافرات بقاعة الدرس، فلا أقل من أن يأمر من يحرك الكاميرات أن لا يوجهها إلىٰ المتبرجات والسافرات».

فلا عليك يا عمرو، جالس أنت المتبرجات السافرات، لكن لا تعرض صورهن علىٰ الشاشات.

أرأيت - أخي الكريم - ماذا يفعل منهج الموازنات - اختراع الإخوان المفلسين - يلمع دعاة الضلالة والمجون والانحلال قائلًا: كل له أخطاء ولا معصوم إلا رسول الله ﷺ.

ثم يكمل القيم علىٰ المنهج السلفي ودعاته!! (أحمد فريد) فيقول: «أما كلامه عن الفن والفنانين، وكذا ختان الإناث، والغناء، والمسرحيات فقد أشبع هذه المؤاخذات أخونا نشأت في هذه الرسالة بحثًا وذكرًا للأدلة فلا أطيل بذكرها.

فعلىٰ كل حال، أخونا عمرو خالد قد سمعنا له، وشاهدنا محاضرات كثيرة ونحن نحبه في الله عز وجل[1]، كما يحبه كثير من المسلمين[2]، وحبنا له وحرصنا علىٰ الخير له وبه يدعونا إلىٰ نصيحته، وكنا نتمنىٰ كلما امتد به العمر واستمر في الدعوة، أن يتخلص من الآفات وأن يقترب من هدي النبي ﷺ كما قال ﷺ: «سددوا وقاربوا»، وللأسف ما حدث هو العكس حيث إن أكثر هذه الآفات ظهرت متأخرة، ونحن لا نحب أن يحرم المسلمون منه ومن طريقته اللطيفة الناجحة في الدعوة[3]، ومن حقه علينا أن ننصحه بمزيد من طلب العلم

---

(١) هنيئًا لك يا أحمد فريد تباهيك بحب عمرو خالد، ومفاخرتك بذلك.

(٢) لا تكذب وتتكلم بالظن، وتكلم عن نفسك فقط.

(٣) فلتأخذ منها ما يساعدكم علىٰ دعوتكم.

النافع[١]، والاهتداء بالسنة، والله يوفقنا وإياه لما يحبه ويرضاه. أما أخونا الفاضل الشيخ عبد الله بدر، فلنا نصيحة واحدة، أسأل الله أن ينفعه بها حتىٰ لا يُحرم الثواب، وحتىٰ تُقبل نصيحته، وغيرته علىٰ الإسلام، فنقول له: كان من الواجب عليك أولًا أن ترسل إلىٰ أخيك عمرو خالد بهذه المؤاخذات سرًّا بينك وبينه[٢]، وبطريقة مهذبة دون سباب فقد قال بعضهم: من نصح أخاه سرًّا فقد نصحه وزانه، ومن نصحه جهرًا فقد فضحه وشانه. وقال الإمام الشافعي:

تغمــــدني بنـــــصحك في انفــــرادي ... وجنبنـــــي النــــصيحة في الجماعـــــه

فــــإن النــــصح بــــين النـــاس نــــوع ... مــــن التــــوبيخ لا أرضىٰ اســــتماعه

فــــإن خــــالفتني وعــــصيت أمــــري ... فــــلا تحــــزن إذا لم تعــــط طاعــــه

وأصدقك القول، يا أخ عبد الله، إنني لم أطق أن أنظر في كتابك، مع أنه أتاني من أكثر من طريق[٣]، وطُلِبَ مني قراءته والتعليق عليه من حبي لعمرو خالد[٤]، ومما سمعته من طريقتك في الرد عليه، فكيف ينظر فيه عمرو خالد وينتفع به؟ كان النبي ﷺ إذا بلغه شيء عن أصحابه يقول: «ما بال أقوام يقولون كذا وكذا».[٥] وما كان الرفق في شيء إلا زانه وما نزع من شيء إلا شانه، وليتك تردف هذه الرسالة بكلام رقيق تذكر فيه مساوئ عمرو خالد بجوار محاسنه، وسوف ترىٰ المحاسن أكثر بكثير من مساويه، وحتىٰ لا تفتن من اقترب إلىٰ الله عز وجل بحبه له وعمل بنصائحه.

أسأل الله تعالىٰ أن يوفق الجميع للعمل بكتابه وسنة نبيه ﷺ كما أسأله تعالىٰ أن يبارك لأخينا: نشأت زيدان في رسالته، وأن تكون سببًا للرجوع إلىٰ الصراط المستقيم، والعمل

---

(١) وهل عند هذا الجاهل علم أصلًا؟ ألا فاتق الله يا أحمد فريد ولا تدلس علىٰ الشباب المسكين.

(٢) أين الدليل علىٰ ذلك من كتاب الله أو من سنة رسوله ﷺ أو من فعل السلف الصالح.

(٣) سبق الرد علىٰ هذه الشبهة.

(٤) عرفنا أنك من محبيه، والطيور علىٰ أشكالها تقع، ولكني أذكرك يا حبيب عمرو بقول النبي ﷺ: «المرء علىٰ دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل».

(٥) لم يقل النبي ﷺ ذلك في أهل البدع.

للدين القويم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين». اهـ.

وقدم ياسر برهامي لنفس الكتاب فقال (صـ٨ - ٩): «فإن الإنصاف والعدل به تقوم أمور الناس في دينهم ودنياهم(١)، وإن نصح المسلمين واجب فرضه الله علىٰ كل مسلم، وجعله النبي ﷺ هو الدين حيث قال: **الدين النصيحة**». قيل: لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»، وحذرنا رسول الله ﷺ من الغلو، وإن من الغلو أن يعظم إنسان فوق منزلته(٢) حتىٰ يجعل كلامه حجة يرد إليها في موارد النزاع، بل الواجب أن يكون الرد من الكتاب والسنة، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وكذلك من الإفراط أن يهدر الحق بالكلية من أجل أن صاحبه عنده بعض الأخطاء، أو حتىٰ الأباطيل والبدع، فيجب أن يقبل الحق من كل من أتىٰ به؛ لأنه الحق لموافقته الكتاب والسنة، ويجب أن يرد الباطل ولا يقبل ويحذر منه ولو كان قائله ذا منزلة في القلوب أو الأسماع والعيون، ولكن بحسن أدب ودماثة خلق، ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقد اطلعت علىٰ فقرات مما كتبه الأخ نشأت زيدان في المساجلات بين الداعية(٣) عمرو خالد والشيخ عبد الله بدر، ووجدت فيها قرأت توجيهًا حسنًا لتجنب الإفراط والتفريط، والتمسك بالعدل والإنصاف. نسأل الله تعالىٰ أن يهدينا والمسلمين إلىٰ سواء السبيل». اهـ.

وبمناسبة هذا الكتاب (ميزان العدل) فقد وجدت المؤلف مميعًا جدًّا حتىٰ لقد خاطب المغنيين والممثلين بـ (إخواننا)(٤)، بل ويقر التمثيل (إحدىٰ وسائل الدعوة عند الإخوان) ويقترح علىٰ الممثلين تمثيل كيفية الصلاة والحج والفتوحات وغيرها، فيقول (صـ١١٠ وما بعدها): «ثانيا: إخواننا الممثلين: بداية اسمعوا هذا الحديث الشريف: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «**أنا زعيم بيت في ربض الجنة، لمن ترك المراء وإن كان محقًّا، وبيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحًا، وبيت في أعلىٰ الجنة لمن حسن خلقه**». رواه أبو

(١) بدأ في الدندنة حول المنهج الإخواني المخترع (منهج الموازنات).

(٢) طبق هذا المبدأ إذن علىٰ سيد.

(٣) انظر إلىٰ منهج الموازنات كيف جرهم إلىٰ توقير عمرو خالد، بل والثناء عليه وتسميته (داعية). نعم، هو داعية ضلالة.

(٤) تذكر أن هذا الكتاب قرأه أحمد فريد كله وأثنىٰ عليه وقرأ منه برهامي فقرات وقدم له - ثم تذكر أن المؤلف تربىٰ في مدرسة الإسكندرية، فما ستقرأه الآن هو ثمرة هذه التربية.

داود والضياء وصححه الألباني. واسمعوا لهذا الحديث كذلك: عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «**ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم، ويل له، ويل له**». رواه أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم وحسنه الألباني. تبين بذلك أن الكذب مرفوض بكل الأحوال ولو حتىٰ علىٰ سبيل المزاح والتمثيل أغلبه قائم علىٰ الكذب، كذلك علينا ألا نعرض نساء متبرجات بأي برنامج كان؛ إن كنا حقًّا مسلمين متمسكين بالقرآن العظيم ولا نخشىٰ إلا رب العالمين(١).

٢- ما هو المانع أن تدرسوا فقه الصلاة وكيفية صلاة النبي ﷺ ثم تنقلوها للمشاهدين فيكن لكم الأجر العظيم. قال رسول الله ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**» رواه البخاري. وقال ﷺ: «**من دل علىٰ خير فله مثل أجر فاعله**». رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي. وقد لخصها العلامة الألباني رحمه الله في كتاب صفة صلاة النبي ﷺ كأنك تراها، وهي كذلك في شريطين بعنوان «كيف تصلي» للشيخ محمد حسين يعقوب، ولا شك أن شرحها مصورة مطبقة والتنبيه علىٰ الملاحظات الهامة يسهل علىٰ الناس الفهم والتطبيق(٢).

٣- لماذا لا ندرس فقه الحج والآداب التي يجب أن يتحلىٰ بها الحجاج ونبين للناس كيفية الحج علىٰ السنة ونبين الأخطاء والمخالفات الكثيرة التي يقع فيها الحجاج؟

وهذا موجود أيضًا بكتاب «الجامع لأحكام الحج» والعمرة للدكتور/ أحمد حطيبة - حفظه الله - وشريطين للشيخ محمد حسان بعنوان «الزاد الثمين للحجاج والمعتمرين».

٤- لماذا لا ندرس الفتوحات الإسلامية وكيف تمت، والبشارات التي سبقتها من النبي ﷺ ونعلمها للناس؛ كي يعرف المسلمون تاريخهم المجيد، ولا يفسد أعداء الإسلام أفكارهم، وإن قال قائل: إن هذا قد قمنا به بالفعل. نقول له: إن تقديم ما لا يحل من موسيقىٰ وغناء مبني علىٰ الكذب والزور، ثم متابعته بتقديم الأعمال الدينية المقرونة بقصص العشق الوهمية ليس له أثر، وإنما هو هباء، وسيكون له الأثر بإذن الله بعد التوبة الصادقة التي يعقبها حرص علىٰ التقرب لله بفعل ما أمر واجتناب ما نهي عنه وزجر، عندها سنشعر بمصداقية

---

(١) أما إذا كن غير متبرجات فلا بأس.

(٢) تأمل كيف يدعو للبدع ويدعو لنشرها ويوافقه علىٰ ذلك برهامي وأحمد فريد.

عند مشاهدتنا لهذه الأعمال.

٥- لماذا لا تلتزم المؤمنات بالحجاب الذي أمر الله عز وجل به وتتحلىٰ بالحياء الذي يحبه الله وقد جمع النبي ﷺ بين حب الله للحياء والستر في الحديث؛ عن يعلىٰ بن أمية قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله حيي ستير يحب الحياء والستر». رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه الألباني. عندها سنرفع أيدينا إلىٰ الله بالدعاء، ولن يردهما صفرًا. عن سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله تعالىٰ حيي كريم، يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما صفرًا خائبتين»**. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه الألباني. وقد قال ﷺ: «**إن النساء شقائق الرجال**». اهـ. إلىٰ آخر ما ذكر وكتب، مما يدل علىٰ جهله وبعده عن المنهج السلفي.

وأخيرًا: فلا أجد ما أختم به هذه الرسالة خيرًا مما قاله المقدم في «حرمة أهل العلم» (صـ٤٠١) فقد أنطقه الله تعالىٰ - بالحق، فشهد علىٰ نفسه وعلىٰ إخوانه بأنهم إفراز واقع أليم أطل علىٰ الأمة بغيِّه وضلاله.

قال المقدم: «لقد أفرز الواقع الأليم الذي أطلَّت فيه الفتن برأسها، وشهرت العلمانية سيفها، وغُيب فيه كثير من العلماء الربانيين، وحيل بينهم وبين الشباب، ظاهرة جديرة بالحذر، وهي بروز طائفة من الشباب المتحمسين للذب عن دينهم، ونشر سنة نبيهم ﷺ، وتأدية فرض الكفاية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحياء الدعوة إلىٰ الله، وتجديد شباب الإسلام.

وقد أثمرت جهودهم بالفعل ثمارًا مباركة لا ينكرها إلا جاحد، منها:

- التصدي لشبهات الزنادقة والمنافقين وسائر أعداء الدين.
- انتعاش مهمة «البلاغ العام» بدعوة عموم المسلمين من خلال الخطابة، والمحاضرات وغيرها.
- تذكير الفاسقين بالله، وحثهم علىٰ التوبة إليه عز وجل وضمهم إلىٰ صفوف المستقيمين.
- إحياء العلم الشرعي، وازدهار حلق العلم، وتنشيط الحركة العلمية الإسلامية.
- الرد علىٰ أهل البدع المنحرفين عن منهج السلف الصالح[1].
- تناول القضايا الواقعية التي تمس واقع الحياة من حولهم بطريقة مباشرة من خلال

(١) أما هذه؛ فلا.

المنظور الإسلامي[١].

إن من الظلم البين أن يوصف هؤلاء الدعاة بالتمرد والعقوق لأهل العلم؛ لأنهم سدوا ثغرات كثير من الفروض الكفائية، ورفعوا كثيرًا من الحرج عن سائر الأمة:

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكمُ من اللوم أو سُدّوا المكان الذي سَدُّوا

وكثير منهم نشأ في مواقع نضب فيها العلم وغاب العلماء، لا أنهم وجدوا العلماء فزهدوا في الجثو بين أيديهم، والنَّهَل من علمهم، فلسان حالهم يخاطب العلماء:

لا تظنوا بنا العقوق ولكن أرشدونا إن ضللنا الرشادا

فكان من الطبيعي والمتوقع أن يتلبسوا خلال الممارسة الدعوية بأخطاء نتيجة عدم تدرجهم في سُلَّم التعلم والتفقه، بل التأدب بكثير مما مرّ ذكره، فظهرت نتوءات شاذة في فكر وسلوك بعضهم تحتاج إلىٰ أن يعالجها[٢] العلماء بالتهذيب والإصلاح، من أخطرها: انتزاع حقوق ليست لهم في الحقيقة كحق الفُتْيا، بل الاستبداد بها في بعض الأحيان، بل محاكمة العلماء والجرأة عليهم كما مرّ ذكره، والاستغناء عن الاستهداء باجتهادهم في قضايا محورية». اهـ.



(١) الحمد لله أنك لم تقل من منظور فهم السلف الصالح.

(٢) رغم مبالغاتك في النتائج والأعمال إلا أنك اعترفت في النهاية بوجود شذوذ وأخطاء في حاجة إلىٰ علاج، فطبق هذا الكلام عليك وعلىٰ إخوانك وعودوا إلىٰ رشدكم وانتظموا في سلك الجماعة كي تعطونا أمارة علىٰ صدقكم وحسن اتباعكم.

تنبيه الخلان إلى أن ياسر برهامي والعلامة الفوزان قرينان!!

تناولنا بالنقد ما يسمىٰ «بالدعوة السلفية بالإسكندرية»، وعرفنا أن القوم بخلاف انحرافهم، تياهون ومعجبون بذواتهم؛ لكن لم يكن يدور بخلدنا قط أن يتجرأ أحدهم أو يُجن، فيعلن أنه قِرن لأعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء؟!

نعم: هذا ما حدث من برهامي الذي كتب له أحد أذنابه قائلًا: إن الشيخ الدكتور العالم الرباني!! ياسر برهامي قرن للفوزان والغديان، وغيرهم من أعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء! واسم الكتاب «حوار هادئ حول كتاب قراءة نقدية وما حوله من اعتراضات» تأليف «هيثم توفيق».

ولأنني اطلعت علىٰ هذا الكتاب بعد أن انتهيت من الرد، رأيت ألا أخلي البحث من إشارة عابرة لهذه الوقاحة وقلة الحياء، وإذا لم تستح فاصنع ما شئت، وعلىٰ وعد إن شاء الله برد مفصل علىٰ ما جاء في الكتاب وليكن اسمه «الصواعق السلفية علىٰ وكر الإسكندرية»[1]. وأنا أعرف أن برهامي قد يتملص ويقول: ما كتبت، وما سمعت، وما رأيت؛ فأقول له: بل هذا الكتاب ما خرج إلا من تحت عباءتك وبإيعاز منك، والمؤلف ما هو إلا صناعتك؛ والآن دونك أخي الكريم، ما تجشأ به (مجنون برهامي):

قال في (صـ٨): «وقد كان لفضيلة العالم الرباني الدكتور ياسر برهامي.....».

وفي (صـ٢٣٩): «أما اليوم فإن القائمين علىٰ اللجنة - مع جلالة قدرهم وسامي علمهم - هم بمنزلة الأقران لعلماء مصر، ومن ثم فالاحتجاج بمخالفتهم إنما هو بمثابة الاحتجاج علىٰ الحنابلة بأن الأئمة قد خالفوا شيخهم - الإمام أحمد - في وجوب الوضوء من لحم الإبل».

وقال في (صـ١٢٩): «أم أن الكاتب قد نسي أن الشيخ صالح والشيخ سفر!! والشيخ الفوزان والشيخ بكر أبو زيد وغيرهم - حفظهم الله جميعًا - كل هؤلاء الأفاضل من الذين ذكرهم إنما هم أقران للشيخ ياسر - حفظه الله».

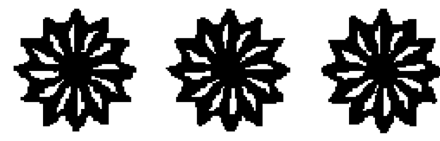
أقول: ليس هذا بالعجيب علىٰ انقلاب الأحوال؛ ولا ينكر مع تغير الأزمان؛ وفي الله خلف وهو المستعان.

خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت أن تنقري

---

(١) نشر علىٰ الشبكة العنكبوتية تحت عنوان «مقالات في المنهج مع دعاة الإسكندرية والمجادلين عنهم».

فهرس الموضوعات



سيصدر قريباً

مقالات في المنهج

مع دعاة الإسكندرية والمجادلين عنهم

تأليف

فضيلة الشيخ

عماد الدين فراج

حفظه الله تعالى

دار سبيل المؤمنين

للنشر والتوزيع

سيصدر قريباً

نظرة عابرة في التركيبات المعاصرة

تأليف

فضيلة الشيخ

عماد الدين فراج

حفظه الله تعالى

دار سبيل المؤمنين

للنشر والتوزيع





دار سبيل المؤمنين

E-mail:dar_sabilelmomnen@yahoo.com